المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القـرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا فرع اللغة

موصل النبيل إلي نحو التسهيل

تأليف / خالد بن عبد الله الأزهري

٨٣٨ -٩٠٥ هـ

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

الطالبة : ثريا عبد السميع إسماعيل

إشراف
الدكتور / عبدالفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

(٥٦) بابُ همزة الوصل

[مواضعها في الأفعال والمصادر]

(وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية الخماسية) ، وهي الثلاثية التي فيها زيادتان ، نحو : «انْطَلَقَ » و « اقْتَدَرَ » ،(والسداسية) ، وهي نوعان ثلاثية فيها ثلاث زوائد ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » ورباعية فيها زيادتان ، نحو : « احْرَنْجَمَ » ؛ (ومصادرها) ، نحو : « انْطِلاَقِ » و « اقْتِدَارِ » و«اسْتِخْرَاجٍ » و « احْرِنْجَامٍ » ، (والأمر منها) ، نحو : انْطَلِقْ » ، « اقْتَدِرْ » و « اسْتَخْرِجْ » ، و «احْرَنْجِمِ » .

(وَ) الأمر (من الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله) ، وهو حرف المضارعة، نحو : « اضْرِبْ ، وافْرَحْ ، وَانْصُرْ » .

واحترز بقوله : (لفظاً) من نحو : « قُمْ » و « خَفْ » و « بِعْ » ، فإن « يَقُومُ ، ويخَافُ ، وَيَبِيعُ» متحرك ثاني مضارعه لفظاً ، وإن كان ساكناً أصالة ، فالعبرة بالسكون اللفظي لا الأصلي ، ويحتمل أن يكون قوله : (لفظاً) راجعاً إلى قوله : ثاني ، أي ماهو ثانٍ في اللفظ ، ليخرج بذلك ؛ نحو : « يَعِدُ ، وَيَهَبُ » ، فإنه يقال : إنما الثاني بالحقيقة الحرف المحذوف ، وهو ساكن ، فبين أن المعتبر إنما هو سكون ماهو ثان في اللفظ ، والذي هو ثان في اللفظ هنا متحرك لا ساكن .

وخرج عن تقييد الأفعال بالماضية ، والأمر المضارع ، فإن جميع همزاته هَمَزَاتُ قطع ، وبالخماسية ، والسداسية ، والرباعية ، والثلاثية ، فهمزاته قطع ،نحو : « أَخَذَ ، وَأَكَلَ ، وَأَسَرَ » ، ونحو: « أَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، وَأَجَابَ ، وَأَقَامَ » .

[في الاسماء غير المصادر]

(وَ) المبدوء بها ، (في « ابْنٍ ») محذفو اللام اتفاقاً ، ثم اختلف فقيل : هي ياء ، من «بَنَيْتُ»؛ لأن الابن مبني على الوالد ، كبناء الحائط على الأُسّ ، وقيل : واو ، وهو الصحيح ، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض منها الهمزة لامها واو ، إلاَّ اسْتاً ، فكان الحمل على الأعم أولى .

(و « اثْنَيْنِ » (١)) ، فالهمزة فيه عوض من الياء المحذوفة ، وهي لامها .

(و « امْرِئٍ » ، وإناثها) ، وهي : ابْنَةٌ ، واثنتان ، وامْرَأَةٌ » .

(و « اسْمٍ ») ، وأصله : سمْوٌ عند البصريين ، « ووَسْمٌ » (٢) ، عند الكوفيين .

(و « است ») ويقال فيه : « سَهٌ » ، بحذف العين ، و « سَتٌ » بحذف اللام ، وفي الحديث : «العَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ ، وَوِكَاءُ الستِ » (٣) ، روايتين .

(و « ابْنُمٍ ») ، أصله : ابْنٌ ، فزيدت عليه الميم / ، وتثنية الثلاثة كـ : « اسْمَيْنِ ، واسْتَيْنِ ، / ١٥١ / وابْنَمَين » ، كذلك .

(و « ايْمُنُ » المخصوص بالقسم) ، فهو مفرد على الصحيح ، فهمزته همزة وصل (٤) ، وقيل : جَمْعُ (٥) « يَمِينٍ » ، وهمزته همزة قطع ، وخرج بالمخصوص ، ماهو جمع يمين ، فهمزته

---

(١) في السلسيلي وابنين ، تصحيف .

(٢) شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٥٨ ، والأشموني ٤ / ٢٧٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ١ / ١٦٠ بلفظه : « العين وكاء السه » .

(٤) قال سيبويه ٤ / ١٤٨ : « ومثلها من ألفات الوصل التي في ايم ، وايْمُنُ » .

(٥) في ب : جميع ، وهو صحيح على اصطلاح المتقدمين ، ولكنه يجر عليه ،ويدل عليه مابعده .

للقطع اتفاقاً .

وهذه الهمزات بعضها عوض عن لام هي واو ، كما في « ابْنٍ » وَ « ابْنِمٍ » ، وبعضها من لام هي ياء ، كما في « اثْنَيْنِ » ، وبعضها من لام صحيحة ، وهي الهاء ، كما في « اسْتٍ » ، وبعضها من حرف متوهم ، وهو : امْرُؤٌ ، وبعضها من حرف واقع أحياناً ، وهو « ايْمُنُ » .

(وَ) الأسماء (المبدوء بها « ال ») للتعريف ، نحو « الرَجُلِ » ، أو زائدة ، كـ « ادْخُلُوا الأَولَ فَالأَوَّلَ » ، والموصولة ، كـ « الضَّارِبِ » ، وقال الخليل ، وابن كيسان[1] : همزتها قطع ، حذفت لكثرة الاستعمال .

[حركة همزة الوصل]

(وتفتح) ، الهمزة (مع هذين) ، أي : مع « ال » لكثرة الاستعمال ، ومع « ايْمُنُ » ، لثقل الخروج من كسرة الهمزة إلى ياء ، ثم إلى ضم الميم ، ثم إلى ضم النون ، وهو ضم لازم .

(وتضم) الهمزة (مع غيرهما) ، أي : غير « ال » ، و « ايْمُنُ » ، حال كون الهمزة كائنة (قبل ضمة أصلية موجودة) ، نحو : « أُخْرُجْ » ، وكذا الماضي المبني للمفعول ، نحو : « انُْطُلِقَ ، وَاُسْتُخْرِجَ » .

(أوْ) ضمة (مقدرة) ، نحو : ادْعِيْ يَاهِنْدُ » بضم الهمزة ، فإن أصله : ادْعُوِيْ ، اسْتُثْقِلَتْ الكسرة فنقلت ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين ، واحترز بالأصلية من العارضة ، نحو : « امِشُوا» و « اقِْضُوا » ، فإن الهمزة فيه مكسورة .

---

(١) المساعد ١ / ١٩٦ ، الأشموني ٤ / ٢٧٧ .

(وتُشَمُّ) الهمزة الضم (قبل) الضمة (المشتمة) ، نحو : « اخْتِيرَ » ، و « انْقِيدَ » ، فتشم الهمزة الضم ، إذا اشممت الثالث الضم .

(وتكسر) الهمزة (فيما سوى ذلك) ، من الأفعال الخماسية ، والسداسية مبنية للفاعل ، وأمرها ، ومصدرها ، والأمر من نحو : « يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَعْلَمُ » ، وماعدا « ايمُنُ » من تلك الاسماء » .

(وقد تكسر) الهمزة (في « ايْمُنُ ») المخصوص بالقسم .

(وربما كسرت) الهمزة (قبل الضمة الأصلية) ، حكى ابن جني في المنصف : أنَّ بعض العرب يكسرُ الهمزة [1] ، في : « اِقْتُلْ ، وَاِخْرُجْ » ، ونحوهما ، ووجهه : أنه الأصل ، ولم تلتق الكسرة والضمة ، لفصل الساكن بينهما ، ونظيرُهُ « إِصْبُعٌ » و « زِئْبُرٌ » ، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به .

(وَ) همزة الوصل (أصلها الكسر) ، لا السكون ، (على الأصح) ، واختير الكسر ؛ لما في الضم من الثقل ، ولما في / الفتح من التباس الخبر بالاستفهام ، في نحو : « اَصْطَفَى » ، وكان / ١٥٣ /
حَقُّ المصنف أن يقول : « وأصلها الحركة على الأصح ، وهي الكسرة ؛ لئلا يتوهم أن منهم من قال : أصلها حركة غير الكسرة ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيها في فعل الأمر ، فليراجع منه .

---

(١) المنصف ١ / ٥٤ .

« فَصْــــلٌ »

[ذكرها وحذفها إبدالها]

(لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة) ، كقوله :

{١٠٨٦} إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌ فَإِنَّــهُ   بِنَثٍّ وَتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِينُ (١)

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، نحو : قوله :

{١٠٨٧} لاَنَسَبَ اليَــوْمَ وَلاَخُلَّــةً   إِتَّسَـعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (٢)

(مالم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام ، فتبدل ألفاً) ، نحو قوله تعالى : ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾(٣) ، و « آيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ » . (أو تسهل) ، بين بين ، هذا هو القياس بعد صحة ثبوتها ، وعليه قوله :

{١٠٨٨} أَ الخَيْرُ الَّــذِي أَنَـا أَبْتَغِيــهِ   أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي (٤)

والأول هو المشهور ، ولم تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

(وثبوتها قبل حرف التعريف المحرك) أو شبهه ،(بحركة منقولةراجح) ، فتقول في : «الأرْضِ ، والآنَ، والآمِرُونَ »، إذا نقلت حركة الهمزة للام، لكون التحريك عارضاً، وهو الراجح ،

---

(١) من الطويل ، لقيس بن الخطيم ، النوادر ص ٥٢٥ ، ابن يعيش ٩ / ١٩ ، العيني ٤ / ٥٦٦ ، الهمع ٦/ ٢٢٤ ، شرح الرضي للشافية ٢ ٢٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٦ ، وفي الصحاح ١/٢٩٤: نثّ الحديث: إذا أفشاه.

(٢) من السريع ، لأنس بن مرداس السلمي ، شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٦٦ ، الهمع ٦/ ٢٢٤ ، ابن يعيش ٢/ ١٠١ ، الأشموني ٢ / ٩ ، المساعد ٢ / ٦١٥ ، وهو من شواهد سيبويه ٢/٨٥

(٣) سورة الأنعام آية : ١٤٣ .

(٤) من الوافر ، للمثقب العبدي ، شرح الرضي للشافية ٢ / ٢٦٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٦٦ ، المساعد ٢ / ٦١٥ ، شرح الألفية للمرادي ٥ / ٢٦٧ .

وبه قرأ القرّاء في الأشهر ، ومنهم من يحذف الهمزة اعتداداً بالحركة العارضة ، لإغنائها عن الهمزة، فيقول : « لَرْضُ وَلاَنْ ، وَلاَمِرُون » [١] .

(وتغني) الحركة المنقولة (عنها) ، أي : عن الهمزة (في غيره) أي : في غير حرف التعريف ، أو شبهه ، تقول : « سَلْ في : اسْأَل » و « نَ نُؤْيَكَ » في : انْأَ نُؤْيَكَ ، أي : أَصْلِحْهُ ، بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم تحذف الهمزة المنقول حركتها ، ثم تحذف همزة الوصل استغناء عنها بالحركة المنقولة كما استغنى في الإدغام ، فقيل في : ارْدُدْ » رُدَّ .

(وشذ في سَلْ : اِسَلْ) ، لعدم الاستغناء فيه بالحركة المنقولة عن الهمزة ، حكاه الأخفش[٢] ، كما شذ إثبات الهمزة مع الإدغام في قولهم : «اِعَضَّ اِفرّ » ، حكاهما غير قطرب ، وحكى قطرب[٣] من ذلك : ارِدُّ ، وَاِشُدَّ » ، وقال ابن جني في الخصائص : « من العرب من يقول : اِقَتَّلوا يُدْخِلُ همزة الوصل ، لأن الحركة عارضة » [٤] ، انتهى / . /١٥٣/

[حركة الساكن الصحيح قبلها]

(وإن اتصل بـ) الهمزة (المضمومة ساكن صحيح ، أو) ساكن (جار مجراه) ، أي : الصحيح ، (جاز) ، في الساكن الصحيح ، والجاري مجراه (كسره وضمه) ، فالساكن الصحيح ، نحو : ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِيءَ ﴾ [٥] ، ﴿ قُلُ ٱنْظُرُورا ﴾ [٦] ، والجاري مجرى الصحيح، نحو:

---

(١) ظ : النشر في القراءات العشر - لابن الجزري ١ / ٤١٤ - ٤١٩ .
(٢) المساعد ٢ / ٦١٦ .
(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ١١٦ .
(٤) المساعد ٢ / ٦١٦ .
(٥) سورة الأنعام آية : ١٠ .
(٦) سورة يونس آية : ١٠١ .

﴿ أَوْ آنْقُصْ مِنه ﴾ [١] ، قُرِئَ في السبعة [٢] ، بضم الدال ، واللام ، والواو ، وكسرها ، وحكم التنوين كذلك ، نحو : ﴿ فَتِيلاً انْظُرْ ﴾ [٣] ، قُرِئَ بضم التنوين ، وكسره ، لإلتقاء الساكنين في الجميع.

ولما فرغ من ذكر أبنية الفعل ، شرع في ذكر أبنية مصادر الفعل ، وكان ينبغي أن يعكس ؛ لأن المشتق منه سابق على المشتق طبعاً ، فوجب أن يسبقه وضعًا .

---

(١) سورة المزمل آية : ٣ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٨٠ ، والنشر ٢ / ٢٢٥ .

(٣) النساء : ٤٩ ، ٥٠ .

(٥٧) بابُ مصادر الفعل الثلاثي

ومجموع ماذكره تسعة وستون مصدراً ، منها أحد وعشرون : تنقسم ثلاث ، كل ثلاثة متوازنة ، فيما عدا حركة الفاء ، (منها الثلاثي محرك الفاء بالثلاث ، مفتوح العين ، مجرداً) مذكراً، نحو : « طَلَبَ » و « سِمَنِ » و « سُرَىً » (أوْ ذا ألف بعدها) [مذكرا][1] ، نحو : «ذَهَاب» وَ « جِمَاعِ » وَ « صُرَاخِ » ، (أو مؤنثاً بالتاء) ، نحو : « فصاحة » و « هِدَايَة » و « خُفَارَة » ، (أو ساكن العين مجرداً مذكراً) ، نحو : « ضَرْبِ » و « عِلْمِ » و « شُرْبِ » ، (أو مؤنثاً بالتاء) ، نحو: « رَحْمَةِ و « نِشْدَة » و « قُدْرَة » ، (أو الألف المقصورة) ، نحو : « دَعْوَى » و « ذِكْرَى » و«رُجْعَى » ، (أو مزيداً آخره ألف ونون) ، نحو : « لَيَّانِ ، مصدر « لَوَى » و « حِرْمَانِ » و «غُفْرَانِ».

(ومنها : « فَعَلانُ ») ، بفتح العين ، نحو : « شَنَآنُ » ، (و « فَعِلٌ ») ، بكسر العين ، نحو : «حَلِفٌ » ، (و « فَعِلَةٌ ») ، بالكسر ، نحو : « سَرِقَة » ، (و « فَعِيلٌ ») نحو : زميل ، (و« فَعِيلَةٌ »)، بفتح الفاء ، وكسر العين ، نحو : « نَمِيمَة » ، (و « فُعُولُ) بضم الفاء نحو : « حُلُول » ، (و«فُعُولَهُ») ، نحو : « سُهُولَة » ، (و « فَعُولٌ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « قَبُول » ، (و « فَعُولِيَّةُ ») ، بفتح الفاء ، نحو : « خَصُوصِيَّةِ » ، (و « فُعُولِيَّةُ ») ، بضم الفاء ، نحو : « خصوصية » ، (و«فُعْلِيَّةُ») بضم الفاء ، نحو : « حُقْرِيَّةِ » مصدر حقرةُ (و « فُعُلٌ ») ، بضم الفاء والعين ، نحو : «حُلُمِ » مصدر : حَلَم ، رأى في منامه ، (و « فَعَالِيَةُ ») ، بفتح الفاء ، وتخفيف الياء ، نحو / : « كَرَاهِيَةِ » . /١٥٤/

---

(١) زيادة للسياق لمقابلة قوله بعد « أو مؤنثا بالتاء » .

(و « فُعْلَلٌ ») ، بضم الفاء ، وسكون العين ، وفتح اللام الأولى ، نحو : « سُؤْدَد» ، (و«فَيْعُولَةٌ ») ، نحو : « بَيْنُونة » ، (و « فَيْعُولِيَّةٌ ») ، بفتح الفاء ، وتشديد الياء الأخيرة ، نحو : «كَيْعُوعِيَّة » ، مصدر : كَعَّ الرَّجُلُ كَعَاعَةً ، وكُعُوعاً ، وكَيْعُوعِيَّةً : إذا عَجَزَ وضعف فهو كَعٌّ » ، (و«فَعَلَى ») ،بفتح الفاء والعين ، نحو : « جَمَزَى » ، (و « فَعْلاَءُ ») ، نحو : « هَلْكَاءَ » ، (و«فُعَلاَءُ ») ، نحو : « خُيَلاَءَ » ، (و « فِعلاَءُ ») ، نحو: « خِيَلاَءَ » (١) ، (و « مَفْعُولاَءُ ») ، نحو: « مَحْلُوفَاءَ ، مصدر حلف » ، (و « فِعِّيلى ») ، نحو : « خِصِّيصَى » ، (و « فِعِّيلاءُ ») ، نحو : «هِجِّيرَاءَ » ، (و « إِفْعِيلَى ») ، نحو : « إِهْجِيرَى » ، (و « إِفْعِيلاَءُ ») ، نحو (٢) : « إِهْجِيرَاءَ » ، (و«فُعُلَّةٌ ») ، بضم الفاء والعين، وتشديد اللام ، نحو : « غُلُبَّة » ، (و « فُعُلَّى ») ، نحو : «غُلُبَّى » (و « فِعِلَّى ») ،نحو : « دِفِقَّى » ، (و « فَعَلُوتٌ ») ، نحو : « رَغَبُوت » ، (و « فُعَلْنِيةٌ ») ، نحو: «سُحَفْنِيَة ، مصدر : سَحَفَ الرَجُلُ رَأْسَهُ : حلَقَهُ (٣) ، (و « فَعَالَّهُ ») ، بفتح الفاء والعين ، وتشديد اللام ، نحو : زَعَارَّة ، مصدر : زعِرَ الرَّجُلُ زعارَّةَ ، بتشديد الراء ، وتخفيفها ، (و«فِعِلاَّن») بكسر أوله وثانيه ، وتشديد ثالثه ، نحو : « عِرِفَّانَ ، (و « فَعُّولٌ ») ، بتشديد العين ، نحو « صَيُّور» مصدر : صار إلى كذا ، (و « تَفْعِلَةٌ ») ، نحو : « تَحِلَّة » ، (و « تَفْعُلَةٌ ») ، نحو : « تَهْلُكَة » ، (و«مَفْعَلٌ » مثلث العين مجرداً) ، نحو : « مَذْهَب » ، و « مَرْجِع » و « مَهْلُك » ، (وبالتاء) ، نحو: «مَقْدَرَة ومَقْدِرَة ، ومَقْدُرَة » ، (و « مَفْعُولٌ ») ، نحو : « مَجْلُود » ، (و « مَفْعُولَةُ ») ، نحو : «مَأْوِيَّة » ، (و « فَاعِلٌ ») ، نحو : « فَالِج ، وبَاطِل » ، (و « فَاعِلَةٌ ») ، نحو : « لاَغِيَة » .

---

(١) في الأصل و ب حيلاء - بالمهملة ، تصحيف .

(٢) « نحو » من ب : وليست في الأصل - وشأنها شأن ماقبلها مابعدها .

(٣) في الأصل و ب : حلقها ، والرأس مذكر ، انظر المذكر والمؤنث للأنباري ٦١ ٢

[أبنية تغلب في بعض المعاني]

(والغالب أن يعني بـ « فَعَالَة » و « فُعولَة » المعاني الثابتة) ، كـ : الفَطَانَة ، والبَلَادَة ، وكـ «السُّهُولَة ، والصُّعُوبَة » .

(وبـ « فِعَالَة ») ، بكسر الفاء ، (الحرف) ، كـ « الخِياطَة ، والنِجَارَة » ، (وشبهها) ، كـ «الإِمَارَة ، والوِزَارَة » .

(و بـ « فِعَال » ما فيه تأب) ، كـ « الشِّرَاد ، والجِمَاح » .

(و بـ « فُعَال » الأدواء) ، كـ « الصُّدَاع ، والزُّكَام » ، (والأصوات) كـ « الصُّرَاخ ، والنُّعَاق» .

(و بـ « فَعِيل » الأصوات) ، كـ « الصَّهِيل ، والنَّهِيق » ، (وضروب السير) ، كـ « الذَّمِيل ، والدَّبِيب » / .   / ١٥٥ /

(و بـ « فَعَلَان » مافيه تقلب) ، كـ « الطَّوفَان ، والجَوَلَان » .

(و بـ « فَعَل ») ، بفتح الفاء والعين ، (الأعراض) ، كـ « الفَرَح ، والحَزَن » .

(و بـ « فُعْلَة » ، الألوان) ، كـ « الحُمْرَة ، والصُّفْرَة » .

[المقيس من مصدر الثلاثي فَعْل - بالسكون]

(والمقيس في المتعدي من فعل) المفتوح المتعدي (مطلقاً) ، سواء دل على عمل بالفم ، كـ:«أَكَلَ » ، أو لا ، كـ « ضَرَبَ » ضمت عين مضارعه ، أو كسرت ، كما مثلنا ، (ومن « فَعِلَ ») المكسور (المفهم عملاً بالضم « فَعْلٌ ») ، بفتح الفاء ، وسكون العين ، نحو : لَقْم ، وَشَرْب » .

[فعل بالتحريك]

(وفي اللازم من « فَعِلَ ») المكسور (« فَعَلٌ ») بفتح العين ، نحو : « فَرِحَ ، وجَوِيَ جَوىً وَشَلِلَ شَلَلاً » [1] لافرق في ذلك بين الصحيح ، والمعتل ، والمضاعف .

[فعُوُلٌ]

(وَ) في اللازم (من « فَعَلَ ») المفتوح ، (« فُعُولٌ ») ، بضم الفاء ، كـ « قُعُودٍ ، وَجُلُوسٍ »، (مالم يغلب فيه) ، أي : ف « فَعَل » اللازم (« فِعَالَةُ ») ، نحو : « الوِزَارَة »، (أو « فِعَالٌ ») ، كـ:«جِمَاحٍ » ، (أوْ « فُعَالٌ ») كـ « صُرَاخٍ » ، (أو « فَعِيلٌ ») ، كـ : « صَهِيلٍ » ،(أو «فَعَلانُ »)، كـ : « جَوَلاَن » مما تقدم ، (فيندر فيه) ، أي : في « فَعَلَ » اللازم ، (« فُعُولٌ ») ، نحو : « جُمُوحٍ، ونُفُورٍ ، وسُكُوتٍ .

[للمرة والهيئة]

(ويدل على المرةِ) من الحدث ، بـ « فَعْلَة ») ، بفتح الفاء ، نحو : « نَفْخَة » ، (وعلى الهيئة) من الحدث (بـ « فِعْلَةَ ») ، بكسر الفاء ، نحو : « جِلْسَةِ المُتَكَبِّر » ، وكلاهُمَا مقيس في الثلاثي التام المتصرف ، وقال ابن العلج : « ليس لحوق هذه الهاء قياساً ، فلا تقول : فِهْمَةٌ » [2] ، انتهى ، (مالم يُصغ المصدر) العام(عليهما) ، أي : « فَعْلَةَ » ، نحو : « رَحْمَةٍ » ، و « فِعْلَةَ ، نحو : «نِشْدَة»، فإن صيغ على : « فَعْلَةَ » ، كـ « رَحْمَة » ، فيدل على المرة منه بالوصف ، نحو : «رَحْمَةٍ واحِدَة » ، فإن صيغ على « فَعْلَهَ » كرحمة فيدل على المرّة منه بالوصف ، نحو : « رحمة واحدة » وإن صيغ على : « فِعْلَةَ » ، كـ « نِعْمَة » ، فكذلك ، نحو : « نِشْدَةً عَظِيمَةً » ، أو بقرينة حالية فيهما ، (وشذ نحو : إتيانه ولقاءة) ، بكسر أولهما ، لأن قياسهما : « أَتْيَةٌ » و « إِقْيَةٌ » ، وهو جائز .

---

(١) في الأصل : شلاً .

(٢) المساعد ٢ / ٦٢٣ .

(٥٨) بابُ مصادر غير الثلاثي

وهو ثلاثة : الثلاثي المزيد . والرباعي المجرد . والرباعي المزيد

[مصادر ما أوله همزة وصل]

(يصاغ المصدر من كل) فعل (ماض أوله همزة وصل) في الأصل خماسياً كان أو سداسياً، (بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره) ، نحو : « انْطِلاَقٍ ، واسْتِخْرَاجٍ » ، وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل خمس وعشرون بناء اتفاقاً واختلافاً .

وقيدنا الهمزة بقولنا في الأصل / ، احترازا من : « اطَّايَرَ ، واطَّيَّرَ » ، فإن مصدرهما لايكسر ثالثه ، ولا تزاد ألف قبل آخره، بل يقال فيه : اطَّايُراً ، واطَّيُّراً ، لأن أصل فعلهما « تطَايَرَ » و« تطَيَّرَ » فالهمزة ليست فيهما في الأصل . / ١٥٦ /

وأراد المصنف بقوله : « يُصَاغُ » بيان بنية المصدر التي يتعلق بها الفعل ، لا اشتقاق المصدر من الفعل ، لأنه لايقول به كما قدمه في المفعول المطلق ، وكثيراً مايقولون : « وَأَمَّا فَعَلَ فالمصدر منه كذا، ولايريدون أن المصدر مشتق من الفعل ، ومنه قول سيبويه : « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مُفَاعَلَةٌ » [(١)] .

[مصادر ما أوله تاء مطاوعة وشبهها]

(ومن كلِّ) فعلٍ (ماض أوله تاءُ المطاوعة) ، نحو : « تَدَحْرَجَ » ، (أو شبهها) ، نحو : «تكَلَّمَ ، وتَضَارَبَ » ، (بضم ماقبل آخره إن صح الآخر) ، نحو : « تَدَحْرُجاً ، وتَكَلُّماً ، وتَضَارُباً»،

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٠ .

قال المرادي : « ومجموع هذين القسمين عشرة أبنية للمطاوعة ، منها ثمانية ، وهي : تَدَحْرَجَ ، وتَحَوْقَلَ ، وتَشَيْطَنَ ، وتَسَلْقَى ، وتَقَلْنَسَ ، وتَرَهْيَأَ ، وتَمَدْرَعَ » انتهى .

وشبه المطاوعة شيئان : ماكان على شيءٍ من هذه الأوزان ، نحو : « تَكَلَّم » ، وماغاير تلك الأوزان ، وهو شيئان : « تَفَاعَلَ ، نحو : تَضَارَبَ ، وتَفَعْلَتَ ، نحو : تَعَفْرَتَ ، قاله ابن هشام في حواشيه ، (وإلا) يصح آخره (خلف الضم الكسر) ، نحو : تَعَدَّى تَعَدِّياً » ، و « تَرَامَى تَرَامِياً » .

[مصدر أفعل]

(ويصاغ) المصدر (من « أَفْعَلَ » على « إِفْعَالٍ ») بكسر الهمزة ، نحو : « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » ، و« آلَى ، أي : حَلَفَ إِيلاءً » .

[مصدر فَعَّل]

(وَ) يصاغ المصدر (من « فَعَّلَ ») ،بتشديد العين ، (على « تَفْعِيلٍ »)، نحو : « سَلَّمَ تَسْليماً » و « كَلَّمَ تَكْليماً » ، (وقد يشركه) ، أي : تَفْعِيل » (« تَفْعِلَةُ ») نحو : « ذَكَّرَ تَذْكِرَةً ، وَجَرَّبَ تَجْرِبَةً » ، (ويغني) « تَفْعِلَةُ » (عنه) ، أي : عن « تَفْعِيل » (غالباً فيما لامه همزة) ، نحو: «هنَّأَ تَهْنِئَةً ، ونَبَّأَ تَنْبِئَةً ، وخَطَّأَ تَخْطِئَةً » ، ومن غير الغالب : « هَنَّأَ تَهْنِيئاً ، ونَبَّأَ تَنْبِيئاً ، وخَطَّأَ تَخْطِيئاً » وعن أبي زيد [١] : أنَّ التَّفْعِيلَ فيما لامه همزة أكثر ، عكس قول المنصف : « ويغني تفعلةُ عن التفعيل» ، (ووجوباً في المعتل) / ، نحو: « سَمَّى تَسْمِيَةً ، وحَيَّى تَحِيَّةً ، والأصل : تَحْيِيَةٌ ، /١٥٧/ فالإدغام فيه واجب عند الجمهور ، جائز عند المازني [٢] .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) المنصف ٢ / ١٩٥ .

(وَ) أما قول الشاعر :

[١٠٨٩] بَاتَتْ (« تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنَزِّياً ») كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صبياً [١]

بجعل المعتل على « تَفْعِيلٍ » ، فهو (من الضرورات) ، وأما :

[١٠٩٠] * حتّى التَقَوْها بالسَّلام والتَّحيي * [٢]

فهو جمع تحية ، كتَمِرَه ، وتَمْرٍ ، لامصدر .

[مصدر فاعل]

(ومصدر « فَاعَلَ ») بفتح العين (مفاعلة وفِعَال) ، نحو : « قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وقِتَالاً » ، واللازم عند سيبويه [٣] « مُفَاعَلَةٌ » لا « فِعَالٌ » ، قالوا : « جَالَسَ مُجَالَسَةً » ، ولم يقولوا : جِلاَساً ، وأصل الفعال هنا ، الفِيعَال ، وقد نطقوا به فقالوا : « ضَارَبَ ضِيرَاباً » .

(ونَدَرَ) « الفِعَال » (فيما فاؤه ياء) ، نحو : « يَاوَمَهُ مُيَاوَمَةً ، ويِوَاماً » حكاه ابن سيده ، وذلك لاستثقالهم الكسرة على الياء المصدر ، حتى قيل : إنه لم يوجد منه إلا اليسارُ لغة في اليسار ، وإلا اليَعَارُ جمع يَعْرٍ ، وهو الجَدْيُ .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (تنزياً) والقياس تنْزيةً . ظ : الخصائص ٢ / ٣٠٢ ، المنصف ٢/ ١٩٥، المقرب ٢/ ١٣٤، شرح الرضي للشافية ١ / ١٦٥ ، المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) رجز .
ظ : لمساعد ٢ / ٦٢٦ ، وفيه : اتقوها .

(٣) قال سيبويه ٤ / ٨٠ : وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لاينكسر أبدا مفاعلة » .

[مصدر فعلل والملحق به]

(ومصدر « فَعْلَلَ ») ، كـ : « دَحْرَجَ » ، (والملحق به) ، نحو : « جَلْبَبَ ، وَحَوْقَلَ ، وبَيْطَرَ ، وَجَهْوَرَ ، وَسَلْقَى ، وَقَلْنَسَ » ، (بزيادة هاء التأنيث في آخره) ، نحو : « دَحْرَجَةٍ ، وَجَلْبَبَةٍ ، وَحَوْقَلةٍ ، وبَيْطَرَةٍ وجهورة وَسَلْقَاةٍ ، وَقَلْنَسَةٍ » .

(أَوْ بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره) ، نحو : « سَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ سِرْهَافاً : أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ »، وليس بمقيس ، ولم يسمع في : « دَحْرَجَ دِحْرَاجاً » ، ولا في الملحق بـ « فَعْلَلَ » ، إلا حِيقَالٌ ، مصدر « حَوْقَلَ » ، وكَثُرَ في المضاعف ، نحو : « زِلْزَالٍ » ، ومن ثم قيل : إنَّ نصه في الخلاصة على أن «فَعْلَلَة » قياس ، وأن « فِعْلالاً » غير قياس مشكل(١) .

(وفتح أول) « فِعْلاَلٍ » ، (هذا إن كان) مضاعفاً ، بأن كانت فاؤه ، ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد ، (كالزِلْزَالِ جَائز) .

وظاهر كلام المصنف ، أن المكسور ، والمفتوح مصدران ، وهو مخالف لما قال الزمخشري في كشافه ، وأبو البقاء في إعرابه، أن : ﴿ زِلزَالَها ﴾ (٢) ، قُرِئَ بكسر الزاي ، وفتحها ، فالمكسور مصـدر / ، والمفتوح اسم (٣) . / ١٥٨ /

(والغالب أن يراد به) ، أي : بـ « فَعْلاَلٍ » ، (حينئذ) ، أي : حين إذ فتح أوله (اسم فاعل)، نحو : « الوَسْوَاسِ » بمعنى : المُوَسْوِسِ » ، و « الصَّلْصَالِ » بمعنى المُصَلْصَلْ ، يقال : « شيطان(٤) وَسْوَاسٌ » و « طِينٌ صَلْصَالٌ » .

---

(١) يشير إلى قول ابن مالك : فعلال أو فعللة لفعللا واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً ظ : شرح ابن الناظم ٤٣٧ .

(٢) سورة الزلزلة آية : ١ قال أبو البقاء في إعرابه ٢/ ٢٩٢: "بالكسر المصدر، وبالفتح الاسم"، وقرأ بكسر الزاي الجمهور، وبفتحها الجحدري، وعيسى بن عمر البحر ٨/ ٥٠٠ والقرطبي ٢٠/ ١٤٧

(٣) الكشاف ٦ / ٢٤٨ .

(٤) في ب : شيطن - دون ألف .

(وربما ورد كذلك) ،أي : مفتوح الأول مع الألف (مصدر « فَوْعَلَ ») ، فيكون حينئذ صفة مشبهة ، أو جامداً مُؤولاً بها ، فيقال : فَوْعَلَ فَوْعالاً ، ومنه مانص عليه الجوهري فقال : «أَنَّهُ رُوِيَ[١] حوقال » ، وقال مامعناه : « لما كره أن تنقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها فتح الفاء ، فسلمت الواو من القلب »[٢] ،انتهى ، فاقتضى ثقل الياء بعد الكسرة الرجوع إلى الفتح ، كما اقتضى ذلك ثقل التضعيف في : « الزَّلْزَالِ » ، ونحوه .

وقول جمهور الشارحين : إن المصنف أشار بقوله : « كذلك » إلى كسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، نحو : « حَوْقَلَ حِيقَالاً » ، ليس ذلك مراده ؛ لأن مصدر « حَوْقَلَ » على « حَوْقَلَةٍ ، وَحِيقَالٍ»، معلوم من قوله قبل هذا : « ومصدر « فَعْلَلَ » والملحق به . .) إلى آخره ، نبه عليه ابن هشام في حواشيه .

[مصادر سماعية]

(وقد يقال : « فَعَّلَ فِعَّالاً ») ، بتشديد العين فيهما[٣] ، نحو : « كَذَّبَ كِذَّاباً » ، وجاء مخففاً ، قرئ[٤] : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾[٥] .

(و « فَاعَلَ فِيعَالاً ») ، نحو : « ضَارَبَ ضِيراباً » .

(و « تَفَعَّلَ تِفِعَّالاً ») ، بكسر أوله وثانيه ، وتشديد عينه ، نحو : « تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً » ، و «تَمَلَّقَ تِمِلاَّقاً » .

---

(١) أي في قول الراجز : ياقوم قد حَوْقَلْتُ أودنوتُ وبَعد حِيقَالِ الرجالِ الموتُ

(٢) الصحاح ٤ / ١٦٧٢ .

(٣) سقط من ب : بتشديد العين فيهما .

(٤) البحر المحيط ٨ / ٤١٤ .

(٥) سورة النبأ آية : ٢٨ . قراءة شاذة منسوبة لعلي ، والأعمش ، وعيسى ، المحتسب ٢/ ٣٤٨ ، وثمة قراءة سبعية للكسائي آية ٣٥ «لغواً ولا كِذَاباً» انظر السبعة ٦٦٩

(و « افْعَلَّلَ ») ، بتشديد اللام الأول ، (« فُعَلِّلَةً ») بضم الفاء ، وفتح العين ، وكسر اللام المشددة ،نحو : « اقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً » و « اطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَةً » ، وقيل : القُشَعْرِيرَةُ ، ونحوها : اسم مصدر ، لا مصدر .

(و « فَعْلَلَ ») بتخفيف اللامين (« فَعْلَلَى ») ، بالنصب ، نحو : « قَرْطَبَ قَرْطَبَى : زَلَقَ فَوقع على فِقَارِ ظَهْرِهِ » ، و « قَهْقَرَ قَهْقَرَى : رَجَعَ على قَفَاهُ » .

(و « فُعْلُلاَءَ ») ، بالمد وضم أوله ، وثالثه ، نحو : « قَرْفَصَ القُرْفُصَاءَ » ، والمقيس : «قَرْفَصَةٌ» .

[فِعَّالٌ غير مصدر نادر]

(وندر « فِعَّالٌ ») بكسر الفاء ، وتشديد العين ، حال كونه (غير مصدر) ، نحو : قِثَّاء » ، و« حِنَّاء » ، (مالم تبدل أولى عينيه ياء) ، نحو : « قيراطٍ » ، و « دِينَارٍ » ، والأصل : قِرَّاطٍ ، وَدِنَّارٍ، بدليل : قراريط ، ودَنَانِيرِ ، و « دِيبَاجٍ » فيمن قال : دَبَابِيجِ ، بالموحدتين ، لا بالمثناتين .

[فيعالٌ غير مصدر نادر]

/ ١٩٥ / (وأندر منه) ، أي : مِنْ « فِعَّال » ، بالياء الساكنة حال كونه (غير مصدر) / ، نحو قولهم: « نَاقَةٌ مِيْلاَعٌ ،وهو مِنْ مَلَعَ : إذا سار سيراً سريعاً خفيفاً » و « دِيبَاجٌ » ، فيمن قال : ديابيجُ » بالمثناتين تحت .

[التَّفعال للتكثير]

(وقد يغني في التكثير عن « التفعيل » : « التَّفْعَالُ ») بفتح التاء الفوقانية ، نحو : «التَّرْدادِ »

و « التَّطْوَافِ » ، وهل هو تكثير لمصدر المجرد ، أو المزيد ، ذهب سيبويه [١] ، وبقية البصريين إلى الأول ، والفراء [٢] ، وطائفة من الكوفيين إلى الثاني ، قيل : والصحيح ماذهب إليه سيبويه ، لأنه يقال : التَّلْعَابُ ، ولا يقال : التَّلْعِيبُ ، فلو كان التَّفْعَالُ » مصدراً لـ « فَعَّلَ » المشددة ، لسمع فيه : التَّلْعِيبُ ، قال أبو حيان : « وَاعْتُرِضَ بأنه ليس بأول شيء استغنى فيه بلفظ آخر ، كـ « يَذَرُ ، وَيَدَعُ»، ثم إنَّ التَّلْعِيبَ » جائز في « لَعَّبَ » قياساً ، وهو يسلمه » [٣] .

وأما التبيان » و « التِّلْقاءُ » بكسر أولهما فاسمان وضعا موضع المصدر ، أي : « اللِّقَاءِ » و «البيَانِ » ، لا مصدران ، هذا قول سيبويه [٤] ، وزعم الأعلم [٥] يوسف الشنتمري [٦] : أن الكسر شذوذ ، والمعنى على التكثير .

[الفعّيلَى للتكثير]

(أو الفعِّيلَى) نحو : « الدِّلِيلَى ، والخِصِّيصى ، والهِزِّيمَى » ، وأفعال هذه كلها ثلاثية ، فلا يصح قوله : إنها مغنية عن التفعيل قاله أبو حيان ، وفيه البحث السابق ، وهذا النوع كثير ، ومع كثرته فلا يطرد [٥] ، وقيل يطرِدُ .

(وقد يغني « الفِعِّيلى » أيضاً عن « التَّفَاعُلِ ») نحو : « كان بين القوم « رمِّيَّا » ، أي : تَرَامٍ كَثِيرٍ ، و « التَّرَامِي » تفاعل في الأصل .

---

(١) الكتاب ٤ / ٨٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٨٤ .

(٤) الارتشاف ١ / ٢٢٨ .

(٥) في الأصل و « ب » إلى أنَّ الكسر . . . ، وهذا يستقيم مع « ذهب » لا « زعم » .

« فَصْـــلٌ »

[تاء التأنيث تلحق مصدر الأجوف من أفعل واستفعل]

(تلزم تاء التأنيث الإفعال) ، بكسر الهمزة ، (والاستفعال) حال كونهما (مُعتلي العين) ، بمعنى مُعَلَّى العين ، بالنقل ، والقلب ، والحذف ، (عوضاً عن المحذوف) (١) ، وهل هو الأول ، أو الثاني ؟ ذهب الأخفش من البصريين (٢) ، والفراء من الكوفيين إلى الأول ؛ لأنه بمنزلة : ﴿ وَقَالَا الحَمْدُ لله ﴾ (٣) ، وذهب الخليل وسيبويه (٢) ، وتبعهما المصنف في التصريف إلى الثاني ، وهو الحق لزيادته ،وقربه من الطرف (٤) ، نحو : « أَقَامَ إِقَامَةً ، واسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً » ، والأصل : اِقْوَامٌ ، واسْتِقْوَامٌ، فدخله النقل ، والقلب ، والحذف ، فعلة النقل والقلب : حَمْلُ المصدر على فعله ، وعلة الحذف التقاء الساكنين .

وإنما لم يعلو : « أَغْيَمَتِ السَّماءُ إِغْيَاماً » و « اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان » استحواذًا » تنبيها على الأصل (٥) .

(وربما خلوا منها) / ، أي : من التاء في الإضافة وغيرها ، نحو : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاَة ﴾(٦) ، وفي بعض الأحاديث : « كَاسْتِنَارِ البَدْرِ » (٧) ، ونحو : « أجابَ إِجَاباً » و « اسْتَفَاهَ الرَّجُلُ اسْتِفَاهاً » / ١٦٠ /

---

(١) قال سيبويه ٤ / ٨٣ : « وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٦ / ٦٤ .

(٣) سورة النمل آية : ١٥ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ٤٠٣ .

(٥) سورة المجادلة آية : ١٩ .

(٦) سورة النور آية : ٣٧

(٧) لم يتأت لي تخريجه ، إلا أنه كثيراً ما استشهد به النحاة في هذا المكان ، ظ : التصريح ٢ / ٧٥ .

وهو من الفَوهِ قال في الصحاح : « استَفَاه الرَّجُلُ ، فو مُسْتَفِيهٌ : إذا اشْتَدَّ أكْلُهُ بعد قِلَّةٍ ، والفَيِّهُ : الأكُولُ ، وأصله : فَيْوِهٌ ، وهو المِنْطِيقُ[١] أيضاً »[٢] ، انتهى .

(وتلحق) تاء التأنيث ، (سائر) ، أي : باقي (أمثلة الباب) القياسية (المجردة منها دلالة على المرة) ، نحو : « إعطاءة » ، و « تَقْدِيسَة » ، و « احْتِرَازَة و انْطِلاَقَة » و «اقْعِنْسَاسَة » ، من الأبنية القياسية ، بخلاف غير القياسية ، فلا يجوز : « كَلَّمَ كَلاَمَةً ، بل تَكلِيمَةً » وبخلاف غير المجردة من التاء ، بأن بني المصدر على التاء ، نحو : دَحْرَجَةٌ ، ومُقَاتَلَةٌ ، فإنه يدل عل المرة فيه بالوصف ، نحو : « دَحْرَجَة وَاحِدَة » ، أو بالقرينة المعنوية ، قال ابن يعيش : « ولو قيل : إن التاء في قولنا : دَحْرَجَةٌ وَاحِدَةٌ تاء الوحدة ، وإنها غير تلك ، يعني والقرينة معينة ومزيلة للاشتراك ، لا أنها اللفظ المقيد لذلك لكان قولاً قوياً[٣] .

[اسم الزمان والمكان والحدث]

(ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها) ، حال كونه (دالاً على حدثه أو زمانه ، أو مكانه) ، نحو : « مَكَةُ مُدْخَلُ العَارفِينَ » و « شَوَّالٌ مُخْرَجُ الحَاجِّ و « ذُو الحِجَّة مُدْخَلُ النَّاسِ مَكَّةَ » ، وقُرِئ[٤] : ﴿ فَمَالَهُ مِنْ مُكرَمٍ ﴾[٥] بفتح الراء ، فيحتمل الثلاثة ، قاله ابن هشام ، وقال أيضاً : « ثَبَتَ في نسخة البهاء الرقي ، وهو آخر أصحاب المؤلف ، وعلى نسخته خط المؤلف هذا الفصل ، وهو قوله .

---

(١) في « ب » المنطق - تصحيف » .

(٢) الصحاح ٦ / ٢٢٤٥ .

(٣) شرح المفصل ٦ / ٥٧ بتصرف .

(٤) وهي قراءة ابن أبي عبلة ، البحر ٦ . ٣٥٩ .

(٥) سورة الحج آية : ١٨ .

« فَصْـــلٌ »

[المصدر بزنة مفعول وفاعل]

(يجيءُ المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي) المجرد (قليلاً) ،نحو : « المرفوع والموضوع ، أي : الرفع والوضع وهو مذهب الأخفش [(١)] ، والفراء ، ومنه : دَعْهُ مِنْ مَعْسُوره إلى مَيْسُورِه ، احتجاجاً بقوله : ﴿ بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ ﴾ [(٢)] ، ومنع ذلك سيبويه [(٣)] ، وأُوِّلَ ذلك على معنى الشيء ، الذي يرفعه ويضعه ، تقول : هذا مَرفُوعُ ماعندي وموضُوعُه ، أي : ما أرفعُه وأضَعُهُ ، ودعه من زمن يُعْسَرُ فيه / ، إلى زمن يُوُسَرُ فيه ، وحكم على الباء في الآية بالزيادة . / ١٦٢ /

(وفي غيره) ، أي : غير الثلاثي ، (كثيراً) ، نحو : « المُدْخَلُ ، والمُخْرَجُ » ، وقد مضى ، ومن ثم قيل : إنه تكرار .

(وربما جاء) المصدر (في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل) ، نحو : « كاذِبَةٌ ، بمعنى الكذِبِ ، والكَافِيَةَ بمعنى الكِفَايَةَ ، قال :

[١٠٩١] كَفَى بالنَّأيِ من أسمـاءَ كَـافِ ... ... [(٤)]

أي : كفاية .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٣٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٧٣

(٢) سورة القلم آية : ٦ .

(٣) نص سيبويه ٤ / ٩٧ : « وأما قوله : دعهُ إلى ميسوره ودع معسوره ، فإنما يجئ هذا على المفعول ، كأنه قال: دعهُ إلى أمر يوسر فيه أو يُعَسرُ فيه ، وكذلك المرفوع ، والموضوع : كأنه يقول : له مايرفعه وله مايضعُه »

(٤) من الوافر ، لبشر بن أبي خازم ، العيني ٢ / ٣١٠ ، المساعد ٢ / ٦٣١ ، السلسيلي ٢ / ٨٦٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٨ ، إيضاح الشعر ص ١٢٧ ، المقتضب ٤ / ٢٢ .
وعجزه : وليس لِحُبِّها ماعِشتُ شافِ .

(٥٩) « بابُ مازيدتْ الميمُ في أوله لغير ماتقدم »

من مصدر « فَاعَلَ » ، نحو : مُضَارَبَةً ، وماصيغ من الأبنية غير الثلاثية للحدث ، أو الزمان، أو المكان ، أو لوصفي الفاعل ، والمفعول ، وماجاء من المصادر على مفعول عند من أثبته ، وليس بصفة مشبهة ، كـ« مِدْعَسٍ » و « مِغْشَمٍ » و « مَقْنَعٌ » ، والمقنع بالفتح : العَدْلُ من الشهود ، يقال : فَلانٌ شاهد مَقْنَعٌ ، أي : مما يُقْنَعُ به .

والمذكور في هذا الباب ستة أشياء : مابنى من الثلاثي ، لحدثه ، أو زمانه ، أو مكانه ، ومابنى للآلة ، أو لكثرة الشيء ، أو لمحل كثرة الشيء ، والمخرج عنه ستة أشياء، خمسة خرجت بقوله «لغير ماتقدم » ، هي : اسم الفاعل ، كـ « مُنْطَلِقٌ » ، واسم المفعول « كمُنْطَلَق { إليه } »[1] ، ونحو : «مَجْلُود»[2] ، ونحو : « مُمَزَّق » ، ونحو : « مُضَارَبَة » [3] ، وواحد خرج بقوله : (صفة) ، وهي : الصفة المشبهة الآتية على وزن « مَفْعَلٍ » ، نحو : « مَقْنَعٌ » ، وقول أبي حيان ، ومن وافقه : إن قول المصنف : « وليس بصفة » ، احتراز مما جاء صفة وليس باسم فاعل ، ولا مفعول ، اعترضه ابن هشام : بأن اسم الفاعل والمفعول خارجان بقوله : « لغير ماتقدم .

[المصدر الميمي واسما الزمان والمكان]

[أ : من الثلاثي]

(يصاغ من الفعل الثلاثي) المتصرف (« مفعل » فتفتح عينه) ، حال كونه (مراداً به المصدر،

---

(١) زيادة لازمة إذ فعله لازم .

(٢) في « ب » مجلوذ - بالذال المعجمة - تصحيف .

(٣) الخمسة هي مافي الميم من : اسم الفاعل - اسم المفعول - المصدر الذي يوزن مفعول - المصدر الذي يوزن اسم المفعول من غير الثلاثي - مفاعلة مصدر فاعل .

أو الزمان ، أو المكان ، إن اعتلت لامه مطلقاً) ، سواء واوي الفاء ، نحو : « وفي موفىً » و « وقَى موقىً » ، وصحيحها ، كـ : « غزَا مغْزى » ، (أو صحت) لامه (ولم تكسر عينه) ، نحو : « مَذْهَب ، ومَقْتَل » .

وجاء « مَفْعَلٌ » بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : « المدعاة إلى الطَّعام » ، ومن المفتوحها ، ومنه / ، المسعاة للسعي إلى الخير » . / ١٦٣ /

(فإن كسرت) عين المضارع (فتحت) عين « مَفْعَلٍ » ، (في المراد به المصدر) ، كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَ المَفَرُّ ﴾ [١] ، وكقوله :

[١٠٩٢] كَالهِنْدُوانِيِّ لاَيُخْزِيكَ مَضْرَبُهُ وَسْطَ السُّيوفِ إذَا مَا تُضْرَبُ البُهَمُ [٢]

(وكسرت في المراد به الزمان) ، كقولهم : « أتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا » ، أي : الزمان الذي فيه الضراب ، (أو المكان) ، نحو : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴾ [٣] ، أي : المكان الذي يحلُ فيه النحر ؛ لأنه من : « حَلَّ يَحِلُّ » .

(وما عينه في ذلك) ، أي : في الثلاثي المجرد (ياء كغيره) ، أي : من الصحيح العين المكسورها ، أي : فتفتح في المصدر ، وتكسر في غيره ، فتقول : « عَاشَ مَعَاشاً طَيِّباً » ، أي : عَيْشاً ، و « بَاتَ يَبِيتُ مَبَاتاً » و « قَالَ يَقِيلُ مَقَالاً » ، إن أردت المصدر ، وإن أردت غيره ، قلت :

---

(١) سورة القيامة آية : ١٠.

(٢) من البسيط ، لزهير بن أبي سلمى وهو آخر بيت من قصيدة أولها .

قف بالديار التي لم يعنها القدَمُ

بلى وغيرها الأرواح والديم

ورواية الديوان : مشهدَه» بدل « مضربه » ظ : ديوانه ٩٥ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٩٦ .

« مَعِيشاً » و« مَبِيتاً » ، و « مَقِيلاً » ومنه : ﴿ أَحْسَنُ مَقِيلاً ﴾ (١) ، أي : مكان قيلولة ، فعلى هذا المحيض شاذ .

(أو مخير فيه) ، أي : فيما عينه ياء ، بين أن تبنى المصدر منه على : « مَفْعَل » بالفتح ، أو بالكسر ، أي : فإن شئت فتحت العين في المصدر ، وإن شئت كسرتها ، فأنت فيه ، بالخيار بينهما ، وأما غير المصدر من الزمان والمكان ، فليس فيه إلا الكسر ، فتقول : « عاشَ يَعِيشُ مَعِيشاً » ، وإن كان المسموع معاشاً قياساً على المحيض ، وتقول : « حَاضَتْ مَحَاضاً » ، قياساً على معاشاً ، وإن كان المسموع محيضاً ، هذا قول الزجاج (٢) .

(أو مقصور على السماع ، وهو الأولى) ، لأنَّا لا نقول في المصدر من اليائي العين « مِفْعِلٌ » بالكسر ، ولا « مَفْعَلٌ » بالفتح ، لا بالقياس السابق ، ولا بالتخيير ، وإنما يتبع في ذلك السماع ، وذلك لأنه جاء مضطرباً ، فعلم أنهم لم يجعلوا له قياساً يجرى عليه ، وعلى هذا القول ، فإن لم يسمع « مَفْعَلٌ » ولا « مَفْعِلٌ » ، لم يقل شيء منهما ، بخلاف القولين الأولين ، فإنك تقولهما على القول الثاني ، سمعت أم لم تسمع ، وتقول : «المَفْعَلُ» بالفتح على القول الأول ، إن لم يسمع أحدهما ، فإن سمعتهما ، أو أحدهما ، قلت ماسمعت / ، واقتصرت عليه . / ١٦٣ /

(والتزم غير طيءِ الكسر مطلقاً) ، مصدراً كان ، أو اسم زمان ، أو مكان ، (في المصوغ مما صحت لامه وفاؤه واو) ، ومضارعه مكسور العين ، فتقول : « مَوْكِلٌ » و « مَوْعِدٌ » ، بالكسر في المصدر ، والزمان والمكان .

وخرج نحو : « مَوْقًى » مما لامه معتلة ، فإنهم يفتحونه ، وإن كان المضارع مفتوح العين .

فإن تحركت الواو ، كـ : « يَوَدّ » ، وجب الفتح عند الجميع ، نحو : « مَوَدَّة » .

---

(١) سورة الفرقان آية : ٢٤ .
(٢) معاني القرآن له ١ / ٢٩٦

وإن سكنت ، كـ « يَوْجَلُ » ، فأكثر العرب تكسر ، فتقول : « مَوْجِلٌ » ، وبعضهم يفتح ، وفي الإفصاح للخضراوي[١] : « أنَّ ذلك في المصدر خاصة ، فأما الزمان ، والمكان ، ، فبالكسر لاغير ؛ .

[ماشذ من أسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي]

(وشذ من جميع ذلك) المذكور بالقياس فيه ، ستة عشر لفظاً ، ثمانية من باب « قَتَلَ »، وستة من باب « ضَرَبَ » واثنان من باب « عَلِمَ » ، جاءت (بكسر) فقط ، وهي : (مَشْرِقٌ ، وَمَغْرِبٌ ، وَمَرْفِقٌ ، وَمَسْجِدٌ ، وَمَجْزِرٌ ، وَمَسْقِطٌ ، وَمَظِنَّةٌ) ، فقياس هذه الثمانية ألفاظ [٢] الفتح ، لضم عين المضارع .

وزاد غيره منها ، « مَسْكِنٌ ، مَطْلِعٌ ، مَنْسِكٌ » ، وكلها للمكان ، وسمع الفراء الفتح ، في[٣] : «المَسْجِد ، والمَطلع ، والمَسْكن » ، وأجازه في باقيها قياساً .

(ومَرْجِعٌ ، وَمَغْفِرَةٌ ، ومَعْذِرَةٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، وَمَأوِيةٌ ، وَمَعْصِيَةٌ) ، فقياس هذه الستة ألفاظ[٢] الفتح أيضاً ، لكسر عين المضارع ، وكلها مصادر ، (ومَرْزِئَةٌ) ، أي : مُصِيبةٌ ، (وَمَكْبِرٌ) ، أي الكِبَرُ ، وهما مصدران من باب « عَلِمَ يعلم » فقياسهما الفتح ، لأن مضارعهما مفتوح ، وهو : «يَرْزَأُ » و « يَكْبَرُ » ، وزيدَ عليه « المَشِيئَةُ » .

(وبه) ، أي : بالكسر (مع الفتح) ، وهي ثلاثة أنواع .

الأول تسعة ألفاظ كلها من باب « يَنْصُرُ » ، إلا المذمة ، فقال ابن هشام : « لاَ أعْلَمُ لها فعلاً» و «مَدَبَّ النَّمْلِ ، ففي مضارعه الضم والكسر ، وهي : (مَطْلَعٌ ، مَفْرَقٌ ،مَحْشَرٌ ، مَسْكَنٌ ،

---

(١) المساعد ٢ / ٦٣٣ .

(٢) يجوز هذا على رأي الكوفيين دون البصريين والصواب عندهم - ثمانية الألفاظ أو الثمانية الألفاظ ، أو الألفاظ الثمانية ، وكذا ألفاظ يد .

٣ انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٨١ ، ١٤٩

مَنْسَكٌ ، مَحَلٌ ، أي منزل) ، بخلاف الزمان والمصدر ، فإنه يقال فيهما : « المَحَلُّ » بالفتح لاغير ، (مَجْمَعٌ ، مَنَاصٌ) ، ومَنِيصٌ ، (مَذَمَّةٌ من الذمام) ، بالذال المعجمة ، (مَدِبُّ النَّمْلَةِ) ، بـالدال المهملـة .

النوع الثاني سبعة ألفاظ كلها من باب « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، إلا مَعْتَبَةَ ، فإن مضرها الكسر والضم ، وهي : (مأوى الإبل ، معجز ، معجزة ، مظلمـة / ، مَضَلَّةٌ ، مَزَلَّةٌ ، مَعْتَبَةٌ ، مَضْرِبَةُ / ١٦٤ / السَّيْفِ) .

النوع الثالث سبعة ألفاظ كلها من : « يَفْعَلُ » بفتح عين المضارع ، سواء كان الماضي مفتوحاً ، أو مكسوراً ، وهي : (مَوْضِعٌ ، مَوْحَلٌ) بالحاء المهملة (موقعة الطائر ، مَحْمِدَةٌ ، مَحْسِبَةٌ ، عِلْقٌ ، عِلْقٌ مَضِنَّةٌ) ، من الضَّنِّ بمعنى البُخْلِ ، والعِلْقُ بالكسر ، النفيس من كل شيء يضن به ، أي : يُبْخَلُ بِهِ ، يقال : عِلْقُ مَضِنَّة ، أي مايضمن به ، (وبالتثليث) سبعة ألفاظ ، (مَهْلُكٌ ، مَهْلُكَةٌ ، مَقْدُرَةٌ ، مَأرُبَةٌ ، مَقْبُرَةٌ ، مَشْرُقَةٌ ، مَزْرُعَةٌ) ، يقال : هَلَكَ الشيءُ يَهْلِكُ هَلاَكاً وَمَهْلِكاً » بتثليث الـلام، والمهلكة : المفازة ، من الأضدادع ويقال : « مالي على هذا الشيء مَقْدِرَةٌ ، أي : قُدْرَةٌ ، ويقال : أَرِبَ الرَّجُلُ ، بالكسر يَأرَبُ ، بالفتح ، إرْباً » بوزن عِلْماً ، وإرْبَةً » بوزن نشدة ، و «أَرَباً » بوزن طَلَباً ، و « مَأرُبَةً » ، مثلث العين ، إذا إحتاج » ، والمقبرة واحدة المقابر ، وَوَاحِدُ المَقَابِرِ أيضاً مَقْبَرٌ ؛ قال :

[١٠٩٣] لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِغِنَائِهِم فَهُمْ يَنْقُصُونَ وَالقُبُورُ تَزِيدُ (١)

وَ « المَشْرَقَةُ » مَوضع القعود في الشمس ، ومثلها « الشَّرْقَةُ » و « المِشْرَاقُ » ، والمزرعة واحدة

---

(١) من الطويل ، لزيد بن علي ، العقد ٣ / ٢٣٦ ، المساعد ٢ / ٦٣٥ .

المزارع ، وذكر ابن الحاج [1] ،« مَعْذِرَةً » بفتح الذال ، وضمها ، والمشهور كسرها وفتحها ، كما مر، فإن ثبت هذا فالألفاظ ثمانية .

[مفعل بضم العين وفتح الميم]

(ولم يجيء : « مَفْعُلٌ ») ، بفتح الميم ، وضم العين ، (سوى مهلُك ، إلاَّ معُونِ) ، كقوله :

[١٠٩٤] بثينُ ، الزمي « لا » إنّ « لا » إنْ لَزِمْته عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِينَ أيُّ مَعُونِ [2]

(ومَكْرُم) ، كقوله :

[١٠٩٥] * لِيَوْمَ رَوْعٍ أَوْ فِعَالِ مَكْرُمِ * [3]

(ومَأْلُك) ، كقوله :

[١٠٩٦] أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي [4]

(وَمَيْسُر) كقراءة بعضهم [5] : ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ ﴾ [6] ، بضم السين والإضافة ، هذا قول بعض الكوفيين ، وأنكره سيبويه ، وقال : « ليس في كلامهم مَفْعُلٌ » [7] ،وما أتى من ذلك

---

(١) المساعد ٢ / ٦٢٦ .

(٢) من الطويل ، لجميل بن معمر ، الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢/ ٦٣٦ ، السلسيلي ٢ / ٨٦٧ .

(٣) رجز ، للأخزر الحماني ، الخصائص ٣ / ٢١٢ ، المنصف ١ / ٣٠٨ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢ / ٦٣٦، السلسيلي ٢ / ٨٦٧ .

(٤) من الرمل ، لعدي بن زيد ، المنصف ١ / ٣٠٩ ، الممتع ١ / ٧٩ ، المساعد ٢ / ٦٣٦ ، السلسيلي٢/ ٨٦٧

(٥) وهي قراءة الحسن ، وأبي رجاء ، ومجاهد ، المحتسب ١ / ١٤٣ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢٨٠ .

(٧) الكتاب ٤ / ٩٠ .

فأصله مفْعُلَةٌ ، بدليل أنه سمع ذلك فيه ، فحذفت الهاءُ في الأبيات شذوذاً ، أو ضرورة ، وفي القراءة / للإضافة على حد ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ (١) ، على مذهب الفراء (٢) . / ١٦٥ /

« فَصْـــلٌ »

[مَفْعَلة لمحل كثرة الشيء أو سبب كثرة المعنى]

(يصاغُ من) الاسم (الثلاثي اللفظ)كـ « أَسَدٍ وَسَبُعٍ » من أسماء الأعيان و « بُخْلٍ ، وجُبْنٍ» من أسماء المعاني (أو) الثلاثي (الأصل) ، كـ : أَفْعَى ، وَقِثَّاءٍ » ، فإن حروفهما في الأصل ثلاثة، (لسبب كثرته) ، أي : كثرة الاسم أي مسماه ، (أو محلها) ، أي : لمحل كثرته ، («مَفْعَلَةٌ») نائب فاعل « يُصاغُ » ، فالأول ، كما روي : « الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ » ، أي : سبب كثرة البخل والجبن، أي: الخوف ، والثاني ، نحو : « مَأْسَدَة ، وَمَسْبَعَةٍ ، وَمَفْعَاة ، وَمَقْثَأَة : للأرض الكثيرة الأسود والسباع ، والأفاعي ، والقثاء ، لكونها محلاً لكثرة ذلك .

[ما يصاغ لمحل الشيء]

(وقد يقال في المحل) ، من غير كثرة (« مَفْعُلَةٌ ») بضم العين ، نحو : « مَزْبُلَةٍ » و «مَبْطُخَةٍ» و « مَقْثُؤَة » حكاها أبو عبيدة(٣) في الغريب .

(و « مِفْعَلٌ ») ، بكسر الميم ، وفتح العين ، نحو : « مِطْبَخٍ » لمكان الطبخ ، و « مِرْفَقٌ » لبيت الخلاء ، وقياسهما فتح الميم ، لأنهما اسمان لمكان الفعل .

وبقي عليه : « مِفْعَلَةٌ » ، نحو : « مِيْلَغَةِ الكَلْبِ التي يَلَغ فيها » .

---

(١) سورة النور آية : ٣٧ .

(٢) الارتشاف ١ / ٢٣١ . قال الفراء : «وإنما استجيز سقوط الهاء لإضافتهم إياه »معانيه ٢/٢٥٤ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٣٧ ، ورواه ابن ماجه في الأدب ٢/ ١٢٠٩ ، وأحمد ٤/ ١٧٢

(و « أَفْعَلَ فهو مُفْعِلٌ ») ، بكسر العين ، نحو : « أَعْشَبَ المَكَانُ فهُوَ معْشِبٌ » ، و « أَبْقَلَ فهو مُبْقِلٌ » .

(ونحو مثعلبة) ، بفتح اللام وكسرها على ماحكى سيبويه ، أي : ذات ثعالب [١] .

وفي بعض النسخ : « ومَفْعَلَةٌ » ، قال الجوهري مرة : « مَثْعَلَةٌ ذاتُ ثَعَالِبَ » [٢] ، ومرة قال : «مَثْعَلَةٌ ذاتُ ثُعَالَةَ » ، قال ابن هشام : « والحَقُّ مِنْ بابِ مَقْثَأَة » .

(ومُعَقْرِبَة) ، بفتح الراء ، وكسرها على ماحكاه سيبويه [٣] ، أي : ذاتُ عقارب .

(ومَعْقَرة) ، بفتح الميم والقاف وسكون العين ، قال في العُبَاب : « مكَانٌ مَعَقْرِبٌ ، بكسر الراء : ذُو[٤] عقَارِبَ ، وكذا أرض مُعَقْرِبَةٌ » وبعضهم يقول : مَعْقَرَةٌ ، لأنه ردَّ العقْرَبَ إلى ثلاثة أحرف، ثم بنى عليها ، وقدم أن أصل العقرب « عقْرَ » والباء للالحاق ، يعني بـ« جَعْفَرَ » ، قال ابن هشام: «ومَا أظُنَّ حَمَلَهُ على ذلك سوى قولهم : مَعْقَرَةٌ ، (نادر) ، خبر نحو مُثْعَلِبَة » ، وماعطف عليه .

[اسم الآلة]

(ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال « مِفْعَلٌ ») بكسر الميم ، وفتح العين ، نحو : « مِفْتَحٍ ، /١٦٦/ وَمِخْيَطٍ ، وَمِكْسَرٍ / .

(أو « مِفْعَالٌ ») ، بكسر الميم ، كـ : « مِصْبَاحٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِقْرَاضٍ » ، وقد يقصر «مِفْعَالٌ» سماعاً ، كـ« مِخْيَطٍ » (أو « مِفْعَلَةٌ ») نحو : « مِكْسَحَةٍ ، وَمِرآةٍ ، وَمِسَلَّةٍ » .

---

(١) الكتاب ٤ / ٩٤ .
(٢) الصحاح ٤ / ١٦٤٦ .
(٣) الكتاب ٤ / ٩٤ .
(٤) ذو ساقطة من الأصل .

(أو « فِعَالٌ ») ، بكسر الفـاء ، نحـو : « سِرَادٍ ، في المِسْرَدِ [١] ، وهو مايُخْرَزُ بهِ » ، ولايَطَّـرِدُ.

[ماشذ من مَفعُل وَمَفْعَل وبالتاء فيهما]

(وشذ بالضم) ، أي : بضم أولها وثالثها ، وكان القياس كسر أولها ، وفتح ثالثها ، ولكنهم لم يذهبوا بها مذهب ماصيغ من الفعل ، بل جعلوها أسماء لهذه الأوعية ، والجاري على الفعل لا يختص بآلة معينة ، بل كل شيء كسح به فهو مكسحة ، وليس كل شيء ينخل به الدقيق ، أو يجعل فيه السَّعُوطُ ، أو الدُّهْنُ ، يقال له : « مُنْخُلٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌ » ، وكذا البواقي ، (مُسْعُطٌ)، وهومايجعل فيه السعوط ، (ومُنْخُلٌ) ، وهو ماينخل به الدقيق ، ونحوه ، (وَمُدْهُنٌ) ، وهو مايجعل فيه الدُّهْنُ من زجاج ونحوه ، (وَمُدُقٌ) ، وهو مايدق به الشيء ، كآلة : « القَصَّارِ » و « يَدِ الهَاوُنِ » ، (وَمُكْحُلَةٌ) ، وهو وعاء الكُحْلِ ، حكى هذه الخمسة سيبويه ، وقال : « لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية [٢] ، (ومُحْرُضَةٌ) ، بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة ، حكاها الزمخشري ، وهي اسم لوعاء الأُشْنَانِ ، (وَمُنْصُلٌ) ، وهو السيف ، وفي نسخة صححها المصنف بخطه عقب هذا .

(وبالفتح منارة) ، وحقها « مِنْوَرَةٌ » بـالكسر ، وهـو مكان توضع عليـه المسرجة ، وهـي التي فيهـا الفتيلة ، وكثير يسمى المسرجة سراجاً ، وهو خطأ ، وإنما السراج الشيء المُضِئ ؛ قال تعالى : ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [٣] ، فعـلى هـذا ، ليست المنـارة من الآلات ، (وَمَنْقَلٌ) ،

---

(١) في الأصل و ب : السرد - تحريف ، والمسرد هي التي في المساعد ٢ / ٦٣٨ .

(٢) المفصل : ٢٤٠ ، وانظر الكتاب ٤ / ٩١ .

(٣) سورة نوح آية : ١٦ .

وهـو الخُـفُّ ، (وَمَنْقَبَةٌ) ، وهي الحديـدة التي يُثقب بهـا الدابـة ، وكان بعد هـذا بخطـه وفي مكان الفعل ﴿ مطبخ ﴾[١] : وهـو موضع الطبخ (ومَسْطَحٌ) ، وهو منشر التمر ليببس ، فضرب عليه بخطه .

---

(١) بياض والسياق يقتضي ما أثبت .

(٦٠) « بابَ أسماء الأفعال [١] وأسماء الأصوات »

[حدها وأحكامها]

(أسماء الأفعال ألفاظ) دالة على معنى في نفسها ، (تقوم مقامها) ، أي : مقام الأفعال في الدلالة على معانيها ، وفي عملها ، حال كونها (غير متصرفة تصرفها) ، أي : تصرف الأفعال ، فلا تتصرف في نفسها تصرف الأفعال بحسب الأزمنة / ، بكونها تارة تكون بلفظ الماضي ، /١٦٧/ وتارة تكون بلفظ المضارع ، وغيرهما ؛ ولا يتصرف في معمولها بالتقديم عليها ، بل تلزم ماوضعت عليه من لفظ ، وتأخر المفعول ، (ولا تصرف الأسماء) ، فلا تثنى ، ولا تجمع ، ولا يؤثر فيها عامل .

(وحكمها غالباً في التعدي واللزوم و) في (الإظهار والإضمار) لفاعلها (حكم الأفعال لموافقتها معنى) ، فإن كانت قائمة مقام فعل متعد ، فهي متعدية دائماً ، نحو : « دَرَاكِ » و « تَرَاكِ » بالتاء والراء ، فإنهما نائبان عن : « أَدْرِكْ » و « اتْرُكْ » ، فتقول : « « دَرَاكِ » و « تَرَاكِ زَيْداً » ، كما تقول : « أَدْرِكْ ، وَاتْرُكْ زَيْداً » وإن كانت قائمة مقام فعل لازم ، فهي لازمة غالباً ، نحو : صَهْ » فإنها لازمة ؛ لأنها قائمة مقام : « اسْكُتْ » على الصحيح ، وهو لازم ، وقيل : قامة مقام « اكْفُفْ »، فيكون من غير الغالب .

ومن غير الغالب « آمِيْنَ » ، فإنها لازمة ، إذ لم يحفظ لها مفعول ، مع أنها قائمة مقام «اسْتَجِبْ » ، وهو متعد ، نحو : « اللّهم استجب دُعَاءَنَا » ، نحو : « مَهْ » ، على القول بأنها قائمة مقام « اكْفُفْ » ، فإنها لازمة ، و « اكْفُفْ » متعد ، نحو : « اكْفُفِ الشَّرَّ » ، وأما على القول بأنها قائمة مقام : « انْكَفِفْ » . فتكون من قسم الغالب .

---

(١) هذا لاباب ساقط من شرح التسهيل لابن مالك .

وقد يكون اللفظ الواحد تارة يقوم مقام فعل متعد ، وتارة يقوم مقام فعل لازم فيستعمل بالوجهين ، نحو : « حَيَّهَلْ » ، فإن كانت قائمة مقام : « أَحْضِرْ » ، فهي متعدية ، وإن كانت قائمة مقام : « أَسْرِعْ » ، فهي لازمة .

وليس في كلامهم اسم فعل متعد وهو قائم مقام فعل لازم حتى يحترز عنه بقوله «غالباً » فكان الأولى أن يقول : وحكمها في التعدي دائماً ، وفي اللزوم غالباً كما ذكرنا .

وإن كانت قائمة مقام فعل يرفع الظاهر ، والمضمر فحكمها كذلك ، فتقول : « هَيْهَاتَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ هَيْهَاتَ » ، كما تقول : « بَعُدَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ بَعُدَ » .

وإن كانت قائمة مقام فعل لايرفع إلا الضمير / ، المستتر وجوباً ، فحكمها كذلك ، تقول : «صَهْ يَازَيْدُ » ، كما تقول : « اسْكُتْ يَا زَيْدُ » ، ففي كل من « صَهْ » و « اسْكُتْ » ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية . / ١٦٨ /

ولايصح حمل الإضمار في قوله : « والإضمار » على إضمار اسم الفعل ، فقد نص هو وغيره ، على أن اسم الفعل لايعمل مضمراً ، لما فيه من الجمع بين مجازين ، لأن الإضمار بمعنى الحذف مجاز ، والنيابة عن الفعل مجاز ، وأما قول سيبويه في : « زَيْداًفَاقْتُلْهُ » [1] ، إن شئت نصبته على : « عَلَيْكَ » ، كأنك قلت : « عَلَيْكَ زَيْداً فَاقْتُلْهُ » ، فمحمول على أنه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب .

[لايبرز معها الضمير المرتفع بها]

(ولا علامة) ، بارزة في اللفظ (للمضمر المرتفع بها) ، بل يجب استتار ضمير الرفع

---

(١) قال سيبويه ١ / ١٣٨ .

فيها ولو أسندت إلى مثنى ، أو مجموع ، فتقول : « صَهْ يَازَيْدانِ » و « صَهْ يَازَيْدُونَ » و « صَهْ يَاهِنْدُ، وصَهْ ياهندات بخلاف ماهي قائمة مقامه ، فإنه يبرز في غير المفرد المذكر ، فتقول : « اسْكُتَا ، وَاسكُتُو ، واسْكُتِي ، واسْكُتْنَ » ، (وبروزه) ، أي : الضمير المرتفع ، (مع شبهها) ، نحو : « هَلُمَّ » (في عدم التصرف) ، متعلق بشبهها (دليل على فعليته) ، أي : فعلية شبهها ، فـ « هَلُمَّ ، فِعْلُ أَمْرٍ عند بني تميم ونجد [(١)] ؛ لأنه عندهم تلحقه الضمائر البارزة ، بحسب من هي مسندة إليه ، فيقولون : « هلُمِّي ياهِنْدُ ، وَهَلُمَّا يَازَيْدَان ، أوْ يَاهِنْدانِ ، وَهَلُمُّوا يازَيْدُون ، وَهَلْمُمْنَ - بالفك - ياهِنْدَاتُ » ، وعند الحجازيين اسم فعل [(١)] ، لأنهم لايلحقونها الضمائر البارزة ، فيقولون : « هَلُمَّ » في الجميع ، وهي الفصحى ، ولغة القرآن ، وتستعمل متعدية ولازمة ، قال الله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم ﴾[(٢)] ، أي : أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ ، و : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾ [(٣)] ، أي : ائْتُوا إِلَيْنَا .

[أسماء الأفعال ومعانيها]

(وَ) أسماء الأفعال (أكثرها أوامرُ) نحو : « صَهْ » و « دَرَاكِ » ، (وقد تدل على) لفظ دال على (حدث ماض) ، نحو : « هَيْهَاتَ » و « شَتَّانَ » بمعنى : بَعُدَ ، وافْتَرَقَ ، (أو حاضر) ، نحو : «أُفٍ » و « أَوْهِ » ، بمعنى : أَتَضَجَّرُ ، وأَتَوَجَّعُ، وليسا اسمين للمضارع المستقبل، قاله ابن هشام[(٤)]/. / ١٦٩ /

(وقد تضمن) أسماء الأفعال (معنى نفي) ، نحو : « هَمْهَامِ » ، بمعنى : نَفَدَ ، قاله في[(٥)]

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، والخصائص ٣ / ٣٦ .

(٢) سورة الأنعام آية :١٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٤) في أوضح المسالك ذكر ابن هشام معنى اسم الفعل ، ولم يذكر أنهما اسمان للمستقبل ٤ / ٨٣ ، فلعله ذكره في حواشيه .

(٥) وذكرها ابن جني في الخصائص ٣ / ٤٤ .

النهاية ، وقيل لبعضهم : أبقى عندكم شيء ، فقال : هَمْمَامِ ، أي : لَمْ يَبْقَ شَيءٌ » رواه الكسائي[١]، وهي لغة بني أسد ، فيما ذكر الجوهري[٢] ، أنشد ابن كيسان[٣] :

[١٠٩٧] ... ... حتى أَتَيْنَاهُمْ فقالوا : هَمْهَامْ[٤]

(أو نهي) ، نحو : « حَذَارِ »[٥] ، نقل صاحب البسيط ، أن النحويين إنما يريدون بالنهي اسم الفعل المفيد للأمر بالحذر ، قال : « وأما اسم فعل بمعنى « لاتَفْعَلْ » فمفقود » .

(أو استفهام) ، نحو : « مَهْيَم » ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد رأى عليه أثر الصفرة : « مَهْيَمْ » ، أي : أَحَدَثَ لك شيءٌ ؟ « فقال عبد الرحمن : تَزَوَّجْتُ يَارَسُولَ اللَّه»[٦] .

(أو تَعَجُّب اسْتِحْسَانٍ) ، بإضافة تعجب إلى استحسان ، كقولهم : « سَرْعَانَ ماصنعت كذا»، أي ما أسرع ماصنعته ، حكاه الجوهري[٧] ، وقوله :

[١٠٩٨] وَا بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ[٨]

---

(١) المساعد ٢ / ٦٤١ . ، والنهاية لابن الخباز
(٢) ذكر الجوهري في الصحاح ٥ / ٢٠٦٢ : « سمعتُ أعرابياً من بني عامر » .
(٣) وأنشده أحمد بن يحيى انظر الخصائص ٣ / ٤٤ .
(٤) رجز ، الصحاح ٥ / ٢٠٦٢ ، اللسان (همم) ، الخصائص ٣ / ٤٤ .
(٥) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .
(٦) البخاري ٤ / ٢٦٨ .
(٧) الصحاح ٣ / ١٢٢٨ .
(٨) رجز ، لراجز من بني تميم .
والشاهد فيه قوله : (وابأبي) حيث جاءت فيه« واو » بمعنى التعجب .
ظ : العيني ٤ / ٣١٠ ، الأشموني ٣ / ١٩٨ ، المغني ١ / ٤٠٨ ، المساعد ٢ / ٦٤٢ ، الهمع ٥/ ١٢٤.
والزرنب : نبت طيب الرائحة .

(أو) تعجب (تندم) ، كقوله :

[١٠٩٩] سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي ... قَلَّ مَالُ قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ [١]

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

(أو) تعجب (استعظام) ، كقولهم : « بَخٍ بَخٍ » ،ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة : « بَخٍ بخٍ » ، ذلك مال رَابِحٌ » [٢] ، قال ابن دريد : « معنى بَخٍ ، تعظيم الأمر وتفخيمه [٣] ، وفيه لغات : « بَخْ » بالسكون [٤] ، و « بَخٍ » بالتنوين والتخفيف ، كَصَهٍ ، و « بَخٍّ » بالتشديد ، وهي الأصل ، بدليل قول العجاج :

[١١٠٠] * فِي حسَبٍ بَخٍّ وعِزٍّ أَقْعَسَا * [٥]

وقولهم في الفعل منه : « بَخْبَخَ يُبَخْبِخُ ، إذا لفظ بِبَخٍّ ، فإذا كرر فالمختار [٦] ، تحريك الأول منوناً ، وإسكان الثاني وفي بعض النسخ ، (وقد يصحب بعضها « لاَ » النافية ») ، كقولهم للعاثر إذا ادعوا عليه بعدم الإقالة « لاَلَعاً » ، أي : لاَ أَقَالَكَ اللَّهُ ، وكقول ابن دريد :

---

(١) من الخفيف ، لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي .
ظ : الكتاب ٢ / ١٥٥ ، الخصائص ٣ / ٤١ ، ابن يعيش ٤ / ٧٦ ، الخزانة ٦ / ٤٤ ، المحتسب ٢ / ١٥٥، المغني ١ / ٤٠٩ ، الهمع ٥ / ١٢٤ .
(٢) رواه البخاري ، انظر فتح الباري ٨ / ٢٢٣ .
(٣) المساعد ٢ / ٦٤٣ .
(٤) في الترشيح : وللشئ إذا رضيته بَخْ بَخْ ساكن الثاني ، لأنه معرفة ، قاله أبو حيان في الارتشاف ٣ / ٢٠٠.
(٥) رجز ، الكتاب ٣ / ٤٥٢ ، ابن يعيش ٤ / ٧٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٤ ، وفي هذه المراجع : عز أقعسا . وانظر : الصحاح ١ / ٤١٨ .
(٦) شذور الذهب ٩٤ .

{١١٠١} فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِي من هذا فَقُولاَ لاَ لَعَا [١]

و « لَعاً » كلمة تقال للعاثر دعاء له بالإقالة من عثرته ، فإذا ادعى عليه قيل : لاَ لَعاً ، قال :

{١١٠٢} ... ... فَلاَ لَعاً لِبَنِي ذُبْيَانَ إذ عثروا [٢]

ومن استعمالها مجردة عن « لاَ » قول بحتر :

{١١٠٣} فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِآسِفٍ وَلاَ قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ لَعاً لَكَا [٣]

[أسماء أفعال للأمر : بمعنى خذ]

(فمنها) ، أي : من أسماء الأفعال ، (لِخُذْ « ها ») ، بألف مقصورة ، (وهاء) ، بألف فهمزة مفتوحة حال كونهما (مجردين) من كاف الخطاب ، فتقول في المقصود : « هَايَازَيْدُ / ، / ١٧٠ / وَيَازَيْدُونَ ، وَيَاهِنْدُ ، ويَاهِنْدَانِ ، وَيَاهِنْدَاتُ » ، وكذلك « هَاءَ » بالمد .

(ومتلوي كاف[٤] الخطاب) متصرفة (بحسب المعنى) ،تصرف الكاف الاسمية فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتضم مع الميم والألف في المخاطبين ، أو المخاطبتين ، ومع الميم مع جماعة الذكور المخاطبين ، ومع النون في جماعة الإناث المخاطبات ، فتقول : « هَاكَ وهَاكِ ، وهاكما ، وهاكم ، وَهَاكُنَّ » قصراً ومداً .

---

(١) رجز وابن دريد لايحتج بشعره فهو للتمثيل والتوضيح .

(٢) من البسيط ، للأخطل ، صدره : فلا هدى الله قيساً من ضلالتهم .

ظ : مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٦ وفيه « ذكران » بدل « ذبيان » .

(٣) من الطويل ولم أعثر عليه ولا على قائله .

(٤) في المساعد : ومتلوين بكاف .

(وتخلفه أي : تخلف كاف الخطاب (همزة هاء) الممدودة حال كون الهاء (مصرفة) بحسب المعنى) تصريفه) ، أي : تصريف الكاف ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة ، وتضم مع زيادة الميم ، والألف في المثنى المخاطب ، ومع زيادة الميم فقط في جمع الذكور المخاطبين ، ومع النون في جميع الإناث المخاطبات ، فتقول : « هَاءَ ، وهَاءِ ، وهَاؤُمَا ، وهَاؤُمْ وهَاؤُنَّ » ، وهذه اللغة هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل قال الله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [1] ،وكان الأولى أن تقول : وقد تستغنى بتصريف الهمزة تصريف الكاف عنها وإلاّ فذكر « تخلفه » يقتضي أن الهمزة لم تكن ثم كانت .

[مايلزم معه حرف النداء]

(ومنها لأحضر ، أو أقبل : « هَلُمَّ » الحجازية) ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[2] ، أي : أَحْضِرُوهُمْ ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [3] ، أي : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا.

وأما التميمية فـ « فِعْلٌ » ؛ لإتصال ضمائر الرفع البارزة بها ، كما تقدم ، واختلف فيها مع نون النسوة على أقوال أحدها : « هَلْمُمْنَ » بالفكِّ ، وهو المشهور[4] ، والثاني : تشديد الميم مفتوحة بعدها نون مشددة أيضاً مفتوحة، والنون الأولى وقاية للحركة أن تذهب وينفك الإدغام ، وهذا الوجه هو الصواب عند القواء[5] ، والثالث : « هَلُمّينَ » بزيادة ياء ساكنة ، حكاه أبو عمرو .

---

(١) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٢ .

(٥) الارتشاف ٣ / ٢١٠ .

واختلف في « هَلُمَّ » ، فالجمهور ، أنها مركبة (١) ، ووهم من جعله إجماعاً ، ثم قال الفراء : « مِن « هَلْ » التي للزجر ، و « أُمَّ » بمعنى : اقصِدْ (٢) ، ثم نقلوا .

وقال البصريون (٣) من حرف التنبيه ، و « لُمَّ » أمرٌ من : « لَمَّ اللَّهُ شَعَثَهُ » ، فمعنى : « هَلُمَّ إلينا : اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا » / ، ثم حذفت الألف تخفيفاً ، أو إعتباراً بأصل اللام في السكون ، ويؤيد قولهم ، أنه سمع « هَالُمَّ » على الأصل ، حكاه صاحب البسيط . / ١٧١ /

وقال الخليل : « رُكِّبَا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ، والألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت (٤) .

وفي نسخة بخطه ، (وقد تفتح لامها) ، يعني يقال : « هَلَمَّ » بفتح اللام ، وهو غريب .

[بمعنى قدمْ . عجلْ . أقبلْ]

(ولقَدِّمْ ، أَوْ عَجِّلْ ، أوْ أَقْبِلْ : « حَيَّهَلَ ») ، بتشديد الياء ، وبناء الكلمتين على الفتح ، كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ إلاّ أن عشر» بني لتضمنه معنى الواو ، و « حَيَّ » و « هَلَ » ، وقعا موقع فعل الأمر ، فبنيا ، كما في : « صَهْ » ، (وَحَيَّهَلْ)بسكون اللام وتشديد الياء ، وسكن اللام ، لاستثقال توالي الحركات بالتركيب ، (و«حَيَّهَلاَ ») بفتح الياء المشددة ، والهاء على أصل الكلمتين ، وليست الألف لبيان الحركة ، ولا للتضعيف في الوصل ، خلافاً للجوهري (٥) ، فإنه مركب ، كما قال المصنف في

---

(١) المساعد ٢ / ٦٤٥ .

(٢) الخصائص ٣ / ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٣٣٢ : « وأمّا هَلُم فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنها ، لُمَّ ، أدخلت عليها الهاء.

(٤) الخصائص ٣ / ٣٥ .

(٥) قال الجوهري في الصحاح ٥ / ١٨٥٣ : «وبُنيت حيَّ مع هَلْ اسماً واحداً مثل خمسة عشر ، وسمي به الفعل » .

بعض نسخ الأصل: « مِنْ حَيَّ » ، بمعنى : أقبل ، و « هَلاَ » ، بمعنى : أسرع ، فالرجوع إلى الأصل أولى من دعوى الزيادة ، وقال ابن هشام : « جَمَعُوا بين « حَيَّ وَهَلاَ » فركبوهما وجعلوهما اسماً واحداً ، ثم تارة لفظوا بهما كذلك ، وتارة استطالوا اللفظة فخففوا بحذف الألف ، وأبقوا الفتحة دليلاً عليها ، ولأن المزجي في مثله يكون مفتوح الآخر ، وتارة بالغوا في التخفيف فحذفوا الألف ، وبتنوين للتنكير (١) ، كقوله :

[١١٠٤] بِحَيَّهَلاً يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ... أَمَامَ المَطَايَا سَيْرُهَا المُتَقَاذِفُ (٢)

[بمعنى أمهلْ]

(ولـ « أَمْهِلْ » ، « تَيْدَ ») ، تقول : « تَيْدَ زَيْداً » ، أي : أمهل زيداً ،قال الفارسي : «تَيْدَ » من التُّؤَدَة ، فالفاء واو أبدلت تاء ، والعين همزة أبدلت منها الياء التحتانية لزوماً ، كما قال بعضهم : «بِيْسَ » بإبدال الهمزة ياء » (٣) ، حكاه سيبويه (٤) ، مالم يكن مصدراً ، نحو : « تَيْدَ زَيْدِ بالخفض.

وحكى البغداديون : « تَيْدَكَ زَيْداً » فيحتمل أن تكون الكاف في موضع خفض بالإضافة ، فيكون مصدراً ، ويحتمل أن تكون حرف خطاب لا موضع لها ، فتكون اسم فعل .

(و « رُوَيْدَ ») ، تقول : « رُوَيْدَ زَيْداً بفتح « رُوَيْدَ » ، ونصب « زَيْداً » بمعنى : أَمْهِلْه/ ، /١٧٢/

---

(١) في « ب » للتكثير - تحريف .

(٢) من الطويل ، للنابغة الجعدي ، الكتاب ٣ / ٣٠١ ، المقتضب ٣ / ٢٠٦ ، ابن يعيش ٤ / ٣٦ ، الخزانة ٦/ ٢٦٨ ، إيضاح الشعر ص ٤٩ ، والشاهد فيه قوله (حيهلا) حيث جاء به منوناً .

(٣) إيضاح الشعر ص ٣٦ ، المساعد ٢ / ٦٤٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

وهو مصغر اتفاقاً ، ثم قال الفراء : « تصغير » رودٍ » [١] ، بمعنى : المهل ، والرفق » ، قال :

[١١٠٥] ... ... كأنَّه مثلٌ يمشي على رَوْدِ [٢]

وقال البصريون : « تصغير « إرْوَادٍ » [٣] ، تصغير الترخيم ، وهو الصحيح ؛ لأنه جاء متعدياً .

وإنما يكون « رُويدَ » اسم فعل ، (مالم ينصب حالاً) ، نحو : « سَارُوا رُوَيْداً » ، أي : مُرْوِدِينَ ، أو حالة كون السير رويْداً .

(أوْ) ينصب (مصدراً نائباً عن أَرْوِدْ مفرداً) عن الإضافة ، نحو : « رُوَيْداً يازَيْدُ » ، (أو مضافاً إلى المفعول) ، نحو : « رُوَيْدَ نَفْسِهِ » ، والمعنى : دَعْ نَفْسَهُ » .

وفاعل « رُوَيْدَ » مستكن فيه ، لأنه نائب عن فعل أمر ، وأما قولهم : « رُوَيْدَكَ زَيْداً » فالكاف حرف خطاب ، و « رُوَيْدَ » اسم فعل ، لا مصدر مضاف إلى فاعله ، لأن المصدر النائب عن فعل الأمر لايرفع غير المستتر وجوباً ، فكيف يقال بإضافته إلى الفاعل .

ومنع المبرد [٤] ، إعمال « رُوَيْدَ » لتصغيره ، وأجازه الفارسي [٥] ، (أَوْ) ينصب (نعتاً لمصدر مذكور) ، نحو : « سَارُوا سَيْراً رُوَيْداً » ، (أو مقدر) ، كقولهم : « سَارُوا رُوَيْداً » ، أي : سَيْراً

---

(١) الارتشاف ٣ / ٢٠٥ .

(٢) من البسيط ، للجموح الظفري ، ابن يعيش ٤ / ٢٩ ، اللسان (رود) وفي اللسان كأنها وهو الصواب وصدره : تكاد لاتثلم البطحاء وفائها .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٠ .

(٤) المساعد ٧٤٧ .

(٥) الإيضاح العضدي ص ١٨٩ .

رُوَيْداً » ، فإن نصب على أحد هذه الأوجه فهو مصدر ، وأصح هذه الأوجه الأول ، وهو النصب على الحالية ، وهو قول سيبويه[١] .

[بمعنى أسرعْ]

(ولـ « أَسْرِعْ» : هَيْتِ) ، بفتح الهاء، وتثليث التاء، وبينهما ياء ساكنة، قال أبو البقاء : «وَبِهِنَّ قُرِئَ فمن فتح خفف ، ومن كسر راعي أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم شبهه بـ « حَيْثُ » »[٢] .

(وهَيَّتَ) ، بفتح الجميع ، وتشديد الثاني .

(وهَيَّا) ، بفتح أوله وتشديد ثانيه .

(وَهِيَّا) ، بكسر أوله وتسديد ثانيه أيضاً .

(وَهَيْكَ) ، بفتح أوله ، وسكون ثانيه .

(وَهَيَّكَ) ، بفتح أوله وثانيه مشدداً ، و « هِيْتَ ، وَهِئتَ ، وَهِيْتَ » ، وقرئ مِنْهُنَّ في السبع : ﴿هَيْتَ ﴾[٣] ، كـ : « أَيْنَ » ، لأبي عمرو ، والكوفيين ؛ وَ ﴿ هِيْتَ ﴾ « مثل : « غِيضَ » لنافع، وابن ذكوان ، و ﴿ هَيْتُ ﴾ مثل « حَيْثُ » ، لابن كثير ، و ﴿ هِيْتَ ﴾ بفتح التاء مثل « جِئْتَ » ، و «هِئْتُ» بضم التاء مثل « جِئْتُ » كلاهما لهشام[٤] ، و ﴿ لَكَ ﴾ فيهن للبيان متعلقة بفعل محذوف تقديره:

---

(١) نص سيبويه ١ / ٢٤٣ : « ويكون رُوَيدَ أيضاً صفة ، كقولك : « ساروا سيراً رويداً . ويقولون أيضاً : ساروا رويداً ، فيحذفون السَّير يجعلونه حالاً به وصف كلامه » .

(٢) إملاء مامَنَّ به الرحمن ٢ / ٤٨ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(٤) السبعة لابن مجاهد ص ٣٤٧ .

لَكَ أعني / ، بناء على أنها قائمة مقام فعل الأمر ، وأما على القول بأنها قائمة مقام فعل ماض ، / ١٧٣ /
والمعنى : « تَهيَّأتُ لَكَ » فاللام من « لك » متعلقة باسم الفعل نفسه .

[بمعنى دعْ]

(ولـ « دَعْ » : بَلْهَ) ، نحو : بَلْهَ زَيْداً » بالنصب ، قال سيبويه : « أي : دَعْ زَيْداً » .

فإن خفض مابعدها ، نحو : « بَلْهَ زَيْدٍ » بالخفض ، فقال سيبويه : « بَلْهَ » مصدر مضاف [١] ، ثم قيل : مضاف إلى الفاعل ، قاله أبو علي [٢] ، وقيل : إلى المفعول ، وقال الأخفش : « حرف جر » [٣] ، ذكره في الاستثناء .

وأجاز قطرب [٤] ، وأبو الحسن الرفع بعد « بَلْهَ » وروى بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك:

[١١٠٦] ... ... بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ [٥]

(وَ) لـ « دَعْ » أيضاً (كذلك) ، وهي مركبة من كاف التشبيه ، واسم الإضارة ، والكاف بعدها للخطاب ، وزال بالتركيب معناهما ، وضمنا معنى : « دَعْ » ، ومن شواهدها قول جرير :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

(٢) الإيضاح ٣٣ .

(٣) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٠ .

(٤) الأشموني ٣ / ٢٠٤ .

(٥) من الكامل ، وصدره : تذر الجماجم ضحاياها فإها .
والشاهد فيه قوله : (بله الأكف) حيث روى مابعد « بله » مرفوعاً فتكون اسماً بمعنى كيف ، ومنصوباً على أن « بله » اسم فعل ومجروراً على أن « بله » حرف جر .
ظ : ابن يعيش ٤ / ٤٧ ، الخزانة ٦ / ٢١١ ، المغنى ١ / ١٢٣ ، الهمع ٣ / ٢٩٧ ، الأشموني ٣/ ٢٠٣، السلسيلي ٢ / ٨٧٢ ، إيضاح الشعر : ٣٤ .

{١١٠٧} يَقُلْنَ وَقَدْ تَلاَحَقَتِ المَطَايا كَذَاكَ القَوْلَ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا [١]

الرواية بنصب « القول » ، والمعنى : دَعِ القولَ ، حكاه بعض اللغويين [٢] .

[بمعنى اسكت]

(ولا سُكُتَ : صَهْ) ، ساكناً ، أو مكسوراً ، وهما معرفتان ، ومنوناً مع الكسر ، وهو نكرة، فكأنك أمرته في الأولين بالسكوت عن شيء معين ،وفي الثالث بالسكوت عن كل كلام ، وفسرها بعضهم [٣] ، بـ « اكْفُفْ » ، ورد بعدم تعدي « صَهْ » ، وفيه نظر لما سبق ، ولما سيأتي .

[بمعنى انكفف]

(ولا نَكفِفْ » إيها) ، وهو نكرة ، فكأنه أمره بالانكفاف عن كل فعل ، وقد تستعمل قليلاً بالبناء على الفتح من غير تنوين ، فيقال : إيهَ .

(وَمَهْ) ، وفيها من اللغات الثلاث ، والتفسير مافي « صَهْ » .

والمشهور أن « صَهْ » بمعنى : آسْكُتْ ، وَ« مَهْ » بمعنى : آكْفُفْ ، وعكس ذلك بعضهم ، وعدل المصنف إلى تفسير « مَهْ » بـ « انْكَفِفْ » ، دون « آكْفُفْ » [٤] ، لأن « أَكْفُفْ » متعدية ، و « مَهْ »

---

(١) من الوافر .

ظ : ديوانه ١ / ٣٥٣ ، العيني ٤ / ٣١٩ ، الارتشاف ٣ / ٢١٣ ، المساعد ٢ / ٦٤٧ ، السلسيلي ٢/ ٨٧٢ ، الخصائص ٣ / ٣٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٨٧ .

(٣) المساعد ٢ / ٦٤٨ .

(٤) في الهمع ٥ / ١٢٢ : و « مَهْ وإيها » وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل ، خلاف قول كثيرين إن «مه » بمعنى اكفف ، لأن اكفف متعدٍّ و « مه » لا يتعدى » .

وانظر شرح الألفية للمرادي ٥ / ٧٨ .

قاصرة، وفيه نظر ، لجواز كون « مَهْ » كـ « آمينَ » مما جاء على غير الغالب ، كما سبق ، فلا وجه للعدول .

[بمعنى حدثْ]

(ولـ « حَدِّثْ » إيهِ) ، بكسر الهمزة ، فإذا نونت كانت نكرة بمعنى : حَدِّثْ حديثاً من الأحاديث ، وإذا لم تنون ، كانت معرفة ، بمعنى : حَدِّثِ الحَدِيثَ المَعْهُودَ ، وعن الأصمعي ، أنه يلزمها التنوين ، وأنه لحن من قال :

{١١٠٨} وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إيهِ عن أُمِّ سَالِمٍ [١] ... ...

ولا يتعدى ، وإن كانت : « حَدِّثْ » يتعدى / ، إلى اثنين ، فعلى هذا يكون من غير الغالب، / ١٧٤ / كـ « آمينَ » .

[بمعنى اغْرَ]

(ولا غْرَ » : [٢] ، ويْهَا) يقال : غَرِيَ بِكَذَا يَغْرَى غراً بالمد شذوذًا : لَصِقَ ، والإغراء : التسليط [٣] ، وهو راجع إلى معنى الإلصاق ، فإذا قيل : « ويهًا » فكأنه قيل : تسلَّطْ ، وبعضهم يقول : « وَيْهاً » اسم لـ « انْزَجِرْ ، أو اغْرَ » .

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة .

ظ : ديوانه ٢ / ٧٧٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣١ ، الخزانة ٦ / ٢٠٨ ، المقتضب ٣ / ١٧٩ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٢.

وعجزه وما بال تكليم الديار البلاقع

(٢) ضبط : « أغرِ - في صورة الأمر من أغرى في المساعد ٢ / ٦٤٩ ، ليس كذلك فهو أمر من غرى كارض من رضى أمر للمخاطب بأن يغري ويولع هو ، وليس أمرا له بأ يُغْرِ في غيره .

(٣) هو منصور محمد بن علي الرازي ، كما في ارتشاف الضرب ٣ / ٢٠٣

[بمعنى استجب]

(ولـ « اسْتَجِبْ » آمين) ، بالمد ، (وأَمِينَ) ، بالقصر ، والأولى أفصح في الاستعمال ، وبها جاءت السنة ، والثانية أفصح في القياس ؛ لأن « فَعِيلاً » في كلامهم ، بخلاف « فَاعِيلَ » ، ومن ثم قيل إنه « فَعِيلٌ » ، والمدُّ إشباع ، وشاهد القصر قوله :

[١١٠٩] ... ... فأَمِين فزادَ اللهُ مابيننا بُعدا (١)

[بمعنى ارفقْ]

(و« لا رَفُقْ » : بَسٍّ) ، بكسر السين المهملة مشددة ، ويتعدى بالباء ، نحو : « بَسٍّ بزَيْدٍ ». ، أي : ارْفُقْ به ، وقالوا : « ضَرَبَهُ فما قال حَسٍّ ، ولاَ بَسٍّ » . قال أبو عبيدة : « بَسَسْتُ الإبلَ ، وأَبْسَسْتُ (٢) ، لغتان ، إذا زجرتها ، وقلت لها : بَسٍّ بَسٍّ » .

[بمعنى قرقرْ]

(ولـ « قَرْقِرْ » :) بمعنى صوت (قرقار) ، بفتح القاف ، وسكون الراء ، كقول أبي النجم يصف السحاب :

[١١١٠] قَالتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ يُمْنَاهُ وَاليُسْرَى عَلَى الثَّرْثَارِ (٣)

---

(١) في ب : فآمين زاد الله . . . . وهذا لايصلح شاهدا للقصر فهي فيه محدودة
وهذا عجز بيت من الطويل وصدره : تباعد عني فَطْحَلٌ إذ رأيته .
ابن يعيش ٤/ ٣٤ ، اللسان ام: أ م ن - الأشموني وفيه: وابن أمه موضع إذا رأيته، وفي اللسان: إذ سألته.
(٢) في ب بسين واحدة - تحريف ، انظر المساعد ٢ / ٦٤٩ .
(٣) رجز ، الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، ابن يعيش ٤ / ٥٢ ، الخزانة ٦ / ٣٠٧ ، الأشموني ٣ / ١٦٠ ، السلسيلي ٢/ ٨٧٣ ، الصحاح ٢ / ٧٩٠ ، الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

أي : قالت للسحاب : قَرْقِرْ بالرَّعْدِ ، أي : صوِّتْ ، كأنه يأمر السحاب بذلك ، و « قَرْقَارِ » مبني على الكسر ، وهو معدول عن « قَرْقَرَة » ، ولم يسمع العدل من الرباعي إلا فيه ، وفي «عَرْعَارِ» ، قاله في الصحاح (١) ، وفي كتاب « لَيْسَ » لابن خالويه : « إنَّ جَرْجَارِ بمعنى قَرْقَارِ ، خلافاً للمبرد (٢) في زعمه أن قَرْقَارِ حكاية صوت ؛ كـ « غَاق » ، والأول قول سيبويه (٣) ، وهو الأصح ؛ لوجود مثل « قَرْقَارِ » اسم فعل في غير الأمر ، نحو : « هَمْهَامَ » بمعنى : نَفِدَ ، كما تقدم .

[أسماء أفعال للماضي : بمعنى بَعُدَ]

(ولـ « بَعُدَ » : هيهات) ، كقوله :

[١١١١] فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ (٤)

وفيها خمس (٥) وأربعون لغة ؛ لأن أبا الفضل الصغاني ذكر ستا وثلاثين : « هَيْهَاتُ ، أَيْهَاتُ ، هَيْهَانُ ، أَيْهَانُ ، هَايْهَاتُ ، آيْهَاتُ » ، كل من هذه الست مُثَلَّثُ الأخير ، وكل واحد من الثلاثة بالتنوين وتركه ، وحكى غيره : « أَيْهَاكَ ، وإِيهَاكَ ، والكاف للخطاب » ، « أَيْهَا ، إِيهَا ، هَيْهَا ، هِيهَا ، هَيْهَتَا ، هِيْهَاتا ، هَيْهَاتْ » بالسكون على نية الوقف ، وهي المخرج عليها قراءة عيسى بن عمر الهمداني (٦) ، / ، وقرئ بالحركات الثلاث ، فالفتح لغة الحجازيين، والكسر لغة / ١٧٥ /

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٩٠ . كتاب ليس ٢٢٢ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٦ .

(٤) من الطويل ، لجرير ، ديوانه ٢ / ٩٦٥ ، الخصائص ٣ / ٤٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٥ ، العيني ٣ / ٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٣ ، المقرب ١ / ١٣٤ ، رواية الديوان « أيهات » .

(٥) في « ب » : خمسة .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٤٠٥ .

التميميين وبني أسد ، والضم لغة غيرهم ، فعلى الفتح تكتب هاء ، وعلى الكسر تكتب تاء ، وعلى الضم تكتب تاء عند الفارسي ، وهاء عند ابن جنى .

ثم شرع فيما ناب عن الماضي ، فقال (١) .

[بمعنى سرع : أسرع]

(ولـ « « سَرُعَ » بمعنى : أسرع (: سُرعان ، ووشكان) ، حال كون فائـهما (مثلثين) ، فيضم أول كل منهما ويفتح ، ويكسر ، والثاني منهما ساكن .

ويستعمل « سَرْعَانَ » خبراً خالصاً من معنى التعجب ، نحو : « سَرْعَانَ زَيْدٌ » ، أي : أَسْرَعَ زَيْدٌ ، ومن كلامهم : « سَرْعَانَ ذِيْ إِهَالَةً »(٣) ، فـ « ذِي » فاعل سرعان ، و « إِهَالَة » منصوب على التمييز المحول عن الفاعل ، والتقدير : سرعان إهالة هذه » .

ومشوباً بالتعجب كقولهم : « سَرْعَانَ مَاصَنَعْتَ كَذَا » ، أي : ما أَسْرَعَ مَاصَنَعْتَهُ .

ويستعمل « وَشْكَانَ » اسم فعل ، نحو : « وَشْكَانَ زَيْدٌ » ، أي : أَسْرَعَ زَيْدٌ ، ومصدراً ، نحـو: « عَجِبْتُ مِنْ وَشْكَانِ كَذَا » ، أي : سرعته .

[بمعنى افترق]

(ولـ « افْتَرَقَ » شتان) ، بفتح النون ، قال ابن درستويه : « إنَّ ذلك إجماع من العرب» ، وفي

---

(١) هذا سهو ، فما ناب عن الماضي يبدأ من هيهات لا عن سعان .

(٢) الخصائص ٣ / ٤٣ .

(٣) الرواية في مجمع الأمثال ١ / ٣٣٦ : « ذا إهالة » .

فصيح ثعلب : « أن الفراء كان يكسرها [١] ، لما رأى أن فاعلية اثنان [٢] ، ظنه تثنية » انتهى .

والغالب في فاعله أن يكون اسمين متعاطفين بالواو ، كقول الأعشى :

[١١١٢] شَتَّانَ مَايَوْمِيْ عَلَى كُوْرِها وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ [٣]

فـ « مَا » زائدة ، و « حَيَّان » اسم رجل من نبي حنيفة كان ينادم الأعشى وله أخ يقال له : جابر ، كان يحسن إليه ، فهو يفرق بين كونه على كور الناقة يدور ، وبين أيام جابر ، وقال :

[١١١٣] شَتَّانَ هَذَا وَالعِنَاقُ وَالنَوْمْ والمشربُ الباردُ في ظلِّ الدَّوْمْ [٤]

فهذا بدون « ما » ، و « الدَّومُ » : الدَّائمُ .

وأَبَى الأصمعي قول ربيعة الرقي :

[١١١٤] لَشَتَّانَ مَبَيْنَ اليَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيم والأغرِّ بنِ حاتِمِ [٥]

يريد : يزيد بن حاتم المُهَلَّبيَّ ، وهو الممدوح ، ويزيد بن أسيد السلمي ، وإنما أباه الأصمعي ؛ لإقتضاء « شَتَّانَ » اسمين ، فإن قدرت « ما » فاعلاً ، فهي اسم واحد ، أو زائدة بقي الفعل بلا

---

(١) التلويح في شرح الفصيح ص ٧٩

(٢) في الأصل و ب : اثنين - سهو .

(٣) من مجزوء البسيط .
والشاهد في قوله : (يومي ويوم حيان) من كون فاعل شتان هنا اسمين متعاطفين بالواو .
ظ : ديوانه : ٩٥ ، الخزانة ٦ / ٢٧٦ ، المقرب ١ / ١٣٣ ، المفصل : ١٦٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ .

(٤) من الرجز ، للقيط بن زرارة ، المفصل ص ١٦٢ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ ، ٦٨ .
وفي الأصل و ب في ظل - ولا يصلح على تفسيره الدوم بالدائم .

(٥) من الطويل ، العقد ١ / ٢٨٦ ، ابن يعيش ٤ / ٣٧ ، الخزانة ٦ / ٢٧٥ ، الإيضاح لابن الحاجب ٤٠٣/١ ، المفصل ص ١٦٣ .

فاعل ، قال ابن عمرون : « إذا تباعَدَ مابينهما فقد تباعدا ، فالمجوِّزُ لذلك مراعاةُ المعنى ، والتحقيقُ، أن المعنى إذا لم يحصل إلا بالتعدُّدِ نُظِرَ ، فإن كان المعنى يقتضي اجتماعَ المتعددَين[١] ، كان اللفظ/ الواحد هو الوجه ؛ ليحصل الغرضان ، وإن كان يقتضي افتراقَهما ، فالوجه الإتيان بهما في / ١٧٦ / اللفظ مفترقين[٢] ، ومن ثم كان كلا الزيدين هو الوجه ، وكلا زيدٍ وعَمْرٍو ضعيفاً ، فكذا «شتَّانَ زَيْدٌ وَعَمرٌو » و « شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا » ، و « شَتَّانَ الزَّيْدَانِ » ، وهو أولى من شتان مابينهما ؛ لحصول البعد وفي لفظ « الزيدينِ » [٣] ، أعني أن دلالته على المتعدد من حيث اللفظ .

[بمعنى أبطأ]

(ولـ « أَبْطَا » بُطْآنَ) ، بضم الباء الموحدة ، ويجوز فتحها ، يقال : بُطْآنَ ذَا خُرُوجاً ، أي : بَطُؤَ خُرُوجَ ذَا » فـ « خُرُوجاً » تمييز محول عن الفاعل ، وفي الكلام معنى التعجب .

[أسماء أفعال للمضارع]

ثم شرع فيما ناب عن المضارع ، فقال :

[بمعنى أعجبُ]

(ولـ « أَعْجَبُ ») بفتح الجيم مضارع « عَجِبَ » بكسرها ، (واهاً) ، كقوله :

[١١١٥] وَاهَا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهَـاً وَاهَـاً ... هِيَ الْمُنَى لَـوْ أَنَّنَـا نِلْنَاهَـا [٤]

(وَ « وَيْ ») ، كقوله :

---

(١) في الأصل و ب : المتعددان – سهو .

(٢) في الأصل و ب : مفترقة عم – ولامعنى لها .

(٣) في الأصل : الزيدان – خطأ .

(٤) رجز ، نسبا لأبي النجم ، ولرؤبة في ديوانه ص ١٦٨ ، ابن يعيش ٤ / ٧٢ ، المغني ١ / ٤٠٩ ، العيني ٤/ ٣١١ ، الأشموني ٣ / ١٧ ، الارتشاف ٣ / ٢٠٣ .

[١١١٦] وَيْ كَأَنْ مَنْ [يكن] [(١)] له نشبٌ يُحْـــبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

(وَ « وا ») ، كقوله :

[مكـرر] * وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ * [(٢)]

و « وَا » أقل استعمالاً من « وَيْ » و « وَاهاً » ، قاله في شرح الكافية [(٣)] .

[بمعنى أتوجع]

(ولـ « أَتَوَجَّعُ » أَوَّهْ) ، بفتح الهمزة ، والواو المشددة ، وإسكان الفاء على الأشهر فيها ، وفيها لغاتٌ [(٤)] : « أَوَّهِ ، أَوِّهْ ، آوِّهْ ، آوِّهِ ، أُووهْ ، أَوْهِ ، أَهِ ، أَوِّ ، آوِّتاهْ ، آوِ » ، والفعل منه ، أَوَّهَ ، وتَأَوَّهَ ، قال :

[١١١٧] إِذَا مَاقُمْتُ أَرحلُهَا بِلَيْلٍ تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِيْنِ [(٥)]

[بمعنى أتضجر]

(ولـ « أَتَضَجَّرُ » : أُفِّ) بضم الهمزة ، وتشديد الفاء المكسورة ، وفي نسخة ، (وأُفِيٍّ ممالاً ،

---

(١) سقطت من الناسخ - سهوا ، وقد سبق في أول الباب

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٦ .

(٤) في القاموس المحيط : « أَوْهُ ، كجير ،وحيثُ ، وأين ، و « أَوِّهِ » بكسر الهاء والواو المشددة ، و « أَوِّ » بحذف الهاء ، و « أَوَّه » بفتح الواو المشددة ، و « آوُوهُ » بضم الواو ، و « آه » بكسر الهاء المنونة ، و «آوِ » بكسر الواو منونة وغير منونة ، و « أَوَّتاهُ » بفتح الهمزة والواو المثناة الفوقية ، و « آوِيَّاهُ » بتشديد المُثناة التحتية » .

(٥) من الوافر ، للمثقب العبدي ، الخصائص ٣ / ٣٨ ، ابن يعيش ٤ / ٣٩ ، اللسان (أوه)

وأُفُّ ، مثلث الآخر بتنوين ودونه مالم يؤنث بالهاء) وينون (فتنصب)[١] بالرفع حينئذ (مصدراً أبدل من فعله لفظاً) [٢] ، فيقال : في الدعاء على الشخص : « أُفَّةً ، وَتُفَّةً » بالنصب بفعل مقدر واجب الإضمار .

(وقد يرفع) خبراً لمبتدأ محذوف هلى حد « سَمْعٌ ، وَطاعَةٌ » ، والمعنى على الدعاء بحاله .

وذكر أبو الفتح في « أُفٍّ » ثمان لغات [٣] : ضم الفاء للإتباع على لغة من قال : شُدُّ ، وفتحها للتخفيف ، وكسرها على الأصل في حركة التقاء الساكنين ، وهما لغتا شُدَّ ، وشُدِّ ، وهذه الثلاثة مع ترك التنوين ، ومع وجوده على حدِّ « صَهْ ، وصَهٍ » ، والسابعة « أُفْ » خفيفة الفاء كما قيل في « بَخٍّ » بالتشديد « بَخٍ » بالتخفيف / ، والثامنة « أُفِّي » على وزن « حُبْلَى » ، وأوصلها في البسيط إلى نَيِّفٍ وثلاثين لغة . /١٧٧/

[بمعنى أتكره]

(و لـ « أتَكَرَّهُ » : إخٍّ ، وَكِخٌ) ، بكسر أولهما ، وتشديد الخاء المعجمة فيهما ساكنة ، أو مكسورة ، وفي الحديث « أنَّ الحسنَ أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فجعَلَهَا فِي فِيهِ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كِخْ كِخْ حتَّى أَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ » [٤] .

---

(١) في السلسيلي : فينصب .

(٢) في العبارة اضطراب في النسخ ففي متن التسهيل : « . . . وأف مثلث الآخر ، بتنوين ودونه ، ويؤنث بالتاء، وينون جاريا مجرى مصدر أبدل من فعله لفظاً وقد يرفع . . . »

وفي المساعدو السلسيلي : « ولاتضجر أف مالم يؤنث بالتاء فينصب مصدراً وقد يرفع . . » .

(٣) « أُفٍّ ، وأُفٌّ ، وأُفَّ ، أُفُّ ، وأُفِّ ، وأُفًّا ، وأُفِّي . . . ، وأُفْ خفيفة » الخصائص ٣ / ٣٧ .

(٤) أخرجه البخاري ، انظر فتح الباري ٣ / ٣٥٤ .

قال ابن الأثير في النهاية : « وَ تُكْسر الكافُ ، وتفتح ، وتسكن الحاء ، وتكسر بتنوين ، وغير تنوين ، قيل :هي أعجمية عُرِّبَتْ » انتهى [١] .

[بمعنى أجيب]

(و لـ « أُجِيبُ » : هاءَ) ، بالمد ، كما ضبطه المصنف بخطه ، وتقدم أنها بمعنى : خُذْ ، فتكون مشتركة بين الأمر والمضارع .

[بمعنى أكتفي]

(و لـ « أكْتَفِي » : بَجَلْ) ، بفتح الموحدة والجيم ، وسكون اللام ، والظاهر أنها بمعنى : يكفيني ، ولهذا يقال : يَجَلَنِي ، فيتعدى إلى المفعول ، قاله ابن هشام ، وعلَّله بأنه قُصرَ ، وهي متعدية ، والأصل توافق الاسم والمسمى تعدياً وقصوراً » ، ثم قال : « ولَم أرَهُمْ اعْتَرضُوهُ » انتهى ، وجوابه أنه من غير الغالب ، كـ « آمينْ » ، وقد مر مثله ، (وقَطْ ، وقد في أحد الوجهين) ، الجاريين في الاسمية في الثلاثة ، فإن كلاً من « بَجَلْ » ، و« قَطْ » ، وقد يكون اسماً بمعنى « حَسْبُ » واسم فعل لـ « أكْتَفى » ، فعلى الأول لاتلحقها النون الواقية ، وتلحقها على الثاني .

[أسماء الأفعال ما أصله الظرف وشبهه]

(ومنها) ، أي : منْ أسماء الأفعال (ظروف وشبهها) ، أي : جار ومجرور ، حال كونها (جارة ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب قليلاً) ، وضمير متكلم أقل ، سمع الأخفش ، عَلَيَّ عَبْدِ اللَّهُ زَيداً » [٢] ، وسيأتي ، وإليَّ بمعنى « أَتَنَحَّى » ، وبعضهم يسميه بالإغراء ، وهو في اصطلاحهم وضع الظروف ، والجار والمجرور موضع الفعل الطلبي ، ولم يأت منه في الخبر إلاماقل

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٤ / ١٥٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٨٣ .

فالجارة لضمير المخاطب ، (كـ « مَكَانَكَ » بمعنى : اثْبُتْ) ، نحو : مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾ [١] ، وبمعنى انْتَظِرْ ، فيتعدى ، سمع الكوفيون [٢] : « مَكَانَكَ زَيْداً » ، أي : انْتَظِرْهُ .

(و « عِنْدَكَ ، ولَدَيْكَ ، ودُونَكَ) ، الثلاثة (بمعنى : خُذْ) ، فتكون متعدية ، نحو : « عِنْدَكَ زَيْداً » وَ « لَدَيكَ زَيْداً » ، وَ « دُونَكَ زَيْداً » ، قال :

{١١١٨} فَدَعْ عَنْكَ الصِّبَا ولَدَيْكَ هَمّاً ... تَوَقَّشَ في فُؤَادِكَ وَاخْتِيَالا / [٣] / ١٧٨ /

حكاه الجوهري [٤] ، والمعنى : اتْرُكْ الصِّبَا ، والزمْ هَمّاً ، ومعنى « تَوَقَّشَ ، تَحَرَّكَ » ، وهو تفعل ، بالقاف المشددة والشين المعجمة ، قال ابن بري : « ويروى « عليكَ هَمّاً » ، قال : «وفي أصل الجوهري : « ولَدَيْكَ هَمٌّ » فيكون « اخْتِبَالاً » ، عطفاً على « الصِّبَا » ، وأما على رواية غيره ، فـ « اخْتِبَالاً » عطف على « هَمّاً » [٥] ، انتهى ، وقال :

{١١١٩} أَيُّها المَائِحُ دلوي دُونَكَا ... ... [٦]

---

(١) سورة يونس آية : ٢٨ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٥٤ .

(٣) من الوافر ، لذي الرمة ، ديوانه ٣ / ١٥٢٣ ، والصحاح ٣ / ١٠٢٧ ، اللسان ، وروايته في الديوان ، فَعَدِّ عن الصِّبا وعليك هَمّاً .

(٤) الصحاح ٣ / ١٠٢٧ .

(٥) انظر الصحاح ٣ / ١٠٢٧ حاشية (١) .

(٦) رجز ، نسبه في الخزانة لراجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم ، الخزانة ٦ / ٢٠٠ ، إيضاح الشعر ص ٣٠ ، أمالي القالي ٢ / ٢٤٤ ، العيني ٤ / ٢٢١ ، ابن يعيش ١ / ١١٧ ، المقرب ١ / ١٣٧ ، المغني ٢/ ٦٧٤ ، الأشموني ٣ / ٢٠٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٨ ، الهمع ٥ / ١٢٠ .
والشاهد فيه قوله : (وبعده : إني رأيت الناس يحمدونكا .

وقد يكون « عِنْدَكَ » قاصرة ، بمعنى : تخوف ، وقد تقدم [١] ،

(و « وَرَاءَكَ » بمعنى تأخر) ، نحو قولهم : « وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ » ، قيل : ينبغي تفسير وراءك بـ « ارْجِعْ » ، لقولهم ، في قوله :

[١١٢٠] إِذَا جَشَأَتْ نَفْسِي أَقولُ لها : ارْجِعِي وَرَاءَكِ ، وَاسْتَحْيِي بَيَاضَ اللَّهَازِمِ [٢]

إن : وَرَاءَكِ » اسم فعل مؤكد لـ « ارْجِعِي » ، لا ظرف ، وحملوا عليه أيضاً : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ [٣] .

(و « أَمَامَكَ » بمعنى تقدم) ، وقيل : بمعنى : تَلَفَّتْ ، وقول بعضهم « تَبَصَّرْ » أو تخوف ، شرح معنى .

(و « إِلَيْكَ ، وإِلَيَّ ») [٤] ، بفتح الياء مشددة ، (بمعن« تَنَحَّ ») ، تفسير ، إِلَيْكَ (وأَتَنَحّىّ) تفسير « إلى » ، على طريق اللف المنشور .

وقد يؤكد الفعل باسمه ، كقوله :

[١١٢١] فَقُلْتَ لَهَا : فِيئِنِى إليكِ فأنت [٥] حرام وإني بعدذلك لبيبُ [٦]

---

(١) الذي تقدم أنها متعدية بمعنى : خذ (دلوى دونكا) على أن دونك اسم فعل متعد بمعنى خذ

(٢) من الطويل ، للرزدق ، ديوانه ص ٦١١ ، إيضاح الشعر ص ٦ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ .

(٣) سورة الحديد آية : ١٣ .

(٤) إلى ، وعلى ، وعليه استطاد فالمجرور فيها ليس ضمير المخاطب .

(٥) في الأصل و ب : فأنت .

(٦) من الطويل ، للمضرب بن كعب بن زهير ، وفي غيره ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ ، ايضاح الشعر ص٥، الأمالي ٢ / ١٧١ ، سرصناعة الاعراب ٧٤٤ .

أي : ارْجِعِي ، ارْجِعِي ، وقوله :

{١١٢٢} اذْهَبْ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَهْلِ القِبَابِ وَأَهْلِ البَيْتِ والنَّادِي [١]

أي : ارْجِعْ ، ارْجِعْ ، فهذا يدل على أن « إليكَ » يكون بمعن« ارْجِعْ .

(و « عَلَيْكَ ، وعَلَيَّ) ،بفتح الياء مشددة ، (و « عَلَيْهِ ») ، بضمير الغيبة ، وهو شاذ ، (بمعنى الزم) ، تفسير « عَلَيْكَ » ، (وأولني) تفسير « عَلَيَّ » ، ((وليلزم) ، تفسير « عَلَيْهِ » ، على طريق اللف ، والنشر .

فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [٢] ، وقد يتعدى بالباء ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ » [٣] .

والثاني ، نحو قولك : « عَلَيَّ زَيْداً » ، أي : أَوْلِنيه ، وهي في معنى مايتعدى لاثنين ، قيل : إن تفسير « عَلَيَّ » بأولني ، غير مطابق ؛ لأن فاعل « أَوْلِني » ضمير المخاطب ، وفَاعِلَ « عَلَيَّ» ضمير المتكلم ، ولأن « أَوْلِني » يتعدى إلى اثنين ، و « عَلَيَّ » يتعدى لـواحد ، فالصواب أن يقال في تفسيره ، « لأَلْزَمْ » ، أي : بفعل مضارع مقرون بلام الأمر (180) ،فإنه متعد لواحد ، ولأن «عَلَيْكَ » ، و « عَلَيْهِ » اسمان لفعل اللزوم ، فكذلك هذا ، قاله ابن هشام ،والثالث ، كقولهم : «عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِيَ » ، أي : : ليلزم رجلاً غيري ، وهو شاذ ؛ لأن الاسم لايقوى على نيابته مناب الفعل والحرف جميعاً . /١٠٧٩/

---

(١) من البسيط ، لعبيد بن الأبرص ، الخزانة ١١ / ٢٥٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٥١ ، ابن يعيش ٤ / ٣٣ ، إيضاح الشعر ص ٦ .

(٢) سورة المائدة آية : ١٠٥ .

(٣) هذا الحديث متفق عليه إلاَّ أنَّ « فعليك » من رواية مسلم ، أما البخاري فروايته « فاظفر » ظ : فتح الباري ٩ / ١٣٤ - ١٣٧ .

[القياس في أسماء الأفعال]

(ويقيس على هذه) ، الظروف ، والمجرورات المسموعة غيرها ، (الكسائي) [١] ، فيجيز الاغراء بكل ظرف ، ومجرور ، سواء كان على حرف واحد ، نحو : بِكَ ، ولَكَ » ، أم لاَ ، كما يقتضيه إطلاق المصنف ، وبعضهم قيده بألا يكون الجارُّ على حرف واحد ، ومذهب البصريين [٢] عدم القياس على ذلك ، والقصر علي السماع .

(وَ) يقيس (على قَرْقَارِ) ، وَ« عَرْعَارِ » بالبناء على الكسر والعدل من: « قَرْقَرْة ، وعَرْعَرَة» ، ولم يسمع العدل من الرباعي في غيرهما ، والقَرْقَرَةُ : صَوْتُ الرَّعْدِ ، والعَرْعَرَةُ : لُعْبَةٌ يلْعَبُ بِهَا الصِّبْيَانُ » [٣] ؛ (الأخفش)، فيجيز بناء اسم الفعل من كل رباعي مجرد ، فتقول : دَحْرَاجِ ، بمعنى: دَحْرِجْ ، قياساً على : قَرْقَارِ ، وعَرْعَارِ » [٤] ، ومذهب سيبويه أن ذلك لاينقاس [٥] ؛ لقلة ماسمع منه ، وهو قول الجمهور [٦] .

(ووافق) الأخفش (سيبويه في القياس على فعال) [٧] ، من كل فعل ثلاثي تام متصرف : فيجيز : « نوَامِ ، وقَوَامِ ، وضَرَابِ ، وذَهَابِ ، بمعنى : نَمْ ، وقُمْ ، واضْرِبْ ، واذْهَبْ » ، قياساً على قولهم : « حذَارِ ، ونَزَالِ ، ومَنَاعِ .

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٥ .
(٢) المساعد ٢ / ٦٥٥ .
(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٦ .
(٤) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٦ .
(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٠ .
(٦) المساعد ٢ / ٦٥٦ .
(٧) نص سيبويه ٣ / ٢٨٠ : « واعلم أنَّ كُلَّ فَعَالِ جائزة من كُل ماكانَ على بناء « فَعَلَ ، أو فَعُلَ ، أو فَعِلَ ، ولايجوز من أفعلت ، لأنَّا لم نسمعه من بنات الأربعة ، إلا أنْ تسمعَ شيئاً فتُجيزه فيما سمعت لاتجاوزه ، فمن ذلك : قَرْقَارِ وعَرْعَارِ » .

وشذ « دَرَاكِ من : أَدْرَكَ ، وبَدَارِ من : بَادَرَ » ، قال الشاعر :

{١١٢٣} بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَــا قَدْ نَزَلَ المَوْتُ عَلَى صِغَارِهَا

وأجاز ابن طلحة بناءه من « أَفْعَلَ » قياساً على بناء فِعْلَيْ التعجب من الثلاثي ، و « أَفْعَلَ » .

ولم يبن من جامد ، وناقص ، فلا يقال : « وَهَابِ منْ : هَبْ ، ولا كَوَانَ من : كَانَ » .

ولم يقس المبرد شيئاً في الباب ؛ لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء ، قلنا : بابٌ وَاحِدٌ كَثُرَا اسْتِعْمَالُهُ على نهج واحد ، فكان حقيقاً بالاتباع ، وإن فقد السماع .

وبناؤه على الحركة للساكنين ، وكانت كسرة على الأصل ، وبنو أسد يفتحونه إتباعاً وتخفيفاً / . / ١٨٠ /

(وسمع الأخفش من) بعض (العرب الفصحاء) ، الموثوق بعربيتهم : (على) بتشديد الياء المفتوحة ، (عبْدِ الله) [١] ، بالجر على البدلية من الياء ، بدل كلٍّ ، وإن لم يُفِدْ الإحاطة على مذهب الأخفش ، لابيان ؛ لأنه لايتبع ضميراً ، كما نص عليه المصنف في بابه ؛ ولأن ضمير المتكلم المفرد بين بنفس المتكلم ، فهو غني من البيان ، قاله ابن هشام ، (زَيْداً) ، بالنصب على الإغراء بـــ «عَلَـيَّ».

[إعراب مادخل عليه الظرف وشبهه]

واختلفوا في الياء، من نحو « عَلَيَّ » ، والكاف من نحو :« عَلَيْكَ » والها من نحو : « عَلَيْهِ » ، فقال ابن بَابْشَاذ : «حروف تكلم، وخطاب، وغيبة، فلاموضع لها قياساً على الكاف في: «رُوَيْدَكَ» ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٧٥ .

فإنَّها عند الجمهور حرف خطاب »[١] ، ويرده : أن فيه استعمال الجار وحده ، وحكاية الأخفش : « عَلَيَّ عَبْدِ اللَّهِ » بالجر ، ومن ثم قال الجمهور : « أسْمَاءٌ » ، تقريراً لما كان على ما كان .

(فموضع الضمير البارز) في « عَلَيَّ » (المتصل بها ، وبِأخواتها) ؛ « عَلَيْك » و « عَلَيْهِ » ، وَمَا أَشْبَههما ، (مجرور) ، بحرف الجر الداخل عليه .

(لا مرفوع) ؛ لأن الكاف ليست من ضمائر الرفع مع غير المصادر ، (خلافاً للفراء) ، في زعمه أنه مرفوع [٢] ، ويؤيده قول الزجاج : « إن هذه أسماء للمصادر فـ « عَلَي » مثلاً ، اسم للزوم فعليك بمعنى إلزامك ، فالكاف في موضع رفع على الفاعلية .

(ولا منصوب) على المفعولية ، (خلافاً للكسائي) ، في زعمه ذلك [٣] ، ويرده : أن عَلَيْكَ زَيْداً » اسم لـ « الزَمْ » [٤] ، ونحوه مما يتعدى لواحد ، وتظهر ثمرة الخلاف في التابع ، فعلى القول الأول ، يجوز « عَلَيْكَ نَفْسِكَ » بالجر ، وعلى الأخرين ، لايجوز ، ويجوز النصب عند الكسائي ، والرفع عند الفراء ، حملاً على المذكور البارز ، واتفق الجميع على الرفع حملاً على المستتر [٥] ، فإن في « عَلَيْكَ » وأخواتها ضميراً مستتراً ، موضعه رفع على الفاعلية ؛ لقيامها مقام الأمر ، وعنه احترز بقوله : (الضمير البارز) .

(ولا يتقدم عند غيره) ، أي : الكسائي ، (معمول شيء منها) / ، لعدم تصرفها تصرف / ١٨١ / الفعل بدليل لزوم استتار الضمير فيها ، وعدم بروزها ، ولفرعيتها في العمل ، فلا يجوز :

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٦٩ ، الهمع ٥ / ١٢٥ .

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٦٩ .

(٣) ضعفه الرضي في شرحه للكافية فقال في ٢ / ٦٩ : « وهو أضعف ؛ لأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً ، وعليك زيداً » .

(٤) في الأصل و ب لـ « خذ » سهو .

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٣٩٣ .

«زَيْداً عَلَيْكَ » ، ولا « زَيْداً رُوَيْدَ » ، وأجاز لك الكسائي (١) ، تمسكاً نحو : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم ﴾ (٢) ، وبنحو قوله :

{ مكرر } يَأَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دونَكَا ... ... (٣)

ولا حجة له في الآية ، لأن كتاب الله منصوب على المصدرية بفعل محذوف ، والتقدير : «كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَاباً » ، ونظيره : ﴿ وَعْدَ اللَّهِ ﴾(٤) ، و ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾(٥) ، و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾(٦) ، ولا في البيت ؛ لأن « دَلْوِي » مبتدأ ، و « دُونَكَ » خبره ، والجملة اسمية ، وقيل غير ذلك .

[أقسام أسماء الأفعال حسب التعريف والتنكير]

ولأسماء الأفعال ثلاثة أحوال: مالزم التنكير ، نحو : « وَاهاً » ، ومالزم التعريف ، نحو : «نَزَالِ» ، وما استعمل بالوجهين ، نحو : « صَهْ » ، وذهب بعضهم (٧) ، إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف بالعلمية ، وأنها أعلام جنس معنوية ، كـ « سُبْحَانَ » ، قال في البسيط : « وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلُ ابن خروف » ، والصحيح قول الجمهور (٨) ، (وَ) هو أن (مانون منها نكرة) ، نحو : « وَاهاً » دائماً ، و«صَهْ » في أحد الوجهين ، (ومالم ينون معرفة) ، دائماً نحو : نَزَالِ ، وتَرَاكِ » .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٦٨ : « ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها . . . ، وجوز الكوفيون ذلك » .

(٢) سورة النساء آية : ٢٤ .

(٣) سبق شرحه .

(٤) سورة النساء آية : ١٢٢ .

(٥) سورة النمل آية : ٨٨ .

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٨ .

(٧) الارتشاف ٣ / ٢١٤ .

(٨) المساعد ٢ / ٦٥٨ .

[كلها مبنية]

(وكُلها مبني ، لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الأفعال ، وعدم مصاحبة العوامل) فخرج بذكر اللزوم ، نحو : « ضَرْباً زَيْداً » ، و « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، وبعدم مصاحبة العوامل ، نحو : « رُوَيْداً زَيْداً» ، فإنه مصدر مصاحب في التقدير لعامل ناصب له ، بخلاف « رُوَيْدَ ، وَنَزَالِ » ، وقيل : لا حاجة لذكر اللزوم ، لأن « ضَرْباً زَيْداً » ، و « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » ، مصاحبان لعامل مقدر ، ومعنوي ، فهما خارجان بالشرط الثاني ، ثم ذكر اللزوم مفسد ؛ لاقتضائه خروج ، نحو : « دُونَكَ ، وَعِنْدَكَ ، وَرُوَيْدَكَ » ، مما يستعمل ظرفاً ، أومصدراً ، وهو يقول في الجميع بالبناء ، بدليل قوله : « وكُلُّهَا مبنيٌّ» قاله ابن هشام .

[عاملها]

وكون أسماء الأفعال لاعامل لها ، لاموجود ، ولا مقدر هو قول أبي الحسن [١] ، وأحد قولي أبي علي [١] ، ونسبه في الإفصاح للجمهور [٢] .

وذهب قوم منهم ، أبو عثمان المازني [٢] ، إلى أن أسماء الأفعال على إضمار فعل ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ، وصححه [٢] .

وقيل : إنها في موضع رفع بالابتداء ، وفاعلها أغنى عن الخبر ، مثل : « أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ» قيل: وينبغي للجمهور/ ، إذا اعتبروا الحالة الأصلية في « عَلَيْكَ» ، ونحوه ، أن يقولوا : بأن الفتحة ، / ١٨٣ / في نحو : « أَمَامَكَ » ، بمعنى تأخر ، فتحة إعراب ، كما قال أبو الفتح تقريراً لما كان على ما كان .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٥ / ٧٥ .

(٢) شرح الأشموني ٣ / ١٩٦ .

[مالا يعد مما سبق اسم فعل]

(وما أمكنت مصدريته) نحو : « أُفَّةً ، وتُفَّةً » و « رُوَيْداً » ، (أَوْ) أمْكَنَتْ (فِعْلِيَّتُهُ) ، نحو: «هَاتِ ، وتَعَالَ » بكسر الأول ، وفتح الثاني ، (لم يعد منها) ، أي : من أسماء الأفعال .

أما الأول ، فإنه يمكن فيها أن تكون أسماء فعل ، والتنوين للتنكير ، ولكن الحمل على الباب الأوسع ، وهو المصدر أولى ، وأكثر ، وأقيس ؛ لأن فيه الحمل على المعرب دون المبني ، وحمل الاسم على أن له موضعاً من الإعراب ، بخلاف الحمل على اسم الفعل .

وأما الثاني ، فلأن « هَات ، وتَعَالَ » تتصل بهما ضمائر الرفع البارزة ، نحو : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ (١) ، ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ (٢) ، وذلك دليل الفعلية ، وذهب الزمخشري(٣) ، وغيره إلى أنهما اسما فعلين ، ويرده : أن بعضهم يصرف « هاتِ » ، فيقول : « هَاتى ، يُهَاتِي مُهَاتَاةً »(٤) ، حكاه الجوهري .

« فَصْـــلٌ »

[أسماء الأصوات أقسامها]

في أسماء الأصوات ، وهي ثلاثة أنواع ، ماهو لزجر مالايعقل ، وماهو لدعائه ، وماهو حكاية لصوت مسموع ، بين ذلك بقوله .

---

(١) سورة البقرة آية : ١١١ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٥١ .

(٣) الكشاف ١ / ٨٧ .

(٤) الصحاح ٦ / ٢٥٣٣ .

[ماهو لزجر ما لايعقل]

(وضع الأصوات ، إما لزجر)وهو طلب الكف عن الشيء ، (كـ « هَلاَ ») ، بتخفيف اللام، والأصل فيها ، أن تكون رجزاً ، (للخيل) .

وقد يستعمل في العاقل مجازاً ، إذا نزل منزلة مالا يعقل إهانة له ، كقوله :

{١١٢٤} أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وقُولاَ لها هَـلاَ ... ... (١)

(وعدسْ لِلْبَغْلِ) ، أي : لاستحثاثه ، وزجره عن الإبطاء ، ومنه قوله :

{١١٢٥} عَدَسْ مَالِعبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيق (٢)

ويروى : « نَجَوْتِ » بدل « أَمِنْتِ » ، وقيل : « عَدَسْ » اسم لكل بغلة ، وأنشد :

{١١٢٦} إذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ عَلَى الَّتِي بَيْنَ الحِمَارِ وَالفَرَسْ (٣)

فلا أُبَالِي مَنْ غَدَا وَمَنْ جَلَسْ

(وهَيْدَ) (٤) ، بفتح الهاء وكسرها ، وفتح الدال ، (وهاد) ، بكسر الدال ، (وَدَهْ) بفتح

---

(١) من الطويل ، للنابغة الجعدي ، ابن يعيش ٤ / ٤٧ ، العيني ١ / ٥٦٩ ، الخزانة ٦ / ٢٣٨ ، المفصل ص ١٥٤ ، المساعد ٢ / ٦٥٩ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٧ ، وعجزه : فقد ركبَتْ أمراً أغرَّ محجَّلا .

(٢) من الطويل ، ليزيد بن مفرغ الحميري ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٤٤٣ ، إيضاح الشعر ص ٤٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٧١٧ ، ابن يعيش ٢ / ١٦ ، المغني ٢ / ٥١٤ ، المحتسب ٢ / ٩٤، الخزانة ٦ / ٤١ .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المحتسب ٢ / ٩٤ ، ابن يعيش ٤ / ٧٩ ، الخزانة ٦ / ٤٨ .

(٤) في السلسيلي : هَيْدِ وهَيْدَ .

الدال ، وإسكان الهاء ، (وَعَهْ) [١] ، بفتح العين ، وسكون الهاء ، (وَعَاهِ) ، بكسر الهاء (وعِيْه)، بكسر المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وكسر الهاء ، (وحَوْبَ) بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو ، وفتح الباء / ، الموحدة ، وكسرها ، (وَحَايِ) بفتح الحاء المهملة ، وكسر الباء ، (وَعَايِ)، / ١٨٣ / بفتخ العين المهملة ، وكسر الياء ، (وَهَابِ) ،بكسر الباء ، (للإبل) مذكرها ، ومؤنثها ، وسيذكر الخاص بالناقة ، ثم الخاص بالجمل ، (وَهِيْجِ) ، بكسر الهاء ، وسكون [٢] الياء ، وكسر الجيم، (وَعَاجِ)، بالعين المهملة وكسر الجيم (وَحَلْ) ، بفتح الحاء ، وسكون اللام (للناقة) ، كقولهم في حديث القصوى : « حَلْ حَلْ » [٣] ، (وَحَلِ) ، بفتح المهملة وكسر اللام مع التنوين ، وفي نسخة (وحلاً) ، بفتح المهملة زيادة على « حَلِ » ،(وَحَابِ) ، بالمهملة ، وكسر الموحدة ، (وَحَبْ) ، بفتح المهملة ، وسكون الموحدة مخففة ، (وَجَاه) ، بالجيم ، وكسر الهاء ، (لِلْبَعِيرِ) ، الذكر ، وتقدم مايخص الأنثى ، ولو قال « لِلْجَمَلِ » لكان أوضح ، لأن البعير يطلق على الذكر والأنثى ، بدليل « شَرِبْتُ لَبَنَ بَعِيرٍ » ، ولكنه اتكل على الشهرة وعلى دلالة التقسيم .

(وَإِسَّ ، وَهِسَّ) ، بكسر أولهما ، وتشديد السين ، المهملة المفتوحة فيهما ، وعن ابن سيده : «هِسْ » بكسر الهاء وضمها ، وتسكين السين ، والمهملة ، والتخفيف، زجر للشاء [٤] ، (وَهَجْ) ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، (وَفَاعِ) ، بالفاء ، والعين المهملة المكسورة ، والأكثر « فَعْ » والألف إشباع ، فاقتصر على الفرع ، وترك الأصل ، (لِلْغَنَمِ) ، مطلقاً ، ضأناً وَمَعزاً ، وسيخص كل قبيل بشيء ، كما فعل في الإبل ، (وَهَجِ) ، بفتح الهاء ، وكسر الجيم مخففاً .

(وَ« هَجَا ») ، بفتحهما ، مثل ماضي « يهجو » ، (للكلب ،

---

(١) في المساعد : « وجَهْ » وصوبه المحقق .

(٢) وسكون الياء مكررة في الأصل .

(٣) ذكر في المعجم المفهرس أنه في سنن أبي داود ؟

(٤) المحكم ١ / ٦٦ .

وسَعْ) ، بفتح السين المهملة ، وسكون العين المهملة ، (وجَجْ) ، بفتح المهملة ، وسكون الجيم ، (لِلْضأْنِ) بسكون الهمزة وفتحها .

(و « وَحْ ») بفتح الواو ،وسكون الحاء المهملة ، (لِلْبَقَرِ) وكذلك قس ، قال قطرب : « ولم أسمع غيرهما »[1] .

(وَ « حُوْ ») ، بضم الحاء المهملة ، وسكون الواو (وَعَزْ) ، فتح المهملة ، وسكون الزاي ، (وَعَيْزَ) ، بفتح المهملة ، وسكون الياء التحتانية ، والزاي كسراً ، وفتحاً ، (وَحَيْزَ) بفتح المهملة ، وسكون المثناة تحت ، والزاي كسراً ، وفتحاً ، (لِلْعَنْزِ) ، ولو ذكر الضأن والمعز عقب الغنم، كما فعل في الإبل كان أحسن .

(وَحَرِّ) بفتح المهملة ،وكسر المشددة .، (لِلْحِمَارِ) .

(وَجَاه) ، بكسر الهاء ، وبالجيم ، (للسبع) ، وتقدم ، أنها / لِلْبَعَيرِ ، فتكون مشتركة بين/١٨٤ / البعير والسبعُ .

[ماهو لدعاء مالا يعقل]

(وإما لدعاء) ، لما لا يعقل (كـ « أَوْ ») بفتح الهمزة وسكون الواو ، قال ابن هشام : « كذا ضبطوا » ، وبخط المؤلف (كـ « آوُ ») بالمد على الهمزة ، وبضم الواو » انتهى ؛ (لِلْفَرَسِ [2] .

و « دَوْهِ ») بفتح الدال المهملة ، وإسكان الواو ، وكسر الهاء (لِلْرُبَعِ) ، بضم الراء ، وفتح الموحدة ، وبالعين المهملة ، وهو الفصيل ، سمي بذلك لأنه ينتج في الربيع ، وهو أول النتاج وجمعه

---

(١) في المساعد : دوح وحو للبقر ، وفي القاموس : وحُو - بالضم - زجر للمعزى » [ح و و] .

(٢) في المساعد : كأو وهُبى ، للفرس » .

رباع ،وأرباع ، والأنثى منه ربعه ، بفتح الباء ، وجمعها ربعات ، وإذا نتج في آخر النتاج أبدل من الراء هاء ، وسمي هُبَعاً » ، والأنثى هُبَعَةٌ .

(وَعَوْه) ، بفتح العين المهملة ، (وسكون الواو ، وكسر الهاء ، (لِلْجَحْشِ) ، وهو ولدُ الحمار ، والأنثى جَحْشَةٌ .

(وبُسّ) ، بكسر الباء الموحدة ، والسين المهملة معاً مع التشديد ،وبكسرها ، أوضمها مع سكون السين، قاله ابن هشام، (للغنم) ، قال ابن دريد : « بَسَسْتُ الغَنَمَ ، قَلْتُ لها : بُس بُس»[1] ، والبَسُوسُ الناقة التي لاتدر إلا بالإِبْسَاسِ ، وحَرْبُ البَسُوسِ مِنْهُ ؛ لأن أصل هذه الحرب إنما كانت لناقة عقرها [2] جسَّاسُ بنُ مُرَّةَ .

(وَجَوْتَ) ، بفتح الجيم على الصواب ، لابضمها ، خلافاً للمرادي ، وإسكان الواو ، وفتح التاء المثناة فوق (وجيء) ، بكسر الجيم ، وإسكان الهمزة ، مثل الأمر من : « جَاءَ يَجيءُ » (لِلإبلِ الموردة) الماء للشرب ، قال الأموي : « جَأجأتُ بِالإِبلِ : إذا دعوتها لِتَشْرَبَ ، فقلت لها : جِيءْ جِيءْ » ، وفي المحكم لابن سيده : « جِيءْ جِئْ » أمر للإبل بورد الماء [4] ، وهي بعيدة منه» ، فأورداها مكررة لامفردة ، كما فعل المصنف .

(وتُؤْ ، وتَأْ) ، بضم التاء الفوقانية في الأول ، وفتحها في الثاني ، وسكون الهمز فيهما ، (للتَّيْسِ) ، من المعز ، وجمعه « تُيُوسٌ ، وأَتْيَاسٌ » (المُنْزَى) ، على الإناث ، وهو بفتح الزاي اسم مفعول من أنْزَى .

---

(١) الإشتقاق ص ٢٥٨ .

(٢) في الأصل و ب : عقراء - تحريف .

(٣) في الأصل و ب - رَمرَّة - تحريف .

(٤) الذي في المحكم ٧ / ٣٣٠ : « جئْ جيءْ أمر للإبل بورود الماء وهي على الحوض ، وجؤْ جؤْ أمر لها بورود الماء وهي بعيدة منه » ، ولعله اختلط عليه .

(وَنِخْ) ، بكسر النون ، وسكون الخاء المعجمة ، (مخففاً ومشدداً) ، ولم يذكر الجوهري ، ولا صاحب المحكم ، ولا الزبيدي في « مختصر العين » « نِخْ » [١] ، (للبعير المُنَاخِ) ، أي : الذي أُنيخَ؛ والذي يظهر : أنه صوت يُنَاخُ به البعير ، لا أنه يدعى به الذي أُنيخَ ، (وَهِدَعْ) ، بكسر الهاء ، وفتح الدال المهملة ، وسكون العين المهملة (لصغار الإبل المسكنة) / ، أي : التي يراد سكونها، / ١٨٥ /
والذي يظهر أنه صوت يسكن به صغار الإبل إذا نفرت ، لا أنه تدعى به الإبل المسكنة ، قال ابن الأعرابي : « هِدَعْ : زجر يسكن به الفصيل إذا نفر .

(وَسَأْ) ، بالمهملة المفتوحة ، والهمزة الساكنة .

(وَتُشُؤْ) ، بضم التاء الفوقانية ، وبضم الشين المعجمة ، أو فتحها ، وسكون الهمزة (لِلْحَمارِ المُورَدِ) ، للشرب ، قال الأحمر : « سَأْسَأْتُ بِالحِمَارِ : إذا دعوته ليشرب ، وقُلْتَ له : سَأْ سَأْ»، وفي المثل : قرّبْ الحمار من الرَّدْهة ولا تَقُلْ له : سَأْ » ، والردهة : نقرةٌ يستنقعُ فيها الماء في صخرة. وهو مثل يضرب للرجل يَعْلَمُ مايصنعُ ، والمعنى : كِلْ إليه الأمرَ ولا تُكْرِهَهُ إلى فعْله. وقال أبو زيد : «شَأْشَأْتُ بالحمار: دعوته وقلت له: تُشُؤْ تُشُؤْ»، وقال رجل من بني الحرماز: نُشَأْتُشَأْ ، بفتح الشين .

(وَدَجْ) ، بفتح الدال المهملة ، وسكون الجيم ، (للدجاج) مطلقاً ، ذكراً كان ، أو أنثى ، صغيراً كان ، أو كبيراً .

(وَقُوسِ) بضم القاف ، وكسر السين المهملة بخط المصنف ، وعن شرح ابن يعيش ، أنه لسكونها [٢] ، (لِلْكَلْبِ) ، يقال : « قَسْقَسْتُ بِالكَلْبِ : إذا صحت به ، وقلت له : قُوسِ قُوسِ » ، ثم شرع في النوع الثالث فقال :

---

(١) أوردها الزمخشري ، ابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٨٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ٨٥ : « وقالوا « قوس » وهو صوت يدعى به الكلب ، وهو ساكن الآخرِ » .

[أسماء الأصوات المحكية]

(وإما للحكاية) ، وفي نسخة : « لِحِكَايَةٍ » بالتنكير ، وهو أنسب لأخويه قيل « لزجر ، ولدعاء » ؛ (كـ « غَاقِ ») ، بالغين المعجمة ، وبالقاف المكسورة ، (للغراب) ، مطلقاً .

(و « مَاءِ ») ، بالمد وكسر الهمزة ، (للظبية) أنثى الظبي ، (وَشِيْبِ) ، بكسر الشين المعجمة، وتسكين الياء التحتانية ، وكسر الباء الموحدة ، (لشرب الإبل) ، أي : لحكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب ، قال :

[١١٢٧] تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ   جوانبُهُ في بُصْرَةٍ وَسِلاَمِ [١]

(وَعِيْطِ) ، بكسر العين المهملة ، وسكون الياء التحتانية ، وكسر الطاء المهملة ، ولم يضبط المصنف الطاء ، وعن شرح ابن يعيش ، أنها بالسكون [٢] ، (للمتلاعبين) ، فصاعداً ، يعني أن الصوت الذي يحدث من الصبيان عند اللعب ، اسمه « عِيْطِ » ، وكأن الناس اشتقوا « العِيَاط » من هذا .

(وَطِيْخِ) ، بكسر الطاء المهملة ، وإسكان الياء المثناة تحت ، وكسر الخاء المعجمة ، (للضاحِكِ) ، أي : به مفرداً ، لأنه صوته ، ويتأتى من واحد ، بخلاف ماقبله فإنه لايكون إلا من اثنين فصاعداً .

(وَطَاقِ) ، بالطاء المهملة ، والقاف المكسورة ، (لِلْضَرْبِ) ، أي ضرب كان .

---

(١) من الطويل ، لذي الرُّمة ، ديوانه ٢ / ١٠٧٠ ، ابن يعيش ٤ / ٨٥ ، الخزانة ١ / ١٠٤ ، الأشموني٣/ ٢١١ ، إيضاح الشعر ص ٤٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٨٥ .

(و « طَقْ ») بالمهملة وسكون القاف /، (لوقع الحجارة) ، أي : لحكاية صوت وقع /١٨٦/ الحجارة، فحذف اسمين متضايفين للعلم بهما ، وللناس يحكون بهذا كل صوت صلب على شيء آخر صلب.

(و « قَبْ ») بفتح القاف ، وسكون الباء الموحدة ، (لوقع السيف) على الضريبة .

(وَخَازِ بَازِ) ، بالخاء المعجمة ، والباء الموحدة ، والزائين المكسورتين ، (للذباب) ، أي : لصوته ، ويكون أيضاً اسماً للذباب ، كأنه سمي باسم صوته ، ونظيره في ذلك تسمية القطا باسم صوتها ، ولذلك قالوا : « أَسْدَقُ مِنْ القَطَا » ؛ لأن اسمها وفق صوتها .

(وَخَاقِ بَاقِ) ، بكسر القاف فيهما ، وفتح الخاء المعجمة ، والباء الموحدة ، (للنكاح) ، قال في الصحاح : « والخاقِ بَاقِ ، اسم الفَرْج لخوقها ، أي : سِعَتِهَا »[1] ، انتهى .

(وَقَاشِ مَاشِ) ، بشينين معجمتين مكسورتين ، وفي بعض النسخ « بَاشِ » بالباء بدل الميم ، (وحَاثِ بَاثِ) ، بكسر الثائين من المثلثتين ، وبالحاء المهملة ، والباء الموحدة ، (للقماش ، كأنه) ، أي القماش (سمي بـ) اسم (صوته) الذي هو : قَاشِ مَاشِ ، بمعنى أنه اشتق للقماش اسم من اسم صوته الذي هو « قَاشِ مَاشِ » وإلا فصوته الثاني ، وهو « حَاثِ مَاثِ » ، وهو أقرب مذكور لم يشتق له منه شيء ، فليتأمل .

[أسماء الأصوات مبنية وقد يعرب بعضها]

(وحكم جميعها البناء) ؛ لأن الإعراب من شرطه التركيب ، وهذه لاتركيب فيها ، (وقد يعرب بعضها) ، إذا تركب مع غيره ، (لوقوعه) حينئذ (موقع) اسم (متمكن) أو لنقله عن

معناه وجعله اسماً للمحكي صوته ، أو للمصوت له بـه ، فيكون حينئـذ مرادفـاً لاسم متمكن ، فالأول كقوله :

[١١٢٨] ... ... كَمَا رُعْتَ بالجوْتِ الظِّماءَ الصَّواديا (١)

يروى بالوجهين على الحكاية وعدمها ، أي : كما رعت بهذا اللفظ الذي تصوت به ، والثاني، كقوله :

[١١٢٩] * إذْ لِمَّتي مِثْلُ جَنَاحِ غَـاقِ * (٢)

فهذا مثل قولك : مثل جَنَاحِ الغُرَابِ ، والثالث ، كقوله :

[مكرر] * إذَا حَمَلْتُ بِزَّتي عَلَى عَدَسْ * (٣)

وقوله :

[١١٣٠] [وَ] وَقَعْتُ في عَدَسٍ كَأنِّي لَم أزَلْ ... ... (٤)

---

(١) من الطويل ، لعويف القوافي .

ظ : الخزانة ٦ / ٣٨١ ، ابن يعيش ٤ / ٧٥ ، ٨٢ ، إيضاح الشعر ص ٤٥ ،

وصدره : * دعاهُنَّ رِدْفي فارعَوَيْنَ لَصوتِه *

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : الأشموني ٣ / ٢١١ ، الارتشاف ٣ / ٢١٨ ، المساعد ٢ / ٦٦٣ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٢ ، واللسان : (غ و ق ، ع و س) ومنه : ولمتي .

(٣) سبق شرحه

(٤) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .

ظ : التصريح ٢ / ٢٠٢ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٨ ، والبيت مجهول العجز كما جاء في السلسيلي .

فهذان النوعان الأخيران ، ينبغي ألا يجوز فيهما إلا الإعراب ، وأما الإسكان في قوله :

{ مكرر } * ... ... عَلَى عَدَسْ * (١)

فلأنه قافية ، إلا أن تقصد الحكاية ، ويقدر القول ، فيبقى البناء بحاله / . / ١٨٧ /

[مَضِّ للنفي]

(وربما سمي بعضها) ، أي : بعض الأصوات التي يصوت بها ، (باسم) ، خاص (فبني) ذلك الاسم (لسده مسد الحكاية ، كـ « مَّضِّ ») بكسر الميم ، والضاد المعجمة ، (المعبر به عن صوت) خفي (مغن عن « لا ») ، في النفي ، قال ابن هشام : « وَأَهْلُ زَمَانِنَا يعبِّرُونَ عَنْ هذا الصوت المسمى بـ « مِضِّ » ، بأن يلصقوا طرف اللسان بما فوقه من الحنك ، ثم يجذبونه منه بقوة ما، فيحدث بينهما صوت » والحاصل: أن معنا ثلاثة أشياء ، أولها : كلمة « لا » في جواب « أَتَفْعَلُ كَذَا » ؟ أفعلَ كذا »؟ وهي حرف نفي كما علمت ، إلا أن نفيها صريح في الرد لا إطماع فيه ؛ وثانيها : الصُّوَيْتُ المذكور ، وهو صويت مع ضم الشفتين ، وهذا الصويت بمعنى « لاَ » النافية ، إلا أن فيها إطماعاً ، لأنه ليس بردٍ صريح (٣) ، وثالثها : « مِضِّ » اسم لذلك الصويت ، وهو دال على النفي مع الإطماع كمدلوله ،ولهذا قيل في المثل : « إن في مِضِّ لمطمعاً (٢) ، قال الشاعر :

{١١٣١} سَأَلْتُ هَلْ وَصْلٌ فَقَالَتْ : مَضِّ وَحَرَّكَتْ لي رَأْسَهَا بالنَّغْضِ (٤)

---

(١) سبق شرحه

(٢) مجمع الأمثال ١/ ٥٠ .

(٣) هذا في العامية ولا اعتداد به في دراسة العربية أو النحو .

(٤) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، المفصل ص ١٦٥ ، الهمع ٥ / ١٣٠ ، السلسيلي ٢ / ٨٧٩ ، المساعد ٦٦٣/٢ .

النغض ، بفتح النون ، وإسكان الغين المعجمة ، وبالضاد المعجمة : كل حركة في ارتجاف ؛ أي : حركت رأسها كالمتعجبة من ذلك ، ومنه : ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُسَهُمْ ﴾ (١) .

وكل من الثلاثة مبني ، أما « لا » فلأنها حرف ، ولاحظ للحروق في الإعراب ، وأما ذلك الصويت ، فلأنه صوت ، وأسماء الأصوات كلها مبنية ، وأما « مضِّ » ، فلأنه اسم صوت أيضاً ، وإن كان مسماه صوتاً ، فإذا كان المسمى صوتاً كانت حكاية لمبني ، إلا أن حكاية الشيء تكون بلفظه وليست هذه بلفظ ذلك الصوت ، فهي سادة مسد حكايته ، ولا يمكن أن يكون اللفظ اسماً لصوت، وذلك الصوت اسماً للفظ إلا على هذا الوجه ،وإلا لكان الصوت الثاني هو نفس الصوت الأول ، فلهذا قال (لسدٍّ مسد الحكاية) ، ولم يجعله حكاية .

وظاهر كلامه أن « مضِّ » ليس باسم صوت ، وإلا لكان داخلاً في قوله : (وحكم جميعها البناء) ، فلا يحتاج حينئذ إلى ذكره ثانياً ، ولا يحتاج أيضاً إلى تعليل بنائه ، مع أنه لم يعلل بناء ألفاظ الباب ، فإنما علل البناء اعتذاراً عنه ، هذا محصل كلام ابن هشام في حواشيه . / / ١٨٨ /

---

(١) سورة الإسراء آية : ٥١ .

(٦١) بابُ نوني التوكيد

(وهما خفيفة وثقيلة) ، وهما أصلان عند البصريين [١] ، وقال الكوفيون الخفيفة : أصل ، والثقيلة فرعها [١] ، ولكل من الفريقين حجج لانطيل بذكرها .

[ماتلحقانه وجوبًا]

(تلحقان وجوباً المضارع الخالي من حرف تنفيس) ، وهي « سوْفَ » اتفاقاً ، و « السين » قياساً على « سَوْفَ » ، ومنعه الكوفيون ، فلا يجيزون : « وَاللَّهِ لَسَيَقُومُ زَيْد »[٢] ، (المقسم عليه) حال كونه (مستقبلاً مثبتاً ، غير متعلق به جار سابق) عليه ولا مقرون بقد ، وذلك نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [٣] ، بخلاف : ﴿ وَلَسوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [٤] ، لأنه غير خال من حرف التنفيس .

وبخلاف : « يَقُومُ زَيْداً غداً » ، فإنه غيرُ مقسم عليه .

وبخلاف : « واللهِ لايقومُ زيدوٌ الآن » ؛ لأنه غيرُ مستقبل .

وبخلاف « واللَّهِ ليقُومُ زَيْدٌ غَداً » ، لأنه غير مثبت .

وبخلاف نحو :﴿ لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [٥] ، لأنه متعلق به جار سابق عليه ، وهو « إلى »

---

(١) في المغني ١ / ٣٧٤ : « وهما أصلان عند البصريين ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل » . وانظر حاشية الخضري ٢ / ٩٢ وماذكره الشيخ خالد هنا خلاف مافي التصريح إذ قال : « ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة » ٢ / ٢٠٣ .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤٨٦ : « ولايجيز ذلك للفراء » ، وانظر المساعد ٢ / ٦٦٤ ، وهذا سهو من المؤلف إذ يتكلم على لام التوكيد والموضع لنون التأكيد .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٥٧ .

(٤) سورة الضحى آية : ٥ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٨ .

واقتصر على الجار ، لأن غيره من المعمولات أولى بالمنع .

وبخلاف نحو : « وَاللَّهِ لَقَدْ يَقُومُ زَيدٌ غداً » ، لاقترانه « بِقَدْ » فلا تدخل النون في شيء من ذلك .

[ماتلحقانه جوازًا]

(وَ) تلحقان (جوازاً فعل الأمر) ، كقول زهير:

{١١٣٢} تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللّهِ ذا قَسَماً ... ... (١)

ويدخل فيه الدعاء ، كقوله :

{١١٣٣} * فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا * (٢)

وأَفْعِلْ في التعجب ، وهو شاذ ، كقوله :

{١١٣٤} ... ... فأحر به بِطُولِ فقرٍ وأَحْرِيا (٣)

وإنما جاز ذلك اعتباراً بصورة اللفظ .

---

(١) صدر بيت من البسيط لزهير . فاقصد بذرعِكَ وانظر أين تنسلِكُ .
وعجزه :
الكتاب ٣ / ٥١٠ ، المقتضب ٢ / ٣٢٢ ، الخزانة ٥ / ٤٥١ ، الهمع ١ / ٢٦٣ .
والشاهد في قوله : « تعلمن » على دخول نون التوكيد الخفيفة في تعلمن أمراً وهو جائز .

(٢) رجز ، لعبد الله بن رواحة ، الكتاب ٣ / ٥١١ ، المقتضب ٣ / ١٣ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الهمع ٤ / ٣٩٧ ، المساعد ٢ / ٦٦٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الأشموني ٣ / ٢٢١ ، الهمع ٤ / ٤٠٠ ، المساعد ٢ / ٦٦٦ .
وصدره : ومستبدل من بعد غضبى صريمة .
والشاهد فيه قوله : (وأَحريا) على شذوذ توكيد « أفعلْ » في التعجب .

(والمضارع التالي أداة طلب) ، كـ « لام الأمر ، والدعاء » وَ « لاَ » في النهي ، والدعاء وأدوات الاستفهام ، والعرض ، نحو : « لَتَقُومَنَّ ، ولاَ تَقُومَنَّ ، وَهَلْ تَقُومَنَّ؟ وَأَلاَ تنزلَنَّ عندنا ! وَمَا أَشْبَهَ ذلك .

[ماتلحقانه كثيرًا]

(أَوْ) التالي (« ما » الزائدة[1] الجائزة الحذف في الشرط كثيراً) ، نحو : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [2] ، و«أَيُّهُم مَّا يأتِيَنِّي آتِهِ » ، وخص بعض المصنفين الشرط بكونه « إنْ » ، وهو خلاف قول سيبويه[3] .

[ماتلحقانه قليلاً]

(وفي غيره) ، أي : الشرط (قليلاً) ، كقولهم :

{١١٣٥} ... ... [وَ] في عِصنَةٍ مَّا يَنْبُتَنَّ شكيرُها [4]

يقال : لمن أظهر خلاف ما أبطن ، والعضةُ : شجرة ، وشكيرُها : شوكها .

وقولهم : « بِأَلَمٍ مَّا تُخْتَنَنَّهْ [5] ، يقال : لِمَنْ يفعل فعلاً يتألم به ، ولابدله منه ، وهو خطاب لامرأة في الأصل ، والهاء للسَّكْتِ .

---

(١) قوله : الزائدة : ساقطة من « ب » وهي في المساعد ٢ / ٦٦٧ .

(٢) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٥١٤ : « ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « ما » للتوكيد .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٣ / ٥١٧ ، ابن يعيش ٧ / ١٠٣ ، الخزانة ٤ / ٢٢ ، المغني ١ / ٣٧٥ ، الأشموني ٣ / ٢١٧ .

وصدره : * إذا مات منهم سيد سرق ابنه *

وفي رواية التصريح من عضه ٢ / ٢٠٥ ، وكذا الخزانة . والشاهد فيه قوله : (ماينبتن) حيث أكد الفعل المستقبل في غير شرط ، وهو قليل .

(٥) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٠٧ .

وقولهم : « بِجَهْدٍ مَّا يَبْلُغَنَّ »(١) ، يقال : لِمَنْ حملْتَهُ فعلاً فأباه ، أي : لابد لك / من / ١٨٩ / فعله بمشقة .

وقولهم : « بِعَيْنٍ مَّا أَرَيَنَّكَ »(٢) ، تقوله لمن (٣) ، يخفي عنك أمراً أنت بصير به ، أي : إِنِّي أَرَاكَ بِعَيْنٍ بَصِيرَةٍ .

و « ما » زائدة في هذه الأمثلة الأربعة ، وهي على معنى النفي ، أي : ما يبلغنهُ إلاَّ بجهدٍ ، وكذا الباقي ، ولا يقاس عليهن ، ولاتحذف منهن « ما » ، وقال :

{١١٣٦} قَلِيلاً مَا يَحْمَدَنَّك وَارِثٌ   إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا (٤)

وقال مادحُ النعمان :

{١١٣٧} فَلاَ مَلِكٌ مَايُدْرِكَنَّكَ سَعْيُهُ   وَلاَ سُوقَةٌ مَا يَمْدَحَنَّكَ بَاطِلُهْ (٥)

قيل : وفي كلام المصنف نظر في موضعين :

* الأول : أن قوله : (الجائز الحذف) ، يقتضي عدم جواز التأكيد في اللازمة ، نحو : «حَيْثُمَا»، فلا يقال : « حَيْثُمَا تَكُونَنْ أَكُنْ »(٦) ، وكلام سيبويه على خلافه .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) مجمع الأمثال للميداني ١ / ١٠٠ .

(٣) في ب : « يقال » .

(٤) من الطويل ، لحاتم الطائي ، الأشموني ٢ / ٢١٧ ، الارتشاف ١ / ٣٠٥ ، وديوانه ص ٨٢ .
والشاهد فيه قوله : (يحمدنك) مؤكذا بالنون الثقيلة ، وهذا بعد « ما » الزائدة قليل .

(٥) من الطويل ، لأبي الطروق الضبي .

(٦) الكتاب ٣ / ٥١٨ .

الثاني : أن كلامه يقتضي جواز حذف « ما » في الأمثلة المذكورة لغير الشرط ، مع أنها لازمة؛ لأنها من الأمثال والأمثال لاتغير .

وأجيب : بأنها جائزة الحذف لذاتها ، ولزومها عارض للمثل ، أو للظرف ، كما يقال : هي جائزة الحذف في ﴿ إمَّا تَرَيِنَّ ﴾ (١) ، مع أنها لازمة في التنزيل ، وسيأتي عند قوله : (والشرط مجرداً من « ما ») ، جواب آخر .

[مايلزم معه حرف النداء]

(وَ) نونا التوكيد (لاَ يلزمان بعد « إمَّا » الشرطية) ، وهي المقرونة بـ « مَا » الزائدة ، بدليل قوله :

[مكرر] فَإِمَّـا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّـةٌ فَـإِنَّ الحَـوَادِثَ أَودَى بِهَـا (٢)

وقوله :

[١١٣٨] يَاصَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ فَمَـا التَّخَلِي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيمَى (٣)

وهو كثير ، نص عليه سيبويه ، وعليه المحققون .

(خلافاً لأبي إسحاق) ، الزجاج (٤) ، تبعاً لشيخه المبرد ، حيث ذهبا إلى أن نوني التوكيد

---

(١) سورة مريم آية : ٢٦ .

(٢) من المتقارب ، للأعشى ، ديوانه ص ٢٨ ، الكتاب ٢ / ٤٦ ، الأصول ٢ // ٤١٣ ، الأمالي الشجرية ١/ ١٥٩ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٨ ، الشرح الكبير ٢ / ٣٩٥ .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، العيني ٤ / ٣٣٩ ، التصريح ٢ / ٢٠٤ ، الأشموني ٣ / ٢١٦ ، والخزانة ١١ / ٤٣١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤١٠ .
والشاهد في البيتين قوله : (إمَّا تربنى . . . إمّا تجدني) حيث ترك نون التوكيد بعد « إمَّا » الشرطية ، وهو جائز .

(٤) الهمع ٤ / ٣٩٩ ، والخزانة ١١ / ٤٣٠ .

يلزمـان بعد « إنْ » الشرطية المقرونة بـ« ما » ؛ لأنها بمنزلة مازيدَ لتوكيد القسم [(١)] ، وجعلا ترك التوكيد ضرورة .

وقال الفارسي وجماعة : « التوكيد أحسن » .

وقال سيبويه : « وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجيء بها » [(٢)] ، انتهى .

[مايلزم معه حرف النداء]

(والنفي بـ« لاَ ») ، حال كونها (متصلة) بالمضارع ، (كالنهي) في التوكيد (على الأصح) ، فيجوز : « لاَ أَقُومَنَّ » ، كما يجوز : « لاَ تَقُومَنَّ » ؛ تشبيهاً للا النافية بلا الناهية ، ومنه : ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(٣)] ، وقوله :

[١١٣٩] تَاللَّهِ لاَيُحْمَدَنَّ المَرْءُ ذَا نَشَبٍ ... مَا دَامَ مُسْتَصْعِباً بَذلَ الَّذِي جَمَعَا [(٤)]

وقوله :

[١١٤٠] لاَيَفُوزَنْ بِالحَمْدِ ذُو المَالِ مالَمْ ... يَكُ لِلحِلْمِ وَالسَّخَاءِ أَلُوفَا / [(٥)] / ١٩٠ /

وهذا مذهب ابن جني [(٦)] .

---

(١) المقتضب ٣ / ١٣ ، ١٤ ، وانظر حاشية رقم (٢) للشيخ عضيمة – رحمه الله –

وقال ابن هشام في المغني ١ / ٣٧٥ : « وقريباً من الوجوب بعد إمَّا في ، نحو : « إمَّا تخافَنَّ من قومٍ » .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٥ : وفي « ب » لم تجيئْ بها . وفي الأصل ، لم تجيء بما .

(٣) سورة الأنفال آية : ٢٥ .

(٤) من البسيط ولم أعثر عليه .

(٥) من الخفيف ولم أعثر عليه .

(٦) المحتسب ١ / ٢٧٧ .

وقال الجمهور : « لايجوز إلا في نادر أو ضرورة » (١) ، وخرجوا الآية ، على أن « لاَ » ناهية، وقدروا القول (٢) ليصح الوصف به لـ « فِتْنَةً » ، أو على أن النفي فيها فيه طرف من النهي ، مثل : ﴿لاَيَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾(٣) ، وَ« انزل عن الدابة لاتَطْرَحَنَّكَ» .

(ويلحق به) ، أي : بالنهي أيضاً ، (النفي بـ « لاَ ») حال كونها (منفصلة) من المضارع ، كقوله :

{١١٤١} فَلاَ ذَا نَعِيمٍ يُتْرَكَنْ لِنَعِيمِــهِ ... وَإِنْ قَالَ قَرِّظْنِي وَخُذْ رِشْوَةً أَبَى (٤)

وَلاَ ذَا بَئِيسٍ يُتْرُكَنَّ لِبُؤْسِــهِ ... فَتَنْفَعَهُ الشَّكْوى إِلَيْـهِ إِذا اشْتَكَى

أنشده أحمد بن يحيى ثعلب (٥).

(وَ) المنفي (بـ « لَمْ ») كقوله :

{١١٤٢} يَحْسَبُهُ الجاهلُ مالم يَعْلَمَــا ... شيخاً على كُرسِيِّه معمَّما (٦)

لــو أنَّه أبــانَ أو تكلّمــا ... لكان إيَّاهُ ولكن أعجمــا

---

(١) الارتشاف ١ / ٣٠٤ .

(٢) الكشاف ٢ / ١٦٣ ، البحر المحيط ٤ / ٤٨٤ .

(٣) سورة النمل آية : ١٨ .

(٤) من الطويل ، ذكر محقق الارتشاف أنه لحنظلة الطائي ، الارتشاف ١ / ٣٠٥ ، الهمع ٤ / ٤٠٠ ، المساعد ٢ / ٦٦٨ ، السلسيلي ٢ / ٨٨٣ .

(٥) في الأصل « وثعلب» والصواب إسقاطه الواو لإنَّ أحمد بن يحيى هو ثعلب وهو الموافق لما في « ب » .

(٦) رجز ، لابن جبابة اللص ، أو لمساور العبسي ، أو للعجاج ، الكتاب ٣ / ٥١٦ ، النوادر ص ١٦٤ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٨ ، الإنصاف ٢ / ٦٥٣ ، ابن يعيش ٩ / ٣٩ ، الخزانة ١١ / ٤٠٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٥ ، المقرب ٢ / ٧٤ .

أنشده سيبويه ، وقال : « إِنَّهُ ضرورة » ، وأجاز : « أَقْسَمْتُ لَمَا لَمْ تَفْعَلَنَّ » وقال : « لأَنَّهُ طَلَبٌ ، فصار كقولك : لاَ تَفْعَلَنَّ » [١] ،

[تأكيد التقليل والتكثير]

(وَ) يلحق بالنهي أيضاً (التقليل المكفوف بما) قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : رُبَّما تقولن ذلك » [٢] ، والتقليل غير المكفوف (بـ « ما ») ، كقوله :

{ مكرر } قليلاً بِهِ مَا يحْمَدَنَّك وارثٌ ... ... [٣]

والتكثير المكفوف بـ « ما » ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : كثر ما يقولن ذلك »

ومنه قوله :

{١١٤٣} رُبَّمَــا أَوْفَيْـتُ في عَلَــمٍ تَرْفَعَـنْ ثَوْبِي شَمَـالاَتُ [٤]

[تأكيد الشرط مجرداً من " ما "]

(والشرط) ، غير « إمَّا » ، حال كونه (مجرداً من « مَا ») ، كقوله :

{١١٤٤} مَنْ يثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيْسَ بِآيبٍ أَبَداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيبَةَ شَافِي [٥]

== والشاهد قوله : (مالم يعلما) حيث أكده بنون التأكيد بعد لم الجازمة وهو نادر .

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥١٨ .

(٣) سبق تخريجه برقم ١١٣٦

(٤) من المديد ، لجذيمة الأبرش ، الكتاب ٣ / ٥١٨ ، المقتضب ٣ / ١٥ ، النوادر ص ٥٣٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٥ ، المقرب ٢ / ٧٤ ، ابن يعيش ٩ / ٤٠ ، الارتشاف ١ / ٣٠٦ .

(٥) من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان ، الكتاب ٣ / ٥١٦ ، المقتضب ٣ / ١٤ ، المقرب ٢ / ٧٤ ، الخزانة ١١/ ٣٩٩ ، الهمع ٤ / ٤٠١ .

أنشده سيبويه (١) .

قال ابن هشام : قوله : (والشرط مجرداً من « مَا ») ، دل على أنه إن كان مقروناً بـ « ما » ، لم يكن شاذاً ، وينبغي أن يكون ممتنعاً ، أو جائزاً ، أو واجباً ، وماتقدم له ينفي المنع ، والوجوب ، فيبقى الجواز ، فيكون حينئذ موافقاً لقوله فيما مامضى : (أو « مَا » الزائدة الجائزة الحذف في الشرط) ، ويزيد عليه دخول الواجب الذكر ، فيندفع الاعتراض عن ذلك » ، انتهى .

[تأكيد جواب الشرط]

(وقد تلحقُ) نونَ التوكيد / ، (جوابَ الشرط اختياراً) ، كقوله : / ١٩١ /

{١١٤٥} فَمَهْمَا تَشَأْمِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ ... وَمَهْمَـا تَشَأْمِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا (٢)

قال سيبويه : « وهو قليلٌ في الشعر » (٣) .

[لحاقها اسم الفاعل]

(وَ) قد تلحق نون التوكيد (اسم الفاعل) ، الواقع بعد الاستفهام (اضطراراً) ، كقوله :

{١١٤٦} * أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * (٣)

== والشاهد قوله : (من نثقفنْ) حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة بعد « من » الشرطية .

(١) الكتاب ٣ / ٥١٦ .

(٢) من الطويل ، لابن الخَرِع ، وهو عوف بن عطية ونسبه في الخزانة للكميت بن ثعلبة .

والشاهد فيه قوله : (تمنعا) حيث أكد الفعل المضارع الواقع جواباً للشرط وقد قلبت النون الخفيفة ألفا .

ظ : الكتاب ٣/ ٥١٥ ، الخزانة ١١ / ٣٨٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٢ ، الضرائر ص : ٣٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥١٥ .

(٤) رجز ، لرؤبة .

والشاهد قوله : (أقائلن) حيث أكد اسم الفاعل بالنون ضرورة .

أنشده ابن جني [١]، فإنه شبيه بـ « أَتَقُولُنَّ » .

[لحاقها المضارع دون شرط]

(وربما لحقت) نون التوكيد الفعل (المضارع) ، حال كونه (خالياً مما ذكر) كقوله :

[١١٤٧] لَيْتَ شِعْرِيْ وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا ... قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ [٢]

قال سيبويه : « ويجوز للمضطر : أنت تَفْعَلَنَّ » [٣]، فخصه بالضرورة .

« فَصْــــلٌ »

[بناء المضارع المؤكد وإعرابه]

(الفعل) المضارع (المؤكد بالنون مبني) ؛ لتركبه مع النون ، (مالم يسند إلى الألف) ، نحو: « هَلْ تَضْرِبَانِّ يَازَيْدَانِ » ، (أو الياء) ، نحو : « هَلْ تَضْرِبِنَّ يَاهِنْدُ » ، (أَوْ الواو) ، نحو : «هَلْ تَضْرِبُنَّ يَازَيْدُونَ ، وَمَالَمَ تَتَّصِلْ به علامة التثنية ، نحو : « هَلْ يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ » ، أو علامة الجمع ، نحو: « هَلْ [٤] يَضْرِبُنَّ الزَّيْدُون » ، فإنه يكون في هاتين الحالتين معرباً ، لعدم صحة التركيب .

== ظ : ملحقات ديوانه ص : ١٧٣ ، المحتسب ١ / ١٩٣ ، الخصائص ١ / ١٣٦ ، الضرائر ص : ٣١ ، المغني ١ / ٣٧٤ ، الخزانة ١١ / ٤٢٠ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ .

(١) الهامش السابق .

(٢) من الخفيف ، للسمو أل .

والشاهد فيه قوله : (أشعرنَّ) حيث أكده بالنون ، وهو مثبت عار من معنى الطلب والشرط ، ونحوهما ، وهو نادر .

ظ : الأشموني ٣ / ٢٢١ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ ، المساعد ٢ / ٦٧١ ، السلسيلي ٢ / ٨٨٥ ، العيني ٤/ ٣٣٢.

(٣) الكتاب ٣ / ٥١٧ .

(٤) « هل » ساقطة من الأصل .

(خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً) ، سواء اتصل به الألف ، أو الياء ، أو الواو ، أم لا [١] ، وهو قول الأخفش ، والزجاج [١] ، والفارسي في « الإيضاح » [٢] ، فعندهم ، أن حذف النون في الأمثلة مثل حذف الضمير في فعل الواحد ، وعندنا للاستثقال .

وخلافاً لمن حكم بالإعراب مطلقاً ، وهو قول غريب حكاه في الارتشاف [٣] ، وغيره ؛ فيكون معرباً تقديراً ، وفتح فعل الواحد لالتقاء الساكنين .

والصحيح ما اختاره المصنف ، من التفصيل ، والسماع يشهد له ؛ لأنهم لم حذفوا الخفيفة للوقف ردوا ماحذف من علامة الفاعل ، أو ضميره مع علامة الرفع .

وعلى القول بالبناء مطلقاً ، أو على أحد شقي التفصيل .

(فيفتح آخره) ، ثم اختلف في هذه الفتحة ، فقال ابن السراج [٤] ، والمبرد [٥] ، والفارسي : فتحة بناء ، وقال سيبويه ، والسيرافي : حركة التقاء الساكنين [٦] ، هذا نقله في « الغرة » [٧] ، ثم قيل في توجيهه :

إنهم رأوا / أنه بني أولاً على السكون فلما التقى ساكنان فتحوا تخفيفاً . / ١٩٢ /

وقيل : إنهم ردوا المضارع إلى مايستحقه من السكون بمقتضى الأصل ، فالتقى ساكنان ،

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٢ .
(٢) الإيضاح العضدي ص ٣٣٥ .
(٣) الارتشاف ١ / ٣٠٧ .
(٤) الأصول ٢ / ٢٠١ .
(٥) المقتضب ٣ / ٣٠٧ .
(٦) الكتاب ٣ / ٥١٩ .
(٧) الارتشاف ١ / ٣٠٨ . لابن الدهان الذي نقل عنه أبو حيان في الارتشاف

ففتح تخفيفاً ، قال ابن عقيل : « وفي كلام سيبويه مايقتضي كلاً من القولين (١) ، يعني قولي البناء، والتقاء الساكنين ، وهو مخالف لما جزم به ابن الدهان في « الغُرَّةِ » ، من النقل عن سيبويه .

[حذف لام الفعل ياء قبل التوكيد]

(وحذفه) ، أي : حذف آخر الفعل الذي يفتح لأجل النون ، (إن كان ياء تلى كسرة ، لغة فزارية) ، فيقولون : « ابْكِنَّ ، ولِتَبْكِنَّ يازَيْدُ » ، بحذف الياء ، قال شاعرهم :

{١١٤٨} وابكِنَّ عَيْشاً تولى إثرِ جدَّتِه   طَابَتْ أصَائلُهُ في ذلك البَلَدِ (٢)

وغيرهم يثبت الياء مفتوحة ، فيقول : « ابْكِيَنَّ ، ولِتَبْكِيَنَّ يازَيْدُ .

واحترز بقوله : (تلي كسرة) من نحو : « اخْشَيَنَّ يازَيْدُ » ، وفزارة : بفتح الفاء ، أبو حيٍّ من غَطَفَانِ ، وهو فَزَارَةُ بنُ ذُبْيَانَ بن بغيضِ بن رَيْثِ بْنِ غَطَفَانَ .

[حركة ماقبل النون في المسند إلى الضمائر]

(وإن كان مع الآخر واو الضمير) ، نحو : « والله لَتَقُومُنَّ يازَيْدُونَ » ، أو واو العلامة ، نحو: «هَلْ يَضْرِبُنَّ الزَّيْدُونَ » ، (أوْ ياؤه) ، نحو : « وَاللَّهِ لَتَقُومِنَّ يَاهِنْدُ » ، (حذفت بعد الحركة المجانسة) ، للواو ، وهي الضمة ، أو الياء وهي الكسرة ، (وحركت) الواو أو الياء (بها) ، أي : بالحركة المجانسة ، وهي الضمة أو الكسرة ، (بعد الفتحة) ، نحو : « اخْشَوُنَّ يازَيْدُونَ » ، بضم الواو ، و « اخْشَيِنَّ يَاهِنْدُ » بكسر الياء .

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٢ .

(٢) من البسيط .

ظ : المغني ١ / ٢٣٢ ، الهمع ٤ / ٤٠٢ ، المساعد ٢ / ٦٧٢ ، المقرب ٢ / ٧٧ .

[حذف ياء الضمير]

(وحذف ياء الضمير بعد الفتحة ، لغة طائية) ، نحو : « اِخْشَنَّ يَاهِنْدُ » ، بحذف الياء ؛ لأنهم استكرهوا الكسر على الياء ، ولم يستكرهها غيرهم ؛ لأنها تالية لفتحة لا لكسرة ، وهذه اللغة منعها الجمهور ، وأجازها الكوفيون [١] ، ونقلها الفراء [٢] عن طيء .

لايقال على هذه اللغة يلتبس فعل الواحدة بفعل الواحد ؛ لأنا نقول : فعل الرجل يقال فيه : «اخْشَيَنَّ » بياء ثابتة مفتوحة ، هي لام الفعل ، وفعل المرأة يقال فيه : « اِخْشَنَّ » لشِينٍ [٣] مفتوحة .

[كسر نون التوكيد الثقيلة]

(وتكسر) نون التوكيد (الثقيلة بعد ألف الاثنين) ، نحو : « اِضْرِبَانِّ ، ولاَ تَضْرِبَانِّ / ، / ١٩٣ / وهل يضربان الزيدانِ » .

(وبعد ألف) زائد) فاصل إثر نون الإناث) ، نحو : « اِضْرِبْنَانِّ ، ولا تضْرِبْنَانِّ يَانِسْوَةُ » ، وإنما فصل بالألف كراهة اجتماع ثلاث نونات ، وخصت بذلك الألف ، لما سبقها لحركة نون الإنـاث.

(وَ) الثقيلة (تشاركها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور) [٣] ، وهو الألف المزيدة إثر نون الإناث (عند من يرى لحاقها في الموضعين المذكورين) [٤] ، وهما ألف التثنية ، والألف الفاصل بين النونات ، (وَ) الذي رأى ذلك (هو يونس والكوفيون) [٥] ، أجازوا : « اضْرِبَانْ يَازَيْدَان » ،

---

(١) الأشموني ٣ / ٢٢٣ .

(٢) الأصول ٢ / ٢٠٥ .

(٣) في الأصل : بسين – سهو .

(٤) وهما فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ، انظر هذه المسألة في الإنصاف ٢ / ٦٥٠ مسألة رقم (٩٤) .

(٥) في الأصول ٢ / ٢٠٣ يونس ، وناس من النحويين ، وانظر الخصائص ١ / ٩٢ .

وَ«واضْرِبْنَانْ يَانُسُوةُ » ، ولم يبالوا بالتقاء الساكنين احتجاجاً بأنه قد يلتقي ساكنان في الأصل ، نحو : ﴿ مَحْيَايْ ﴾ (١) ، ونحو : ﴿ آأنْذَرْتَهُمْ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ لاَمْ رَآءْ ﴾ (٣) ، و ﴿ كَافْ هَايَا عَيْنْ صَادْ ﴾ (٤) ، والتقت حلقتا البطان »(٥) ، قاله الخضراوي ، والجمهور (٦) على المنع لما فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، والحمل على الكثير المستعمل أولى من غيره .

« فَصْــــلٌ »

[ماتختص به الخفيفة]

(تختص) نون التوكيد (الخفيفة بحذفها وصلاً ، لملاقاة ساكن مطلقاً) ، سواء تلت ضمة ، أو كسرة ، أو فتحة ، نحو : « اضْرِبُ الغُلاَمَ يَاقَومُ » ، و « اضْرِبِ الغُلاَمَ يَاهِنْدُ » ، و « اضْرِبَ الغُلاَمَ يَازَيْدُ » ، والأصل : اضْرِبُنْ ، واضْرِبِنْ ، واضْرِبَنْ ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة ؛ لملاقاة الساكن ، وهو لام التعريف ، وقال يونس : « لما أجاز نحو : اضْرِبَانْ ، وَاضْرِبْنَانْ » ، فإن وليها ساكن أبدلت النون ألفاً ، ثم الألف همزة ، ثم فتحتها فقلت : اضْرِبَاءَ الرَّجُلَ ، وَاضْرِبْنَاءَ الرَّجُلَ ، قال سيبويه : « وهذا لم تتكلم به العرب » (٧) .

(وبالوقف عليها) ، حال كونها (مبدلة ألفاً بعد فتحة) ، نحو : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ (٨) ، ومن ثم

---

(١) سورة الأنعام آية : ٦ . وهي قراءة نافع ، ظ : الخصائص ١ / ٩٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٦ .

(٣) سورة يونس : ١ .

(٤) سورة مريم آية : ١ .

(٥) الخصائص ١ / ٩٣ .

(٦) المساعد ٢ / ٦٧٤ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٢٧ .

(٨) سورة العلق آية : ١٥ .

كتبت ألفاً ، لأن الخط مبني على الوقف والابتداء .

(أَوْ) بعد (ألف) ، نحو : « اضْرِبَا ؛ وَاضْرِبْنَا [١] في : اضْرِبَانْ » راضرِبْنَانْ ، على مذهب يونس ، والكوفيين ، قال الخضراوي : « إذا وقفت على اضْرِبَانْ واضْرِبْنَانْ عند من جوزهما أبدلت النون ألفاً ، فيلتقي ألفان ، فتبدل الثانية همزة ، كما في « حَمْرَاءَ » ، فنقف على همزة ساكنة ، كذا حكى سيبويه عنهم ونصه / : ويقولون في الوقف : اضْرِبَاءْ ، واضْرِبْنَاءَ ، فيمدون ، وهو قياس / ١٩٤ / قولهم؛ لأنها تصير ألفاً ، فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف » [٢] .

(ومحذوفة) ، بالنصب ، عطفاً على « مبدلة » ، والتقدير : وتختص بالوقف عليها مبدلة ومحذوفة ، وفي كل منهما تسامح ، أما الأولى ، فلأن الوقف إنما هو على الألف لا عليها ، وأما الثانية ، فلأنها محذوفة ، فلا وقف عليها ، ولا على بدلها ، بل المراد يقدر الوقف عليها مبدلة ومحذوفة ، (بعد كسرة) ، نحو : « اضْرِبِي ، في اضْرِبِنْ يَاهِنْدُ » ،(أو ضمة) نحو : « اضْرِبُوا ، في اضْرِبُنْ يَازَيْدُونَ » .

---

(١) قال ابن عقيل في المساعد ٢ / ٦٧٥ : « بمدة كألفين » .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٧ . هذا والذي في الكتاب « اضربا واضربنا » ولم يرد بالمد الهمز مقابل القصر وإنما أراد الامتداد والإطالة وإنما ذكر الهمز عند التقاء ذلك بالف الوصل نحو : اضرباءَ الرجل ، واضربناءَ الرجل ، كما سبق .

« وكان المازني والمبرد يفسران مذهب يونس كما فسره سيبويه ، وكان الزجاج ينكر هذا ويقول : لو مددت الألف الواحدة وطال مدها مازادت على الألف ، لأن الألف حرف لايكسر ولايؤتى بعدها بمثلها .

والذي قاله سيبويه ليس بمنكر ؛ لأنه يقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يراد به ألف أخرى وإن لم ينكشف في اللفظ كل الانكشاف » النكت في تفسير كتاب سيبويه - للشنتمري / ٩٦٧.

وقال ابن يعيش : « والقول ماقاله يونس ، لأنه يجوز أن يتفاوت المد فيكون مد بإزاء ألف واحدة ومد بإزاء ألفين » ، شرح لمفصل ٩ / ٣٨ ،

وظ : شرح الكافية للرضي ٢ / ٤٠٧ .

(وأجاز يونس للواقف إبدالها ، واواً ، وياءً في: « اِخْشَوُنْ » و « اِخْشَيِنْ ») ، فتقول : «اخْشَوُوا»، و « اِخْشَيِيْ » (١) ؛ تشبيهاً لهذه النون بالتنوين ، حيث قالوا في الوقف : « قالوا زَيْدُو » ، و«مَرَرْتُ بزَيْدِي » ، على لغة « أَزْد السراة » ، وفي شرح الخضراوي : « ذكر سيبويه أن الخليل قال : إن قياس من قال : جَاءَ زَيْدُو وَمَرَرْتُ بِزَيْدِي ، أن يقول هنا : هلْ تضرِبُوا ، وهَلْ تَضْرِبي (٢) ، ولا تُرَدُّنون الإعراب ، وتقول على هذا للرجال : اخْشَوُوا ، وللمرأة اخْشَيِي ، كما تقول مع النون ، وهو قول يونس في هذا ، ونقول على قول من حذف : اِخْشَوْا ، وَاِخْشَيْ » انتهى ، فظهر أن يونس يخص ذلك بالمعتل ، وأن الخليل يعمم ، وأن المصنف أهمل قول الخليل ، ولم يوهم نقله عن يونس خلاف الواقع ، قاله ابن هشام .

(وَ) على قول غير يونس (٣) ،(يعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما أزيل في الوصل بسببها) ، فتقول في الوقف في : « اضْرِبِنْ يَاهِنْدُ : اضْرِبِي » وفي : « اِضْرِبُنْ يَازَيْدُونَ : اِضْرِبُوا » ، بإعادة الياء ، والواو المزالين في الوصل بسببها ؛ لأنها ساكنة ، وهما ساكنان .

[نية النون في أمر الواحد]

(وربما نويت النون في أمر الواحد ، فتفتحُ وصلاً) ، كقوله :

{١١٤٩} اِحْذَرَ أَلاَّ تَأْخُذَ العَنَاظِبَا   إِذَا غَدَوْتَ لِلْجَرَادِ كَاسِبَا (٤)

وقوله :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٢٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٣) في الأصل : وعلى غير قول يونس .

(٤) من الرجز .

والشاهد قوله : (احذرَ) حيث فتح آخر الفعل في أمر الواحد على نية حذف النون ، وهو قليل .

[١١٥٠] اِضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قُونَسَ الفَرَسِ / (١) /١٩٥/

هذا البيت أنشده أبو بكر(٢) بالسكون (*)، عن أبي حاتم، قال أبو علي: « فالباء من «اضْرِبَ» محركة بالفتح على إرادة النون، فحذفت النون لدلالة الفتحة » (٣)، وقال الشلوبين: «الأحسن من قول أبي علي أن يقال: أَجْرَى الوصل مجرى الوقف، فأبدل النون ألفاً، ثم حذف الألف لأن دلالة الفتحة على الألف أقوى من دلالتها على النون.

وفي بعض النسخ: (في فعل الواحد) بدل (أمر الواحد)، وهي أولى، لأنه قال به في: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالفتح (٤)، وفيه جمع بين ضعيفين: التأكيد بعد « لَمْ » وحذف النون لغير وقف، ولاملاقاة ساكن، ورأى ارتكاب هذين أسهل من القول: بِأَنَّ، « لَمْ » قد تنصب في لغة بني صباح.

« فَصْــــلٌ »

[التنوين وأنواعه وأغراضه]

[تنوين التمكين]

(التنوين نون ساكنة) أصالةً، (تزاد آخر الاسم تبييناً، لبقاء أصالته) (٥).

---

(١) من المنسرح، لطرفة، النوادر ص ١٦٥، الخصائص ١ / ١٢٦، سر صناعة الإعراب ١ / ٨٢، الإنصاف ٢ / ٥٦٨، ابن يعيش ٩ / ٤٤، الهمع ٤ / ٤٠٤، المغني ٢ / ٥١٧.
والشاهد فيه قوله: (اضربَ) كالسابق.

(٢) في الأصل و ب: أبو بكر بن السكون، سهو.

(٣) في الخصائص ١ / ١٢٦: « قالوا: أراد: اضرِبَنْ عنك، فحذف نون التوكيد ».
وفي المسائل البغداديات ص ٤٣٩: « .... اضرب عنك الهمومَ، مصفوعٌ ».

(٤) سورة الانشراح آية: ١، وهي قراءة أبي جعفر، البحر ٨ / ٤٨٧، والمحتسب ٢ / ٣٦٦

(٥) في الأصل: لأصالته والذي في التسهيل لبقاء أصالته وهو الموافق لما في « ب » ولذلك أثبتناها.

فخرج بقوله : (ساكنة) ، نون التثنية والجمع ونون « رَعْشَنٍ : لِلْمرتَعِش ، و « ضَيْفَنٍ » للطفيلي ، والمراد السكون الأصلي ، كما قيدنا ، فلا يخرج عنه ، نحو : ﴿مَحْظُوراً انظرْ﴾ ، ضممت أو كسرت ، ولا نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً اخَاكَ » ؛ لأن هذا التحريك عارض .

وخرج بقوله : (تزاد) نون نحو : « عَنْبَرٍ » ، فإنها أصلية ، وخرج بقوله : (آخرَ) ، نون «حَنْظَلٍ ، ومُنْطَلِقٍ » ، وبقوله : (الاسم) ، نون : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ (٢) ، ﴿ ولَيَكُوناً ﴾ (٣) ، ، وبقوله : (تَبْييناً . . .) إلى آخره ، نون الوقاية في ، نحو : « قَدْني ، وقَطْني ، ولَدُني » ، فإنها باعتبار أصل الوضع ساكنة ، ثم طرأت عليها الكسرة للمناسبة ؛ والتمثيل بـ « قَدْني » وأخويه أولى من التمثيل بــ « مُسْلِمنِى » ، لأنه فيهن قياس مطرد ، بخلاف « أمسلمِني » فإنه شاذ ، أو ضرورة .

والنون اللاحقة لإقامة الوزن ، كقوله :

[١١٥١] أُحِبُّ مِنْـكِ مَوْضِعَ القفَـنَّ وَمَوْضِعَ الإِزَارِ وَالكُشْحَنِّ (٤)

فإن النون الأولى يصدق عليها أنها نون زائدة ساكنة مزيدة في آخر الاسم .

واعترض : بأنه لاينبغي أن يؤخذ في حدِّ التنوين ذكر الاسم ؛ لأن التنوين معدود في علامات الأسماء ،، فإذا ذكر الاسم في حدٍ جاء الدور ، والمراد ببقاء الأصالة : أنه لم يعرض شبه الحرف فيبنى ، ولاشبه الفعل فيمنع الصرف .

---

(١) سورة الاسراء آية : ٢٠ ، ٢١ .

(٢) سورة العلق آية : ١٥ .

(٣) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٤) من الرجز ، لدهلب بن قريع ، الدرر ٢ / ٢٢٠ ، المساعد ٢ / ٦٧٧ .
وفي « ب » : والوشحن - تحريف .

والتنوين المبين لبقاء الأصالة ، هو تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربة ، إلا نحو : «جوَارٍ » ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين .

[تنوين التنكير]

(أو لتنكيره) ، وهو تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية / ، فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو : « مَرَرْتُ بِسيبَوَيْهِ ، وَسِيبَوَيْهِ آخَرَ » ، و « إِيْهِ : إذا استزدت مخاطباً من حديث معين، فإن أردت استزادة من حديث غير معين نونتها . /١٩٦٦/

[تنوين العوض]

(أو تعويضاً) ، وهو تنوين العوض ، ويكون عوضاً عن جملة ، نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [١] ، أي : يوْمَ إذ غَلَبَتِ الرُّومُ يُفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ؛ وعن حرف ، كما في « جَوَارٍ » ونحوه رفعاً، وجراً ، وقيل : هو عوض عن الحركة ، وقيل : تنوين تمكين ، وأما تنوين « كُلٍّ ، وبَعْضٍ » فالصحيح أنه للتمكين .

[تنوين المقابلة]

(أو مقابلة لنون جمع المذكر) ، وهو تنوين المقابلة ،وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين، كـ : « مُسْلِمَاتٍ وَحَمَّامَاتٍ » فالحركة تقابل حرف العلة في « مُسْلِمِينَ » ، والتنوين يقابل النون ، وليس تنوين الصرف ، خلافاً للربعي [٢] ؛ لثبوته في « عَرَفَاتٍ » علماً ؛ ولا عوضاً

---

(١) سورة الروم آية : ٤ .

(٢) المساعد ٢ / ٦٧٨ .

مـن الفتحة ؛ لأن الكسرة قد عوضت منها ، خلافاً لبعضهم ؛ لثبوته رفعاً وجراً ، والدليل على أن التنوين في مقابلة النون ، أنك لو سميت بـ « هِنْدَاتٍ » لم يمتنع من التنوين ، بل يثبت كما تثبت النون .

[تنوين الترنم]

(أو إشعاراً بترك التَّرَنُّمِ) ، وقد نص على ذلك سيبويه [١] ، وابن السراج في أصوله ، وتوجيهه : أن الترنم عبارة عن ترجيع الصوت فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع ، وإذا أبدل منه التنوين زال الترجيع .

وجزم ابن يعيش بأن التنوين المذكور هو نفسه للترنم [٢]، أي يحصل الترنم به لأنه غنة تخرج من الخيشوم ، واختلفوا على الأول فقيل : الصواب أن يقال : تنوين ترك الترنم ، واختاره عبد اللطيف في « اللمع الكاملية » ، وقيل : يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف ، وهو اختيار المصنف في شرح الكافية [٣] .

ومحله (في روي مطلق) ، أي مُحَرَّكٍ ، وهو الذي يتلوه حروف الإطلاق ، وهي الواو ،

---

(١) نص سيبويه ٤ / ٢٠٤ : « أمّا إذا ترنَّموا فإنهم يُلحقون الألفَ والياءَ ، والواو وماينون وما لاينون ، لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت » .

وقال في ٤ / ٢٠٧ : « لمَّا لم يردوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء وماهو منه » .

وانظر الأصول : ٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

وقال الرضي في شرح الكافية ١ / ١٤ : « وأمّا تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم . . . » .

(٢) ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، ٣٤ ، وانظر الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٧ .

والألف ، والياء ، (في لغة) أكثر بني (تميم) ، وأكثر قيس [١] ، وأما الحجازيون فإنهم يبقون المدة على حالها .

ويكون في الاسم المتمكن ، كقوله :

{١١٥٢} قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حبيبٍ ومنزلِنْ ... ... [٢]

(ويشارك المتمكن المجرد) من الألف واللام (في هذا) التنوين الاسم (ذو الألف واللام)/ ، كقوله : /١٩٧/

{١١٥٣} مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذي طُلُـوحٍ سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُنْ [٣]

وليس من القوافي المطلقة ، قوله :

{١١٥٤} أَقلِّي اللَّـومَ عـاذلَ والعتَابَـنْ ... ... [٤]

بل من الأعاريض المصرعة .

(والمبني) ، من الاسماء ، والحروف ، فالأول كقوله :

---

(١) المساعد ٢ / ٦٧٨ .

(٢) من الطويل ، لامرئ القيس ، وديوانه ص ٢٩ ، الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، المنصف ١ / ٢٤٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، ابن يعيش ٤ / ١٥ ، الخزانة ١١ / ٦ . وعجزه : بسقط اللّوى بين الدخول فحومل .

(٣) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٧٨ ، ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، المنصف ١ / ٢٢٤ ، التبصرة ٢ / ٦٥٠ ، الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥٣ ، الأصول ٢ / ٣٨٦ .

(٤) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ٢ / ٨١٣ ، الكتاب ٤ / ٢٠٥ ، المقتضب ١ / ٢٤٠ ، الخصائص ١ / ١٧١ ، المنصف ١ / ٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤١ ، الأصول ٢ / ٣٨٦ .

وعجزه : * وقولي إن أصبت لقد أَصَابَنْ *

{١١٥٥} ... ... يـــا أَبَتَا عَلَّكَ اوْ عسـاكـنْ (١)

والثاني كقوله :

{١١٥٦} أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَـا لَمَّـا تَزَلْ بِرِحَالِنَا فَكَأَنْ قَدِنْ (٢)

(والفعل) الماضي كقوله :

{ مكرر } ... ... وقولي إن أصبـت لقـد أَصَابَـنْ (٣)

والفعل المضارع ،كقوله :

{١١٥٧} داينتُ أروى والديون تقضَـنْ ... ... (٤)

[التنوين الغالي]

(وكذا اللاحق روياً مقيداً) ، أي : ساكناً) عند من أثبته) ، وهو الأخفش (٥) ، والعرضيون، (ويسمى الغالي) ، وهو الذي يلحق القوافي الساكنة زيادة على حد الوزن ، فهو في

---

(١) رجز ، لرؤبة ، ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، الكتاب ٢ / ٣٧٥ ، الخصائص ٢ / ٩٦ ، الإنصاف ١ / ٢٢٢، ابن يعيش ٩ / ٣٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٦ ، الأصول ٢ / ٣٨٧ .
وصدره : * تقولُ بِنْتي قَدْ أَنَى أَنَا كا *

(٢) من الكامل ، للنابغة الذبياني ، المغني ١ / ١٨٦ ، الخصائص ٢ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٩ / ١٨ ، الخزانة ٧/ ١٩٧ ، وديوانه : ٨٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ٧٩ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الأصول ٢ / ٣٨٩ ، الخصائص ٢ / ٩٦ .
وعجزه : * فمطلت بعضاً وأدَّتْ بَعْضَا *

(٥) المغني ١ / ٣٧٨ .

آخر البيت كالخرم في أوله ومن ثم سمي غالياً وسمي الحركة قبله غلواً ، لأنه دخل دخولاً جاوز الحد ، لأنه يكسر الوزن ، وزعم ابن الحاجب أنه سمي غالياً لقلته (١) ، ويكون في الاسم المتمكن المجرد ، كقوله :

{١١٥٨} * ومَنْهَلٍ أرتُهُ(٢) طامٍ خَالِنْ * (٣)

أصله : خال ، وفي ذي الألف واللام ، كقوله :

{١١٥٩} وقَاتِمِ الأعماقِ حَاوِي المخترَقْنْ ... ... (٤)

وفي المبني ،كقوله :

{١١٦٠} قَالَتْ بَنَاتُ العم ياسلمى وإِنْ ... ... (٥)

وفي الفعل ، كقوله :

{١١٦١} ... ... ويعدو على المرْءِ ما يأتَمِرنْ (٦)

---

(١) الإيضاح ٢ / ٢٧٧ ، وشرح الرضي للكافية ١ / ١٥ .

(٢) في الأصل و ب أردته .

(٣) رجز ، ولم أعثر على من نسبه . في المساعد ٢/ ٦٨٠ ، ابن يعيش ٩ / ٣٤ .

(٤) رجز ، لرؤبة ، ديوانه ص ١٠٤ ، الكتاب ٤ / ٢١٠ ، الخصائص ١ / ٢٢٨ ، المنصف ٢ / ٣ ، المحتسب ١ / ٨٦ ، ابن يعيش ٢ / ١١٨ ، الخزانة ١ / ٧٨ ، المغني ١ / ٣٧٨ .
تتمته : مُشْتَبِهِ الاعلام لِمَاعِ الخَفَق

(٥) من الرجز ، لرؤبة ، المغني ٢ / ٧٢٤ ، المقرب ١ / ٢٧٧ ، الضرائر ص ١٨٥ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، الهمع ٤/ ٣٣٦ ، ملحقات ديوان رؤبة ص ١٨٦ ، الأشموني ١ / ٣٣ .
تتمته : كانَ فقيراً مُعدماً ؟ قالت : وإنْ

(٦) من المتقارب ، لمرئ القيس ، ديوانه ص ١٠٩ ، الهمع ٤ / ٤٠٨ ، المساعد ٢ / ٦٨١ ، السلسيلي ٢/ ٨٩٠ ، وصدره : أحارابن عمرو كأني خمر

وأنكر السيرافي والزجاج الغالي ، وزعما أن الشاعر زاد إن في آخر البيت إذاناً بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة ، واختاره المصنف [(١)] .

قال ابن هشام : « وفي هذا توهم الأخفش والعروضيين ، وغيرهم بمجرد الظن .

والمشهور تحريك ماقبله بالكسرة ، كما في : « صَه » وَ« يَوْمَئِذِ » ، ولأن « المُخْتَرَقِنْ » مجرور، والكسرة مناسبة ، واختار ابن الحاجب الفتح [(٢)] حملاً على حركة ماقبل نون التوكيد ، كـ «اضْرِبَا» وقال :« هو أشبه لأنه قياس على ماله أصل في المعنى » ، انتهى .

واختلف في الترنم ، والغالي على أقوال .

أحدها : وهو المشهور أنهما تنويان لهما خصوصيات : مُجَامعتهما لـ « ألْ » واتصالهما بغير الاسم ، وثبوتهما في الوقف والخط .

والثاني : أنَّ الترنم نون مبدلة من حرف العلة ، كما تبدل حرف العلة منه في ، نحو : «رَأَيْتُ زَيْداً » ، قاله ابن معزوز [(٣)] ، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه .

والثالث : أنه نون زائدة ، ليس بتنوين ولابدل ، وهو قول المصنف ، كما حكى عنه في كتاب « التحفة » [(٤)] ، قال : « وكذلك المسمى غالياً » / . /١٩٨/

[مايختص به تنوين التنكير]

(ويختص) الاسم (ذو) تنوين (التنكير بصوت) ، كـ « سيبويه » ، (أو شبهه) ، في

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٠ .

(٢) الخزانة ١ / ٧٩ ، ووافقه الرضي في شرح الكافية ١ / ١٥ .

(٣) المغني ١ / ٣٧٨ .

(٤) المغني ١ / ٣٧٨ .

البناء، كـ « صَهٍ ، وإيهٍ » .

[مصطلحات]

(ويسمى) الاسم (اللاحق به) التنوين (الأول) وهو تنوين التمكين (أمكن) ، من قولهم: « مكُنَ مكَانَةً ، إذا بلَغَ الغَايَةَ في التمكن » ، حكاه في : « الكشاف »[١] ، عند تفسير : ﴿اعْمَلُوا على مَكَانَتِكُمْ ﴾ [٢] ، لا من : تمكن حتى يكون شاذاً ، خلافاً لأبي حيان ، ومن تابعه ، سمي بذلك ؛ لتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف ، ولم يشبه الفعل .

(وَ) يسمى أيضاً (منصرفاً) من الصريف وهو الثبوت ، أو من الصرف بكسر الصاد ، وهو الخالص من اللبن ، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف[٣] أو من الصريف وهو الصوت ، لأن التنوين صوت في آخر الاسم ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع ، وكان الاسم ضربان ، ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه ، وضرب انصرف عنه ، أو من الانصراف إلى جهات الحركات أقوال ، أحسنها : أن يكون مما استعمل له فعل ، كالانصراف ، لأن استعمال الوصف دليل على استعمال الفعل ، ومالا فلا .

(وقد يسمى لحاق غيره) ، من أقسام التنوين الخاص بالاسم (صرفاً) فيسمى تنوين التنكير، والعوض ، والمقابلة صرفاً ، قال ابن معزوز واضع كتاب : « أَغْلَاطِ » الزمخشري مَاعدَا تنوين القوافي يسمى صرفاً وتمكيناً ، ومن خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه »[٤] ، انتهى ، وفي شرح الكافية مايوافقه تبعاً لابن معط .

---

(١) الكشاف ٢ / ٨٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ١٣٥ .

(٣) في « ب » الحرف والفعل - عكس .

(٤) انظر الارتشاف ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

[٦٢] بابُ موانع تنوين الصرف

وأما الجر فإنما منع تبعاً له ، لأنه مثله في الاختصاص ، هذا قول الجمهور ، وقال الزجاج ، والرماني : إنَّ العلتين اقتضتا ذهابهما جميعاً .

[موانع الصرف : ألف التأنيث]

(يَمنَعُ صرفَ الاسمِ ألفُ التأنيثِ مطلقاً) ، سواء كانت مقصورة أم ممدودة ، في مفرد أو جمع ، في نكرة أو معرفة ، في جامد أو وصف ؛ فالأول : « كَحُبْلَى » و « صَحْرَاءَ » ، والثاني : كـ«صَرْعَى » و « شُعَرَاء » ، والثالث : كما مثلنا ، والرابع : « كَسَلْمَى » وَ « وَرْقَاءَ » ، والخامس والسادس ، تقدمت أمثلتهما .

وإنما استأثرت ألف التأنيث بالمنع ، لأن وجودَ علاَمَةِ التأنيث في الجملة عِلَّةٌ ، ولزومها علة ثانية بمنزلة تأنيث ثان ، وهذا هو الذي عبر عنه في المفصل : بتكرر السبب الواحد [١] ، وعلى هذا الجمع ، نحو : « مَسَاجِدَ » ، فالجمع علة ، وكونه نهاية الجمع بمنزلة جمع ثان ، فتكررت العلة[٢]./ / ٢٠٠/

(١) المفصل ص ١٨ . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١ / ٧١ : « . . . وعرّف أنّ العلة ههنا متكررة، وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورة والممدودة في ، نحو : « حبلى وسكرى ، وحمراء ، وصحراء ، وهي المانعة من الصرف وحدها ، وأنّ الصفة لا أثر لها ، بل هي سبب زائد على المانع ، ألا ترى أن ، نحو : حبارى ، وبهمى ، وشكاعى أسماء غير صفات ، وليس فيها إلاّ الألف وحدها ، وأن صحراء وطرفاء ليست بصفة، وليس مع الألف الممدودة فيهما سواها وإنما منعت الصرف ، لأنهما لازمة للتأنيث ، وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزل منزلة الجزء منها ، فلذلك تثبت في التكسير ، نحو : حبلى وحبالى وسكرى وسكارى ، وصحراء وصحارى ، وليست التاء كذلك في ، نحو : طلحة ، وحمزة ، إنما هي علامة منفصلة بمنزلة اسم ضم إلى اسم ؛ ولذلك تحذف في التكسير ، نحو : قرية وقرى . . . * فالألف تشارك الألف في التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثان ، فهذا معنى « تكرر العلة » .

(٢) « وكذلك نحو « مساجد ، ومصابيح » وذلك أن هذا الجمع لم يكن له نظير في الآحاد ، وليس في الجموع جمع إلا وله نظير في الآحاد ، فصار هذا الجمع لعدم النظير كأنّه جمع ثانياً فتكررت العلة » .

أو موازنة مفاعل) ، كمساجد ، وصوامع » ، (أو مَفَاعِيلَ) ، « كَمَصَابِيحَ ، وقَنَادِيلَ»، وهذان الوزنان هما المعبر عنهما بالجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وأما « حَضَاجِرُ » علماً للضبع فمنقول عن جمع « حَضَجْرٍ » .

والمعتبر الموازنة (في الهيئة) بأن يكون قبل الألف حرفان أولهما ميم ، أو لا ، وبعدها إما حرفان أولهما مكسور لفظاً أو تقديراً ، وإما ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، فدخل نحو : « دَوَابَّ » فإنه مماثل لـ « مَفَاعِلَ » في الهيئة باعتبار الأصل ، إذ أصله « دَوَابِبُ » ، وَخَرَجَ « عَبَالٌّ ، وَحَمَارٌّ » اسما جنس لعبالَّة » ، وهي الثِّقْلُ ، و « حَمَارَّة » وهي شدة الحر ؛ لأن الذي يلي الألف منهما ساكن لفظاً وتقديراً ، فإن أُريد « بِعَبَالَّ ، وَحَمَارَّ ، الجمع ، امتنع من الصرف ؛ لأن أصلهما : « عَبَالِلُ ، وَحَمَارِرُ » .

قال البصري ، قال لي أبو علي ، قال لي أبو بكر ، قال لي أبو العباس ، قال لي أبو عثمان : «إذا جمعت حمارة القيظ على مثال مساجد لم تصرفه ، وكانت ألفه عارضة ، كألف مساجد ، وألفه التي كانت في المفرد حذفت ، وإن جمعته على حد شعيرة وشعير ، صرفته » انتهى .

(لابعروض الكسرة) ، كتوان ، وتدانٍ » ، فأن أصلهما : توانُياً وتَدَانُياً ، بضم النون فيهما ، لأن قياس مصدر تفاعل التفاعل بضم العين .

(أو ياءي النسب) ، « كَحَوَارِيِّ » بمعنى الناصر ، و «حَوَالِيِّ » بمعنى المحتال ، لأن الياء المشددة بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التأنيث ، فصرف ماهي فيه ، فإن وجدت لياء قبل ألف منع ، نحو: « كَرَاسِيِّ ، وبَخَاتِيِّ » جمعي كرسي وبختي .

وفي قوله : (أوْيَاءَي) إشكال [١] ، لأنه إن كان معطوفاً على معمول العروض وهو الكسرة، والمعنى لابعروض شيئين الكسرة وياء النسب ، خرج عنه « ظَفَارِيٌّ ، وَوَبَارِيٌّ » ، فإن ياءَ النسب فيهما عارضة ، ليست في أصل « ظَفَارِ ، وَوَبَارِ » ، ولم يخرج « قَمَارِيُّ ، وكَرَاسِيُّ » ، فإن يَاءَهُمَا غيرُ عارضة ، بل موجودة في أصل : قمريٍّ ، وكرسيٍّ ، ويندرج مع نحو : قمري حواري وحوالي؛ فإن الياء فيهما غير عارضة اذ ليس للكلمة أصل كانت فيه مجردة منهما .

فإن قيل : هما خارجان من ذكر النسب ، قلنا : فليخرج ، نحو : قَمَارِيٍّ ، وكَرَاسِيَّ فيكون مصروفاً ؛ وإن كان معطوفاً على العروص حتى كأنه قال : ولابياءي النسب ، فإن أراد بالنسب الحقيقي اقتضى أن نحو « ظَفَارِيٍّ » مصروف ، لأن ياءه للنسب الحقيقي / ، وأن نحو : « قَمَارِيَّ / ٢٠١/ وَحَوَالِيّ » غير مصروف ، وهذا لايصح في « حَوَالِيّ » ، وإن أراد الياءَ المشددة الزائدة مطلقاً اقتضى صرف الجميع ، وذلك لايصح في باب كراسي ، قاله ابن هشام .

(أو الألف المعوضة من إحداهما) ، أي : ياءي النسب ، (تحقيقاً) ، نحو : « يمَانٍ ، وشَآمٍ»، فإن الألف عوض من إحدى ياءي النسب [٢] تحقيقاً ، والأصل : يَمَنِيٌّ ، وشَآمِيٌّ ، والدليل على أن الألف عوض عن الياء أنهما لايكادان يجتمعان ، فأما قوله :

{١١٦٢} يَمَانِيــاً يَظَـلُّ يَشُــدُّ كِيــراً ... ... [٣]

فضرورة ، وقولهم شآميٌّ فنسبه إلى الشام ، قال :

---

(١) يقصد ابن مالك بالياء الشبيهةُ بياءِ النسب نُطقاً وليس حُكماً .

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣٠٥ .

(٣) من الوافر ، لأميه بن خلف ، اللسان م : ي م ن - وعجزه : وينفخ دائما لهب الشواظ .

{١١٦٣} * وَخُرِبَتْ مِنَ الشَّآم أَدْؤُرُ *(١)

(أو تقديراً) ، نحو : « شَنَاحٍ » للطويل ، و « رَبَاعٍ » ، فإنهما بنيا في الأصل على ياءي النسب ، وأصلهما في التقدير : شَنَحِيٌّ ، وَرَبَعِيٌّ ، ثم حذفت الياء وعوض منها الألف والتزموا ذلك ، ولولا أن التقدير كذلك لوجب منع الصرف ، وإن كانا مفردين ؛ كما منع « سَرَاوِيلُ » ؛ لشبهه بمالا ينصرف في معرفة ولانكرة ، كـ « مَصَابِيحَ » ولكنهم صرفوهما فقالوا : رَأَيْتُ شَنَاحِياً وَرَبَاعِياً » .

وأما ثمان فقال في الصحاح : « إنه في الأصل منسوب إلى الثُّمنِ ، لأنه الجزء الذي جعل السبعة ثمانية فهو ثُمُنُها ، ثم فتحوا أوله ، لأنهم يغيرون في النسب كما قالوا : دُهْرِيٌّ ، وحذفوا منه إحدى ياءي النسب وعوضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن »(٢) . فاقتضى كلامه أن النسب في « ثَمَانٍ » حقيقي اللهم إلا أن يقدران اللفظ غير اللفظ فيقرب عده غي التقديري وهو خلاف السياق .

[العدل في الصفة وما شابههما]

(ويمنع صرفه(٣) عدله) ، والعدل صرف (٣) أولى بالمسمى إلى آخر حال كون الاسم (صفة)، نحو : « مَثْنَى ، وثُلاَثَ ، ورُبَاعَ » فإنها معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة، وليست معارف بنية « أل » لوجهين : كونها تقع / صفة للنكرة ، كقوله تعالى : ﴿أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ (٤) . وكونها جاءت مضافة ، كقول امرئ القيس : /٢٠٢

---

(١) من الرجز ، ولم أقف على خبره .

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٨٨ .

(٣) في « ب » ويمنع صرفة أيضاً ، وفيها : لنظر .

(٤) سورة فاطر ، آية : ١ .

[١١٦٤] ... ... بِمَثْنَى الزِّقَاقِ المُتْرَعَاتِ وبالجُزُرِ [١]

وبذلك رد على الفراء في زعمه أنها إنما منعت للعدل والتعريف بنية « أل »[٢] .

(أو كصفة ، أو كعلم) ، مثالهما الجامع لهما « جُمَعُ ، وكُتَعُ » وأخواتهما ، فإن مانع صرفها العدل مع مشابهة العلم ، أو مشابهة الوصف ، كما سيأتي في الفصل الخامس من الباب.

وبقي عليه أن يقول : أو صفة ، أو علماً ، فإن في « جُمَعَ » وأخواته أربعة أقوال ، قيل : عَلَمٌ، ورد بأنه لايختص بشيء بعينه ولا بجنس بعينه .

وقيل : شبه علم ، لأن تعريفه من غير جهة لفظية .

وقيل : صفة ، لأنه يقال في المفرد المذكر أفعل ، وفي المفرد المؤنث « فَعْلاَءُ » ، ورد بأنه حينئذ يكون من باب النعت ، لا من باب التوكيد .

وقيل : : شبه صفة ؛ لأن فيها « أَفْعَلَ فَعْلاَءَ » ، وإنما يكون في الصفات وإنما اقتصر على قولين ، وهما كصفة أو كعلم لكونهما أعدل الأقوال .

ولكونهما عنده في درجة واحدة ، عطف بـ « أَوْ » على معنى أَنَّكَ مُخَيَّرٌ أن تأخذ بأحدهما شئت ، فسقط ماقيل : إن في كلامه إخلالاً بقولين ،وتخييراً بين قولين ، وهو إحداث قول لم يقل به أحد من الفريقين .

فإن قيل : قدم القول بالصفة في قوله : (عَدْلُهُ صفةٌ) قلنا: تلك مسألة أخرى يدلك على هذا

---

(١) من الطويل ، ديوانه ص ٩١ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢١ ، الدرر ١ / ٩ .
وصدره : يفاكهنا سعد ويحدو لجمعنا *

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

أنه سيقول : « فصل العدل المانع مع الوصفية مقصور على أخر وعلى « مَفْعَلَ ، وفُعَال » ، ثم يقول: « والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية في « فُعَلَ » توكيدا .

[كونه صفة على فعلان فعلى]

(أو كونه صفة على فعلان) ، حال كونه (ذا فعلى) ، فإنه ممنوع الصرف ، (بإجماع) ، نحو: « سَكْرَانَ ، ورَيَّانَ » مذكري « سَكْرَى ، ورَيَّا » ، بخلاف « سَيْفَانٍ ، ونَصْرَانٍ » مذكري «سَيْفَانَةٍ ، ونَصْرَانَةٍ » ، فإنه منصرف لانتفاء « فَعْلَى » ، ووجود « فَعْلانَةَ » ، (ولازم التذكير) ، بالنصب عطفا على « ذا فعلى » ، نحو : « لَحْيَانَ : للكبير اللحية » ، فإنه ممنوع من الصرف ، (بخلف) فمن شرط انتفاء « فَعْلانَةَ » منع ، ومن شرط وجود « فَعْلَى صرف .

(وصرف سكران وشبهه) ، مما مؤنثه على « فَعْلَى »، (للاستغناء فيه[1] بفعلانه عن فعلي/ لغة أسدية) ، قال الزبيدي في لحن العامة : « ذَكَرَ يعقوب أن قوماً من بني أسد يقولون : سَكْرَانَةٌ ، وذلك ضعيف رديء» [2] انتهى . فسكران وبابه عندهم من باب ندمان وندمانه ، وصنران ونصرانه ، وعُرْيَانٍ وَعُرْيَانَةٍ ، فصرف ، لأنهم اسغنوا فيه بِفَعْلانَةَ عن فَعْلَى . / ٢٠٣/

[وفاقه الفعل]

(ويمنع صرف الاسم أيضاً وفاقه للفعل فيما يخصه) ، من الأوزان ، ولايوجد في الاسم إلا إذا كان منقولاً من الفعل ، كأن يسمى بنحو: « شَمَّرَ »و « ضُرِبَ » مبنياً للمفعول ، و « تَعَلَّمَ » و «انطَلَقَ» مما في أوله تاءُ المطاوعة ، أو همزة وصل غير مسندات إلى شيء .

---

(١) في الأصل و « ب » : عنه - سهو .

(٢) التصريح ٢ / ٢١٣

(أو) فيما (هو به) ، أي : بالفعل .

(أولى) ، نحو : « أَحْمَدَ ، ويَزِيدَ » من الأعلام الآتية على زنة المضارع ، وإنما كان هذا الوزن أولى بالفعل ؛ لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم .

(من وزن) ، بيان لـ « ما » ، في قوله : (فيما يخصه) ، (لازم) ، صفة لوزن ، واحترز به من «امْرِئ » ، فإن سيبويه قد نص على انصرافه مسمى به [1] ، لمباينته الفعل بعروض حركات عينه على لغة من يتبع ، فلو سُمِّيَ به على لغة من يلتزم فتح عينه منع ، لكون الوزن لازماحينئذ ، وتقطع همزته ، وكذا القول في « ابْنَمٍ » على اللغتين (لم يخرجع) ذلك الوزن (إلى شبه الاسم سكون تخفيف) ، « كَضُرْبَ » مخففاً من « ضُرِبَ » بضم أوله ، وكسر ثانيه على حد :

[١١٦٥] أَوْ عُصْرَ منها البانُ والمسكُ انعصر *[2]

، ونحو : « رُدَّ » ، وقيل : عَلَمَيْنِ فيصرفان ؛ لكونهما بالنقل خرجا عن صيغة الفعل [3] ، لابالإدغام ، ولا بالاعلال ، فصارا كـ « مُدٍّ » و « قيل » .

(مع وصفية أصلية باقية) على الوصفية ، ويختص بوزن « أفعل » ، « كأَحْمَرَ ، وأَصْفَرَ » ، بخلاف الوصفية العارضة ، « كَأَرْبَعٍ » في نحو : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » ، (أو مغلوبة) ، نحو : «أَدْهَمَ» للقيد ، و « أسود » للحية ، فإن أصلهما الوصفية ثم غلبت عليهما الاسمية ، (فيما لاتلحقه هاء التأنيث) ، سواء كان له مؤنث لا تلحقه الهاء ، نحو : « أَفْضَلَ ، وأَحْمَرَ » ، أولامؤنث له لمانع

---

(١) الكتاب ٣ / ١٩٩ .

(٢) رجز ، لأبي النجم ، الكتاب ٤ / ١١٤ ، المنصف ١ / ١٢٤ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٧ ، تهذيب إصلاح المنطق ص ٩٨ .

(٣) المساعد ٣ / ١١ .

خلقي ، « كأكْمَر » لعظيم الكمرة ، أو لتخلف الاستعمال ، كـ « آلي » للكبير الألية ، وخرج نحو : «أرْمَلٍ » للفقير ، فإنه يلحقه الهاء / فيقال : « = أرْمَلَةٌ » فيصرف عند الجمهور [١] ، وقال / ٢٠٤/ الأخفش: « غيرُ منصرف كأحْمَرَ » [٢] ، (أو مع العلمية) ، « كأَحْمَدَ » ، (أو) مع (شبهها) ، نحو : « أَجْمَعَ » وأخوته من ألفاظ التوكيد ، فهي غير منصرفة عنده ، لوزن الفعل ، وشبه العلمية ، وتقدم الكلام في ذلك .

(وعارض سكون التخفيف كلازمه) ، كم لو سميت رجلاً بـ « ضَرَبَ » ، ثم خَفَّفْتُهُ بسكون الراء ، فيصرف عند سيبويه [٣] ، كما يصرف « قفل » علماً لرجلٍ ؛ لأن الأصل الصرف ، (خلافاً للمبرد) ، والمازني ، وابن السراج [٤] في منعه لعروض التخفيف .

[يعفــــر]

(وفي « يُعْفُرَ ») ، حال كونه (مضموم الياء) ، إتباعاً لضم الفاء خلاف ، فالأخفش [٥] ، يمنع صرفع للعلمية ووزن الفعل ، ولايعتد بالعارض ، وغيره يصرفه ؛ لزوال الوزن في اللفظ ، وهو قياس قول سيبويه [٦] ، وحكى أبو زيد [٥] ذلك عن العرب .

وأما بفتح الياء فممنوع الصرف باتفاق ، قال في الصحاح مانصه : « والأسود بن يعفر »

---

(١) المساعد ٣ / ١١ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٢٩ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٧ .

(٤) الأصول ٢ / ٩٤ .

(٥) الارتشاف ١ / ٢٣١ .

(٦) نص سيبويه ٣ / ١٩٦ : « ومن ذلك أيضاً : ترتُب وتُرتَب ، وقد يقال أيضا : تُرتُ فلا يصرف ، ومن قال: تُرتُبٌ صرف ، لأنه وإن كان أوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال » .

الشاعر، إذا قلته بفتح الياء لم تصرفه ؛ لأنه مثل يَقْتُلُ ، وقال يونس : سمعت رؤبة يقول : أسود بن يعفر ، بضم الياء ، ينصرف ، لأنه قد زال شبه الفعل (١) انتهى ، قال الخضراوي ما ملخصه : «حكى» كراع ؛ أنه سمع بضم الياء والفاء وبكسرهما ، قال : « وكلاهما يجريان ، وبفتح الياء وضم الفا ، ولايجري » انتهى .

[ألبب علما]

(و) في (« ألْبُب ») بضم الباء والفك ، جمع « لُبّ » ، حال كونه (علماً) لشخص (خلاف) أيضاً ، فسيبويه يمنع صرفه (٢) ، والأخفش (٣) يصرفه لمباينة الفعل بالفك ، ورد : بأن الفك رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح « اسْتَحْوَذَ » ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل اجماعاً ؛ لأن الفعل قد يفك وجوباً كـ « أشْدِدْ بِهِ » ، وجوازاً « كَارْدُدْ ، ولَمْ يَرْدُدْ » ، وشذوذاً ، «كَضَبِبَ البَلَدُ ، وأَلِلَ السِّقَاءُ » ، قال أبو المعالي في كتاب « المنتهى » : « واللُّبُّ العَقْلُ ، والجمع ألْبَابٌ ، وقد يجمع على ألُبٍّ ، كما يجمع بُؤْسٌ على أبْؤُسٍ ، ونُعْمٌ على أنْعُمٍ ، قال أبو طالب :

{١١٦٦} * قلبي إلَيْكَ مُشْرِفُ الألُبِّ * / (٤) /٢٠٥/

وربما أظهروا التضعيف ، قال الكميت :

{١١٦٧} * نوازعُ من قلبي ظِمَاءٌ وألْبُبُ * (٥)

---

(١) الصحاح ٢ / ٧٥٢ (عفر) .

(٢) الكتاب ٣ / ١٩٥ .

(٣) المساعد ٣ / ١٣ .

(٤) رجز ، اللسان ، وتاج العروس : ل ب ب .

(٥) من الطويل ، مصدره : إليكم بني آل النبي تطلعت .

ديوانه اللسان م ا ل ب ب وفي ب : من : قبلي - تحريف .

ويقال : بَنَاتُ أَلْبُبَ : عُرُوقٌ في القَلْبِ تكوُنُ فيها الرِّقَّةُ ، وقيل لأَعْرَابِيَةٍ أَسَاءَ إِلَيْهَا ابْنُهَا : مَالَكِ لاَتَدْعِيْنَ عَلَيْه

{١١٦٨} فقالت : (١) * تأبى له ذاك بناتُ أَلبُبي *

{١١٥٩} وسمع: (٢) * قد علمت ذاك بنَاتُ أَلبُبِهْ *

بضم الباء الأولى ، أي : بناتُ خواطره جمع لُبٍّ ، وبفتحها ، أي : بَنَاتُ أَلَبِّ مافيه ، وهو قلبُهُ ، أوْ بَنَاتُ أَلَبِّ الحَيِّ ، أي : أَصْلَحِهِم لُبّاً ، وبكسرها وفتح الثانية ، وكون الهاء للتأنيث جمعُ لَبِيبٍ ، كَأَرْغِفَةٍ جمع رَغِيفٍ ، وذكر السيرافي : أن الفراء رواه بالضم على أنه جمع لُبَابٍ ، على «أَفْعُلٍ» ، وأن سيبويه رواه بفتح الباء ، كما تقول : بناتُ أَعْقَلِه .

فقول المصنف : (وفي بُعْفَرُ » وَ أَلْبُبُ » خلاف) ، يدل على أنه لايعتبر الإتباع والفك قادحين في منع الصرف ؛ لأنه ذكر أولاً ثلاثة شروط ، وجزم بها ، ولم يذكر هذين منها ، قاله ابن هشام .

[مالا يعتد به من وفاق الفعل]

(ولا يؤثر وزن مستوى فيه) الاسم والفعل ، نحو : « فَعَلَ » ، « كَزَمَنَ ، وَسَحَرٍ » في الاسم ، و « ضَرَبَ وَدَخَلَ » في الفعل ، و « فَعْلَلَ : كَجَعْفَرٍ ، وَدَحْرَجَ » ، فإن لم ينقل من فعلٍ فلا يؤثر اتفاقاً ، (وإن نُقِلَ من فعل) ، لم يؤثر على الأصح ، (خلافاً لعيسى) ، بنِ عمر الثقفي البصري ، أخذ عنه الخليل وسيبويه ، فهو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل ، فإن سمي بـ « حَجَرٍ »

---

(١) رجز ، الكتاب ٣ / ١٩٥ ، المنصف ١ / ٢٠٠ ، الخزانة ٧ / ٣٤٥ ، المقتضب ٢ / ٩٧ ، الشرح الكبير ٢/ ٢١٣ ، واللسان م : ل ب ب .

(٢) من الرجز - اللسان م : ل ب ب .

واحداً الأحجارِ انصرفَ اتفاقاً ؛ لأنه غير منقول من الفعل ، وإن سمي بـ« حَجَرَ » بمعنى : مَنَعَ فهو منقول من الفعل ، فالجمهور يصرفونه ، وعيسى يمنعه مستدلاً بقول سُحَيْمٍ اليربوعي :

[١١٧٠] أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايـا   مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوني (١)

أجيب : بأنه يحتمل أن يكون سمي« بِجَلا » من قولك : رَجُلٌ جَلاَ ، ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات كقوله :

[١١٧١] نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيـــدُ   ... ... (٢)

وأن يكون ليس بعلم ، بل صفة لمحذوف ، أي : أنا رَجُلٍ جَلاَ الأُمُورَ ، قال سيبويه ، وقد ذكر قول عيسى : « هُوَ خلاف قول العرب / سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعْسَباً ، وهو فَعْلَلٌ ، / ٢٠٦/ والكَعْسَبُ : العدْو الشديد مع تداني الخطأ » (٣) انتهى .

(وربما اعتبر تقدير الوصفية) حال الاسمية ، (في « أَجْدَلٍ ») (٤) للصقر ، (و « أَخْيَلٍ ») لطائر عليه نقط (٥) ، كالخيلان جمع خال ، (و « أَفْعًى ») لضرب من الحيات (٦) ، ووزنها

---

(١) من الوافر ، الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٠٦ ، المقرب ١ / ٢٨٣ ، الخزانة ١ / ٢٥٥ ، ابن يعيش١ / ٦١ ، أماني القالي ١ / ٢٤٦ ، الهمع ١ / ٩٨ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٣١ .

(٢) رجز ، ينسب لرؤبة ، المغني ٢ / ٦٩٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٣ ، ابن يعيش ١ / ٢٨ ، الخزانة ١/ ٢٧٠، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٧ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٧٠ .
وبعده : * ظُلماً علينا لهم فديدُ *

(٣) الكتاب ٣ / ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٢٠٠ : « لأن الجدْلَ شدَّة الخلق ، فصار أجدلُ عندهم بمنزلة شديد » .

(٥) « وأما أَخْيَلُ فجعلوه أفعل من الخِيلاَنِ للونه ، وهو طائر أخضر ، وعلى جناحه لُمعة سوداء مخالفة للونه» الكتاب ٣ / ٢٠١ .

(٦) قال سيبويه ٣ / ٢٠١ : « كأنه صار عندهم صفةً ، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر » .

«أَفْعَلُ»، وهمزتها زائدة ، لقولهم : { أرضٌ } [١] مفعاةٌ كثيرةُ الأفاعي ، وألفها عن واو ، لقولهم : أُفْعُوَان ، وقال أبو على من « يَافَعَ » فأصله أَيْفَعَ [٢] ، وقال ابن جني : من فَوْعَةِ السُّمِّ : حرارتُهُ ، فأصله أَفْوَعُ [٢] ، فقلبت فاؤه على الأول ، وعينه على الثاني ، فبعض العرب قدر فيها الوصفية فمنعها من الصرف : فـ « أَجْدَلُ » في معنى الشديد ، و « أَخْيَلُ » في معنى المتلون ، و «أَفْعَى » في معنى المؤذي أو الخبيث ، فهي كصفات خلفت موصوفاتها ، ووليت العوامل كالأسماء ، قال :

{١١٧٢} ... ... فراخ القطا لاقينَ أجدلَ بازِيا [٣]

وقال :

{١١٧٣} ... ... فَمَا طَائِري يَوْماً عليك بأَخْيَلا [٤]

وأكثر العرب يصرفها لأنها أسماء في الأصل والحال ، كـ « أَفْكَلِ » بدليل أنها لاتستعمل إلا لمسميات بعينها ، ولاتقع توابع ، لايقال : صقر أجدل ، ولا طائرٌ أَخْيَلُ ، ولاحَيَّةٌ أَفْعَى .

(وَ) الوصفية (ألغيت أصالتها في « أَبْطَحِ » ، ونحوه) ، كـ « أَجْرَعَ » ، و « أَبْرَقَ » ، من الصفات التي غلبت عليها الإسمية ، واستعملت استعمال الأسماء ، فمن راعى الأصل منع الصرف ، ومن راعى ماعرض من الاستعمال صرف ، والمعروف الأول ، كقوله :

---

(١) زيادة للسياق .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٢٦ ، والتصريح ٢ / ٢١٤ .

(٣) من الطويل ، للقطامي ، الأشموني ٣ / ٢٣٧ .
وصدره * كَأَنَّ العُقَيلِيِّينَ يومَ لَقِيتُهُم *

(٤) من الطويل ، لحسان بن ثابت ، ديوانه ص ٢٧١ ، الأشموني ٣ / ٢٣٧ .
وصدره : ذَرِيني وعلمي بالأمورِ وشِيمتي *

{١١٧٤} * صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ * (١)

وقوله :

{١١٧٥} أَلاَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً   جِلواخٍ بِأَسْفَلِهِ نَخْلُ (٢)

أي : واسع مُمْتَلِئٌ ، والأَبْطَحُ : المكان المنبطح من الوادي ، والأَجْرَعُ : المكان المستوي ، والأَبْرَقُ : المكان الذي فيه لونان ، ومن ثم قيل في مؤنثها بطحاء، وَجَرْعَاءُ ، وَبَرْقَاءُ .

[زيادة ألف ونون في العلم]

(ويمنع أيضاً مع العلمية زيادتا « فَعْلاَنَ » فيه) ، أي : في « فَعْلاَنَ » بفتح الفاءِ ، كَحَمْدَانَ وَغَيْلاَنَ » (وفي غيره) ، أي : غير « فَعْلاَنَ » من الأوزان ، نحو : « عِمْرَانَ ، وَعُثْمَانَ ، وَغَطَفَانَ ، وسُلَيْمَانَ ، وَأَصْفَهَانَ » .

[زيادة ألف للإلحاق مقصورة]

(أو ألف الإلحاق المقصورة) ، كـ « عَلْقَى ، وَحَبَنْطَى » ، فإن ألف الإلحاق المقصورة شبيه بألف التأنيث في كونها زائدة غير مبدلة من حرف ، بخلاف ألف الإلحاق الممدودة ، «كَعِلْبَاءٍ » ، فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرفٍ لايمنع ، وهو الياء بدليل ظهورها في « دِرْحَايَةٍ » ، بخلاف ألف « حَمْرَاءَ » ، فإنها مبدلة من حرف يمنع ، وهو الألف / ، بقي عليه ، أو ألف معنوية /٢٠٧/ تكثير ، كـ « قَبَعْثَرَى » .

---

(١) البسيط - كعب بن زهير من قصديته : بانت سعاد .

(٢) من الطويل : دون عزو في لسان العرب وتهذيب اللغة وتاج العروس م : ج ل خ وفي الأصل و «ب» حرف إلى : بأبطح جواخ يسيل .

[التركيب المزجي]

(أو تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث) ، في أن صدره يصغر وينسب اليه ، وأن عجزه يرخم، كما أن ما فيه هاء التأنيث كذلك ، ويشهد لذلك التزامهم فتح آخر الجزء الأول إن كان (١) صحيحاً ، كما في الجزء الذي قبل هاء التأنيث ، فنحو : « بَعْلَبَكَّ » يضاهي « طَلْحَةَ » ، وهذا التركيب هو تركيب المزج ، وضابطه : كُلُّ كلمتين نزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث مما قبلها ، والكلام في تركيب المزج المعرب ، فخرج عنه نحو : « سيبويه في لغة من بناه ، و « خَمْسَةَ عَشَرَ » والمركب الإسنادي ، نحو : « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، والمركب الإضافي ، كَعَبْدِ اللَّهِ .

[العدل عن مثال إلى غيره]

(أو عدلٌ عن مثال إلى غيره) ، « كَعُمَرَ ، وَزُحَلَ » ، فإنهما معدولان عن عامر وزَاحِلٍ وإنما قدر فيهما العدْلُ حفظا لقاعدتهم ، إذ السبب الواحد لايمنع من الصرف .

فإن وجد « فُعَلٌ » مصروفاً ، وهو علم حكم بعدم عدله ، كـ « أُدَدٍ » ، قال سيبويه : «العَرَبُ تصرف أُدَداً وهو اسمٌ ، يقال : مَعْدُّ بْنُ عَدْنان بن أُدَدٍ (٢) .

وإن وجد « فُعَلُ » ممنوع الصرف ، ومع العلمية سبب آخر حكم بعدم عدله ، كـ « طُوَى » ، في لغة من منع صرفه ، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل صرفه في اللغة الأخرى بإعتبار المكان ، وما منع صرفه للعلمية والعدل ، لم يجز صرفه اختيارا .

---

(١) « كان » ساقطة من الأصل ثابتة في « ب » .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦٤ .

أما بابُ « فُعالَ » ، فسيأتي .

وذكر بعضهم للعدل فائدتين ، لفظية وهي تخفيف اللفظ ، ومعنوية وهي تمحض العلمية ونفي الوصفية ، إذ لو قيل : عامِرٌ ، لَتُوهِّمَ بَقَاؤُهُ على أصله من الوصفية ، وهو منقوص بحارثٍ ، ونحوه .

[العدل عن مصاحبة " ال "]

(أو) عدل (عن مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منها)[١] ، « كَأَمْسِ » ، في لغة تميم [٢] ، فإن مانعه من الصرف عندهم العلمية ؛ لأنه علم على اليوم الذي قبل يومك ، والعدل ، لأنه معدول عن الأَمْسِ المعروف بالألف واللام .

وكذلك « سَحَرُ » ، إذا أردته من يوم بعينه حقه السحر ، فعدل به عنه ، وصير علما ، فامتنع صرفه للعلمية والعدل عن السحر ، وقال أبو المكارم المطرزي [٣] ، المشهور بصدر الافاضل / ، : / ٢٠٨/ « هو مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى التعريف ، كما بني أمس في لغة البناء لذلك ، وإلا فما الفرق » ، ورده المصنف .

والفرق بين التضمين والعدل على ماقال ابن المصنف : أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر [٤] ، والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه .

---

(١) في المساعد : منهما .
(٢) الكتاب ٣ / ٢٨٣ .
(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص : ٦٤١ .

فـ « سَحَرُ » عند الجمهور مغير عن لفظ « السَّحَرِ » من غير تغيير لمعناه ،، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها ، مزيداً عليه معنى حرف التعريف انتهى .

قيل : وَفي قول الجمهور نظرٌ ؛ لأنه إذا كان معدولاً عن الألف واللام ، فمعناه معنى السحر ؛ لأن العدل تغيير اللفظ دون المعنى ، فكيف يجتمع ذلك مع تعريف العلمية ، والأقرب أن المانع له شبه العلمية ، لأنه تعرف لا بأداةٍ ظاهرةٍ ، كما يأتي في ألفاظ التوكيد .

[العجمة الشخصية مع الزيادة وما في حكمها]

(أو عجمةٌ) وهي كون الكلمة غير عربية ، ولايختص بلغة الفرس ، (شخصية) [١] لاجنسية ، كَدِيبَاجٍ .

وشرط العلمية المعتبرة في الأعجمي ثبوتها في اللغة الأعجمية أيضاً هذاظاهر مذهب سيبويه[٢] ، وصرح به المصنف في غير هذا الكتاب ، وابن الدبَّاجِ [٣] ، وابن الحاجب [٤] ، وزعم الشلوبين وابن عصفور أنه لايشترط ذلك ، وأنه مذهب الجمهور ، وعليهما ينشأ خلاف في : «قالون وَ بُنْدَارَ » فينصرف على الأول ؛ لأنهم لم يستعملوه علما ، ويمنع الصرف على الثاني ؛ لأنه لم يتمكن في كلام العرب ، قيل : أنْ يسمى به .

قال ابن عصفور : « وبين قالون وبندار عندي فرق ؛ لأن قالون نقل في كلام العرب نكرة

---

(١) « الجنسية : هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل : لجام ، ونيروز ، ويرندج ، وديباج ، والشخصية : هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل : إبراهيم وإسماعيل » . الشرح الكبير ١ / ٢٠٨ . .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٨ .

(٤) الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٤٧ .

كما هو في كلام العجم فيصرف [١] قطعا » ، ولم يثبت ماذكره .

ولكون العجمة أضعف الأسباب - بدليل أنها لاتعتبر مع علمية متجددة ، كديباج لرجل ، ولامع الصفة ، كـ« سفير » ، ولامع الوزن كـ« بقَّمٍ » ، ولا الزيادة كـ« صَوْلَجَانٍ » ، ولا التأنيث ، كـ«صَنْجَةٍ » ، ولا التركيب ، كـ « أَذَرْبِيجَانٍ » ، إذ انكر - شرط فيها أن تكون (مع الزيادة على ثلاثة أحرف) ، « كإبراهيم ، وإسماعيل » ، (أو حركة الوسط) كـ« شتَرَ » ، ولَمَكَ » وهو ابن متوشلخ ، (على رأي) ، قياساً على المؤنث في ذلك ، « كَسَقَرَ » ، والصحيح إلغاء عجمه / ، /٢٠٩/ الثلاثي مطلقاً [٢] ، وممن صرح بذلك السيرافي وابن خروف ، وابن برهان [٣] ، قال المصنف : «ولاَ أَعْلَمُ لَهُمُ من المتقدمين مخالفاً .

(فإن تجردت العجمة منهما) ، أي : من الزيادة على الثلاثة ، ومن حركة الوسط ، (تعين الصرف) ، كنوحٍ وَشيْثٍ » ، (خلافاً لمن أجاز الوجهين) . الصرف وعدمه ، وهو عيسى بن عمر الثقفي ، وابن قتيبة ، والجرجاني ، والزمخشري [٤] قياساً على « هِنْدٍ » و « دَعْدٍ » في جواز الوجهين ، والصحيح تعين الصرف ، والفرق قوة التأنيث ، وضعف العجمة في هذه المسألة والتي قبلها .

[تأنيث العلم]

(ويمنع) الصرف (مع العلمية أيضاً تأنيثٌ بالهاء) ، مطلقاً ، مذكراً كان « كَطَلْحَةَ » ، أو مؤنثاً « كَفَاطِمَةَ » ، (أو) بغير الهاء ، ولكنه (بالتعليق على مؤنث) ، حكم بتأنيثه ، « كَزَيْنَبُ ،

---

(١) انظر : الارتشاف ١ / ٤٣٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٣) المفصل ص ١٧ ، الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٥٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٢٣ .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٩ .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٩ ، وماسبق في تعليق (٣) .

وَسُعَادَ » ، لامرأتين ، (وإن سمي مذكر بمؤنث مجرد) من الهاء (فمنعه) الصرف (مشروط) بأربعة أمور: (بزيادة على الثلاثة لفظاً) ، « كَزَيْنَبَ ، وَعَقْرَبَ » مسمى بهما رجلٌ ، (أو تقديراً كاللفظ) ، « كَجَيَلَ » مخففاً بالنقل من « جَيْأَلَ » : علمُ الضبعُ مسمى به رجُلٌ ، فإن الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به ، في أنه قد يلفظ به ، وفي أن حركة الهمزة تشعر بها ؛ ولهذا قال : (كاللفظ) ، وخرج بذلك ، نحو : « سُعَا » مرخما من سعاد ، ثم سمي به رجل ، فإن الحرف المقدر وهو الدال ليس مقدراً كالملفوظ به ، لأنه لايجوز التلفظ به والحالة هذه ، وهذا أولى من نحو : « قَدَمٍ وكَتِفٍ»، إذ لايصدق عليهما أنهما زائدان على الثلاثة ، إلا ببعد وخروج عن الظاهر .

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله : (وبِعَدَم سبق تذكيرٍ انفرد به محققاً) ، نحو : « دَلاَلَ ، وَ«وصَالَ » علمين لامرأتين ، ثم سمي بهما رجُلٌ ، فإن هذين الاستعمالين قد سبقا باستعمال ثالث، كانا فيه مذكرين تذكيراً محققاً ، وذلك حين كانا مصدرين فوجب في الحالة الثالثة وهي الأخيرة أن ينصرفا نظراً إلى أصلهما الأول ، وإنما منعا الصرف في الحالة الثانية / ، للعلمية والتأنيث المعنوي. ٢١٠/

(أو مقدراً) ، نحو : حَائِضٍ ، وَطَالِقٍ » ، من صفات النساء ، وَ« دَبُورٍ وَجَنُوبٍ » من صفات الرياح ، فإن هذين القبيلين ينطلقان على ماهو مؤنث في نفسه قطعا ، ولكنهما استعملا مجردين من التاء مع أنهما صفات في الظاهر فعلمنا أنهم لمحوا في موصوفها معنى التذكير ، فلمحوا في المرأة أنها شيء أو شخص ، وفي الريح أنها شيء ، ونحو ذلك ، كما قالوا : رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، لما لمحوا في الرجل أنه نفس أوْ نَسَمَةٌ .

والذي يدلك على أن هذه الصفات مذكرة ، أنهم إذا صغروها ، لم يأتوا فيها بالتاء ، فإذا سمي بها مذكر صرفت ، خلافاً للكوفيين (١) .

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

فإن لم ينفرد التذكير السابق بل كان ينطلق على المذكر والمؤنث ، « كَظَلُومْ » ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يتحتم صرفه عند الكوفيين ، قالوا : إن سميت «بِظَلَومَ» ونحوه ، ونويت أنك سميت بوصف المذكر صرفت ، و « ظَلُومٌ » ونحوه ، عند البصريين [١]، «كَدَلاَلٍ » ونحوه فإن نويت أنك سميت بوصف المؤنث الذي الكلام فيه ، فقال ابن هشام : « قياسُ قول البصريين في حائضٍ الصرف ، وقياس قول الكوفيين كذلك ، وإن كان قياس قولهم في حائضٍ منع الصرف ، لأنهم قالوا في حَائضٍ إنه مؤنث ، ولكنهم استغنوا عن تأنيثه بإختصاصه بالمؤنث ، ولا يتأتى لهم في ، نحو : « ظَلُومٍ » إلا التأويل بالمذكر » انتهى .

ثم أشار الشرط الثالث ، بقوله : (وبِعَدَمِ احتياج مؤنثه إلى تأويل لايلزم) / ، وذلك / ٢١١/ تأنيث الجموع وأسمائها ، كرجالٍ ونِسَاءٍ ، فإن تأنيثهما ينبني على تأويلهما بالجماعة ، وذلك غير لازم ؛ لأنهما كما يؤولان بذلك فيكونان مؤنثين كذلك يؤولان بالجمع فيكونان مذكرين ، فلو سمي رجل بـ « كِلاَبٍ » ، كان مصروفاً أبداً ، نص على ذلك ابن عصفور [٢]، فلو منع الصرف لما فيه من التأنيث كان ترجيحاً لأحد المتساويين ، ولأن التأنيث غير محقق ، والحكم الموقوف على سبب لايوجد إلا عند تحقيق ذلك السبب فنزل مالم يتحقق فيه السبب منزلة ماتحقق فيه انتفاء السبب.

فإن قيل : كيفَ صُرِفَ ولم يتحقق فيه التذكير ، فيجاب : بأن الصرف هو الأصل ، فلا يتوقف على سبب ، بل انتفاء منع الصرف كاف في صحته ، بخلاف منع الصرف ، فإنه خلاف الأصل ، فلابد من تحققه ليقوى .

---

(١) المساعد ٣/ ٢١

(٢) الشرح الكبير ٢/ ٢٢٩ ، وسيبويه ٣ / ٢٣٩ ..

ثم أشار إلى الشرط الرابع ، بقوله : (وبعدم غلبة استعماله قبل العملية في المذكر) ، نحو : «ذِرَاعٍ » ، فإنه مؤنث ، بدليل جمعه على « أَذْرُعٍ » ، كَعَنَاقٍ ، وَأَعْنُقٍ » وتجريد عدده من التاء ، وقد اجتمعا في قوله :

{١١٧٦} ... ... وهي ثلاثُ أذرعٍ وإِصْبَعُ (١)

ولكنه قد استعمل في المذكر غالباً(٢) ألا ترى أنهم يقولون : أَنْتَ ذِرَاعِي ، وَعَضُدِي ، بمعنى : نَاصِري وَمُنْجِدي ، وسَرَرْتُ بِثَوْبٍ ذِرَاعٍ ، أي : قصير ، وأمثال ذلك ، فإذا سُمِّي به المذكر انصرف قولاً واحداً ، لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر .

[استثناء]

(وربما ألغى التأنيث فيما قل استعماله في المذكر) ، نحو : « كُرَاعٍ »(٣) ، وهو مستدق الساق، وفي المثل : « أُعْطِي العَبْدُ كُرَاعاً فَطَلَبَ ذِرَاعاً » (٤) ، وذلك لأن الذراع في اليد ، وهو أفضل من الكراع في الرِّجْلِ ، وهو مؤنث ، فإذا سمي به مذكر منع من الصرف ، كما في « عَنَاقَ » ونحوه، قال سيبويه : « الوَجْهُ فِيهِ تَرْكُ الصَّرف لغلبة استعماله في المؤنث ، ثم قال : « ومِنَ العَرَبِ مَنْ يصرفه لشبهه بذراع » (٥) ، قال الشلوبين : « وجه الشبه /: أنه عضو مثله » انتهى ، قال سيبويه : « وذلك ، أي : الصرف أخبث الوجهين » (٥) ، وكلام المصنف ماش على ماقال سيبويه . /٢١٣

---

(١) رجز ، لحميد الأرقط ، الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، الخصائص ٢ / ٣٠٧ ، العيني ٤ / ٥٠٤ ، الارتشاف ٢/ ٦١٢، وصدره : أرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ *

(٢) « الذراعُ » أُنثى ، وقد ذكرّ الذراع بعض عُكْل ، انظر المذكر والمؤنث لابن الانباردي ص ٣٩٧ .

(٣) في المذكر والمؤنث ص : ٣٩٩ : « والكراعُ : يذكّر ، ويؤنث » .

(٤) كتاب الأمثال ص : ٢٨١ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٣٦ .

وقال الأبدي في شرحه الكبير : « كُرَاعٌ ، وَذِرَاعٌ في الأصل مؤنثان ، ثم سمي بهما المذكر ، وبقيا بعد ذلك مصروفين ؛ لكثرة استعمال العرب لهما في أسماء الرجالِ ، حتى صار كأنهما من أسمائهم في الأصل » انتهى .

وفي هذا تخالف من وجهين ، أحدهما : أنه جزم بأن كُرَاعاً كذِرَاعٍ في تحتم الصرف ، وسيبويه نص على أن صرفه لغة خبيثة .

والثاني : أنه جعل العلة في صرفهما كثرة تسمية المذكر بهما ، والمصنف يدعي في ذراعٍ أن العلة في صرفه غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر ، والذي قاله الأبدي منتزع من كلام ابن عصفور ، فإنه قال في مقربة : « إلاَّ ذِرَاعاً وَكُرَاعَاً اسْمَيْنِ لِرَجُلَيْنِ »(١) ، فإن العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكر بهما .

[فــروع]

(ثم لما فرغ من مسألة تسمية المذكر ، شرع في فروع ، فقال : (فإن كان علمُ المؤنث ثنائياً) ، « كيدٍ ، ودَمٍ » ، (أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً) ، شخصاً كان ، « كهِنْدٍ » ، أو جنساً « كشَمْسٍ » ، (أو إعلالاً) ، جائز كان « كَفَخْذٍ ، وكَرْشٍ » مخففين ، أو واجباً « كنابٍ ، وبَابٍ » ، (غير مصغر) لاحاجة إليه ، لأنه إن اقتضى التصغير رجوع الهاء ، وهو القياس ، فمنع الصرف متحتم ؛ لأنه خرج من المؤنث المعنوي ، والتحق بالمؤنث اللفظي ، وليس الكلام فيه ، وإن لم يقتض رجوعها ، كـ: « خَمْسٍ وَشَجَرٍ » مما يطرد فيه ، وكـ «حَرْبٍ ، وَعَرَبٍ » ، مما شذ ، فالقياس منع الصرف أيضاً، لتحرك ثانيه ، ولزيادته على الثلاثة ، وليس الكلام في شيء منهما ، (ففيه وجهان) ، الصرف ، وتركه ، خلافاً للزجاج (٢) ، في إيجاب منع الصرف ويروي عن أبي الحسن(٢) ،

---

(١) المقرب ١/ ٢٨٤ .

(٢) المساعد ٣/ ٢٣ .

ووافقهما الفراء [١]، فيما كان اسماً لبلدٍ ، وفي البسيط في « يدٍ » ، ونحوه : « أنه مصروف بلا خلاف [٢] ، (أجودهما المنع) خلافاً للفارسي [١] ، زعم أن الصرف أصح ، قياساً على « نُوحٍ ، ولُوطٍ » ، قال الخضراوي : « لمْ يَقُلْ بهذا غيره ، وقد رد عليه ابن جني ، وقال : منع الصرف أكثر وأقيس [٣] ، / فمن الصرف قوله : /٢١٣/

{١١٧٧} إنْ دهْراً يَلُمُّ شَمْلي بجُمْلٍ ... لزَمَانٌ يَهُمُّ بالإحْسَانِ [٤]

ومن منع الصرف ، قوله :

{١١٧٨} عَلَى جُمْلَ مِنِّي إذْ دَنَا المَوْتُ بَغْتَةً ... سَلامٌ كَثِيرٌ كُلَّمَا ذَرَّ شَاقُ [٥]

(إلا أن يكون الثلاثي) ، الساكن الحشو ، (أعجمياً) ، كـ « مَاهَ ، وحِمْصَ ، وجَوْرَ » [٦] ، (فيتعين منعه) ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط ، وحكى ابن فرقد [٧] ، شارح الفصول فيه خلافاً ، فيكون « كَهِنْدٍ » ، ولم يجعل للعجمة أثراً ، (وكذا) يتعين منعه (إن تحرك ثانية لفظاً) ، « كَقَدَمَ » اسم امرأة ، لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل أنهم أجروا « جَمَزَى » لحركة وسطه مجرى « حُبَارَى » في إيجاب حذف ألفه في النسب ، لامجرى « حُبْلَى » ، في إجازة حذف ألفه ، وقلبها واواً ، (خلافاً لابن الأنباري في كونه ذا وجهين) ، كَهِنْدٍ » ، واحتج لإلغاء

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٤٠ .

(٢) . . . غير صحيح ، قاله المرادي في شرحه على الألفية ٤ / ١٤٣ .

(٣) الهمع ١ / ١٠٨ .

(٤) من الخفيف ، لحسان بن ثابت ، المساعد ٣ / ٢٣ ، أمالي المرتضي ٢ / ١٤٥ .

(٥) من الطويل ولم أقف على قائله .

(٦) جَوْر : اسم بلد .

(٧) الارتشاف ١ / ٤٤٠ .

حركة الوسط ، بأنهم لايلحقون التاء في : « ضِفْدَعٍ ، وَعَقْرَبٍ ، وَعَنَاقٍ » ، مع إيجابهم ذلك في : « قَدَمٍ » ، كإيجابهم له في نحو : « هِنْدٍ ، وَشَمْسٍ » ، فقد سَوَوا بينهما ، وإنما حذفوا الألف في : «جَمَزَى » في النسب وجوباً ، لئلا يتوالى أربع حركات ، لا لما ذكر .

فيقال له : أَنْتَ رَجُلٌ كُوفِيٌ والكوفيُّ يرخم الثلاثي المحرك الوسط دون الساكنه ، وماذاك إلا لاعتقادهم أن الحركة نائبة عن الحرف الزائد ، ولم ينقل عنك أنك خالفت قومك في ذلك ، نعم من النقلة من حكى ذلك عن الفراء فقط ، فلايصح حينئذ هذا الاحتجاج .

(وكذا) يتعين منعه (إن كان مذكر الأصل) ، نحو : « زَيْدَ » اسم امرأة ، وفاقاً لسيبويه ، والخليل ، وثعلب ، وأبي عمرو ، والأخفش ؛ لخروجه من الباب الأخف ، وهو التذكير ، إلى الباب الأثقل ، وهو التأنيث (١)،(خلافاً لعيسى) بن عمر الثقفي (٢)، وأبي زيد ، والجرمي ، والمبرد ، ويونس(٢)، (في تجويز صرفه) ، ووجهه النظر إلى أصله في الخفة ، وإذا صرف « شَمْسٌ » علم امرأة ، وهو مؤنث في الحالين ، فهذا أولى .

(ولا اعتداد في منع الصرف بكون العلم مجهول الأصل) ، لامجهول المسمى ، إلحاقاً للمجهول بالأعجمي ، نحو : « سبأ » ، قال ابن النحاس في إعراب القرآن : « زعم الفراء أن الرؤاسي سأل أبا عمرو ، عن « سَبَأ » ، فقال : لا أدري ماهو ؟ فتأول الفراء أنه منعه الصرف ؛ لأنه مجهول / ، وأن الشيء إذا لم يُعْرف لم يصرف (٣)، واحتج بقوله : /٢١٤/

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٤٢ ، والمقتضب ٣ / ٣٥١ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤٢ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٥٢ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤٢ ، والمساعد ٣ / ٢٤ ، ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥ .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣ / ٢٠٤ .

{١١٧٩} ... ... يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (١)

ورد : بأن « كَبْكَبَ » جبل معروف ، فمنع من الصرف على لحظ البقعة ، وفيه نظر ، لأن المراد أن يكون مجهول الأصل ، لا مجهول المسمى .

(أو مختوماً بنون أصلية تلي ألفا زائدة) ، نحو : « سنانٍ وبيانٍ » علمين ، تنزيلا للأصلي منزلة الزائد ، بخلاف « بَانَ ، وَهَانَ » علمين ، فإن النون تلي ألفا غير زائدة ، (خلافاً للفراء (٢) في المسألتين) ، في زعمه ، أنه يجوز فيهما الصرف وعدمه ، والصحيح تحتم الصرف فيهما ، وهو مذهب البصريين (٢) ، وما حكى عن أبي عمرو لم يثبت (٣) ، والمشهور عنه غيره ، وهو أنه منع صرف « سَبَأَ » ؛ للعلمية ، وتأنيث القبيلة ، وتوجيه المنع : بتشبيه المجهول بالأعجمي ، وتشبيه النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

بقي عليه ، أو يشبه « فَعْلاَءَ » في اللفظ ، خلافاً للكسائي ، فإنه زعم أن « أشياء » أفعال(٤) ، وأنها منعت من الصرف لشبهها في اللفظ بفعلاء ، ولو صحح ماقاله لزم منع أسماء ، وأنباءٍ .

(ولا اكتراث بإبدال مالولاه) ، أي : لولا الإبدال (لوجب (٥) منع الصرف) ، نحو : «هَرَاقَ» وأصله « أَرَاقَ » ، و « أُصَيْلاَلٍ » أصله : « أُصَيْلاَنٌ » ، ولو سمي بشيء منهما ، لم ينصرف؛ للعلمية فيهما ، ووزن الفعل في الأول ، وزيادة الألف واللام المبدلة من النون في الثاني ، وهذا من تنزيل البدل منزلة المبدل منه .

---

(١) من الطويل ، للأعشى ، الكتاب ٣ / ٩٣ ، ديوانه ص ٢١ ، معاني للفراء ٢ / ٢٩٠ ، إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٢٠٤ ، وصدره : « وتُدْفَن منه الصالحاتُ ، وإن يُسِيءْ *

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٤١ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٥ .

(٤) نسبه ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٨١٣ لبعض الكوفيين .

(٥) في السلسيلي : وجب وكذا المساعد .

وفي نسخة عليها خط المصنف [١] « مالَوْلاَهُ [٢] لَصُرِفَ » ، وهي عكس مسألتنا ، ومثالها : «حِنَّاءٌ» ، إذا قيل فيها : حنانٌ ، بإبدال النون من الهمزة ، ولو سميت بـ « حِنَّان » هذا لصُرِفَتْ ؛ لأن النون ليست زائدة ، وإنما هي بدل من أصل .

« فصـــل »

[ما يجوز فيه الصرف وعدمه : أسماء القبائل والأماكن والسور]

(صرف أسماء القبائل ، والأرضين والكلم) ، والسور ، (ومنعه [٢] مبنيان على المعنى ، فإن كان أبا) ، كـ « مَعَدٍّ ، وتَميم » ، (أو مكاناً) ، كـ : « بَدْرٍ ، وثَبِيرٍ » ، (أو لفظاً) ، نحو : «كَتَبَ زَيْداً أَجادَهُ » ، أي : كَتَبَ هذا اللفظ ، والمراد : شكل زيدٍ ، لأن اللفظ لايكتب ؛ لكونه صوتاً مشتملاً على بعض الحروف ، (صُرِفَ) حيث لايتحقق مانعان ، فإن تحققا منع الصرف بكل حال ، نحو : « تَغْلِبَ ، وبَاهِلَةَ » .

(وإن كان أُمّاً) ، كـ « سَلُولَ [٣] ، وسَدُوسَ » ، قال :

[١١٨٠] إذَا [مَا] كُنْتَ مُفْتَخِراً فَفَاخِرْ ... بِبَيْتٍ مِثْلَ بَيْتِ أَبِي سَدُوسَا [٤]

(أو قَبِيلَةً) ، نحو : « يَهُودَ ، ومَجُوسَ » ، مرادا بهما العلمية ، لاجمع يهودي ، ومجوسي ،

---

(١) في ب : المؤلف .

(٢) في الأصل : لولا لصرف بحذف الضمير ، وهو مثبت في « ب » ، وهو الصواب .

(٣) سَلُول بنت ذُهْل بن شيبان بن ثعلبة بن عُكابة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل ، وهم أولاد مُرَّة بن صَعْصَعَة ، فنسبوا إليها . - انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٧١ .

وبنو سَدُوس من ولد دارم بن مالك . . . . .

(٤) من الوافر ، لامرئ القيس .

ظ : الشرح الكبير ٢ / ٢٣٤ ، إصلاح الخلل : ٢٨٢ ، وليس في ديوانه .

(أو بقعة) / : نحو : « فَارِسَ ، وَعُمَانَ » ، (أو كلمة) ، نحو : « كَتَبَ زَيدَ فَأَجَادَهَا » أي : كَتَبَ / ٢١٥/ هَذِه الكَلِمَةَ ، والمراد صورة زيد ؛ لأن الكلمة جنسها اللفظ ، وتقدم أنه لايكتب ، (أو سورة) نحو : « قَرَأْتُ هُودَ بِتَمامِهَا » ، واعترض بأنه لاممائل لقوله : (أوسُورَةً) من الأقسام السابقة ، وأجيب : بأنه رديف قوله : (كَلِمَةً) ، وليس بشيئ ، لأنهما لايتعاقبان على مكان واحد ، (لم يصرف) ، للعملية ، والتأنيث .

(وقد يتعين) عند العلمية (اعتبار القبيلة) ، « كيَهُودَ ، وَمَجُوسَ » علمين لاجمعين ، (أو البقعة) ، كـ « دِمَشْقَ ، وَجِلَّقَ » ، (أو الحي) ، نحو : تَمِيمٍ وثَقِيفٍ » ، (أو المكان) ، « كَبَدْرٍ ، وَحُنَيْنٍ » ، فإن تعين اعتبار القبيلة ، أو البقعة ، وجب المنع ، وإن تعين اعتبار الحي ، أو المكان ، وجب الصرف .

وفهم من قوله : (قد يتعين) ، أنه قد لايتعين مثال مايراد به القبيلة تارة ، والحي تارة أخرى : «سَبَأٌ ، وثَمودُ » ، وقد قُرِئَ في السبع بصرفهما [1] ، وعدم صرفهما ، ومثال مايراد به البقعة تارة والمكان أخرى : « فَارِسُ ، وَعُمَانُ ، والغالبُ فيهما التأنيث ، و « مِنَى ، وَهَجَرُ ، وَوَاسِطُ » والغالب فيهما التذكير ، قال :

{ ١١٨١} مِنْهُنَّ أَيَّامُ صِدْقٍ قدْ عُرِفْتُ بِهَا ... أَيَّامُ فَارِسَ ، والأَيَّامُ مِنْ هَجَرَا [2]

ويروى « وَسِطَ » بدل « فَارِسَ » ، فيجتمع فيه « واسِطُ وَهَجَرُ » ، وقد قرئ بالوجهين في «طُوىً » [3] .

---

(١) في السبعة ص : ٤٨٠ قرأ كثير وأبو عمرو : (من سَبَأَ) غير مجراة . . .
وقرأ الباقون : (من سبإٍ) و (لِسبَإٍ) مجراة .
(٢) من البسيط ، للفرزدق .
ظ : ديوانه ص : ٢٠٨ ، والكتاب ٣ / ٢٤٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٣٨ ، إصلاح الخلل ص : ٢٩٠ .
(٣) في قول تعالى : ﴿ إنك بالواد المقدس طوى ﴾ طه / ١٢ . ==

(وقد تُسمى القبيلة باسم الأب) ، نحو : « تميم » ، هو اسم الأب ، سميت به القبيلة ، (والحي باسم الأم) ، نحو : « بَاهِلَةَ » هو اسم للأم ، وسمي به الحي ، (فيوصفان بـ « ابْنٍ » و «بِنْت») ، نحو : تَميمُ بْن مُرٍّ » وَ « بِنْتُ مُرٍّ » (٢) ، و « بَاهِلَةُ بْنُ أَعْصُرَ » ، وَ « بِنْتُ أَعْصُرَ » ويقال أيضاً : « يَعْمُرَ » .

(وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع من الصرف) ، لأن التأنيث إنما هو في المحذوفِ ، لا في المذكور ، نحو : « جَاءَتْ تَميمٌ » ، والأصل قبيلة تميم ، قال :

[١١٨٢] سَادُوا البِلادَ فَأَصْبَحُوا في آدمٍ بَلَغُوا بِهَا بِيضَ الوُجُوهِ فَحُولاً (٢)

فـ « آدمُ » اسم أبٍ ، وهو على حذف مضاف مؤنث ، أي : قبائلَ آدمَ ، ثم أُنِّثَ آدَمٌ » لعود الضمير إليه مؤنثاً ، ومع هذا صرفه ؛ لأنه راعى المضاف المحذوف / وأشعر كلامه أنه لو منعه /٢١٦/ الصرف لجاز ، للتعريف والتأنيث ؛ لأن آدم يستعمل للقبيلة ، وإن كان اسم أب ، كما أن تميماً كذلك.

(وكذا) لايمنع من الصرف قولك : (قرأتُ هُوداً ، ونحوه ، إن نويت إضافة السورة) . لأنه لاتأنيث حينئذ كلمة « هُودٍ » ونحوها ، ومفهومه: أنك إن لم تنو السورة منعت الصرف ، ووجه ذلك : أنه اجتمع إلى العلمية التأنيث المعنوي ، وهو وإن كان غير معتبر في الثلاثي الساكن الوسط؛

== وفي السبعة : ٤١٧ قرأ ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو : (طُوى) غير مجراة ، وقرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي : (طوىً) مجراة .

(١) في الأصل و « ب » : مرو - تحريف .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : الكتاب ٣ / ٢٥٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٣٥ ، السلسيلي ٢ / ٩٠٢ ، الهمع ١ / ١١٢ .
وفي سيبويه والسلسيلي : وأصبحوا .
وفي السلسيلي : شادوا - بالعجمة .

ولكن انضاف إليه أمران ، أحدهما : العجمة ، كما في « بَلْخَ ، وَحِمْصَ » ، وفيه نظر ؛ لأن هوداً عربي (١) ، إلا أن يحمل عل نوح ، فإنه أعجمي ، والثاني : النقلُ من المذكر إلى المؤنث، كما في زيْدَ اسم امْرَأَةٍ ، ومثل هُودٍ ، ونُوحٍ ، وليس في القرآن سورة اسمها لُوطٌ .

« فصـــــل »

[مايمنع مع العلمية وغيرها]

(مامُنِعَ صرفه دون علمية) ، إما مع الوصف ، أو غيره ، (منع معها) ، أي : مع العلمية ، وهو خمسة : ذو النون ، وذو العدل ، وذ الوزن ، وذو ألف التأنيث والجمع ، فيمنع ، نحو : «سكْرَانَ » للعلمية ، والزيادة ، ويمنع « أُخَرُ ، ومثنى » ؛ للعدل والعلمية ، ويمنع ، نحو : «أَحْمَرَ» للعلمية والوزن ، ويمنع نحو : « حُبْلَى ، وَحَمْرَاءُ ؛ للتأنيث اللازم ، ويمنع نحو : « مَسَاجِدَ » للعلمية، وشبه العجمة ؛ لأن العلمية تخلف الصفة في الثلاثة الأول ، وأما الرابع ، فلأن المانع قبل العلمية موجود معها ، وأما الخامس ، فيخلف الجمع فيه العلمية ، وشبه العجمة ، لأنك أدخلت في الآحادالعربية ماليس منها ، وشبه العلة في هذا الباب علة ، بدليل « أَرْطَى ، وَعَلْقَى » علمين فإذا نكر من هذه الأنواع الخمسة بعد العلمية لم ينصرف أيضاً ، فلذلك قال : (وبعدها أيضاً) ، اعتباراً للصفة الأصلية في الثلاثة الأول ، كما اعتبرت في باب « أَدْهَمَ » ، ولبقاء المانع في الرابع ، وكذا في الخامس ، على طريقة المصنف المشروحة ، وأما من قال : إن المعتبر في « مساجِدَ » قبل العلمية ، هو الجمعية والصيغة ، وفي العلمية هو العلمية وشبه العجمة ، أو الصيغة وقيام العلمية مقام الجمعية ، فإنه يصرف ، وهو أحد قولي الأخفش (٢) .

---

(١) في الكتاب ٣ / ٢٣٤ : « وأما نوحٌ ، وهودٌ ، ولوطٌ ، فتنصرف على كل حال لخفتها » .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٠ .

قال سيبويه ٣ / ٢٢٧ : « هذا باب ماكان على مثال مفاعل ومفاعيل ، اعلم أنه ليس شئ يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولانكرة . » .

(إن لم يكن) المسمى به (أفعل تفضيل مجردا من « مِنْ ») ، لأن العلمية قد زالت بالتنكير ، ولايصح أن تلحظ الوصفية الأصلية ، لأن شرط وصفية أفعل هذا وجود « مِنْ » لفظا ، أو تقديراً ، وذلك مفقود هنا ، فإن كانت فيه « مِنْ » وسميت به ، ثم نكرته ، امتنع صرفه / إجماعاً ، لأن أفعل /٢١٧/ في غير العلمية لابد أن يكون صفة ، كذا قالوا ، وفيه نظر ؛ لأنه الآن غير صفة قطعا ؛ لعدم دلالته على ذات باعتبار معنى هو المقصود .

(خلافاً للأخفش) ، ولأكثر النحويين ؛ (في) صرف (مُرَكَّبٍ [١] تركيب حضرموت مختوم بمثل مفاعل) ، نحو : « عَبْدَ مساجِدَ » علماً ، (أو مفاعل) ، نحو : [عَبْدَ] [٢]محاريب علماً .

(أو) مختوم (بذي ألف التأنيث) ، ممدودة ، أو مقصورة ، نحو : عَبْدَ حَمْرَاءَ ، أوْ عَبْدَ بُشْرَى » علمين ، والمانع لهذا المركب ، التركيب والعلمية ، فإذا نكرته صرفته عند الأخفش [٣] والجمهور ؛ لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو وحده لايمنع [٤] ، وما اختاره المصنف من المنع بعد التنكير قول ضعيف .

(وَ) خلافاً (له) أي للأخفش (في أحد قوليه وللمبرد ، في نحو : « هَوَازِنَ ») ، مما هو على زنة « مَفَاعِلَ » [٥] ، (و « شَرَاحِيلَ ») ، مما هو عل زنة « مَفَاعِيل » ، (وَ) نحو : (« أَحْمَرَ ») مما فيه الوصف والوزن ، فمذهب الأخفش في أحد قوليه الصرف في الثلاث ، إذا نكِّرَتْ بعد

---

(١) في السلسيلي : وفي تركيب – دون : مركب ، وقوله : معدول العدد – ليست في المساعد .

(٢) [ ] للسياق ، فهو مثال للمركب الذي عجزه على مفاعيل .

(٣) المساعد ٣ / ٢٩ .

(٤) في ب : وحده وهو لايمنع .

(٥) المقتضب ٣ / ٣٢٧ .

التسمية ، وهو قول المبرد (١) ، والصحيح المنع .

وفي « أَحْمَرَ » ، ونحوه قولان آخران ، أحدهما : أنه يجوز فيه الوجهان ، قاله الفارسي في بعض كتبه (٢) ، والثاني : أنه إن سمي رجل أحمرُ بـ « أَحْمَرَ » لم ينصرف منكراً ، وإلا صرف ، قاله الفراء (٣) ، وابن الأنباري ، وكذا الكلام في « أَسْوَدَ » ونحوه .

وهوازنُ قبيلة من قيس ، وهو هوازن بن مُضر بن منصور بن عكرمة ابن جعفة بن قيس بن عيلان (٤) ، وشراحبيل اسم رجل ، وهو بالشين المعجمة ، والحاء المهملة .

(ومالم يمنع إلا مع العلمية صُرف منكراً بإجماع) ، لزوال العلمية ، وهي إحدى العلتين المانعتين من الصرف ، فلم يبقى إلا ما لايستقل بالمنع ، وذلك ، نحو : « رُبَّ فاطمة ، وعمران ، وعمر ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومعدي كربٍ ، وأرْطى » .

« فصـــل »

[تنوين العوض في « جوار » ونحوه]

(ينون في غير النصب) ، وهو الرفع ، والجر ، (ما آخره ياء يلي كسرة من) الاسم (الممنوع الصرف) ، نحو : « هؤلاء جوارٍ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ » ، ولاتنوين في النصب ، نحو : « رَأَيْتُ جَوَارِيَ » ، ودخل في كلامه ماكان علما بوزن الفعل ، كـ « يَرْم » (٥) ، أو علما مؤنثاً ، كـ

---

(١) في المقتضب ٣ / ٣١٢ : « أرى إذا سمر بأحمر ، وما أشبهه ، ثم نُكِّر أن ينصرف .... .وهذا قول أبي الحسن الأخفش » .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٢١١ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٤٦ .

(٤) انظر جمهرة أنساب العرب : ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٥) في الأصل و « ب » « يرمى - قاضي » .

«قَاض» (١) ، أو مصغراً ، كـ « أُعَيْم » ، أو جمع / موازن له في الآحاد ، نحو : « جوار » ، وفي / ٢١٨/ المفتاح للأمين المحلي : « مَرَرْتُ بِجَوَارٍ » يقدر فيه الإعراب إلا عند يونس ، وأبي زيدٍ ، والكسائي(٢) ، فإن الفتحة تظهر ، كقول الفرزدق :

{١١٨٣} ... ... ولَكنَّ عبدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا (٣)

وهو عند غيرهم محمول على الضرورة ، وسيأتي مايقيده .

(ويحكم للعلم منه عند يونس (٤) بحكم الصحيح ، إلا (٥) في ظهور الرفع) ، فتقول في «جوارٍ » علما ، على مذهب يونس : « هذا جَوَارِي » بإثبات الياء ، وحذف التنوين ، و « مَرَرْتُ بجواري » مفتوح الياء بلاتنوين ، كما يقولون في النصب « رَأَيْتُ جَوَارِي » ، محتجاً بقوله :

{١١٨٤} قَـدْ عَجِبتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا ... ... (٦)

ورد ، بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة (٧) .

ومذهب سيبويه (٨) ، وجمهور البصريين ، أنه يبقى على ماكان عليه قبل العلمية .

---

(١) في الأصل و « ب » « يرمى - قاضي » .
(٢) وأهل بغداد ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٧ ، والمساعد ٣ / ٣١ .
(٣) من الطويل ، للفرزدق ، وليس في ديوانه ، الكتاب ٣ / ٣١٣ ، المقتضب ١ / ١٤٣ ، ابن يعيش ١/ ٦٤ ، الخزانة ١ / ٢٣٥ . وصدره : فلو كان عبد الله مولى هجوته .
(٤) الكتاب ٣ / ٣١٢ ، ٣١٤ .
(٥) في السلسيلي : دون إلاَّ .
(٦) من الرجز ، للفرزدق ، الكتاب ٣ / ٣١٥ ، المنصف ٢ / ٦٨ ، الخصائص ١ / ٦ ، المسائل العضديات ص ١٧٣ ، الهمع ١ / ١١٥، وعجزه : * لـمّا رأتني خَلَقا مُقْلَوْلِياَ * .
(٧) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٨ .
(٨) الكتاب ٣ / ٣١٢ ، والمساعد ٣ / ٣١ .

وخرج بقوله : (العَلَم) ، النكرة ؛ فلا يأتي فيها ذلك ، على مذهب يونس ومن وافقه ، ومن أجراه في النكرة فقد وهم .

(فإن قُلبت الياءُ ألفاً منع التنوين باتفاق) ، نحو : « صحَارَى » ، مخففاً من « صَحَاري » ، بحذف إحدى اليائين ، وقلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، فتجرى مجرى « سكَارَى » ، في منع التنوين .

« فصـــــل »

[إضافة صدر المركب المزجي إلى عجزه وأثرها]

(قد يضاف صدر المركب) المزجي ، تشبيها بالإضافي ، « كَـعبْدِ اللَّهِ » ، (فيتأثر بالعوامل)، فنقول : « هَذَا حَضْرَمُوتٍ ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ ، وَمَرَرْتُ بِحَضْرِمَوتٍ » ، (مالم يعتل) ، الصدر ، نحو : « مَعْدي كَرِبٍ » و « قَالي قَلاَ » ، فإنه يلزم السكون في الأحوال الثلاثة ، ولم يظهر للعوامل فيه تأثير ، لشبهها بوقوعها وسطاً بياء دَرْدَبِيسٍ ، وفي البسيط [1] ، وشرح الصَّفَّار : « أنه يجوز في حالة النصب فتح الياء وإسكانها .

(وللعجز حينئذ) ، أي : حين إذ يـضاف ، (ماله لو كان مفرداً) من صرف ، «كَحَضْرَمَوتٍ» ، ومن عدمه ، كـ « رَامِ هُرْمُزَ » ، ومن ظهور الإعراب ، كما مثلنا ،، وتقديره : كـ«قَالِيْ قَلاَ » (وقد [2] ، لايصرف « كَرِبَ ») حال كونه (مضافاً إليه « مَعْدِيْ ») ، فإذا قلت : «هذا مَعْدِيْ كـربَ » [3] ، بفتح الباء ، ففيه خلاف ، فقال سيبويه [4] ، ، والفارسي [5] : «كَرِبَ »

---

(١) المساعد ٣ / ٣٢ .

(٢) في السلسيلي : ولايصرف .

(٣) قال سيبويه ٣/ ٢٩٦ : « ومنهم من يقول : مَعدِ يكربَ فيضيفُ ولايَصرف ؛ بجعلُ كَرِبَ اسماً مؤنثاً .»

(٤) الكتاب ٣ / ٢٩٧ .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٣٣ .

معرب غير منصرف ؛ لكونه علماً مؤنثاً / ، وقال قوم : مبني ، كخمسة عَشَرَ ، قيل : وهو الصحيح؛ / ٢٦٩/
لأنه لو كان مؤنثاً غير منصرفٍ ، كما قال الأولون ، لم يجيء فيه الصرف ؛ لأنه محرك الوسط ، ودفع بأنه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم ؛ مذكرة عند آخرين ، وأجاز السيرافي [١]في الوجهين لاحتمالهما .

(وقد يبنى هذا المركب تشبيهاً بخمسة عشر) فتفتح آخر الجزأين ، إلا في « مَعْدِيْ كَرِبَ» ، ونحوه فتفتح آخر الثاني فقط ، وممن ذَكَرَ بناءَ نحو : « حَضْرَمَوْتَ » تشبيهاً بخمسة عشر ابْنُ الخَشَّابِ في المُرْتَجلِ ، وفي البسيط [١] : « لَيْسَ البِنَاءُ مطرداً عند عامة البصريين والكوفيين ، وفي الصحاح ، في فصل الشين المعجمة من باب الهاء : « وَأَمَّا قول الأعشى يذكر بعض الحصون :

[١١٨٥] أَقَامَ بِـهِ شَاهَبُــورَ الجُنُــو ... دَ حَوْلَيْنِ تَضْرِبُ فِيهِ القُدُمْ [٢]

فإنما عني بذلك شاهبور الملك ، إلا أنه لما احتاج إلى إقامة وزن الشعر رده إلى أصله في الفارسية ، وجعل الاسمين واحداً ، وبناه على الفتح ، مثل خَمْسَةَ عَشَرَ » [٣] انتهى بنصه ، وظاهره أن ذلك لايجوز إلا بشرطين ، أحدهما أن يكون في الشعر ، والثاني أن تكون الكلمة فارسية الأصل، والقُدُمُ : جمع قَدُومٍ ، بتخفيف الدال ، كـ « عُمُدِ » جمع « عَمُودٍ » ، قال ابن السكيت : «ولايقالُ : قَدُّومٌ ، بالتشديد .

---

(١) المساعد ٣ / ٣٣ .

(٢) من المتقارب ، ديوانه : ١٧٢ .

(٣) الصحاح ٦ // ٢٢٣٩ (شوه) .

" فصـــل "

[العدل المانع مع الوصفية]

(العدلُ المانعُ مع الوصفية مقصور على « أُخَرَ » مقابل آخرين) بفتح الخاء كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا ﴾[١] ، لامقابل آخرين بكسرها ، كالتي في قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَوَّلِيْنَ وَالآخِرِيْنَ ﴾ [٢] فإن تلك مصروفة ، ومفردها رَدِيفُ آخِرَةَ ، بدليل : ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ ﴾ [٣] ، وأُخَرُ ، بضم الهمزة ، وفتح الخاء جمع أُخْرَى ، وأُخْرَى تأنيث آخَرَ بالفتح ، بمعنى مُغَايِرٍ ، وآخَرُ مُشَابِهٌ أَفْعَلَ التفضيل من ثلاثة أوجه ، أحدها : الوصف ، والثاني : الوزن ، والثالث : أنها لايتقوم معناهُ إلا باثنين : مغايِرٌ ومُغَايَرٌ ، كما أن أفعل التفضيل إنما يتقوم معناه بمفضل ومفضلٍ عليه ، فلما أشبهه من هذه الأوجه ، استحق أحكامه / ؛ وأفعل قياسه حال تجرده من « أل » / ٢٢٠/ والإضافة ، أن يكون مفرداً مذكراً ، فكان القياس أن يقال : « مَرَرْتُ بِإِمْرَأَةٍ آخَرَ ، وبرجلين آخَرَ ، ولكنهم قالوا : أُخْرَى ، وأُخَرَ ، وآخَرَانِ ، وآخَرُونَ .

وإنما خص النحويون أُخَرَ بالذكر ؛ لأن في أخرى ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل[٤] ، وآخَرَان ، وآخَرُونَ مُعْرَبَانِ بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب ، بخلاف أُخَرَ ، في قولك : « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » ، فإن فيها العدل عن آخَرَ ، بفتح الهمزة والمد ، ولاتقول عـن « الآخَرِ » ؛ لأنـه نكرة ؛ لجريه على النكرة نعتاً ، ولا عن « آخَرَ مِنْ » ؛ لانتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة ،

---

(١) سورة التوبة آية : ١٠٢ .

(٢) سورة الواقعة آية : ٤٩ .

(٣) العنكبوت : ٢٠ - وفي الأصل و « ب » : « وأن عليه النشأة الآخرة » سهو ، إذ أن هذه آية النجم / ٤٩ وهي « الأخرى » لا الآخرة » .

(٤) قال المبرد في المقتضب ٣/ ٣٣٧ : « . . . (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام ، فذلك الذي منعها الصرف » .

هذا هو التحقيق ، وقول المساعد : « إنها معدولة عن ال »[(١)] ، قال ابنُ هشام : « الصواب خلافه ؛ لأن المعدول يساوي المعدول عنه في المعنى ، و « أُخَرُ » نكرة باتفاق ، ولأنه إذا دار الأمر بين العدل الصيغي ، والعدل عن أل كان الأول أولى ، لأنه الأكثر ، ولأنه متفق عليه ، ولأن العدل ضربٌ من الاشتقاق ، فينبغي أن تحول كلمة إلى كلمة أخرى ، لا أن تحول كلمة إلى كلمتين » انتهى ، وفي بعضها نظر .

(وَ) مقصور (على « فُعَال » [(٢)]) ،كـ « أُحَادَ » ، (وَ « مَفْعَلَ ») كـ « مَوْحَدَ » ، (من عشرةٍ وَخَمْسَةٍ فدونها) أي : الخَمْسَةِ ، (سماعاً) ، بلا خلاف ، وهي : « أُحَادُ ، وَمَوْحَدُ ، وثُنَاءُ[(٣)] ومثنى، وثُلاثُ وَمَثْلَثُ ، وَرباعُ وَمَرْبَعُ » ، (ومابينهما) ، أي : مابين العشرة والخمسة ، (قياساً ، وفاقاً للكوفيين ، والزجاج) .

وفي بعض النسخ من عَشَرَةٍ ، وَوَاحِدٍ ، إلى خَمْسَةٍ ، ولايقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين فوافق الكوفيين في النسخة الأولى ، وخالفهم في الثانيه ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظين ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما [(٤)] ، وفصل « آخَرُ » فقاس في المسموع من «فُعَالَ » ، واقتصر في « مَفْعَلَ » على السماع ؛ لقلته ، وقد ثبت السماع في اللفظين من واحدٍ إلى عشرةٍ ، حكى الشيباني « مَوْحَدَ إلى مَعْشَرَ » ، وحكى أبو حاتم ، وابن السكيت : « أُحَادَ إلى

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٢٤ : « قلتُ : فما بال أُخَرَ لاينصرفُ في معرفة ولانكرة ؟ فقال : لأن أُخَرَ خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة : الطُّوَل ، والوُسَط ، والكُبَر ، لايكنَّ صفةً إلا وفيهن ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . . . . . فلمَّا خالفت الأصلَ وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها » . بتصرف . و ظ : المساعد ٣ / ٣٣ ، ولفظه : « قيل : عدل به عن الألف واللام » .

(٢) في السلسيلي والمساعد : على موازن « فعال » .

(٣) في الأصل و « ب » وثنى - تحريف .

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

عُشَارَ»، ولا يعارض نقل هؤلاء قول أبي عبيدة : إنَّ العَرَبَ لاَتتجاوز الأَرْبَعَةَ ؛ لأن غيره سمع مالم يسمع ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ونقل السخاوي[١] : أنه يعدل أيضاً على « فُعْلاَنَ » من واحد إلى العشرة ، كقوله :

{١١٨٦} ... ... طاروا إليه زُرافاتٍ ووُحْدَانَا[٢]

[لايجوز صرف فعال ومفعل]

(ولايجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء) ، في أنها لاتستعمل استعمال المشتقات في التبعية ، (خلافاً للفراء / [٣]) ، حيث زعم أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام ، وأن من / ٢٢١/ العرب من ينكرها ، ويذهب بها مذهب الأسماء ، فيصرفها ، وأنشد :

{١١٨٧} وَإِنَّ الغُلاَمَ المُسْتَهَامَ بِذِكْرِهِ قَتَلْنَا بِهِ مِنْ بَيْنِ مَثْنىً وَمَوْحَدِ[٤]

ووجه الكلام ، ألا تجري ، وأن تجعل معرفة ، لأنها معدولة على خلقتها ، فتترك على هيئتها ، مثل « لُكَعُ ، ولَكَاعِ » ؛ ولأن ألفاظ العدد الأصول التي هذه معدولة عنها ، أصلها الاسمية ، ولاتقع صفات إلا بتجوزٍ فيها ، فإذا رُجِع بهذه الألفاظ إلى الاسمية كان ذلك رجوعاً إلى الأصل الأول، قيل : ولايعرف البصريون هذا[٥] ، ومانقله الفراء عن العرب شاذ لايصح القياس عليه ، وظاهر كلام المصنف ، أن هذه الأسماء على حالة واحدة بالنسبة إلى التعريف والتنكير ، والمنقول عنه أنها

---

(١) التصريح ٢ / ٢١٤ .

(٢) من البسيط ، لقُرَيط بن أُنَيفْ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢٨ والخصائص ٢ / ٢٧٠ .
صدره * قوم إذا الشَّرُّ أبدى نَاجذيه لهم *

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٤ .

(٥) المساعد ٣ / ٣٤ .

في حالة الصرف نكرات ،، وفي حالة المنع معارف ، ولو قال : وَزَعَمَ الفراء أنها معارف وأنها قد تنكر ، فيُذهب بها مذهب الأسماء فتصرف ، لايستو ، في حكاية قوله .

(ولا) يجوز صرفها (مسمى بها خلافاً لأبي علي ، وابن برهان)[١] ، قال المصنف : «ذكر الأخفش في المعاني [٢] ، أنه لو سمي بمثنى ، أو أحد أخواته انصرف ، لأنه اذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، واتبعه على ذلك الفارسي والجمهور ، على المنع [٣] للعلمية ، والعدل باعتبار الأصل .

(ولا) يجوز صرفها (منكرة بعد التسمية [٤] ، خلافاً لبعضهم) ، وهو قول الأخفش [٥] ، وخالفه الجمهور ، وروي عن أبي علي القولان [٦] .

وجه قول الجمهور : مشابهتها لأصلها ؛ لاتحاد اللفظ ، واشتراكهما في التنكير، ومن صرف «أَحْمَرَ» منكراً بعد العلمية ، فقياس قوله هُنَا كَذَلك ، والفراء [٧] يقول بهذا من باب أولى ؛ لأنه إذا جاز فيها قبل العلمية ، أن يراد بها النكرة فتصرف ، لكونها قد جذبت إلى حيز الأسماء ، فأن يقول بذلك في هذه الحالة أولى .

---

(١) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٤) في المساعد ٣/ ٣٥ : بعد التسمية بها ، وفي السلسيلي ٢ / ٩٠٦ : بعد التسمية بها وفاقاً لسيبويه .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٦) نقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، ظ : المساعد ٣ / ٣٥ .

(٧) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٢٩ .

[العدد المانع مع الوصفية أو شبه العلمية]

(وَ) العدل (المانع مع شبه العلمية ، أو) مع (الوصفية) ثابت ومستقر (في فُعَلَ) بضم الفاء ، وفتح العين ، حال كونه (توكيداً) وهو أربعة : « جُمَعُ ، وكُتَعُ ، وبُصَعُ ، وبُتَعُ » وعدلها عند الأخفش ، والفارسي ، وابن عصفور / عن « فُعْلٍ » (١) بضم الفاء ، وسكون العين من جهة أن مفردها « فَعْلاَءُ ، أَفْعَلُ » ، كَحَمْرَاءَ ، وعند بعضهم عن « فَعَالَى » من جهة أن مفردها اسم على « فَعْلاَءَ » « كَصَحْرَاءَ » ، وعند المصنف عن « فَعْلاَوَاتٍ » ، من جهة أن مذكرها يجمع بالواو والنون . /٢٢٣

أما العلة الثانية ، فقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش : « العلمية ، قال : وهي أعلام على الإحاطة لما تتبعه (٢) ، ورد : بأن العلم إما شخصي ، أو جنسي ، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس ، فلا يصلح كل منهما لغيره ، وهذه بخلاف ذلك ، وبأنها جمع ، والجموع لاتكون إعلاماً .

وقيل : الصفة ، بدليل الجمع بالواو والنون ، ويرده اتفاقهم على تغاير بابي التوكيد ، والصفة، وقال الخليل وسيبويه (٣) ، وأبو زيد والمصنف ، وابن عصفور (٤) : « شبه تعريف العلمية ، وهو التعريف بنية الإضافة ، ووافقهم السهيلي على ذلك ، ولكن زعم أنها غير ممنوعة الصرف ، لأن التعريف الذي يثبت منع الصرف هو تعريف العلمية ، قال : « وأما ترك تنوينها فلنية الإضافة ، وأما جرها بالفتحة ؛ فلئلا يلتبس بالمضاف للياء .

---

(١) المساعد ٣ / ٣٥ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .

(٣) نص سيبويه ٣ / ٢٢٤ : « وسألتُه عن جُمَعَ وكُتَعَ ، فقال : هما معرفة بمنزلة كُلُّهُم ، وهما معدولتان عن جَمْعِ جَمْعَاءَ ، وجَمْعِ كَتْعاءَ ، وهما منصرفان في النكرة . »

(٤) الارتشاف ١ / ٤٣٥ .

[العدل المانع مع العلمية]

(وَ) العدل (مع العلمية في « سَحَرَ » الملازم للظرفية ؛) حالة استعماله مجرداً من ال ، والإضافة ، مقصوداً به معين مستعملاً على معنى « في » فلايخرج عن الظرفية ، ولاينصرف للعلمية والعدل ، هذا إذا لم يسم به ، فإن سمي به انصرف قولاً واحداً ، لأن عدله إنما كان بالإشارة به إلى يوم بعينه ، وقد زال بالتسمية ؛ والمانع في « فُعَلَ » ، (وفيما سمي به من المعدولات المذكورة) ، غير «سَحَرَ » ، وذلك « أُخَرُ » ، و « فُعَالُ ، وَمَفْعَلُ » في العدد ، و « فُعَلُ » في التوكيد ، فإذا سمي بشيء من هذه منع الصرف ؛ للعلمية والعدل ، وقد نص سيبويه [١] على منع « أُخَرَ » مسمى به ، للعلمية ، وكونه لفظ المعدول ، وفي البسيط عن الأخفش [٢] ، والكوفيين [٢] : « أنه يصرف ؛ لزوال العدل ، بالعلمية ، وتقدم الخلاف في صرف « فُعَالَ ، وَمَفْعَلَ » في التسمية بهما وأن الجمهور على المنع وأما فعل التوكيد فعن سيبويه منعه في التسمية به / وعن الأخفش صرفه. /٢٢٣/

(وَ) فيما سمي به (من « فُعَلَ ») ، بضم الفاء ، وفتح العين ، (المخصوص بالنداء) ، نحو: «فُسَقُ ، وَخُبَثُ » معدولين عن « فَاسِقِ ، وَخَبِيثِ » ، فإن سمي بهما منعا ؛ للعلمية ، وبقاء لفظ المعدول ، ونقل ابن بابشاذ عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد [٣] .

(وفي) ماسمي به من (« فُعَلَ » المعدول عن « فَاعِلٍ ») حال كون فُعَل (علماً) ، والمحفوظ من ذلك : « عُمَرُ ، ومُضَرُ ، وزُفَرُ ، وعُصَمُ ، وقُثَمُ ، وجُشَمُ ، وجُمَحُ ، وقُزَحُ ، وجُحَا ، وزُحَلُ ، ودُلَفُ ، وهُبَلُ ، وبُلَعُ : بَطْنٌ مِنْ قُضَاعَةَ » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٧٥ .

وخرج بالمعدل غيرهُ ، كاسم الجنس ، نحو : « صُرَدٍ » ، والصفة ، كـ « حُطَمٍ » ، والمصدر ، كـ«هُدىً » ، والجمع ، كغُرَفٍ » و « بِعَنْ فاعل المعدول عن غيره ، « كأُخَرَ » و « جُمَعَ » ، و«بِعَلَمَا» المعدول عن فاعل في النداء ، « كَفُسَقُ ، وَخُبَثُ » ، وأُورد عليه « ثُعَلُ » ، فإنه ممنوع ، « كَعُمَرَ » ، للعدل ، والعلمية ، وليس معدولاً عن فاعل بل عن أفعل ، وأجيب بأنه نادر ، والكلام في الغالب ، وإنما قالوا في « ثُعَلَ » إنه معدول عن « أَثْعَلَ » ، لا عن « ثَاعِلٍ » ؛ لأن ثاعلاً غير مستعمل ، وأَثْعَلُ مستعمل .

[طريق العلم بالعدل السماع]

(وطريق العِلْمِ بِهِ) ، أي : بـ « فُعَلَ » المعدول علماً ، (سماعُهُ) ، من العرب (غيرَ مصروفٍ) ، كـ « عُمَرَ ، وثُعَلَ » ، حال كون « فُعَلَ » (عارياً من سائر الموانع) ، غير العلمية ، والعدل .

فإن سمع مصروفاً ، كـ « أُدَدٍ » ، فلا عدل فيه ، وإن وجد مايمنع مع العلمية غير العدل ، فكذلك ، كـ « طُوَى » ، في لغة المنع [١] ، وفيه مع العلمية تأنيث البقعة .

فإن سمع « فُعَلُ » علماً ، ولم يسمع فيه صرف ، ولا عدمه ، ولاعلم له اشتقاق فإنه يصرف حَمْلاً على الأصل في الأسماء ، قاله سيبويه [٢] ، وقال غيره : يمنع صرفه حملاً على الغالب ، في «فُعَلَ» علماً ، قيل : وليس بجيد .

---

(١) في الأصل و « ب » : أو بدل الواو ، ولا موضع لها .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

[فعال عند تميم والحجاز]

(وفي حكمه) ، أي : وفي حكم « فُعَلَ » المعدول ، في منع الصرف للعلمية ، والعدل ، (عند تميم « فَعَالِ ») حال كونه (معدولاً علماً المؤنث ، كرَقَاشِ) وبابه « كَحَذَامِ » ، وهو مقصور على السماع ، كباب « عُمَرَ » ممنوع عند سيبويه ، للعلمية ، والعدل [(١)] عن « راقِشَة » و « حَاذِمَة » ؛ لأن الغالب في الأعلام ، أو اللازمَ فيها النقل ، فيُقَدّر عدلُ « فَعَالِ » عن « فَاعِلَةَ » علماً / ، وفاءً بما تستحقه الأعلام ، كما فعل في باب « عُمَرَ » ، وقال المبرد : « باب فَعَالِ » ممنوع ؛ للعلمية والتأنيث [(٢)] بناء على الارتجال ، وهو خلاف ما استقر أو غلب في الأعلام وخرج بالمعدول خلافُهُ ، كالمصدر ، نحو « ذَهَابِ » ، والصفة ، « كَجَوَادِ » ، والجنس الفارق بينه وبين مفرده التاء ، «كسحاب » ، والاسم المفرد ، « كجَنَاحِ » ، فكل ذلك يصرف علماً لمذكر ، إذ ليس فيه غير العلمية. /٢٢٤/

(ويَبْنيه الحجازيون كَسْرًا) [(٣)] ، في الأحوال الثلاثة اجراءً له مُجرى « نَزَالِ » ؛ لشبهه وزناً، وعدلاً ، وتأنيثاً ، كقوله :

{١١٨٨} إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا   فَإِنَّ القَوْلَ مَاقَالتْ حَذَامِ [(٤)]

(ويوافقهم) ، على البناء على الكسر ، (أكثر بني تميم فيما لامه راءٌ) [(٥)] ، من الأعلام

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٧ .

(٢) نصه في المقتضب ٣ / ٣٧٥ : « وأما بنو تميم يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث، لأنهم لايذهبون به إلى العدل » .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٧٨ ، في السلسيلي كثيراً – تحريف .

(٤) من الوافر ، للجُيم بن صعب ، أو دَيْسَم بن طارق ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٦٠ ، الإيضاح في الشعر ص١٧، معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٥ ، الخصائص ٢/ ١٧٨ ، ابن يعيش ٤/ ٦٤ ، المغني ١/ ٢٤٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٧٨ .

المؤنثة الآتية على وزن « فَعَالِ » كـ « سَفَارِ » : لِمَاءٍ ، وَ « لِكَوْكَبٍ » وهما مؤنثان ، كأنهما للماءة ، والكوكبة ، وإنما كسر هؤلاء الراءَ ؛ ليتوصلوا إلى مذهبهم في الإمالة ، ولم يلتفت بني تميم إلى ذلك ، وأعربوا الباب كله إعراب مالا ينصرف .

/٢٢٥/

[فعال المبني على الكسر باتفاق]

(وَ) الحجازيون والتميميون (اتفقوا على كسر « فَعَالِ » أمراً) ، كَنَزَالِ » و « تَرَاكِ » ، وهو مقيس من الثلاثي التام المتصرف ، ومن غير الثلاثي موقوف على السماع ، « وكَدَارَاكِ » و «بَدَارِ» ، قال :

[١١٨٩] بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَا قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لدى صِغَارِهَا (١)

(أو مصدراً) ، « كَيَسَارِ » : للميسرة ، و « حَمَادِ » : للمحمدة ، و « جَمَادِ » : للمجمدة ، الأولى بالمهملة ، والثانية بالجيم ، وقد اجتمعا ، في قوله :

[١١٩٠] جَمَادِ لَهَا جَمَادِ وَلاَتَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادِ (٢)

يُرِيدُ : الدعاء على امرأة موصوفة بالجمود ، والبخل ، أي : جَمْدًا لها لاحَمَادِ ، وقال الأرقط:

[١١٩١] فَقُلْتُ : امكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعاً ، قالتْ : أَعَاماً وَقَابِلَهْ (٣)

---

(١) رجز لم أقف على قائله .

(٢) من الوافر ، للمتلمس ، الكتاب ٣/ ٢٧٥ ، ابن يعيش ٤/ ٥٥ ، الخزانة ٦/ ٣٣٩ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥٧.

(٣) من الطويل ، ونقل البغدادي عن ابن هشام اللخمي أنه نسبه لحميد الأرقط بقوله لزوجه وكانت قد سألته الحج وكان فعلا وقبله :

تحرضي الزلفا على الحج ويحها وكيف نحج البيت والحال حائله

وبعده ==

(أو حالاً) ، كقول الجعدي :

{١١٩٢} وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحلَّقِ شَرْبَةً   وَالخَيْلُ تَعْدُو بالصَّعِيدِ بَدَادِ [1]

أي : مُتبددة ، قاله السيرافي [2] .

(أو صفة جارية مجرى الأعلام) ، « كَحلاَقِ » : للمَنيَّة .

(أو) صفة (ملازمة للنداء) ، كقَوْلهم : يَافَسَاقِ ، ويَاخَبَاثِ » ، (وَ) هذه الخمسة (كلها معدولة عن مؤنث) .

أما « نَزَالِ » فمعدول عند المبرد عن مصدر معرفه مؤنث / [3]، فهو من باب المصادر النائبة / ٢٢٦/ عن أفعالها ، ولكنه بني لتضمنه معنى لام الأمر ، أو لحلوله محل المبني ، وهذا هو الصحيح ، وظاهر كلام سيبويه ، أنه معدول عن نفس فعل الأمر [4] .

وأما « فَعَالِ » مصدراً ، فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة لم يستعمل ، كما أن ملامح ومشابه مبنيان على مفرد لم يستعمل .

== لعل ملمات الزمان ستنجلي   وعل إله الناس يوليك نائله
الخزانة ٣ / ٧٠ (ط ، الاميرية) . آخر الشاهد : ٤٦٨ .
وهو مما فات المرحوم عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية من الخزانة .

(١) للنابغة الجعدي ، من الكامل ، الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، المقتضب ٣ / ٣٧١ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٥٧ ، ابن يعيش ٤ / ٥٤ ، الخزانة ١١/ ٣٦٣ ، الأشموني ٣ / ٢٧٠ .

(٢) المساعد ٣ / ٣٩ .

(٣) في المقتضب ٣ / ٣٦٨ : « أمّا ما كان في معنى الأمر فإنّما حقه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر « فعِل » موقوف موضوع ، فإنما مجازه مجازُ المصادر ، إلاّ أنّها المصادر التي يؤمر بها » .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٧٧ ، ٢٨٠ .

وأما « بَدَادِ » حالاً ، فإنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة ، « كَالْبَدَّةِ ، والمُبَادَّةِ » .

وأما الصفات الجارية مجرى الأعلام ، فمعدولة عن صفات مؤنثة غلبت وصارت اسماً ، كنَابِغَةَ » ، ولهذا لايتبع شيء منها موصوفاً ؛ لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام .

وأما الملازمة للنداء ، فإنها معدولة عن مؤنثة ،« فَفَسَاقِ » معدول عن « فَاسِقَةِ » و « خَبَاثِ » معدول عن « خَبِيثَةِ » .

[حكم ماسمي به من فعال]

(فإن سمي ببعضها) ، أي : ببعض هذه الأنواع الخمسة التي اتفق الحجازيون والتيميميون على بنائها ، (مذكر فهو « كَعَنَاقَ ») ، ونحوه ، من المؤنث مسمى به مذكر فيعرب غير منصرف .

(وقد يجعل كصَبَاحٍ) ، ونحوه ، من المذكر مسمى به مذكر فيصرف ، وذلك لأنه إنما كان مؤنثاً بإرادتك به العدل عن « فَاعِلَةٍ » وأنت إذا سميت به مذكراً ذهب منه معنى « فَاعِلَةٍ » ، فذهب التأنيث بذهاب ذلك ، وصرت كأنك سميت مذكراً بمذكر ، قال أبو حيان ومتابعوه : « ولعل المصنف ألحق ذلك بما ذكره سيبويه في « رَقَاشِ » فإن سيبويه قال : « ومن العرب من يصرف «رَقَاشِ» ، إذا سمي به مذكر ، كأنه سَمَّى رجلاً « بِصَبَاحٍ » [1] انتهى ، والمشهور منعه ، ولايبنى على الكسر ، والفرق أن باب « رَقَاشِ » أوسع من باب « نَزَالِ » وأخواته ، بدليل أن « رَقَاشِ » يجوز فيه قبل أن يسمى به المذكر البناء والإعراب ، و « نَزَالِ » وأخواته مبنية لاغير ، قاله أبو حيان » [2] .

(وإن سمي به) أي : ببعض هذه الأنواع التي اتفقت العرب على بنائها ، (مؤنث فهو) في

---

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٠ .

(٢) الارتشاف ١ / ٤٣٧ .

الحكم (« كَرَقَاشِ » على المذهبين) السابقين ، عن الحجازيين والتميميين ، فالحجازيون يكسرونه ، وأكثر بني تميم يعربون ماليس آخره راءً ، والأقيس عند / المبرد لغة الحجاز ، لأن « فعال » اسم ، / ٢٢٧/ فإذا سمي به لم يُغير ، وعند سيبويه لغة تميم ، لأن المسمى به إن كان باب « نَزَالِ » ، فهو « كانْزِلْ »، ونحن لو سمينا بالفعل أعربناه ، فهذا أولى ، وإن كان غير « نزال » ، فقد زال ذلك المعنى الذي اقتضى لها البناء ، وهو الشبه « بِنَزَالِ » .

[لغة أسد في فعال أمرا]

(وفتح [١] « فَعَالَ ») حال كونه (أمراً لغة أسدية) ، فتقول : « نَزَالَ » بالفتح ، لمناسبة الألف والفتحة قبلها ، ولأن الأصل في البناء السكون ، فلما تعذر هنا لأجل الساكنين عدلوا إلى مايقرب منه في الخفة ، ولغة غيرهم أقوى ؛ لأن حركة الساكنين الكسر، ولأنها مناسبة للتأنيث ، ولأنهم يوافقون غيرهم في ، نحو : « حَمَادِ ، وَخَلاَقِ ، وفَسَاقِ » .

" فصـــــل "

[حكم المصغر في الصرف ومنعه]

الضابط الأصلي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف، والأقسام أربعة ، منصرف فيهما ،« كَزَيْدِ » ومقابلُهُ ، « كَزَيْنَبَ » ، وغيرُ منصرف في التكبير دون التصغير ، نحو : « شَمَّرَ ، وَضَرَبَ » ، وعكسه ، نحو : « تحلئ [٢] علماً .

---

(١) قول ابن مالك : وفتح « فَعَالَ » أمراً لغة أسدية » ساقط من السلسيلي .

(٢) هكذا في الأصل « عاصم » ، وفي « ب » خاصم » ، ولايصح التمثيل بهما على أي وجه والصواب« تحلئ » كما مثل به المساعد ٣/ ٤٢ ، وسيمثل بها المصنف بعد قليل .

فالذي زال بتصغيره سبب منعه ، (يصرف مصغراً مالايصرف مكبراً)[١] ،كـ « عُمَرَ » ، و «سَحَرَ » ؛ لأنهما إنما عدلا مكبرين ، و « شَمَّرَ ، وعَلْقَى ، وسَرْحَانَ ، وجَنَادِلَ » ؛ لزوال الوزن ، والألفين ، وصيغة الجمع ، فهذه خمسة أنواع داخلة في كلامه ، ولم يستثنها بعد .

[مايمنع مصغرا ومكبرا]

(مالم يكن) مسماه (مؤنثاً) ، « كَزَيْنَبَ ؛ لبقاء التأنيث .

(أو أعجمياً) ، « كإِسْحقَ » وَ « يَعْقُوبَ » ؛ لبقاء العجمة ، وفيه نظر ؛ لأن الأعجمي ينبغي أن يتبع فيه السماع لا القياس .

(أو مركباً) ، « كَحَضْرَمَوْتَ » ؛ لبقاء التركيب .

(أو مضارعاً لفَعْلاءَ) ، في أن زيادته مضارعه لزيادتها ، حال كونه (مُكبراً ومصغراً) صفة كان، « كَسَكْرَانَ » ، أو علماً « كَعُثْمَانَ » ، وخرج عنه نحو « سِرْحَانَ » علماً ، فإن تصغيره «سُرَيْحِينَ » ، فإن المضارعة موجودة في التكبير دون التصغير ، فيصرف في التصغير ، ويمنع في التكبير .

(أو ذا شبه بالفعل المضارع سابق للتصغير) ، « كَتغلب » و « يَشْكُرَ » ، فيمنعان مكبرين ومصغرين ، واحترز بالمضارع من نحو « شُمِّرَ » و «ضُرِبَ » بالبناء للمفعول ، فيصرفان مصغرين ؛ لزوال الوزن .

(أو عارض فيه) ، نحو : « أجادِلَ » علماً ، وتصغيره « أُجَيْدِلُ »، فيمتنع مكبراً ، / ٢٢٨/

---

(١) في هامش الأصل : وذلك : ذو العدل ، والوزن ، وألف الإلحاق { والزيادة } وصيغة الجمع وكتب عليها «صح » .

للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ، ووزن الفعل ؛ لأنه ضارع ، نحو « أُبَيْطِرَ » .

وتَلخصَ : أن الذي لاينصرف مصغراً ومكبراً نوعان : متحد السبب في حالتي التصغير ، والتكبير ، وهو الغالب ومختلفه ، كما في « أَجَادِلَ ، وأُجَيْدِلَ » .

[مايمنع مصغرا ويصرف مكبرا]

(وقد يكمل موجب المنع في التصغير فيمتنع مصغراً ماصرف مكبراً) . نحو : « تِحْلِىءٍ » علماً ، فإنه في التكبير منصرف ، لأن فيه العلمية وحدها ، وهي لاتستقلُّ بالمنع ، وفي التصغير غير منصرف ، لأنه يقال فيه : « تُحَيْلِيءُ » بوزن « تُبَيْطِرُ » ، ففيه مع العلمية ، وزن الفعل ، ونحو : «هِنْدِ» ، فإنها في التكبير يجوز فيها الصرف وعدمه ، فإذا صُغِّرت وجب منعها ؛ لوجود الزيادة على الثلاثة ، فقوله : (فيمتنع) ، محمول على ماتجدد له المنع ، أو تحتم ، و « التِحْلئ » بكسر التاء المثناة فوق ، وسكون الحاء المهملة : ما أفسده السكين من الجلد عند القشر ، تقول : منْهُ حَلِىءَ الأديمُ، مثل : حَلِمَ : إذَا صَارَ فيه التِحْلئُ .

« فصـــــل »

[صرف الممنوع للتناسب والضرورة]

(يصرف مالاينصرف للتناسب) ، نحو : ﴿ سَلاَسِلاَ ﴾ (١) الآية ، لصرف المعطوفين بعده ، وقيل : إن الجمع المتناهي ، يجوز صرفه مطلقاً ، وسيأتي ، والمثال الجيد : ﴿ ولاَيَغُوثاً وَيَعُوقاً ﴾(٢) في قراءة الأعمش (٣) .

---

(١) سورة الإنسان آية : ٤ . قراءة سبعية ، قرأ نافع ، وأبوبكر ، والكسائي منونه ، السبعة ٦٦٣

(٢) سورة نوح آية : ٢٣ .

(٣) في البحر المحيط ٨ / ٣٤٢ : « قال ابن عطيه : وقرأ الأعمش ولايغوثاً ويعوقاً بالصرف ، وذلك وهم ،==

(أو للضرورة) ، وهي إما بالمسرة ، كقوله :

[١١٩٣] إِذَا مَاغَزَا فِي الجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَسَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ [1]

فإن القوافي مجرورة .

وإما بزيادة حركة ، وليس هذا كالذي قبله ، لأن ذاك تبديل حركة بحركة ، وهذا اجتلاب حركة لم تكن أصلاً ، وهذا يقع في المؤنث بالألف المقصورة ، فإنه إذا احتيج إلى حركة فلاتقبلها الألف ؛ لملازمتها السكون ، فيؤتى بالتنوين ، لا لذاته ، بل وسيلة إلى الحركة ، فيلتقي ساكنان ، فتحذف الألف ، ويكسر حينئذ التنوين ، وذلك إذا لقيه ساكن بعده ، وذلك نحو قولك في الشعر هذه سَكْرِى انطلقتْ .

وإما بالتنوين ، كقوله :

[١١٩٤] فَأَتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأَخِي السَّهْمِ بِغَضْبٍ ، فقَالَ : كُونِي عَقِيرَا / [2] /٢٢٩/

وفيه شاهد ثانٍ على إضافة الملغى إلى المعتبر ، وهو قوله : « كَأَخِي السَّهْمِ » .

== لأن التعريف لازم ووزن الفعل ؛ وليس ذلك بوهمٍ ، ولم ينفرد الأعمش بذلك ، بل قد وافقه الأشهب العقيلي على ذلك ، وتخريجه على أحد الوجهين ، أحدهما : أنه جاء على لغة من يصرف جميع مالاينصرف عند عامة العرب وذلك لغة ، وقد حكاها الكسائي وغيره ، والثاني : أنه صرف المناسبة ماقبله ومابعده من المنون، إذ قبله : وداً ولاسواعا وبعده : نسراً » .

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥٢ ابن يعيش ١ / ٦٨ ، الضرائر ص ٢٢ ، وديوانه٤٢ .

(٢) من الخفيف ، لأمية بن الصلت ، العيني ٤ / ٣٧٧ ، الشرح الكبير ٢ / ٥٥١ ، الضرائر ص ٢٣ ، المقرب ٢/٢٠٢ .

(وإن كان) المصروف للضرورة ، (أفعَلَ تفضيلٍ ، خلافاً لمن استثناهُ)[١] ، وهم الكوفيون، قالوا : لايصرفُ « أفعَلُ مِنْ » للضرورة ، لأن منعه من التنوين ؛ لأجل « مِنْ » ، فلا يجمع بينهما ، كمالايجمع بينه وبين الإضافة ، والصحيح مذهب البصريين [٢] ، وهو أن المانع له من الصرف الوزن والوصف : « كأَحْمَرَ » ، ولهذا صُرف « خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْهُ » ؛ لزوال الوزن ، وإن كان معه «مِنْ » .

[منع المصروف]

(ويمنع صرف المنصرف اضطراراً) ، وهو قول الأخفش والفارسي ، والكوفيين[٣] ، إلا أبا موسى الحامض [٤] وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع ، كقوله :

{١١٩٥} طَلَبَ الأزَارِقَ بالكَتَائِب إذْ غَدَتْ   بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ [٥]

وقوله :

{١١٩٦} ... ...   وقودَ أبي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا [٦]

---

(١) الإنصاف ٢ / ٤٨٨ م (٦٩) ، والشرح الكبير ٢ / ٥٥٢ .

(٢) المساعد ٣ / ٤٣ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٤٩٣ مسألة رقم (٧٠) .

(٤) منعه ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٨ .

(٥) من الكامل ، للأخطل .

ظ : الضرائر ١٠٤ ، الإنصاف ٢ / ٤٩٣ ، الأشموني ٣ / ٢٧٥ ، العيني ٤ / ٣٦٢ .

(٦) من الوافر ، للكميت ، انظر : الصحاح ١ / ١٠٧ ، الضرائر ١٠٤ ، الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٨ ، الخزانة ٧/ ١٥١ ، الارتشاف ٣/ ٢٩٦ ، والعيني ٤ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

وصدره : * يرى الرَّاءُون بالشفرات منها *

والحباحب : هو ذباب يطير بالليل كأنه نار .

و « حُبَاحِب » على وزن « عُلَابِطَ » ، وهي نارٌ ضعيفة ، وذلك أن بعض البخلاء كان اسمه أبا حُبَاحِبَ ، وكان يوقِدُ ناراً ضعيفة مخافة الضيفان ، فسميت كل [نارٍ] (١) ضعيفة بذلك ، حتى سمي به النَّارُ التي تقدح حوافر الخيل(٢) ، (خلافاً لأكثر البصريين)(٣) ، والحامض من شيوخ الكوفيين .

(لا اختياراً ، خلافاً لقومٍ) ، منهم ثَعْلَبُ (٤) ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ، وأنشد على ذلك قوله :

[١١٩٧] أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ... بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ (٥)

أَوْ التَّالِي (٦) دُبَارَ فَإِنْ أَفُتْـهُ ... فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ .

فقال له الحامض : هذا موضوع ، لأن مؤنساً ، ودُبَاراً مصروفاً ، وقد ترك صرفهما ، فقال ثعلب : هذا جائز في الكلام ، فكيف في الشعر ، فدل هذا على جوازه اختياراً .

---

(١) زيادة للسياق .
(٢) الصحاح ١ / ١٠٧ .
(٣) الضرائر ص ١٠١ .
(٤) الارتشاف ١ / ٤٤٨ .
(٥) من الوافر ، لمجهول ، الإنصاف ٢ / ٤٩٧ ، الهمع ١ / ١٢٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥١١ .
شِيارِ : السبت
أول : الأحد
أهون : الاثنين
جُبار : الثلاثاء
دُبار : الأربعاء
مؤنس : الخميس
عَروبة : الجمعة
(٦) في الأصل و « ب » : أو الليالي – تحريف ولايتزن به الشطر .

(وزعم قوم أن صرف مالاينصرف مطلقاً) ، « أَفْعَلُ » وغيرُهُ (لغة) لبعض العرب ، قال الأخفش « من العرب من يصرف في الكلام جميع مالاينصرف ، فقال : [1] وكأنها لغة الشعراء جرت على ألسنتهم في الكلام على مايضطرون إليه / في الشعر . /٢٣٠/

وقيل : إلا « أَفْعَلَ مِنْ » ، حكى الكسائي أن بعض العرب يصرفون كل مالاينصرف إلا أفعل منك ، (والأعرف قصرُ ذلك على نحو : سَلَاسِلَ ، وَقَوَارِيرَ) حكى الأخفش [2] أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة ، نحو : «صَوَاحِبَات » ، فأشبه بذلك الآحادَ .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٠ . ١١٤ الإنسان

(٢) المساعد ٣ / ٤٤ . ١٥ ، الإنسان

(٦٣) « باب التسمية بلفظ كائن »

[صفة لفظ (ما) خبركائن . وهي نكرة موصوفة (كان)]

صفة « ما » ، واسمها مستتر فيها يعود على « ما » ، وخبرها محذوف ، أي : ماكانه أو ماكان إياه على الخلاف في المختار من ذلك ، أو كان تامة والتقدير : كائنٍ شيئا وجد من غير نظر إلى حال دون حال ، سواء كان مفرداً ، أم مركباً ، كلاً (١) ، أم جزءاً .

[أنواع مايسمى به]

(لما سُمِّي به من لفظ يتضمنُ إسناداً) ، « كبَرَقَ نَحْرُهُ » وَ « تَأَبَّطَ شرّاً » وَ « شَابَ قَرْنَاهَا » ، من المسموعات ، وَ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، مما لم تُسمع التسميةُ به ، سواءٌ كان الجزء الثاني ظاهراً ، كما مثلنا ، أم مضمراً بارزاً ، « كَقُمْتُ » ، أمْ مستتراً ، نحو : « قَامَ وَيَقُومُ » منقولين من : زيدٌ قام أو يقوم ، قال :

{ مكرر } أنَـا ابْنُ جَـلاَ ... ... * ... ... (٢)

{ مكرر } ... ... بَنِي يَزِيدُ ... ... (٣)

فهذه لاتتأثر بالعوامل (٤) ، لأن الجملة قد عمل بعضها ، فلو أعلمنا فيها عاملاً آخر توارد عاملان على معمول واحد .

---

(١) في الأصل و « ب » : أو .

(٢) سبق تخريجه برقم ١١٧٠

(٣) سبق تخريجه برقم ١١٧١

(٤) الكتاب ٣ / ٣٢٦ .

وأجاز بعضهم (١) في ، نحو : « قُمْتُ » إيقاع الإعراب في الضمير ، فتقول : « جاءَ قُمْتٌ ، وَرَأَيْتُ قُمْتاً ، وَمَرَرْتُ بِقُمْتٍ » ، ويؤيده نسبتهم إلى « كُنْتُ ، كُنْتِيّ » ، وأنه لايلزم منه أن يقع في آخر الكلمة إعراباً ، وأجاز رجوع الفَاءِ إلى حركتها ، فتفتح أُولَىْ « قَمْتُ ، وبَعْتُ » .

وأجاز بعضهم إضافة صدر ذي الإسناد إلى عجزه ، كما تقدم في باب العلم .

(أو عملاً) ، هو عام بعد خاص ، إذ كل متضمن إسناداً متضمن عملاً ، ولا عكس ، ويشمل عمل الرفع ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » ، والنصب ، نحو : « ضَارِب زَيْداً » ، وعمل الجر ، نحو : «غُلَامُ زَيْدٍ » ، فهذه كلها يجري فيها الأول بحسب العوامل ، كما كان قبل التسمية ، ويبقى الثاني على ماكان عليه قبل التسمية من رفعٍ ، أو نصب ، أو جرٍّ ، وإن كان الرافع ، والناصب فعلا ، أو حرفاً لم يتغير .

ومقتضى كلامه : أن الجار والمجرور كذلك ، ولايعرف له قائل ، بلْ إن كان الجار حرفاً موضوعاً على حرف واحد ، نحو : « بِزَيْدٍ » لم يتغير .

٢٣١/ وأجاز المبرد (٢) ، والزجاج (٣) ؛ أن يعرب الجارُّ إعراب المضاف / بعد زيادة حرف مجانس حركته ، ويضعف ذلك الحرف ، فتقول : « بِبزِّيْدٍ » ، كما يفعل في الحرف الواحد ، إذ سمي به وحده .

ومذهب سيبويه ، أن حكم الحرف مع الاسم أن يحكيا في التسمية ، نحو : « أَنْتَ » وإنما أجاز الإعراب ، في : « مِنْ زَيْدٍ » ، تشبيهاً للجار بالمضاف ، لكونه على حرفين ، فأشبه نحو « يَدٍ ، وَدَمٍ » مضافين .

---

(١) ذكر أبو حيان هذه الإجازة ولم يسمِّ أصحابها ، انظر الارتشاف ١ / ٤٤٩ .

(٢) في المقتضب ٤ / ١٤ : « . . . الا ترى أنَّك لو سميته (بزيد) لقلت : جاءني بزيدٍ . »

(٣) انظر ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص : ١٢٨ .

وإن كان الجار على حرفين ، فإن كان ثانيهما لينا ، نحو : « فِيْ زَيْدٍ » ، فالحكاية أيضاً ، والمبرد[١] والزجاج [٢] يجيزان الإعراب ، بشرط التضعيف ، وإن كان الثاني صحيحاً ، نحو : «مِنْ زَيْدٍ » ، فمذهب سيبويه[٢] وبعض النحويين يعربونه إعراب المتضايفين ، كما تقدم ، والجمهور يجيزون الإعراب ، والحكاية .

وإن كان الجار أكثر حرفين ، نحو : « مُنْذُ اليَوْمِ » ، فالوجهان ، والخلاف بعينه .

(أو إتباعاً) ، كأن يسمى بموصوف وصفته ، أو بمعطوف عليه ، ومعطوف ، وكذا بقية التوابع ، فحكم الأول بحسب العوامل ، والثاني تابع له فإن سميت « بِزَيْدٍ الطَّوِيلِ » ، فإن قدرتهما جملة حكيت ، أو موصوفاً وصفه أعربتهما ، ونصبتهما في النداء ، (أو تركيب حرفين) ، كأن تسمي بـ « إِنَّمَا » ، أوْ « كَأَنَّمَا » .

(أو حرفٍ ، واسمٍ) ، تقدم ، نحو : « يَازَيْدُ » ، أو تأخر ، نحو : « حَيْثُمَا » .

(أو حرفٍ ، وفعلٍ) ، نحو : « ماقامَ » مجرداً عن ضمير ، أو موصول وصلته ، نحو : «الذيْ قَامَ » ، فيستقر لما سمي بشيء من هذه المذكورات .

[أحوال مايسمى به]

(ما[٣] كان له قبل التسمية) ، من إعراب ، وحكاية [٤] ، فالمتضمن للإسناد يحكي ، وكذا

---

(١) في المقتضب ٤ / ٣٣ : « فإن سميت رجلاً (مِنْ زيدٍ) و (عن زيدٍ) فإنَّ أجود ذلك أن تقول : هذا مِنُ زيدٍ ، وعنُ زيد ، كما تقول : يدُ زيد . »

(٢) نصَّ سيبويه ٣ / ٣٣٠ : « فإن سميته بني زيْد ، لاتريدُ الفم ، قال : أُثقِّلُهُ فأقول : هذا فِيُّ زيدٍ » .

(٣) « ما » مبتدأ خبر ماسبق أول الباب وهو الجار والمجرور « لما سمي . . » إلخ .

(٤٥) الكتاب ٣ / ٣٣١ .

المتضمن لتركيب يشابه الحكاية أيضاً ، والمتضمن للعمل يعرب ، وكذا ذو الاتباع .

(ولا يُضافُ)المذكور ، (ولايُصغر) ، ولا يثنى ، ولايجمع ؛ لأنه إما جملة ، أو شبهها ، والجمل لاتضاف ولاتصغر ، ولاتثنى ، ولاتجمع .

(والمعطوفُ بحرفٍ دونَ متبوعٍ) المسمى به ، نحو : « وزَيْدٍ » ، (كالجملة) ، فيحكى كما تحكى ، وإن نقل من رفع ، أو نصب ، أو جر ، حكى بحاله ، لأنه لامتبوع له الآن ، فيكون تابعاً له، فبقي أن يحكم له بحكم مانقل عنه ، لأنه ليس على الهيئة التي يكون بها تابعاً ومتبوعاً ، ولايمكن أن يكون للمجموع إعراب لفظي ، فتقول : « قَامَ وَزَيْدٍ ، ورَأَيْتُ وَزَيْدٌ ، ومَرَرْتُ بوزَيْدٌ » برفع «زَيْدٌ» في الأحوال الثلاثة ، إن كان في الأصل تابعاً لمرفوع ، وكذا حكم المنصوب ، والمجرور .

(ويعرب ما / سوى ذلك) ، من المفردات ، « كزَيْدٍ » و « قَامَ » و « إنْ » . /٢٣٣/

[حكم المسمى بالمثنى والمجموع على حده]

(فإن كان) ماسمي به (مثنى) ، نحو : « رَجُلاَنِ » ، (أو مجموعاً على حده) ، أي : المثنى، من كونه معرباً بالحروف ، « كمُسْلِمَيْنِ » ، ((أو جارياً مجرى أحدهما) ، فالجاري مجرى المثنى (مطلقاً) ، « اثْنَانِ ، واثْنَتَانِ » ، بخلاف « كِلاَ ، وكِلْتَا » ، فإن لهما شرطاً وهو الإضافة للمضمر ، والجاري مجرى المجموع على حد المثنى « عشْرُون » وبابه ، وليس لنا شيءٌ محمولٌ على الجمع لامطلقاً ، (أعربَ [١] بما كان له قبل التسمية) ، فما كان مثنى ، أوجارياً مجراه مطلقاً ، فإنه يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء ، وما كان مجموعاً على حد المثنى ، أو جارياً مجراه فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء ، وإذا سمي بـ« كِلاَ ، وكِلْتَا » أعرب تقديراً « كالفَتَى » .

---

(١) أعرب – ليست في السلسيلي .

(أو جعل المثنى وموافِقُهُ كعِمْرَانَ) ، فيلزمهما الألف ، ويعربان على النون إعراب مالاينصرف للعلمية ، وزيادة الألف والنون ، وعليه قوله :

[١١٩٨] أَلاَ يَـادِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَـانِ ... ... أَلحَّ عليْهَا ذَائِمُ الهَطَلاَنِ [١]

(والمجموع وموافقه كَغِسْلِينَ) ، فتلزمهما الياء ، ويعربان على النون منصرفين ، كإعراب المفردات ، وإنما ألزم الياء ؛ لأنه ليس في العربية اسم مفرداً آخره نون زائدة بعد واو ، وأما «زيتون» فالنون أصلية .

(أو هارون) [٢] فيلزمه الواو ، ويعرب على النون إعراب مالاينصرف للعلمية ، وشبه العجمة ، كما في « حَمْدُونَ » ؛ لأنه ليس في المفرد العربي ماهو كذلك ، وأما « هَارُونُ » فأعجمي، فالمانع له العلمية والعجمة ، والتشبيه به في الحكم ، لا في التوجيه .

وذكر السيرافي [٣] وجها رابعاً ، وهو لزوم الواو وفتح النون ، وقال : إنه صح عن العرب ، ولكنه نادر ، قالوا : هذا ياسَمُونَ البرِّ ، ورَأَيْتُ يَاسَمُونَ البرِّ ، وَمَرَرْتُ بِيَاسَمُونَ البرِّ » ، بالواو وفتح النون في الأحوال الثلاثة .

ووجه خامس ، وهو التزام الواو ، والإعراب بالحركات على النون ، وإعراب المثنى ، والمجموع على حده ، والموافق لهما بالحركات بعد التسمية (مالم يُجاوزَ سبعةَ أحرفٍ) ، فإن

---

(١) من الطويل ، لابن مقبل ، الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، الخصائص ٣ / ٢٠٢ ، الخزانة ٧ / ٣٠٢ ، ابن يعيش ٥/ ١٤٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ص ٨١٤ .

وعجزه في الجميع * أملَّ عليها بالبلى الملوان *

والشعر الأول مطلع قصيدة أخرى لشاعر جاهلي من بني عقيل وعجزه : عفت جحا بعدي وهن ثماني .

ظ : الخزانة . ولم يرد ماذكره الشيخ خالد عن أحد من أصحاب الشواهد .

(٢) في السلسيلي : أو حمدون .

(٣) المساعد ٣ / ٤٧ .

جازوا ذلك، تعين إعرابهما بالحروف ، كما كان قبل التسمية ، تقول في تثنية : « اشهيبابٍ وجمعه « اشهيبابانِ ، واشهيبابُونَ » ، فلو سميت بهما / لم يجز فيهما إلا الحكاية ؛ لمخالفتهما الأسماء المفردة / ٢٣٤/ بزيادة عدة حروفهما على سبعة أحرف .

[حكم ماسمي به مما خرج عن أبنية العربية]

(ويجري نحو « حَامِيمَ ») ، وطاسِينَ » ؛ و « يَاسِينَ » مسمّى بهما ، (مجرى « هَابِيلَ ») في منع الصرف للعلمية ، وشبه العجمة ؛ لأن مثل هذا الوزن لايوجد في لسانهم .

[حكم ماسمي به من أحرف الهجاء]

(وإن كان ماسمي به حرفي هجاء ضعف ثانيهما ، إن كان) ثانيهما (حرف لين) ، سواء كان واواً ، كـ « لَوْ » أو يَاءً ، كـ « في » ، أو ألفاً ، كـ « لاَ » ، فتقول : « قَامَ لَوٌّ ، وَفِيٌّ ، وَلاَءٌ » . بتشديد الواو ، والياء وبالمد ؛ لأنك زدت على الألف ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة و «رَأَيْتُ لَوّاً ، وَفِيّاً ، ولاَءً » ، وَ « مَرَرْتُ بِلَوٍّ ، وَفِيٍّ ، ولاَءٍ » .

وكذا الحكم إن كان جزء كلمة ، نحو : « قَوْ » من : قولٍ ، و «بَيْ » من : بيعٍ ، و « عَا » من : عَافيةٍ ، وإنما ضُعِّفَ ؛ لأنه لايوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك .

وإن كان ثانيهما غير لين ، لم يغير ، نحو : « عَنْ » ، فيعرب إعراب « يَدٍ ، وَدَمٍ » ، وكذا الحكم لو كان جزء كلمة ، كـ : « ضَرَ » من : ضَرَبَ ، أو « رَبَ » منه .

(وإن كان) ماسمي به ، (حرفاً واحداً كُمِّلَ بتضعيف مُجَانِس حركته إن كان متحركاً ، ولم يكن بعضَ كلمة) ، فتقول في التسمية بتاء الفاعل ، من نحو : « ضَرَبْتُ » بضم التاء ، « تُوٌّ » ، وبكسرها « تِيٍّ » ، وبفتحها « تَاءٌ » بالمد ، كما تقدم .

وإن كان ساكناً كتاءِ » التأنيث ، من نحو : « قَامَتْ » ، فلم يتعرض له ، والظاهر أن حكمه حكم جزءِ الكلمة الآتي ذكره .

(وإن يكنه) ، أي : وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة ، (وهو ساكن) ، صحيح ، كراءِ « ضَرْبٍ » ، وبَاء « اضْرِبْ » ، (فبالحرف الذي قبله) يتكمل ، (على رأي) ، فتقول في التسمية براء « ضَرْبٍ » « هذا ضَرٌ ، ورَأَيْتُ ضَراً ، ومَرَرْتُ بِضَرٍ » ، وتقول في التسمية بباء «اضْرِبْ» هذا « رِبٌ ، ورَأَيْتُ رِباً ، ومَرَرْتُ بِرِبٍ » ، (و) يُكَمَّلُ (بهمزة الوصل على رأي) ، قال سيبويه : « اذا سَمَّيْتَ بالباء من : اضْرِبْ ، أدخلت همزة الوصل ، فقلت : « ابٌ » [1] ، ورد عليه الجرمي : بأن همزة الوصل لاتدخل على متحرك ؛قاله مَبرُمان ، ويجاب بعروض الحركة لأجل الإعراب ، ويشكل من وجه آخر ، وهو أنك إذا وصلت سقطت الهمزة ، فيبقى على حرف واحد ، فما فر منه وقع فيه ، ومن ثم قال أبو اسحق : أختارُ [2] أنْ أقطع الهمزة ، وسيبويه يسقطها /، / ٢٣٥/ وتقول : هذا أُبنْ ، وتحرك الباء وتنونها ، وإنما صورناها في الخط نوناً إيضاحاً للفظ به .

وإن كان الساكن معتلاً ، فحاله كحاله لو كان علماً .

(وإن كان) الحرف المسمى به ، وهو بعض كلمة (متحركاً فبالفاء) يُكمَّلُ (إن كان) الحرف المسمى به (عيناً) ، فلو سميت بالميم من « جَمَلٍ » ، قلت : جَمٌ ، (وبالعين) يُكمَّلُ (إن كان) الحرف المسمى به (فَاءً) ، فلو سميت بالهاء من « هِنْدٍ » ، قلت : هِنٌ ، (وبأحدهما) ، أي : الفاء ، والعين ، (إن كان) الحرف المسمى به ، (لاماً) ، فلو سميت بالباء من : « ضَرَبَ » ، قلت: «ضَبٌ » ، أو « رَبٌ » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٢١ .

(٢) في ب : اختر .

(لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه) ، أي : التكميل بالتضعيف في المسائل الثلاث ، فلايُردُّ القائل بلتضعيف شيئاً من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس الحركة التي للحرف ، فلو سميت بالقاف من قُفْلٍ ، قُلْتَ : قُوٌّ ، أو بها من « قَتَلَ » ، قلت : قَاءٌ ، أو بها من «قِتَال» ، قلت : قِيٌّ ، وينسب هذا الرأي لسيبويه ، وشيخه الخليل [(١)] ، وهو ضعيف ؛ لأنه إذا أمكن القريب ، لا يعدل إلى الأجنبي .

وفي البسيط [(٢)] : إذا سميت بالباء ، من « ضَرَبَ » ، قلت على رأي سيبويه والخليل : بَاءٌ ، وعلى رأي الأخفش « ضَبَ » ، وعلى رأي المازني « رَبَ » ، وعلى رأي غيرهم تردُّ الكلمةَ بأسرها، فتقول : « ضَرَبَ » ، قال ابن هشام : « وهذا كله مخالف لكلام المصنف ، فإن المصنف خير في اللام بين أن تكمل بالعين ، وهو قول المازني [(٣)] ، أو بالفاء وهو قول الأخفش [(٣)] ، وبقي التضعيف ، وهو قول سيبويه ، ولم يقل أحد بالتخيير ، في المكمل به من فاء ، أو عينٍ » انتهى .

[حكم مايسمى به من اسم على حرفين ثانيهما علة]

(ويجعل « فُو ») ، إذا سمي به (فَمًا) ، لأن العرب لماأفردوه عن الإضافة قالوا ذلك ، وهو كالمستثنى من قوله أولاً : أنه إذا سمي بثنائي ثانيه لين ، فإنه يضعف ، وكان القياس أن يرد الفم إلى أصله ، وهو « فَوهٌ » ؛ لقولهم : أَفْوَاهٌ ، إلا أن العرب حكمت له في حال الإفراد بغير ذلك ، وهو أن يبدل من عينه ميم ، فاتبعناهم فيما فعلوا ؛ (وَ) يجعل (« ذُو » المعرب) ، إذا سمي به (ذوي) كفَتَيّ / ، (أو ذوًا) كالجوِّ ، والأول مذهب سيبويه ، والثاني مذهب الخليل [(٤)] وكلٌّ منهما رَدَّهُ إلى / ٢٣٦/

---

(١) قال سيبويه : « وهذا قياس الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » الكتاب ٣ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٠ .

(٣) انظر الارتشاف ١ / ٤٥٤ .

(٤) الكتاب ٣ / ٢٦٣ .

الأصل عنده ، فعند سيبويه : أنه مفتوح العين ، ولاَمُهُ ياءٌ ، من باب « طَوَيْتُ » ، وعند الخليل ساكنها ، ولامه واوٌ ، من باب « قُوَّة » ويدل لسيبويه ، تثنية « ذَات على ذَوَاتَا » ، والأصل في المؤنث ألا يخالف المذكر ، إلا بالتاء فقط ، دون الزنة ، ولأن باب « طَوَيْتُ » أكثر من باب «قُـوَّة».

فإن قلت : لايلزم من قول الخليل : « ذَوٌّ » ، أنه عنده من باب « قُوَّة » ،لجواز أنه أجري عليه حكم لوْ ، أجيب : بأن ذلك ما لاثالث له معلوم ، نعم ، يقال : هلا أبقى الدال مضمومة ، إذا كان آثر بقاء الكلمة على لفظها دون الرجوع إلى أصلها لأن أصل الذال الفتح، باتفاق منهما ، وتخيير المصنف بين القولين إحداث قول ثالث .

واحترز بقوله : : (المعرب) ، من « ذَو » المبينة في لغة « طَيِّئ » ، فإنها تضعفُ إذا سمي بها ، كما تضعف « لَوْ » .

[حكم همزة الوصل في التسمية بما هي فيه]

(وتقطعُ همزةُ الوصل ، إن كان ماهي فيه فعلاً) ، نحو : « انْطَلِقْ » علماً ، بدليل قولهم لموضعٍ : « إِصْمِتُ » بقطع الهمزة ، هذا إذا كان خلياً من الضمير ، فإن كان ذا ضمير حكيت اللفظ في الهمزة وغيرها اتفاقاً .

وعلم من كلامه : أن همزة الوصل في الأسماء ، كالانطلاق ، لاتتغير بالتسمية ، وخالف في ذلك ابن الطراوة [1] ، قال : لأنها إنما كانت في الاسم حين كان جارياً على الفعل ، ورد عليه : «بِعَبْدِ اللّهِ »علماً .

---

(١) المساعد ٣/ ٥٠ .

[حكم مايسمى به من فعل حذف بعضه ماحذف آخره]

(ويجبر الفعل المحذوف آخره) ، برده إليه بعد التسمية ، فلو سميت بـ « يَرْمِ » وَ «يَغْزُ» ، وَ«يَخْشَ » ، مجزومة بحذف آخرها ، رددت أواخرها ، ويجرى نحو : « يَرْمٍ » مجرى « قَاضٍ » ، وَ« يَغْزُ » كذلك بعد قلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، ويجرى نحو : « يخشى » مجرى الفتى ، تقول : « هَذَا يَرْمٍ ، وَمَرَرْتُ بِيَرْمٍ ، وَرَأَيْتُ يَرْمِيَ » ، و « هَذَا يَغْزٍ ، وَمَرَرْتُ بِيَغْزٍ ، وَرَأَيْتُ يَغْزِيَ » ، وتقول : « هَذَا يَخْشَى ، وَرَأَيْتُ يَخْشَى ، وَمَرَرْتُ بِيَخْشَى » ، كله بالألف ساكنة غير منونة ؛ لخفتها، كما أن من قال : مدارى ، وعذارى لايحذف ، ويعوض كما يفعل من يقول : مَدَارٍ ، وَعَذَارٍ .

[ماحذف ماقبل آخره]

(أو ماقبل آخره) ، فلو سميت بـ « يَقُلْ » أو « يَبِعْ » أوْ « يَخَفْ » محذوفة العين ؛ لإلتقاء الساكنين ، رددت المحذوف إن كان معتلاً / ، لزوال المقتضي للحذف ، وهو التقاء الساكنين / ٢٣٧/ بحركة الإعراب ، وهذا زوال غير عارض ، بل لازم في جميع الحالات ، كما وجب رد اللام في التي قبلها ، لزوال الجازم ، فتقول : هَذَا يَقُولُ ، وَيَبِيعُ وَيَخَافُ ، وَرَأَيْتُ يَقُولَ وَيَبِيعَ ، وَيَخَافَ ، وَمَرَرْتُ بِيَقُولَ ، وَيَبِيعَ ، وَيَخَافَ » فتعربها إعراب مالا ينصرف للعلمية والوزن ، وكذا الحكم في الأمر ، تقول : « هذا قول وبيْعٌ وَخَافٌ ، وَرَأَيْتُ قولاً وبيعاً وخَافاً ، وَمَرَرْتُ بِقَولٍ وَبِيْعٍ وَخَافٍ » ، إلا أنك تصرفها لعدم الموازنة فإن كان غير معتل ، لم يرد ، نحو : « سَلْ » علماً ، والفرق أن الحذف في « خَفْ» لالتقاء الساكنين ، وقد زال بحركة الإعراب ، وفي « سَلْ » للتخفيف .

[ماحذف فاؤه ولامه]

(والمحذوف الفاء واللام) ، تردهما معاً من غير مضارع ، فتقول في « عِهْ » مسمى به ، «هَذَا وَعٍ ، وَمَرَرْتُ بِوَعٍ ، وَرَأَيْتُ وَعَياً » ، فتعربه إعراب قاضٍ ، وفي المضارع ترد اللام دون الفاء ،

فتقول : « هَذَا يَعٍ ، وَمَرَرْتُ بِيَعٍ ، ورَأَيْتُ يَعِياً » ، وتعامله معاملة قاضٍ ، وإنما لم ترد الفاء ؛ لأن الاسم لم يبق على الحرفين ثانيهما لين ، بل على ثلاثة أحرف ، فلا حاجة للرد ، (أوْ) لأنهم استغنوا بحرف المضارعة عن الفاء .

[ماحذفت عينه ولامه]

(والعين واللام) ، نحو : « رَهْ » علماً ، تحذف الهاء ، وترد الهمزة والياء ، فترجع الراء إلى السكون الأصلي ؛ لأن حركتها إنما هي حركة الهمزة ، فتجلب همزة الوصل ، فتقول : « هَذَا إِرْءَى وَرَأَيْتُ إِرْءَى[١] ، وَمَرَرْتُ بِإِرْءَى برد المحذوفين ، وقطع الهمزة ، وقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وتصرفه حينئذ لأنه إفعل ، بكسر الهمزة ، كَإِصْبَعٍ ، هذا قول بعض النحويين[٢]. والصواب منع صرفه ، مثل اذْهَبْ .

وبعضهم يقول[٣] : راءٌ ، والأصل : رَأَي ، قُدِّمت الياءُ على الهمزة ، فصار « رَيَأَء » تحركت الياء ، وانفتح ماقبلها قلبت ألفاً ، فصار : رآء بالمد .

وبعضهم يقول : راءًى كَعَصًا[٤] ، والأصل : رأي قلبت الياء ألفاً ، ثم نون للصرف ، فحذفت الألف فصار رَأْيً رد اللام ؛ لزوال الجزم ، فصار على حرفين ثانيهما لين ، فرد العين ؛ لئلا تحذف اللام للساكنين ، فتبقى على حرف واحد ، ولم ترد الفاء للسكون الأصلي ، لأنه يُؤَءِّى إلى التسهيل المعتبر في الأصل ، فيرجع إلى الحذف .

---

(١) تقديره : إدْعًى ، قاله سيبويه ٣ / ٣١٨ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٢ .

(٣) الارتشاف ١ / ٤٥٥ .

(٤) في « ب » : رأي . . . رءًا ، ولايتفق هذان والتصريف المذكور بعد . .

(بِرَدِّ المحذوف) الباء متعلقة بقوله : (يُجْبَرُ) ، ولايخفى العمل المتقدم في المسائل كلها .

[حذف هاء السكت في التسمية]

(وتحذف هاءُ السكت مما هي فيه) ، كما تقدم في : « عِهْ وَرَهْ » ، ولو سميت بنحو : «ارْمِهْ» ، قلت : هَذَا إِرْمٍ ، وَمَرَرْتُ بِإِرْمٍ ، وَرَأَيْتُ إِرْمِيَ » ، وذلك لأن همزة الوصل يجب قطعها / ، واللام / ٢٣٨/ يجب ردها والهاء يجب إسقاطها ، لأنه قد زال موجبها ، ولأنها لاتلحق المعربات ، وأعل إعلال جوارٍ ، فالتنوين عوض .

[إدغام المفكوك]

(ويدعم المفكوك للجزم) ، كـ « يَعْضَضْ » مجزوماً ، (أو للوقف) ، كـ « اُعْضَضْ » أمراً ، فإذا سمي بـ « يَعْضَضْ» أو « أعْضَضْ » ، يجب النقل والإدغام ، وحذف همزة الوصل ، مما هي فيه؛ لتحرك تاليها بحركة النقل ، وإنما وجب الإدغام ، لوجود التحرك بالحركة الإعرابية ، فهو كالمضارع المرفوع والمنصوب ، وكالماضي في وجوب الإدغام ، فتقول : « هذا يَعَضٌ ، وَعَضٌ ، وَرَأَيْتُ يَعَضّاً ، وَعَضّاً ، وَمَرَرْتُ بِيَعَضٍّ وَعَضٍّ » .

فلو كان الفك لغير الجزم ، والوقف ، مثل أن يسمى ، بنحو : « طلل أو كلل [1] » أو بنحو : « حَلَلْتُ » لم يجز الإدغام ، بل يحكي هذا الأخير ، ويعرب [إعراب] [2] ماذكر قبله مع الفك في الجميع .

---

(١) هكذا في الأصل و « ب » ، وكان الأصح التمثيل بالفعل ، نحو : صكك ، وألبب .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

[حكم الجار حرفاً وشبهه إذا كان على حرفين فأكثر]

(وإعراب ماجرّ من حرف)كـ « مِنْ ، وَعَنْ » الحرفيتين ، (وشبهه) ، كـ « مُذْ [١] ، وعَنِ » الاسميتين ، (كائن على أكثر من حرف) ، اثنين فما فوقهما ، (وإضافته) أي : الجارِّ ، (إلى مجروره) ، حال كون كل من الجار والمجرور (معطىً ماله مستقبلاً بالتسمية أجودُ من حكايتهما) ، فلو سميت بـ « مِنْ زَيْدٍ » ، أو « عَلَى زَيْدٍ » ، أو « في زَيْدٍ » ، فتنزل « مِنْ » منزلة غلامٍ ، و « عَلَى » منزلة عصاً ، و « في » منزلة قاضٍ ، فتضعف ياءَ « في » ، ولا يغيرُ ألفُ « على » ، ولا نون « مِنْ » ، وتضيف الجار إلى مجروره ، ويعربان إعراب : غُلامٍ ، فتعرب الأول بحسب العوامل لفظاً ، أو تقديراً ، وتجر الثاني بالإضافة .

ولم يفصل المصنف بين « في زيْدٍ » و « مِنْ زَيْدٍ » وهو قول المبرد ، والزجاج [٣] ، وقيد الجمهور جواز الإعراب بالصحيح ، وأحبُّوا الحكاية في المعتل ، وأبلغ من قول المبرد ، والزجاج في المعتل ، قولهما في الحرف الواحد ، نحو : « بِزَيْدٍ » إنه يعرب ، واحتجا بأن سيبويه لم يذكر في «مِنْ زَيْدٍ » إلا الإعراب ؛ والفرق واضح ، وكان حق المصنف ألا يجيز الإعراب فيما كان على حرفين ، لأنه يعتبر الشبه الوضعي في أسباب البناء .

(ويلحق نحو : « أَسْلَمَتْ ») ، بسكون تاء التأنيث ، (و « أَسْلَمَا ») ، بصيغة الماضي، (و«يُسْلِمَانِ » ، و « أَسْلَمُوا ») ، بصيغة الماضي ، (و « يُسْلِمُونَ» في لغة) ، « أَكَلُوني البَرَاغِيثُ » ويعبر عنها بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) « بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » [٤] ، محافظة على لفظ

---

(١) المساعد ٣ / ٥٣ .

(٢) مابين [ ] للسياق .

(٣) المساعد ٣ / ٥٣ .

(٤) صحيح البخاري ١ / ١٣٩ .

الحديث/ ، (بمسلمة ، ومُسْلِمِيْنِ ») بالتثنية ، (ومُسْلِمِيْنَ) ، بكسر الميم جمعاً ، حال كونها ، / ٢٣٩/ (مسمى بها) .

[ماسمي به ما فيه فاء التأنيث الساكنة]

فإذا سمي بماض ذي تاء تأنيث خالياً من الضمير ، نحو: « أَسْلَمَتْ » ، أجريت مجرى ماسمي به من اسم ذي تاء تأنيث ، « كمسلمة » فمنعته من الصرف للعلمية والتأنيث ، ووقفت عليه في الإعراب بإبدال التاء هاء ، وإن شئت وقفت بالتاء ، وإذا نكرته صرفته .

[ماسمي به ما فيه علامة تثنية]

وإذا سميت بماض ذي ألف هي علامة تثنية ، نحو : « أَسْلَمَا » ، أجريته مجرى « مُسْلِمِيْنَ » بالتثنية علماً ، وزدته نوناً بعد الألف ، إجراء له مجرى نظائره من الأسماء ، لأن كل اسم آخره ألف هي علامة تثنية ، فلا بد له من نون التثنية ، ثم أنت مخير بين أن تعطيه إعراب المثنى ، أو تجري عليه حكم « عُثْمَانَ » ، وإذا أضفته أسقطت النون على الأول دون الثاني .

[علامة تثنية]

وإذا سميت بمضارع ذي ألف ، هي علامة تثنية ، نحو : « يُسْلِمَانِ » ، إلا أن هذا كانت النون موجودة فيه ، ولم تجتلبها بعد التسمية .

[ما سمي به ما فيه علامة جمع]

وإذا سميت بماض ذي واو ، هي علامة للجمع والمذكر ، نحو : « أَسْلَمُوا » ، زدته نوناً بعد الواو ، ثم أجريته مجرى « مُسْلِمِيْنَ » علماً ، فتأتي فيه اللغات الخمس .

وإذا سميت بمضارع ذي واو ، هي علامة جمع الذكور ، نحو : « يُسْلِمُونَ » ، فكذلك ، إلا

أن هذا كانت النون موجودة فيه ، ولم تجتلبها بعد التسمية .

ولو كانت الألف والواو في شيء من ذلك ضميراً وجبت الحكاية ؛ لأنك سميت بجملة ، وعن ذلك احترز بقوله : (في لغة : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ) ، وتقدير كلامه : ويلحق نحو : أَسْلَمَتْ بِمُسْلِمَةَ ، وأَسْلَمَا وَيُسْلِمَانِ بِمُسْلِمَيْنِ ، وأَسْلَمُوا وَيُسْلِمُون بِمُسْلِمِيْنَ » .

(ونحو : « فَعَلْنَ ») ، علماً ، مما هو ماض ذو نون ، هي علامة لجمع الإناث ، وكذلك : «يَفْعَلْنَ » علماً ، لأن صيغة الماضي والمضارع في الحكم واحدة (في تلك اللغة) المتقدمة ، وهي لغة: « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ » ، (معرب غير منصرف) ، للعلمية ، وشبه العجمة .

وقيل : للعلمية التأنيث ، كما في « طَلْحَة» .

واعترض ، بأن النون لتأنيث الجمع ، فلا تعتبر في منع الصرف ، وأجيب : بأنهم اعتبروا التاء لتأنيث الجمع ، في مَنْعِ « عَرَفَاتَ » ، فليكن هذا مثله .

وقال ابن إياز : « للتعريف ، ووزن الفعل المختص ، واعترض : بأنه ليس شيء من الأفعال على هذا الوزن ، وهذه المسألة وأخواتها مستثناه من قوله : إنَّا إذَا سمينا بمركب من حرف ، واسم ، وجب أن يعطيا ما كان لهما قبل التسمية .

[بنت وأخت مسمى بهما]

(وإن سمي مذكر بـ « بِنْت » أو « أُخْت » / صرف عند الأكثر) سيبويه[١] ، والجمهور ، / ٢٤٠/ وحجتهم : أن التاء ليست للتأنيث ؛ لسكون ماقبلها لفظاً وتقديراً ، بخلاف « طَلْحَةَ » وَ «فَتَاة » ، ولثبوتها في الوقت ، فهي كتاء « عِفْرِيتٍ » للإلحاق بـ « فِعْلٍ ، وَفُعْلٍ » .

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٢٢١ : « وإن سميت رجلاً بِنتٍ أو أُخْت صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء » .

قال ابن السراج : « ومن أصحابنا من يقول : إنها للتأنيث ، وإن بني الاسم عليها [١] ، قال : وقَوْمٌ لايُجرونها في المعرفة » ، ونسبه في البسيط للفراء [٢] ، وأنه استدل بقولهم : بَنَاتٌ وبُنَيَّةٌ ، فلم يجر مجرى تاء « عفْرِيت » ، ولنا : أن بَنَاتٍ وبُنَيَّةً جمع وتصغير لإبْنَة ، لا لبِنْتٍ ، كما جمعوا « ابْناً» على « بَنُونَ » ، وصغروه على « بُنَيّ » ، قاله في البسيط ، ويشكل عليهم « أُخْتُ » ، إذ قالوا فيه : أَخَوَاتٌ ، وأُخَيَّةٌ ، فأسقط التاء فيهما ، وليس لأُختٍ رديفٌ فتحمل عليه ، كالبنت .

وإن سمي مؤنث بِبِنْتٍ ، وأُخْتٍ ، فهو ، كـ « هِنْد » و « دَعْد » .

[هنْت مسمى بها]

(وترد « هَنْتٌ ») ، بسكون النون ، إذا سمي بها ،(إلى « هَنَة ») بفتح النون (لفظاً).، ومنعها من الصرف (حكماً) ، والفرق بينه وبين « بِنْتٍ ، وأُخْتٍ » ، أن هَنْتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف « أُخْتٍ ، وبِنْتٍ » ، فإنه لايفعل فيهما ذلك .

وإنما اعتبرنا حالة الوقف ؛ لأنها القياس ، إذ المذكر « هَنٌ » ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ، وقياس التاء التي توجد في المؤنث ، وتفقد في المذكر أن تكون تاء التأنيث المفتوح ماقبلها ، وفي البسيط تفصيل ، وهو أنه إن سمي بـ « هَنْتٍ » من حالة الوصل ، فهو كـ « بِنْتٍ » ، ومن حالة الوقف ، كـ « ثُبَةٍ » .

[ماسمي به مما أوله " ال " من المبنيات]

(وينزع من الألى) المسمى به ، (الألف واللام) ؛ لزيادتها عنده ، فتصير إلى وزن « هُدَى »، فهل يمنع الصرف » لأنه الغالب في « فُعَلَ » عاماً ، أو يصرف لأنه الأصل في الأسماء ؟ قولان ،

---

(١) الأصول ٢ / ٩٨ .

(٢) المساعد ٣ / ٥٥ .

منشؤهما أنه إذا تعارض الأصل ، والغالب أيهما يقدم اعتباره ، وهذا الخلاف ذكره ابن الحاجب في «إيضاح المفصل » في « فُعَلَ » علماً ارتجلناه ، أو لم نعلم كيف تكلموا به .

قال ابن هشام : « وهو مناف هاهنا ، والصواب للصرف ؛ لأن العدل التقديري طريق العلم به سماع الكلمة غير مصروفة ، مع عدم مانع غير العلمية ، وإنما أفرد المصنف « الأُلَى » بالذكر ، ثم قال : وكذا . . . إلى آخره ؛ لأنه يريد الكلام على الذي ، ومابعده بالنسبة إلى حرف الياء ، ولا ياء في « الأُلَى » / . /٢٤١ /

(وكذا) تنزعُ الألف واللام (من الذي ، والتي ، واللاتي ، واللاتي) ، مسمى بها ؛ لأنها زائدة عنده ، لقول بعضهم : « لَذِيْنَ وَلَذِيٌّ » ولأن العلمية قد جاءت فأغنت عن تعريف الألف واللام .

وينبغي ألا تحذف الألف واللام من « الأُلَى » ، ولا من شيء من أخواته ؛ لأن العلمية تحظر الزيادة والنقص ، لأن التسمية تقع بذلك اللفظ المعين ؛ ولأن الألف واللام بعد التسمية ليست للتعريف ، فلا يجتمع تعريفان ، وأما إن قيل : بِأَنَّهَارَ زَائِدَةٌ ، وهو رأي الفارسي[1] ،وتبعه المصنف ، فلا وجه لإسقاطها البتَّة .

(وتجعل الياء منهن حرف إعراب إن ثبتت) الياء ، (قبل التسمية) ، وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف في الافتقار إلى الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ماهي فيه بالحركات الظاهرة ، فتقول : جَاءَ لَذِيٌّ ، وَرَأَيْتُ لَذِيّاً ، ومَرَرْتُ بِلَذِيٍّ » ، كإعراب « وَلِيٌّ » ، وإن كانت الياء مخففة أعرب كالمنقوص ، فتقول : « جَاءَ لَذٍ ، وَمَرَرْتُ بَلَذٍ ، وَرَأَيْتُ لَذِياً » كإعراب «شَجٍ » .

---

(١) المساعد ٣/ ٥٥ .

(وإلا) تثبت الياء قبل التسمية (فما قبلها يجعل [١] حرف إعرابه ، سواء كان ساكناً أم مكسوراً ، فتقول : « جَاءَ لَذٌ ، ورَأَيْتُ لَذاً ومَرَرْتُ بِلَذٍ » كإعراب « يَدٍ ودَمٍ » .

[أسماء الحرف مسرودة ومسمى بها]

(وماذكر من اسم حرف) ، بالإضافة ، حال كونه مسروداً غير مصاحب لعامل (فموقوف)، إن كان آخره غير ألف ، نحو : « أَلِفْ لاَمْ مِيمْ » ، وإن كان آخره ألفاً مقصورة ، نحو : « بَاتَاثَا » ، وفي البسيط [٢] ، أنه سمع النقل في : « لاَمَ الفِ » ، (فإن صحب عاملاً) ، لفظاً أو تقديراً ، (اختيرجريه مجرى موازنه) ، حال كونه (مسمى به) ، فتقول : « كَتَبْتُ أَلِفاً » ، بالإعراب ، و«كَتَبْتُ يَاءً وَتَاءً » بالمد والإعراب ؛ لأنك إذا سميت به تفعل ذلك ، إذ ليس لنا اسم معرب ثانيه حرف لين .

واستشكل على الإعراب فَوَاتحُ السور ، فإنها صَحبت عوامل مقدرة ، وهي مع هذا مبنية ، دليل الأول : أنهم يقدرون هذه ﴿ آلم ﴾ [٣] ، أو اقرأ ﴿ آلم ﴾ ، أو أقسم بـ ﴿ آلم ﴾ ، ودليل الثاني: سكون أعجازها ، وقصر ما آخره ألف منها / ، وأجيب : بأنها والحالة هذه أسماء للسور ، لا /٢٤٢/ أسماء للحروف ، ومن قال أسماء للحروف صُوِّتَ بها قرعاً للعصا لمن لم يؤمن به ، ومبالغةً في التحدي ، فإنه لايقدر معها عاملاً ، فهي داخلة تحت عبارة المصنف .

(وقد) لايَجري مَجرى موازنة مسمًّى به ، و (يقال : « هذا باً ») ، بالقصر والتنوين ، وتقدير الإعراب ، وهو شاذ ، لأنها قد ركبت ، فينبغي أن يجري على قياس الأسماء ، ونظيره قول

---

(١) يجعل ساقطه من ب

(٢) المساعد ٣ / ٥٧ .

(٣) سورة البقرة آية : ١

بعضهم : « شَرِبْتُ ماً » بالقصر التنوين ، حكاه ابن مقسم ، وعلى هذه اللغة جاء قول [(١)] :

[١١٩٩]   * تَكَتَّبانِ في الطَّرِيقِ لاَمَ أَلِف *

بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فلولا أنه بقاه موقوفاً ، كما كان قبل العوامل ، لم يتأت النقل ، وهذا الوجه هو المقابل ، لقوله : (اختير) .

وقوله : (من اسم حرف . . .) إلى آخره ، ليس من باب التسمية في شيء ، وإنما ذكر توطئة، لقوله : (وقد يحكى المفرد المثنى) ، قبل الحكاية ، وإدخال العامل ، حال كونه (مسمى به)، فيحكى له ذلك البناء السابق ، ولايغير لأجل العوامل الداخلة عليه ، فتقول : « قرأتُ ص ، وق ، ونون » بالحكاية ، ولاتعرب ، والقياس : صَادَ ، وقَافَ بالإعراب ؛ لأنه مسمى به السورة ، وقد صحب عاملاً ، وذكر سيبويه [(٢)] في : « قرأتُ صَادَ ، وقَافَ » بالفتح ، « أنهما اسمان للسورة ، ولكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكنين ، فشبها بكيف ، من جهة عدم تمكنهما في الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

[حكاية الفعل مسمى به]

(وكذا الفعل غير المسند) ، إلى شيء (على رأي) ، كقول سُحَيْمٍ :

[مكرر]   أنا ابن جَلاَ وطلاع الثنـايـا   ... ... [(٣)]

فإن « جَلاَ » مسمى به ، وهو غير مسند إلى شيء ، وهو مع ذلك محكي ، لا حجة فيه ؛

---

(١) رجز ، لأبي النجم ، المقتضب ١ / ٣٧٢ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٥١ ، الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، الخصائص ٣ / ٢٩٧ ، الخزانة ١ / ٩٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٥٨ .

(٣) سبق تخريجه . ١١٧٠

لإحتمال كونـه باقيـاً عـلى فعليته ، وأن الإضافة لمحذوف ، أي : أنا ابْنُ رَجُلٍ جَلاَ ، فيكون ، كقوله:

[١٢٠٠] ... يكفي كان من أرمى البشَرْ * (١)

وكونه إذا سُلِّمت اسميتُه من باب قوله :

[مكرر] نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيـــد ... ... (٢)

مما سمي بالفعل مع ضمير مستتر فيه ، وقال عيسى (٣) : هو فعل مفرد مسمى به ، معرب غير منصرف قال ابن هشام : « وأمّا القولُ الذي حكاهُ المصنف ؛ لم أقف(٤) عليه لأحد » .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه وقبله : مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوقر كانت .
انظر : التصريح ٢ / ١١٩ ، والكافية ١ / ٣١٧ .
ظ : المحتسب ٢ / ٢٢٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦٧ ، الإنصاف ١ / ١١٥ ، الدرر ٢ / ١٥٢ .

(٢) سبق تخريجه . برقم ١١٧١

(٣) الارتشاف ١ / ٤٥٨ .

(٤) كذا ، والمطرد دخول الفاء في جواب لم .

|٢٤٣/

(٦٤) « باب إعراب الفعل المضارع السالم / من النونات الثلاث . وذكر عوامله »

[رافع المضارع]

(يرفع المضارع لتعرية من الناصب والجازم) ، عند الأخفش [١] من البصريين ، والفراء من الكوفيين [٢] ، وإختاره المصنف وابنه [٣] .

واعترض [٤] : بأن التعري أمر عدمي ، والعدم لايكون سبباً لوجود غيره ، ولأنه يقتضي أن أول أحوال الفعل النصب والجزم ، وبأن التعري قد ثبت عاملاً للابتداء ، والعامل اللفظي لايكون مشتركاً ، وأجيب : بأن التجرد وجودي ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم ، لاعدم الناصب والجازم ، والتجرد عن الشيء لايستدعي تقديم مايقع التجرد منه ، كقولهم في « جَعْفَرِ » إنه مجرد من الزوائد ، وتجرد الفعل من الناصب والجازم غير تجرد المبتدأ من النواسخ .

(لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافاً للبصريين) [٥] ، إلا الأخفش ومن وافقه .

وحجة من قال : إن رافعه وقوعه موقع الاسم ؛ أنه إذا أُدخل عليه ناصب ، نحو : « لَنْ » ، أو جازم ، نحو : لَمْ» امتنع رفعه ، لأن الاسم لايقع بعدهما فليس حينئذ حالاً محل الاسم ، ورد[٦]:

---

(١) التصريح ٢ / ٢٢٩ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٥٠ م (٧٤) ، والأشموني ٣ / ٢٧٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص : ٦٦٤ .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٩ ، ١٠ ، والمقتضب ٢ / ٥ .

(٦) الإنصاف ٢ / ٥٥٤ .

بالواقع خبراً لكادَ ، وبالتالي لحرف التحضيض ، وقد ، والسِّين ، وسَوْفَ ؛ فإنه يكون مرفوعاً، وليس حينئذ حالاً محل الاسم ، وأجيب : بأن أصل خبر كاد الاسم ، ولكنه رفض لفظاً ، وقد جاء مصرحاً به ، في قوله :

{١٢٠١} ... ... وَمَـاكِدْتُ آيباً ... ... (١)

وبأن الرفع استقر قبل دخول حروف التحضيض ، ثم دخلت عليه فلم تغيره ، إذ أثرُ العامل لايغيره إلا عامل آخر ، وبأن التنفيس ، و« قَدْ » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فالمجموع حال محل الاسم ،

وقال الأعلم : « رافعه الإهمال ، وهو قريب من مذهب الفراء ، والكسائي (٢) : حروف المضارعة ، وثعلب (٢) : نفس المضارعة .

[نواصب المضارع : أن]

(وينصب بـ « أنْ ») ، المصدرية ، نحو : « أن تقولَ » ، (مالم تَلِ علماً ، أوظناً في أحد الوجهين) ، قال أبو حيان : « راجعٌ إلى العِلْمِ والظَّنِّ ، لأن العِلْمَ أيضاً قَدْ يجرى مجرى الظَّنِّ ، -كما سيأتي - قال ابن هشام : « راجع إلى الظن فقط ، والدليل على ذلك أنه يقول بعد ذلك ، ولا

---

(١) من الطويل ، لتأبط شراً وتتمة :

فأبت إلى فهم وماكدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والشاهد فيه قوله : (آيبا) حيث جاء خبر كاد اسماً مفرداً منصوباً ، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ظ : الإنصاف ٢ / ٥٥٤ ، الخزانة ٨ / ٣٧٤ ، الخصائص ١ / ٣٩١ ، ابن يعيش ٧ / ١٣ ، الهمع ٢/ ١٤١.

(٢) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣١ ، الأشموني ٣ / ٢٧٧ ، والتصريح ٢ / ٢٩٩ .

يمتنع أن يجري بعد العلم مجراه بعد الظن ، لتأوله به ، فلو حمل كلامه هنا على ماذكره أبو حيان لزم التكرار ، والمراد بالعلم اللفظ الموضوع لليقين ، والمراد بالظن / اللفظ الموضوع للتردد . / ٢٤٤/

فإن تلت عِلْماً فهي مخففة من الثقيلة ، ويجب رفع الفعل بعدها ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾(١) .

وإن تلت ظناً جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونُ ﴾ (٢) قرئ برفع « تَكُونُ » ونصبه (٣) ، (فتكون) في أحد الوجهين ، وهو الرفع (مخففة من «أَنَّ ») المشددة حال كونها .

[ماتدخل عليه أنْ المخففة من الثقيلة]

(ناصبة لاسم) مضمرٍ محذوف (لايبرز) في اللفظ ؛ إذ لو برز الضمير لردها إلى أصلها ، وهو التشديد ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما رُدَّتْ نون « لَدُ » مع الضمير ، ونون «لَمْ يَكُ » ، فالتزم حذفه لذلك ، ولا يذكر (إلا اضطراراً) ، كقوله :

[١٢٠٢] بِأَنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ (٤)

---

(١) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٢) سورة المائدة آية : ٧١ .

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط ٣ / ٥٣٣ : « وقرأ الحرميان وعاصم ، وابن عامر بنصب نون تكون بأن الناصبة للمضارع ، وهو على الأصل ، . . . وقرأ النحويان وحمزة برفع النون » .

(٤) من المتقارب ، لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨ ، المغني ١ / ٢٩ ، الخزانة ١٠/ ٣٨٢ ، ابن يعيش ٨ / ٧٥ ، الإنصاف ١ / ٢٠٧ .

والشاهد فيه قوله : (بأنك ، وأنك) لبروز الضمير مع أنْ المخففة وهو ضرورة ، ثم إنه ضمير مخاطب لاضمير شأن .

وفي هذا البيت رد على من زعم أنه يجب أن يقيد بكونه شأن ، قال المصنف في الشرح : «ولايلزم كونه ضمير شأن ، كما زعم بعضهم ، بل إذا أمكن عوده على حاضر ، أو على غائب معلوم ، فهو أولى » [١] انتهى ، وقال سيبويه في : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ ﴾ [٢] ، كأنه تعالى قال : « أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ » [٣] .

(والخبر جملة ابتدائية) ، كقوله :

[١٢٠٣] ... ... قد علموا أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ [٤]

ومن الابتدائية مادخل عليها ناسخ حرفي ، نحو : ﴿ وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ﴾ [٥] .

(أو) جملة (شرطية) ، نحو : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ [٦] .

(أو) جملة (مصدرة بـ « رُبَّ ») ، كقوله :

[١٢٠٤] تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً أَمِينٌ ، وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِينَا [٧]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤١ .

(٢) سورة الصَّافات آية : ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٦٣ وقد زاد في ب « الرؤيا » وهي ساقطة من الأصل .

(٤) من البسيط ، للأعشى وتتمته : في فتية كسيوف الهند قد . . . . الكتاب ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، الخصائص ٢ / ٤٤١ ، المنصف ٣ / ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٧٧ ، الإنصاف ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨/ ٣٩٠ ، ابن يعيش ٨ / ٧٤ ، المقتضب ٣ / ٩ ، والشاهد فيه قوله : (أن هالك) على كون خبر « أنْ » جملة ابتدائية .

(٥) سورة هود آية : ١٤ .

(٦) سورة النساء آية : ١٤٠ .

(٧) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩ ، الهمع ٢ / ١٨٦ ، الدرر ١١٩/١.

فـ « امرؤٌ » مبتدأ ، لأن رُبَّ تنزل منزلة الحرف الزائد ، وسوغ الابتداء به التقليل والوصف ، و«أمينٌ » خبره ، (أو) جملة فعلية فعلها (فعلٌ[١] يقترن غالباً - إن تصرف ، ولم يكن دعاءً -) ، إيجاباً ، فإن كان جامداً ، لم تفصل ، نحو : ﴿ وأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى ﴾ [٢] ، وإن كان دعاء إيجابياً فكذلك ، نحو : « أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْراً »[٣] ، ﴿ نُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ﴾ [٤] ، بخلاف الدعاء السلبي ، فإنه قد يفصل ، تقول : أما أن لاجزاه شراً » ، قاله ابن هشام ، والفعل المتصرف غير الدعاء يقرن (بـ « قَدْ » وحدها) ، نحو : ﴿ ونَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [٥] .

(أوْ) بِقَدْ (بعد النداء) نحو : ﴿ أَنْ يَاإِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [٦] / . /٢٤٥/

(أو بـ « لَوْ ») ، نحو : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ [٧] .

(أو بحرف تنفيس) ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سيكونُ ﴾ [٨] .

[١٢٠٥] * إِنْ سَوْفَ يَجْمَعُنَا إِلَيْكَ المَوْسِمُ * [٩]

(أو نفي) ، نحو : ﴿ أيحسبُ أَنْ لَنْ يَقدرَ عليه أحدٌ ﴾ [١٠] ، ﴿ أَنْ لم يَرَهُ أَحدٌ ﴾ [١١] ،

---

(١) في المساعد ، والسلسيلي - بفعلٍ .
(٢) سورة النجم آية : ٣٩ .
(٣) الكتاب ٣ / ١٦٧ ، ١٦٨ .
(٤) سورة النمل آية : ٨ .
(٥) سورة المائدة آية : ١١٣ .
(٦) سورة الصافات آية : ١٠٥ .
(٧) سورة الأعراف آية : ١٠٠ .
(٨) سورة المزمل آية : ٢٠ .
(٩) شطر بيت من الكامل ولم أعثر عليه في كتب الشواهد .
(١٠) سورة القيامة آية : ٥ .
(١١) سورة القيامة آية : ٧ .

ومن غير الغالب :

[١٢٠٦] عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون فَجَـادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ [١]

[ماتدخل عليه أن المخففة ولم يسبقها علم أو ظن]

(وقد تخلو) أن المخففة (مِنْ) مصاحبة (العلْم والظَّن فتليها جملة ابتدائية) ، نحو : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[٢] .

(أو مضارع مرفوع) ، كقراءة بعضهم [٣] : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾[٤] ، برفع « يتِمُّ » ؛ (لكونها المخففة) من الثقيلة ، (عند الكوفيين) ، أو محمولة عليها ، لا لاجتماعهما في اللفظ وفي المصدرية .

(أو) محمولة (عليها ، أو على « ما » المصدرية) ، لاجتماعهما في الحرفية ، والثنائية ، والموصولية (عند البصريين) [٥] ،وفي بعض النسخ [٦] « لكونها مخففة من « أنَّ » عند الكوفيين ، ومشبهة لـ « ما » أختها عند البصريين » ، (ولايتقدم معمول معمولها عليها) ؛ لأنه من صلتها ، ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول ، (خلافاً للفراء) [٧] ،وفي إجازته ذلك ، مستشهداً بقوله:

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٠ ، الأشموني ١ / ٢٩٢ ، الهمع ٢ / ١٨٧ ، العيني ٢ / ٢٩٤ . والشاهد (أن يؤملون) حيث جاء خبر « أنْ » فعلاً متصرفاً غير دعاء ، ولامفصول بأحد الأحرف المذكورة ، وهو شاذ .

(٢) سورة يونس آية : ١٠ .

(٣) نسبها النحويون إلى مجاهد ، انظر البحر ١ / ٢١٣ .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٣ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٣٩٠ .

(٦) هو مافي المساعد ٣ / ٦١ ، والسلسيلي ٢ / ٩١٨ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ . .

{١٢٠٧} * كَانَ جزائِي بالعصا أنْ أُجلدَا * (١)

{١٢٠٨} ... ... أَبَتْ للأعادي أنْ تُدِيخ رِقَابَها (٢)

و « تُدِيخَ » بضم التاء ، وكسر الدال المهملة ، وبالخاء المعجمة ،مضارع أَدَاخَ إِذَا أذلَّ ، لأنه يقال : داخَ يَدُوخُ : إذا ذَلَّ (ولاحجة فيما استشهد به ؛ لندوره ؛ أو إمكان تقدير عامل مضمر) ، يفسره : أن أُجْلَدَا ، والأصل : كان جزائي أنْ أُجْلَدَ بالعَصَا أنْ أُجْلَدَا ، فحذف المفسر ؛ لدلالة المفسر عليه ، كما قالوا في المصدر الصريح ، في قوله :

{١٢٠٩} وبَعضُ الحِلْمِ عند الجهْـــ ـــلِ للذِّلَّةِ إِذْعـــانُ (٣)

والأصل : إِذْعَانٌ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ .

[أن الزائد لاتعمل]

(ولاتعمل زائدة) ؛ لأن الزائدة لاتختص فتدخل على الفعل ، نحو : ﴿ أَنْ جَاءَ البَشِيرُ﴾(٣) ، وعلى الاسم ، نحو :

---

(١) رجز ، نسب للعجاج ، المحتسب ١ / ٣١٠ ، المنصف ١ / ١٢٩ ، ابن يعيش ٩ / ١٥١ ، الخزانة ٨/ ٤٣٢، وقبله : رَبَّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا وآض نهداً كالحصان أَجْرَدَا
والشاهد فيه قوله : (بالعصا أن أجلدا) لجواز تقديم معمول أنْ عليها على رأي الفراء .

(٢) من الطويل وصدره : وإني امرؤ من عصبة تغلبية ، نسبه في المقتضب لعمارة ، قال محققه « ويظهر أنه يريد بعمارة بن عقيل بن بلال بن جبير ، فقد روى له كثير في الكامل » .
والشاهد فيه قوله : (للأعادي) كالسابق . ظ : المقتضب ٤ / ١٩٩ ، الإنصاف ٢ / ٥٩٦ ، المنصف ١/ ١٣١ ، شرح ابن مالك ٤ / ١٢ ، ابن يعيش ٧/ ٢٩ .

(٣) هزج ، للفندُ الزماني ، الأشموني ٢ / ٢٩١ ، الهمع ٥ / ٦٩ ، شرح الحماسة ١ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ٦٢

(٤) سورة يوسف آية : ٩٦ .

[١٢١٠] ... ... كَأَنْ ظَبيةٍ ... ... (١)

في رواية الجر ، ومالايختص لايعمل ، إلا المشبه بليس .

(خلافاً للأخفش) ، في إجازة إعمالها زائدة ، قياساً على « الباء ، ومن الزائدتين (٢) ؛ ولقوله تعالى : ﴿ وَمَالَنَا أَنْ لاَنُقَاتِلَ ﴾ (٣) ، ﴿ وَمَالَكُمْ أَلاَّ تُنفِقُوا ﴾ (٤) ، ودليل الزيادة ﴿ وَمَالَنَا لاَنُؤْمِنُ ﴾ / (٥) ، وأن الجملة حالية ، و « أنْ » المصدرية وصلتها لاتقع حالاً ؛ والجواب : أنَّ الباء / ٢٤٦/ ومن مختصان بالأسماء ،والزائدة غير مختصة ، كما تقدم ، والآيتان على إضمار « في » (٦) ، كما يقال : « مَالَكَ فِي هَذَا الأَمْرِ » .

[تقع أن الناصبة بعد علم مؤول بالظن]

(ولا) تقع « أنْ » الناصبة (بعد عِلْمٍ غير مُؤَوَّلٍ ، خلافاً للفراء ، وابن الأنباري) ، أجازا : « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ » (٧) ، بالنصب ، وقُرِئَ (٨) : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ

---

(١) من الطويل ، نُسب لابن صُرِيم اليشكري ، الكتاب ٣ / ١٦٥ ، الأصول ١ / ٢٤٥ ، المحتسب ١ / ٣٠٨، ابن يعيش ٨ / ٨٣ ، المقرب ١ / ١١١ ، الخزانة ٤١١/١٠ ، الإنصاف ١ / ٢٠٢ ، الأمالي الشجرية ١٧٨/٢ ، المغني ١ / ٣٢ .

والبيت : ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبية تعلُو إلى وارق السَّلَمْ .

والشاهد فيه قوله : (كأن ظبية) حيث جاءت « أن » زائدة بين الكاف ومجرورها وهو ظبية ، فلم تعمل شيئاً.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨٠ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٤٦.

(٤) سورة الحديد آية : ١٠ .

(٥) سورة المائدة آية : ٨٤ .

(٦) هذا تقدير ابن مالك في شرح التسهيل ٤ / ١٢ .

(٧) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٨) قال أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٢٦٩ : « قرأ أبو حيوة « أن لايرجع » بنصب العين ، قاله ==

أَلاَّ يَـرْجِـعَ ﴾(١)، بالنصب ، ورد عليهما : بأن الناصبة للمضارع دالة على ماليس بثابت ، وهو الاستقبال ، فلا يقع معموله لما يقتضب الثبوت ، وهو العلم .

(ولايمتنع أن تجري) الناصبة (بعد العلم مجراها بعد الظن ؛ لتأوله) أي : العلم (به) أي : بالظن ، فتقول : « عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ، والدليل على أن العلم مستعمل بمعنى الظن ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (٢) .

[قد يرفع مابعد أن الواقعة بعد الخوف]

(ولا) يمتنع أن تجري (بعد الخوف مجراها بعد العلم) ، فيرفع الفعل بعدها ؛ (لتيقن المَخُوفِ)، كقول أبي مِحْجَنٍ :

[١٢١١] إِذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إِلَى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّيْ عِظَامِي فِي المَمَاتِ عُرُوقُهَا (٣)

ولاَ تَـدْفِنِنِّي فِي الفَـلاةِ فَإِنَّنِي ... أَخَـافُ إِذَا مَامِتُّ أَلاَّ أَذُوقُهـا

بالرفع .

(خلافاً للمبرد) ، في المسألتين (٤) ، فإنه لايجوِّز إجراء العلم مُجرى خلافه ، فتنصب « أنْ »

== ابـن خالويه وفي الكامل : ووافقه على ذلك وعلى نصب « لايملك » الزعفراني ، وابن صبيح ، وأبان ، والشافعي محمد بن إدريس ، جعلوها أن الناصبة للمضارع ، وتكون الرؤية من الإبصار » .

(١) سورة طه آية : ٨٩ .

(٢) سورة الممتحنة آية : ١٠ .

(٣) من الطويل ، لأبي محجن الثقفي اختلف في اسمه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٣ ، الخزانة ٨ / ٣٩٨، المغني ١ / ٢٨ ، الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٧ ، معاني القرآن للفراء ١ / ١٤٦ .
والشاهد فيه قوله : (ألاّ أذوقُها) حيث أهملت أن ، ولم تعمل في « أذوق » .

(٤) في المقتضب ٢ / ٢٩ : « ولو قلت : أعلم أن تقومَ يافتى لم يجز ؛ لأنَّ هذا شيء ثابت في علمك » ==

الواقعة بعده ، ولاَ إجراء غيره مجراه ، فيرتفع الفعل الواقع بعد « أنْ » الواقعة بعده ، فالعلم لايُـجري مُجـرى غيره ، ولايُـجري غيرُه مُـجْرَاهُ ، وينبغي أن يستثنى من الثانية الظن ؛ لمجيء : ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(١) ، والنوعان عند سيبويه جائزان (٢) ؛

[الفصل بين أن الناصبة والفعل]

(وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف) ، نحو : « أُرِيْدُ أَنْ عِنْدِيْ تَفْعَلَ » ، (وشبهه اختياراً) ، نحو : « أُرِيْدُ أَنْ فِي الدَّارِ تَجْلِسَ » ، قياساً على « أنَّ » ، إذ يجوز : « عَلِمْتُ أَنَّ اليَوْمَ زَيْداً جَالِسٌ ، وَأَنَّ في الدَّارِ عَمْراً مُقِيمٌ » ، بجامع مابينهما من المصدرية ، والمجيز لذلك الكوفيين (٣) ، ومن حجتهم :

[١٢١٢] ... ... فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ (٤)

وأجازوا أيضاً الفصل بالشرط ، نحو : « أردتُ أنْ إنْ تَزُرْنِي أَزُورَكَ ، وَأَزُرْكَ » ، بالجزم ، وأما البصريون (٥) فيمنعون ذلك ؛ لأن تقديم المعمول يؤذنُ غالباً بجواز - تقديم - العامل .

= وقال في ٢ / ٣٠ : فأمّا لاوحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أنْ) التي قبلها الخفيفة وتنصب مابعدها . . . وذلك قولك : «أخاف ألاّ تذهب يافتى » .،

(١) سورة المائدة آية : ٧١ .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٦٧ : « ولو قال رجلٌ : أخْشَى أنْ لاتفعلُ ، يريد أن يُخبِر أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن ، جاز ، وليس وجه الكلام » .

(٣) المغني ٢ / ٧٧٣ ، شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ .

(٤) من الطويل ، وصدره : فلا تلمني فيها . . . ، ولم أعثر على من نسبه ، الكتاب ٢ / ١٣٣ ، المغني ٢/ ٧٧٣ ، الخزانة ٨ / ٤٥٢ ، الأشموني ١ / ٢٧٢ ، الهمع ٢ / ١٦٠ .
والشاهد قوله : (فإن بحبها أخاك) حيث فصل بين إن ومنصوبها بالجار .

(٥) المساعد ٣ / ٦٥ .

/٢٤٧/ (وقد يرد ذلك) الفصل (مع غيرها اضطراراً) كقوله : /

[١٢١٣] لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَايَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ [١]

وجوز الكسائي [٢] الفصل بالقسم ، وبالمعمول بين « أَنْ » ومنصوبها ، نحو : « أَنْ وَاللَّهِ أَفْعَلَ ، وأَنْ زَيْداً أَضْرِبَ » ، ووافقه الفراء [٢] في القسم ، وزاد الفصل بالظرف وبالشرط ، وأجاز إعمال الشرط دونها .

[الجزم بأَنْ]

(ولا يجزم بها) ، أي : بأَنْ ، (خلافاً لبعض الكوفيين) ، ووافقهم أبو عبيدة واللحياني [٣] من البصريين ، وأنشدوا :

[١٢١٤] إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ [٤]

فـ « يَأْتِنَا » مجزوم بـ « أَنْ » ، و « نَحْطِبْ » مجزوم في جواب الأمر ، و « إِلَى أَنْ » متعلقة به ، متقدمة عليه ، وقوله [٥] :

[١٢١٥] وَأَنَّ بِبَابِ الدَّارِ عَيْناً وَأَنْ تُرَعْ حِذَاراً لِتِلْكَ العَيْنِ أَهْنَا وَأَجْمَلُ

---

(١) من الكامل ، ولم أعثر على من نسبه ، المقرب ١ / ٢٦٢ ، المغني ٢ / ٧٧٤ ، الارتشاف ٢ / ٣٩١ ، الخصائص ٢ / ٤١١ ، المزهر ١ / ٥٨٨ ، الضرائر ص ٢٠١ .
والشاهد في قوله : (لن . . . أدع) حيث فصل بين لن ومعمولها « أدع » ضرورة .

(٢) المساعد ٣ / ٦٥ .

(٣) المغني ١ / ٢٧ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس ، المغني ١ / ٢٨ ، المساعد ٣ / ٦٥ ، الأشموني ٣ / ٢٨٤ وليس في ديوانه .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .

فـ « تُرَعْ » مجزوم لـ « أنْ » ، ونسب الجزم بها لبني صباح [١].

والحاصل أن المضارع بعد « أنْ » له ثلاث حالات ، النصب على الأصل والرفع على الإهمال ، والجزم ولايختص ذلك بـ « أنْ » ، فقد ذكر الرؤاسي أن فصحاء العرب ينصبون بأن ، وأخواتها ، وأن دونهم قوماً يرفعون بها ، ودونهم قوماً يجزمون بها ، وتجوز في قوله « يَرْفَعُونَ » ، والمراد : يهملونها .

[لن وأحكامها]

(وينصب المضارع أيضاً بـ « لَنْ » مستقبلاً) ، كغيرها من نواصب المضارع ، ودليل الاستقبال عدم جواز الجمع بينها وبين السين ، وسوف ، هذا قول سيبويه[٢] ، وغيره من النحويين ، وذكر السهيلي [٣] : أن بعض المتأخرين خالف سيبويه في ذلك ، وألف في ذلك مؤلفاً .

ولافرق في المستقبل بين أن يكونَ (بِحَدٍّ) ينتهي إليه نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [٤] ، ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ [٥] ، (وغيرِ حدٍّ) ، بأن يكون مستمراً أبداً ، نحو : ﴿ لَنْ تَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [٦] ،﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾[٧]

(خلافاً لمن خصها بالتأبيد) ، كما في قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾[٦] ،فإن خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً ، وإلا لكان ممكنًا لامحالاً ، ومثله : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ

---

(١) المغني ١ / ٢٧ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ٢٢٠ : « . . ولن : وهي نفيٌ لقوله سيفعلُ » .

(٣) الارتشاف ٢ / ٣٩١ .

(٤) سورة طه آية : ٩١ .

(٥) سورة يوسف آية : ٨٠ .

(٦) سورة الحج آية : ٧٣ .

(٧) سورة النساء آية : ١٤١ .

تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾(١)، قال الزمخشري في تفسيره / : « ومحال أنْ يستطيعوا » وذلك ؛ لأن العدل / ٢٤٨/
الذي لاميل معه البته متعذر ، وبهذا كان أشرف الخليقة وأعدلهم يقول : « لاَتُؤَاخِذْنِي فِيمَا لاَ أَمْلِكُ» (٢) ، وهذا القول نقله المصنف عن أنموذج الزمخشري (٣) .

ويدل للأول مجامعتها للفظ دال على التأبيد ، والأصل عدم التوكيد ، نحو : ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ (٤) ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إذاً أَبَداً ﴾ (٥) ، ومجامعتها للغاية المنافية للتأبيد ، نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ (٦) ، الآية .

[الجزم بلن]

وقد يجزم بـ « لَنْ » ذكره أبو عبيدة ، وعليه قول النابغة ، في بعض الروايات :

[١٢١٦] ... ... فَلَنْ أُعَرِّضْ بِأَبَيْتَ اللَّعْنَ بِالصَّفَرِ (٧)

وفي الحديث ، في منامة عبد الله بن عمر : « فقيل لي : لَنْ تُرَعْ » ، قاله ابن عطيــة في تفسير: ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾(٨) .

---

(١) سورة النساء آية : : ١٢٩ .
(٢) الكشاف ١ / ٢٧٦ .
(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٣١ ، وشرح التسهيل ٤ / ١٤ .
(٤) سورة البقرة آية : ٩٥ .
(٥) سورة الكهف آية : ٢٠ .
(٦) سورة طه آية : ٩١ .
(٧) من الطويل ، للنابغة الذبياني .
انظر : ديوانه ٢٧ . وصدره : هذا الثَّناءُ فإنْ تسمعْ به حسناً *
(٨) سورة البقرة آية : ٢٤ ، وظ : المحرر الوجيز ١ / ١٤٥ .

[لاتدخل لن على الدعاء]

(ولا يكون الفعل معها دعاء ؛ خلافاً لبعضهم) ، حكاه ابن السراج عن قوم (١) ، واختاره ابن عصفور (٢) ، وحملوا عليه ، ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِيْنَ ﴾ (٣) ، مدعين أن معناه «فَاجْعَلْنِي» ولاحجة لهم في ذلك ، لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى : ألا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولأن فاعل الفعل في الدعاء لايكون متكلماً ، وإنما يكون مخاطباً ، أو غائباً (٤) .

[لن بسيطة لامركبة]

واختلف في لفظ « لَنْ » ، فعند سيبويه والجمهور ، أنها بسيطة ، قال سيبويه : (وتقديم معمول معمولها عليها) ، في قولهم : « زَيْداً لَنْ اضْرِبَ » (دليل على عدم تركيبها من « لاَ أَنْ » ؛ خلافاً للخليل) (٥) ، وتابعه الكسائي (٦) ، والخازرنجي (٧) ، وحجتهم : قرب لفظها منهما وأن معناهما من النفي ، والتخليص للاستقبال حاصل فيها ، قالوا : وحذفت الهمزة تخفيفاً ، كما في : «وَيْلُمِّهْ» ، وألف « لاَ » للساكنين .

ورد بأمور ، أحدها : أنَّ « لَنْ أَقُومَ » كلام تامٌ ، و « لاَ أَنْ أَقُومَ » مفردٌ ، وأجيب : بالمنع ، وأن تقدير « لَنْ أَقُومَ : لا أن أَقُومَ » حاصل ، فحذف الخبر ، حكى ذلك عن المبرد (٨) ، ورد : بأنَّ هذا

---

(١) في الأصول ٢ / ١٧١ : « وقال قوم يجوز الدعاء بلن . . . . والدُّعاء « بلنْ » غير معروف » .

(٢) المغني ١ / ٣١٥ .

(٣) سورة القصص آية : ١٧ ، وأولها : « قال ربِّ بما أنعمت عليَّ . . » .

(٤) هذا الرد عن ابن هشام في المغني ١ / ٣١٥ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥ .

(٦) شرح ابن مالك ٤ / ١٥ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٣ .

(٧) التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٨) المقتضب ٢ / ٨ : « . . . وكان الخليل يقول وكذلك (لن) وإنَّما هي (لا أنْ) ، ولكنك حذفت من لا==

الخبر لم يظهر قطُّ ، وبأنه يلزم حينئذ تكرار « لا » ؛ لدخولها على المعرفة [١] .

وثانيها : ماذكره المصنف [٢] .

ونازع الأخفش الأصغر ، وهو علي بن سليمان ، في جواز التقديم ، ورد [٣] : بأنه سمع : «أَمَّا زَيْداً فَلَنْ أَضْرِبَ » / ، واعترض : بأنه يحدث بالتركيب مالم يكن كما حدث لـ « هَلْ » في : / ٢٤٩/ « هَلا » الاختصاص بالفعلية ، ولـ « لَوْ » ، في « لَوْلاَ » الاختصاص بالاسمية ، وأجيب : بأن ذلك في التركيب الذي يغير المعنى ، كما في المثالين ، وإنما تغير هنا الحكم ، فإن الذي كان جزء كلام صار كلاماً تاماً .

وثالثها : أنه إنما تصح دعوى التركيب ، إذا كان الحرفان ظاهرين ، كـ « هَلاَ » و « لَوْلاَ » أو قد يظهر أحدهما كـ « إمَّا » قاله الشلوبين » [٤] .

وزعم الفراء : أن الأصل « لا » [٥] ، فأبدلت الألف نوناً ، وحجته ، أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، و « لا » أكثر استعمالاً ، ويرده : أنَّ الإبدال لايغير حكم المهمل فيجعله مُعْمَلاً ، وأن

== والهمزة من (أنْ) وجعلتها حرفاً واحداً .

وليس القول عندي كما قال ؛ وذلك أنَّك تقول : زيداً لن أضربَ ، كما تقول : زيداً سأضربُ ، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأنَّ زيداً كان ينتصب بما في صلة أنْ ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ) .

(١) أي : أنها لو كانت مركبة ممَّا ذُكر لكانت « لا » داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى أن يقوم زيد: لاقيام زيد : فتدخل « لا » على المعرفة من غير تكرير مع أنه يكون مبتدأ لاخبر له ، ولا في الكلام ماينوب منابه » قاله الشيخ يس . انظر التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٢) لأن النفي صدر الكلام ، ورُدَّ : بأن ذلك خاصٌ بـ « ما » انظر حاشية الصبان ٣ / ٢٧٨ .

(٣) ردَّه سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها مستدلاً بهذا المثال ، انظر الكتاب ٣ / ٥ .

(٤) التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٥ .

المعهود عكس هذا الإبدال ، « كَرَأَيْتُ زَيْداً » ، و ﴿ نَسْفَعاً ﴾ (١) ، و « إذاً » ، وبأن « لا » تدخل على الاسم ، والفعل ، و « لَنْ » مختصة بالفعل المضارع ، ولو صح قول الفراء لصح قول من قال : إنها ترد دعاء .

[كي وأحكامها]

(وينصب) المضارع (أيضاً ، بـ « كَيْ » نفسها ، إن كانت الموصولة) ، وذلك ، إذا تقدمها اللام لفظاً ، أو تقديراً ، ولم يأت بعدها « أنْ » ، نحو : ﴿ لِكَيْلاَ تَأْسَوْا ﴾ (٢) ، ونحو : « جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، إذا قدرت أن الأصل « لِكَيْ » ، وأنَّكَ حذفت اللام استغناء عنها بنيتها ، (و « بِأَنْ » بعدها مضمرة غالباً ، إن كانت الجارة) ، نحو : « كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، إذا لم تقدر قبلها اللام ، ومن غير الغالب إظهار « أنْ » ، كقول جميل :

{١٢١٧} ... ... كيما أن تَغُرَّ وَتخدعَا (٣)

[خلافات في كي]

واختلف في : « كَيْ » ، فذهب سيبويه والأكثرون إلى أنها مشتركة بين الناصبة ، والتعليلية الجارة ، ثم اختلفوا في الناصبة ، فقال سيبويه : تنصب بنفسها (٤) ، وقال الخليل والأخفش : بأن

---

(١) أي : إبدال النون ألفاً ، سورة العلق آية : ١٥ ، ولفظه التصريح ٢ / ٢٣٠ .

(٢) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٣) من الطويل وتتمته : فقالت : أكلُّ الناس أصبحت مانحاز لسانك . . .

والشاهد قوله : (كيما أن تغز) حيث أظهر « أنْ » بعد كي الناصبة ، وحقها الإضمار .

ظ : المفصل ٣٢٥ ، الخزانة ٨ / ٤٨١ ، ابن يعيش ٩ / ١٤ ، الهمع ٤ / ١٠٠ ، وشرح ابن مالك ١٦/٢، والشرح الكبير ٢ / ١٤٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٥ ، ٧ .

(٥) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٩ .

مضمرة[١] ، وذهب الكوفيون [٢] :إلى أنها مختصة بالفعل ، فلا تكون جارة ، وقيل : بالاسم ، فلا تكون ناصبة .

حجة القائلين بالاشتراك ، قولهم : « جئتُ لكي أتعلَمَ » ، وقولهم : « كَيْمَهْ » ، وقوله :

{١٢١٨} ... ... كيما يَضُرُّ ويَنْفَعُ [٣]

فأدخلها على « ما » المصدرية ، بدليل رفع الفعل .

وقد يجاب عن هذا بأنها جارة ، و « ما » كافة مثلها ، في ربما ، أو ناصبة ، و « ما » كافة ، بدليل :

{١٢١٩} ... ... لكيما أنْ تطير ... ... [٤]

فظهرت « أنْ » لتعمل ، أو زائدة تؤكد معنى السبك ، لمّا لمْ تظهرْ « أنْ » ، أو جارة و « ما » مصدرية ، وهو قول الأخفش في البيت [٥] .

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٣٩ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ١٧٨ .

(٣) من الطويل ، لقيس بن الخطيم ، المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٩٨ ، الهمع ٤ / ٩٨ ، الأشموني ٢ / ٢٠
والبيت كاملاً : إذا أنت لم تنفع فضُرّ فإنما يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ .

(٤) من الطويل ، لم أعثر على من نسبه ، ظ : المغني ١ / ١٩٩ ، الخزانة ٨ / ٤٨٤ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٢ ، الإنصاف ٢ / ٥٨٠ ، ابن يعيش ٧ / ١٩ ، الأشموني ٣ / ٢٨٠ .
والبيت كاملاً : أردت لكيما أن تطيرَ بقِربَتي فتتركَها شنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٤ .

[مواضع كي المصدرية والتعليلية]

ولما ذكر « أنَّ » المصدرية ناصبة بنفسها ، والتعليلية ناصبة بإضمار « أنْ » بعدها ، شرع في بيان مَحالِّ المصدرية ، والتعليلية ، فقسمها أربعة أقسام : واجبة المصدرية ، وراجحتها ، والتعليلية كذلك ، فقال :

(وتتعين الأولى) وهي المصدرية (بعد اللام) ؛ لئلا يدخل الجار مثله ، نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[(١)] ، ﴿ وَلِكَيْلَا يَعْلَمَ ﴾ [(٢)] ، (على رأي) لسيبويه [(٣)] ، والجمهور [(٤)] .

(ومطلقاً) تقدمها اللام ، أم لا ، (على رأي) للكوفيين [(٥)] .

(وتتعين الثانية) وهي الجارة (مطلقا) تقدمها اللام ، أم لا (على رأي) لبعض النحويين [(٦)] (غالباً) احترازاً من الواقعة بعد اللام [(٧)] ، وقبل « أنْ » ، فإن فيها احتمالاً - كما سيأتي- كقوله :

[مكرر] أردتُ لكيما أنْ تطيرَ بقِرْبتي ... ... [(٨)]

---

(١) سورة الحديد آية : ٢٣ .

(٢) سورة النحل آية : ٧٠ .

(٣) قال سيبويه ٣ / ٦ : « . . . وأما من أدخل عليها اللّام ولم يكن من كلامه كَيْمَهْ فإنها عنده بمنزلة أن ، وتدخل عليها اللام ، كما تدخل على أنْ » .

(٤) لأنَّ حرف الجر لايدخل على مثله . . . ، فلولا أن كي هنا مع الفعل بمنزلة المصدر ماجاز أن تدخل عليها اللام » قاله ابن الناظم ٦٦٧ .

(٥) قال الرضي في شرح للكافية ٢ / ٢٣٩ : « ومذهب الكوفيين أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل « أنْ » .

(٦) في المغني ١ / ١٩٩ : « وعن الأخفش أن كي جارة دائماً .

(٧) من قوله : « بعد اللام » اختلف الشراح متناً ، والمثبت من نسخة للبهاء الرقي تلميذ ابن مالك نقلها ابن عقيل في المساعد ، وهي المناسبة للسياق هنا .

(٨) سبق تخريجه .

(وَ) تتعين (الثانية) وهي الجارة (قبلها) ، أي : قبل اللام ، كقول الطرماح :

[١٢٢٠] كَادُوا بِنَصْرِ تَمِيمٍ كَيْ لِتَلْحَقَهُمْ فِيهِم فَقَدْ بَلَغُوا الأَمْرَ الذي كَادُوا (١)

أي : أرادوا بنصر تميم أن تلحقهم فيهم ، فقد بلغوا الأمر الذي أرادوه ، وإضافة نصر إلى تميم من إضافة المصدر إلى مفعوله ، فـ « كَيْ » هذه جارة ، واللام مؤكدة ، و « أَنْ » مضمرة ، ولاتكون « كَيْ » مصدرية ، واللام زائدة ، إذ لايفصل بين « كَيْ » ومصحوبها ، ولاتكون كَيْ زائدة، لأنه لم تثبت زيادتها في غير هذا .

(وتترجح مع إظهار « أَنْ » مرادفة اللام على مرادفة « أَنْ ») ، وتحت ذلك صورتان ، إحداهما : أنْ تكون اللام مذكورة ، كقوله :

[مكرر] ... ... لكيما أَنْ تطيرَ بِقربتي البيت ... ... (٢)

والثانية : ألاَّ تكون مذكورة ، كقوله :

[مكرر] ... ... كيما أَنْ تَغرَّ وتخدعَا (٣)

ووجه الترجيح أمور أحدها : أن النصب بـ «أنْ» أولى ؛ لأنها أم الباب ، الثاني : ما كان أصلاً في بابه لايحسن أن يجعل توكيداً لغيره ، الثالث : « أنْ » قد وليت الفعلَ فالعمل لها والحاصل : أنه تتعين المصدرية إن اقترنت باللام ، ولم تتأخر عنها أنْ ، نحو : ﴿ لِكَيْلاَ يَعْلَمَ ﴾ (٤) ، وتتعين الجارة

---

(١) من البسيط ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٧ ، الهمع ٤ / ١٠٠ ، الدرر ٢ / ٥ ، وفي السلسيلي ٩٢٣ ليلحقهم .

(٢) سبق تخريجه

(٣) سبق تخريجه

(٤) سورة النحل آية : ٧٠ .

إن تأخرت اللام ، أو تأخرت « أنْ » ولم تتقدم اللام ، وتترجح الجارة إنْ تقدمت اللام ، وتأخرت «أنْ» ، وتترجح المصدرية إن فقدت اللام و « أنْ » ، نحو : ﴿ كَيْلاَ يَكُونَ دُولَةً ﴾ [١] ؛ لغلبة / / ٢٥١/ دخول اللام عليها ، وهذه الصورة أهملها المصنف .

[لايتقدم معمول معمولها]

(ولايتقدم معمول معمولها) عليها ، فلا يجوز : « جِئْتُ النَّحْوَكَيْ أَتَعَلَّمَ » ، لأن النصبَ إن كان بِكَيْ ، أوْ « بِأَنْ » مضمرة ، فكلاهما موصول حرفي ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول الذي للصلة على الموصول الاسمي ، فكيف الحرفي .

ولايتقدم على عامله فقط بأن يفصل بينها وبين معمولها بمعموله ، فلايجوز : « جِئْتُ النَّحْوَ أَتَعَلَّمَ » ؛ لأن كي إن كانت جارة ، فالنصب بأن مُضمرة ، فإن قدرتها بعد المعمول ، لزم ماتقدم ، ولزم الفصل بين الجارِّ والمجرور بما ليس مجروراً ، وإن قدرتها ، قبل المعمول لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة وهو الجار والمجرور .

ولايتقدم معمول معمولها على ماقبلها ، فلا يجوز : « النَّحْوَ جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ » ، وهذه الصور الثلاث يشملها قوله : (ولايتقدم معمول معمولها) .

[لا يبطل الفصل عمل كي]

(ولايبطل عملها الفصل) ، حُكى من كلامهم : « جِئْتُ كَيْ فِيْكَ أَرْغَبَ ، وَجِئْتُ كي إِنْ تِحْسِنْ أَزورَك » ، بنصب « أَرْغَبَ » ، و « أَزُورَكَ » ، قاله المصنف ، وتبعه ابنه فيما علق على التسهيل [١] ، والبصريين لايجيزون رفَعْتَ ، أو نصبت .

---

(١) سورة الحشر آية : ٧ .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ١٨ .

(خلافاً للكسائي في المسألتين) ، وهما مسألة التقديم [١] ، ومسألة الفصل [٢] ، فإنه أجاز التقديم ، ومنع العمل لأجل الفصل بينها وبين الفعل .

[إذن وأحكامها]

(وينصب) المضارع (غالباً بـ « إِذَنْ ») ، ومن غير الغالب إلغاؤها مع استيفاء الشروط ، في لغة حكاها عيسى بن عمر الثقفي لتلميذه سيبويه [٣] ، وكان القياس أن يكون الإلغاء لغة الجميع ، لعدم الاختصاص ، ومن ثم اشترط لإعمالها أن تكون :

(مصدرة) ، لأنها حينئذ في أشرف محالها ؛ (إن وليها) ، الفعل ، نحو : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » .

(أَوْوَلِيَ) الفعل (قسما وليها) ، نحو : « إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ » ، لضعفها عن الفصل ، والفصل بالقسم كلا فصل ، لأنه لتوكيد النسبة وتقريرها / [٤] . /٢٥٢/

(ولم يكن) الفعل (حالاً) ، فلو حدثك شخص بحديث ، قلت له : تصْدُقُ ، بالرفع ؛ لأن الناصب يخلِّصُ للاستقبال . وإذا استوفت « إِذَنْ » الشروط ، فالنصب بها نفسها .

(وليست « أنْ » مضمرة بعدها ، خلافاً للخليل في أحد قوليه) ، وهو ما حكاه أبو عبيدة عنه ،من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج ، والفارسي ، واحتج له ، بأنها لاتختص بل

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٠ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٣٩٤ .

(٣) نصها في الكتاب ٣ / ١٦ : « وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسا من العرب يقولون : إذنْ أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لاتُبعدَنَّ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ماسمع جعلوها بمنزلة هَلْ ، وبلْ »

(٤) قال سيبويه ٣ / ١٥ : « . . . .تقول إذا كانت إذَنْ مبتدأة : إذنْ والله لا أفعلَ ، لأنّ الكلام على إذنْ ، ووالله لايعمل شيئاً » ،

تدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ » ، والعامل لابد من اختصاصه ، فأشبهت الفاء ، والواو ، والثاني من قوليه ماحكاه سيبويه [١] عنه سماعاً منه أنها الناصبة بنفسها .

[أصلها]

وهي بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم[٢] ، اسم عند بعض الكوفيين [٣] ، وأصلها[٤] عند هؤلاء « إِذَا » الشرطية ، حذفت الجملة التي هي مضاف إليها ، وجيء بالتنوين عوضاً ، وقيل : مركبة من « إِذْ و أن » ، وقيل : من « إِذا وأَنْ » .

[الفصل بينها وبين منصوبها]

(وأجاز بعضهم) وهو ابن عصفور [٥] ، والأُبذي [٦] (فصل منصوبها بظرف اختياراً) ، نحو : إِذَنْ غَداً أُكْرِمَكَ » [٧] ، كما يجوز الفصل بالقسم نحو : « إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمَكَ » ، وفرق المانعون بأن القسم مؤكد ، والظرف مقيد ، وفصل المؤكد كلافصل ، ولذلك فصل بين الجار ومجروره ، نحو : « اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ أَلفٍ » ، وبين المتضايفين ، نحو : « هَذَا غُلَامُ وَاللَّهِ زَيْدٍ » ، حكاه الكسائي [٨] ، عن العرب ، ولم يجز ذلك في الظرف وعديله إلا في الشعر ، وكيف يقاس المؤكد لمضمون الجملة بالمقيد للجملة .

---

(١) قال سيبويه ٣ / ١٦ : « وقد ذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال : أنْ مضمرة بعد إذَنْ » .

(٢) ظ : المغني ١ / ١٥ .

(٣) الارشتاف ٢ / ٣٩٥ ، والاشموني ٣ / ٢٩٠ .

(٤) اي : أصل : إذن أُكْرِمَكَ : إذا جئتني أكْرمك ، قاله في المغني ١ / ١٥ .

(٥) المقرب ١ / ٢٦٢ .

(٦) السلسيلي ٢ / ٩٢٥ .

(٧) قال أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٩٧ : « والصحيح أنَّ ذلك لايجوز » .

(٨) المساعد ٣ / ٧٤ .

وأجاز ابن بابشاذ [١] الفصل بالدعاء ، نحو : « إِذَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ تَدْخُلَ الجَنَّةَ » .

بالنداء ، نحو : « إِذَنْ يازَيْدُ أُحْسِنَ إِلَيْكَ » .

وهشام والكسائي [٢] الفصل بمعمول معمولها ، ثم اختلفا ، فرجح الكسائي حينئذ النصب ، وهشام الرفع ، ولافرق في المعمول بين قولك : « إِذَنْ فِيكَ أَرْغَبَ ، وإِذَنْ طَعَامَكَ آكُلَ » .

فإن قدمت المعمول على نفس إِذَنْ ، فقال الفراء [٣] : « يجب الرفع ، لعدم تصديرها ، كما هو قياس قول البصريين إنها / لاتعمل إلا مصدرة ، وقد يقال بإعمالها حينئذ ، لأن المعمول المقدم في نية التأخير ، فتقديمه كلا تقديم ، وقد يقال بمنع التقديم البتة ، لأن مافيها من معنى الجزاء يأبى ذلك ، وإن الفراء إنما قال ماقال [٤] ، بناء على جواز قول الكوفيين : إنه يجوز في باب الجزاء : « زَيْداً إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ » . /٣ /٢٥٣

(وقد يردُ ذلك مع غيرها اضطراراً) ، كقوله :

[١٢٢١] لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً ... أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ [٥]

وقد تقدمت هذه المسألة [٦] في بعض النسخ .

---

(١) في المغني ١ / ١٦ ، وأجازه ابن عصفور .

(٢) المغني ١ / ١٦ .

(٣) وكذا قال ابن هشام في المغني ١ / ١٦ ، وانظر الارتشاف ٣ / ٣٩٨ ، وفي التصريح ٢ / ٢٣٥ : « وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر » .

(٤) وقال أبو حيان : ولا نص عند البصريين أحفظه في ذلك . أنظر : الارتشاف ٣ / ٣٩٨ .

(٥) انظر ص ٣٧١ .

(٦) الفصل بين لن ومعمولها .

(وَ) إذنْ » (معناها الجواب والجزاء) ، كذا قال سيبويه [١] ، وفهم منه الفارسي [٢] ، أنها تارة للجواب فقط ، نحو أن يقال : أَجِيئُكَ فتقول : إذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقاً ، إذ لايتصور هنا معنى الجزاء،وتارة للجواب والجزاء ، نحو أن يقال : آتِيْكَ غَداً : إذنْ أكْرِمَكَ ، أي : إنْ أتيتني إذن أُكْرِمَكَ، أجَبْتُ وَجَازَيْتَ والحاصل : أنها ملازمة للجواب ، إما مع اقتران الجزاء ، أو مع انفكاكه .

وفهم الشلوبين [٣] ، أنها دائماً مقدرةٌ جواباً لشرط وجزاءٌ له ، ورد بالمثال الأول ، وأجيب : بأن المثال معترض ، لجواز أن يكون المعنى : « إنْ أتَيْتَنِي أظُنُّ صِدْقَ خَبَرِكَ ، فيما تخبر به ، فقد وجد فيه الجواب والجزاء ، وقدر الفارسي في ذلك أنه كقول سيبويه في « نَعَمْ » ، إنها عدة وتصديق[٤]، وإنما هي عدة في الماضي ، وتصديق في المستقبل .

[النصب بها غير متصدرة]

(وربما نصب بها بعد عطف) ، بالفاء ، والواو ، كقراءة بعضهم : ﴿ فَإِذاً لاَيُؤْتُواْ ﴾ [٥] ، ﴿وَإِذاً لاَ يَلْبَثُوا ﴾ [٦] ، والأولى قراءة ابن مسعود [٧] ، والثانية قراءة أبي بن كعب ، والأكثر في لسان العرب الرفع على الإهمال ، وبه قرأ السبعة [٨] .

(أو) بعد (ذي خبر) ، كقوله :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
(٢) في الايضاح العضدي ٣٢٠ .
(٣) المغني ١ / ١٥ .
(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
(٥) سورة النساء آية : ٥٣ .
(٦) سورة الإسراء آية : ٧٦ .
(٧) البحر المحيط ٣ / ٢٧٣ .
(٨) السبعة : ٣٨٣ .

{١٢٢٢} لاَ تَتْرُكَنِّي فِيهِمْ شَطِيرَا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا [١]

بنصب « هلكَ » [٢] ، هذا مذهب الكسائي والفراء ، وأما البصريون [٣] ، فتأولوه على حذف خبر « إنْ » ، والتقدير : إني لاَ أَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثم استَأنَفَ قوله : « إِذَنْ أَهْلِكَ » ، والشطيرُ : الغريبُ ، وقيل : إنما الرواية برفع « أَهْلِكُ » ، وأما نصب« أَطِيرَ » ، فقيل : ضرورة [٤] ،وقيل : على حدِّ النصب في : ﴿ أَوْيُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [٥] .

فرع [٦] ، لايجوز حذف المنصوب في هذا الباب وإبقاء الناصب . / ‏/ ٢٥٤/

« فصــــل »

[نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً : بعد لام الجحود]

(ينصب الفعل) المضارع (« أنْ ») المصدرية ، حال كونها ، (لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفي) ، بـ « مَا » ، أو « لَمْ » خاصة ، (في خبر « كَانَ ») الناقصة ، حال كونها (ماضية لفظاً) ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ ﴾ [٧] ، (أو) ماضية (معنى) ، نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [٨] .

---

(١) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الإنصاف ١ / ١٧٧ ، المقرب ١ / ٢٦١ ، ابن يعيش ٧ / ١٧٧ و، المغني ١/ ١٦ ، الخزانة ٨ / ٤٥٦ ، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢١ .
والشاهد قوله : (إني إذن أهلك) حيث نصب الفعل المضارع بإذن وهي غير مصدّرة .

(٢) والرفع عند الفراء جائز ، انظر معانيه ١ / ٢٧٤ .

(٣) المغني ١ / ١٦ .

(٤) أوضح المسالك ٤ / ١٦٦ .

(٥) سورة الشورى آية : ٥١ .

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥١ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١٧٩ .

(٨) سورة النساء آية : ١٣٧ .

وخصت « كَانَ » بذلك ، لأنها أمُّ الباب .

وبعضهم (١) طرد ذلك في بقية أخواتها ، فأجاز : « مَا أَصْبَحَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ » .

وبعضهم عَدَّاهُ إلى باب « ظَنَّ » ، فأجاز : « مَاظَنَنْتُ زَيْدَ لِيَفْعَلَ » قياساً .

ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي ، نحو : « مَاجَاءَ زَيْدٌ لَيَفْعَلَ كَذَا» .

وسميت هذه اللام مؤكدة ؛ لأنها تفيد نفي الفعل على وجه لايستفاد بدونها ، فمعنى : «مَاكَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ ، مَاكَانَ زَيْدٌ مُقَدِّراً ، أو مُسْتَعِداً » لذلك ، وهو أبلغ في النفي ، من قولك : «مَاكَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ » .

وليست زائدة ، كما قال ابن المصنف (٢) في شرح الألفية ، لقول أبيه في شرح هذا الكتاب إنها لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ، لكنها لما كان الكلام يصح مع إسقاطها ، أطلق عليها اسم الزائدة مجازاً ، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل على معنى ما كان مقدراً ، أو مهيئاً ، أو مستعداً لكذا » (٣) انتهى ، وبهذا سقط ماقيل إنه لفق من مذهب الكوفيين والبصريين مذهباً ، لأنه قال : إن اللام مؤكدة الخبر ، وهذا مذهب الكوفيين (٤) الذين لايقدرون محذوفاً ، ويجعلون مادخلت عليه هو الخبر ،وقال : إن النصب بأن مضمرة ، وهذا مذهب البصريين (٥) الذين يقدرون حذف الخبر ، واللام متعلقة بذلك المحذوف فتقدير : ماكان زيد

---

(١) انظر المساعد ٣ / ٧٨ ، والارتشاف ٢ / ٣٩٩ .

(٢) انظر ص : ٦٧٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٢٣ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٥٩٣ .

(٥) انظر الانصاف ٢ / ٥٩٣ م (٨٢) .

ليفعل: مَا كَانَ زَيْدٌ مُرِيداً ، أوْ مُسْتَعِداً لِيَفْعَلَ ، أو نحو ذلك .

وقد جاء الخبر مصرحاً به ، في قوله :

{١٢٢٣} سَمَوْتَ ولَمْ تَكُنْ أَهْلاً لِتَسْمُو ... ولَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ (١)

واحتج الكوفيون بقوله :

{١٢٢٤} لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أَكُنْ ... مَقَالَتَهَا مَاكُنْتُ حَيّاً لأَسْمَعَا (٢)

قلنا : جَاءَ ذلك في صريح « أَنْ » ، في قوله :

{مكرر} * كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أَنْ أُجْلَدَا * (٣)

فتأويلكم تأويلنا .

وعلة وجوب الإضمار ؛ أنه نفي لكان / سيفعل فاللام في مقابلة السين ، والسين لاتجامعها « / ٢٥٥/ أَنْ » ويدل على المقابلة امتناع : « مَاكَانَ زَيْدٌ سَيَقُومُ » استغناء باللام عن حرف السين ، وجوزه بعضهم بغير سماع .

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد قوله : (أهلاً لتسمو) حيث جاء خبر كان (أهلا) مصرحاً به . ظ : الارتشاف ٢ / ٤٠٠ ، التصريح ٢ / ٢٣٥ ، المساعد ٣ / ٧٩ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لأسمَعَا) حيث نصب المضارع باللام لا بأن مضمرة بعدها ، إذ لو كان كذلك لزم تقديم معمول صلتها (مقالتها) عليها ، وذلك ممتنع ، ظ : الإنصاف ٢ / ٥٩٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٣ ، ابن يعيش ٧ / ٢٩ ، الخزانة ٨ / ٥٧٨ .

(٣) سبق تخريجه .

وجوز بعضهم [١] إظهار « أنْ » بشرط حذف اللام ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [٢] ، ورد : بأن : ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن ، وهو مصدر مثله ، وفي هذا الرد نظرٌ ؛ لأن القرآن ليس المراد به القراءة حتى يكون باقياً على مصدريته حتى يتم التقريب ، وإنما المراد به المقروء ، مثل : ﴿ قُرْآناً عَرَبِيّاً ﴾ [٣] ، ﴿ وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ ﴾ [٤] ، فالمصدر مؤول بوصف المفعول ، والجواب عن الآية ، أن الكلام فيما الخبر فيه « مُرِيداً » ، أو نحوه ، من المواضع التي يسوغ فيها ذلك ، وليس هذا منه [٥] .

وتسميتهم اللام المذكورة لام الجحود ، من باب إطلاق العام ، وإرادة الخاص ، لأن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، وعن مطلق النفي ، والنحويون أطلقوا مريدين الثاني ، قاله ابن هشام [٦] .

[بعد حتى]

(وَ) ينصب المضارع بأن مضمرة لزوماً (بعد « حَتَّى ») هذا قولُ سيبويه [٧] ، وأصحابه عن البصريين ، لا بـ « حتى » نفسها ، خلافاً للكسائي ، وأصحابه من الكوفيين [٨] (المرادف لـ «إلى»)،

---

(١) وقال ابن الأنباري : العرب تدخل (أن) في موضع لام الجحود فيقولون : ما كان عبد الله أن يظلمك قاله في الارتشاف ٢ / ٤٠٠ .

(٢) سورة يونس آية : ٣٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ٢ .

(٤) سورة الإسراء آية : ١٠٦ .

(٥) من قوله وقد جاء الخبر مصرحا به إلى هنا موجودا في التصريح ومطابق للفظه غالبا ظ : ٢/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٦) انظر المغني ١ / ٢٣٢ .

(٧) نصه عند سيبويه ٣ / ٧ : « واعلم أنَّ « أنْ » لاتظهر بعد حتَّى وكي » .
وقال في ٣/ ١٧ : « . . . قولك : سرتُ حتى أدخلهَا ، كأنك قلت : سرت إلى أنْ أدخلها ، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ للاسم ، فالفعل إذا كان غايةُ نصب ، والاسم إذا كان غاية جُر ، وهذا قول الخليل .

(٨) الإنصاف ٢ / ٥٩٧ ، مسألة رقم (٨٣) .

كقوله تعالى : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾(١) ، أي : إلى أن يرجعَ .

(أو « كي » الجارة) (٢) ، كقوله :

[١٢٢٥] أُطِيلُ مِطَالَ الجُوعِ حَتَّى أُمِيتَهُ وَأَضْرِبُ عَنْهُ الذِّكْرَ صَفْحاً وأُذْهَلُ (٣)

(أو « إلاَّ أنْ ») المنقطعة ، كقوله :

[١٢٢٦] لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ ومَالَدَيْكَ قَلِيلُ (٤)

أي : إلاَّ أن تجود ، قاله المصنف ، وقال : « إنَّه يصح تأويلها هنا بـ « إلى أنْ » (٥) ، وفيه نظرٌ ، واحترز بذكر المعاني الثلاثة ، من الابتدائية ، نحو : ﴿ حَتَّى يَقُولُ ﴾ (٦) فإن معناها الفاء .

(وقد تظهر « أنْ » مع المعطوف على منصوبها) ، كقوله :

[١٢٢٧] وَمَنْ تَكَرُّمِهِمْ في المَحْلِ أَنَّهُمُ لاَ يَعْلَمُ الجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ الجَارُ (٧)

---

(١) سورة طه آية : ٩١ .

(٢) قال سيبويه ٣ / ١٧ : « اعلم أن حتَّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك .... وأما الوجه الآخر . . . . إذا جاءت مثل « كي » التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها » .

(٣) من الطويل وهو للشنفري من قصيدته المشهورة « لامية العرب » وبعده :

وأستف ترب الأرض كي لايرى لـه عَلَّي من الطول امرؤ متطول .

(٤) من الكامل ، للمقنع الكندي ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٤ ، المغني ١ / ١٣٤ ، العيني ٤ / ٤١٢ ، الهمع ٤ / ١١٣ ، الأشموني ٣ / ٢٩٧ ، المساعد ٣ / ٧٩ .

والشاهد فيه قوله : (حتى تجود) فإم حتى بمعنى إلا أن ونصب الفعل بعدها .

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٢٤ .

(٦) سورة البقرة آية : ٢١٤ .

(٧) من البسيط ، ليزيد بن حمار السَّكُونيّ ، الحماسة ١ / ٢٩٠ ، المغني ٢ / ٧٧١ ، الهمع ٤ / ١١٢ ، السلسيلي ٢ / ٩٢٧ .

والشاهد فيه قوله : (أن يبين) بإظهار أن مع المعطوف على منصوب « حتى » .

حتى يكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُسِهِمُ أوْ أنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارُ

واغتفر الإظهار مع المعطوف ؛ لأنه تابع ، ويغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ، وفيه دليلُ نصٍ على القول بإضمارها في (١) ، المعطوف عليه .

وأجاز الكوفيون إظهار « أنْ » بعد « حتى » (٢) ، قال : « لَوْ قُلْتَ : لأسِيرَنَّ حَتَّى أنْ أُصْبِحَ القَادِسِيَّةَ » لجاز ، وكان النصب بـ « حَتَّى » ، وأنْ توكيداً .

[بعد أو]

(وتضمر)« أنْ » (أيضاً ، لزوماً بعد « أوْ » الواقعة موقع « إلى أنْ ») ، كقوله : / ٢٥٦/

{١٢٢٨} لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرُ (٣)

(أو « إلاَّ أنْ ») ، كقوله :

{١٢٢٩} وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أوْ تَسْتَقِيمَا (٤)

أي : إلا أنْ تستقيم فلا أكسر كعوبها .

أو « كَيْ » يحتمل الثلاثة قولك : « لألْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِينِيْ حَقِّي » ، أي : كيْ تَقْضِيَنِي ، أو إلى

---

(١) في الأصل و « ب » : على المعطوف هذا وقد ذهب بن جني إلى أنه يجوز أن تكون « أن » زائدة ويبين معطوفاً على « يكون » .

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٧٩ مسألة رقم (٨٠) .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٢٥ ، المغني ١ / ٧٠ ، العيني ٤/ ٣٨٤ ، الهمع ٤ / ١١٧ ، الأشموني ٣ / ٢٩٥ .
والشاهد قوله : (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد « أو » لزوماً .

(٤) من الوافر ، لزياد بن الأعجم ، الكتاب ٣ / ٤٨ ، المقرب ١ / ٢٦٣ ، المقتضب ٢ / ٢٩ ، ابن يعيش ٥/ ١٥ ، المغني ١ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ / ٧٨ ، الارتشاف ٢ / ٤١٦ .

أنْ تَقْضِيَنِي » أوْ « إلاَّ أنْ تَقْضِيَنِي » ، وقيل : لاَ حاجة لشيء من ذلك ، بل « أوْ » على معناها المذكور في باب العطف ، ومابعدها معطوف على التوهم ، والتقدير في نحو هذا المثال : « لَيَكُونَنَّ لزُومٌ ، أوْ قَضَاءٌ » ، ويدل على ذلك قوله :

[١٢٣٠] فَسِرْ في بِلاَدِ اللَّهِ وَالتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ ، أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا [١]

إذ لايلزم من التماس الغنى عيشةٌ في يسارٍ إلى أن تموتَ ، أو « إلاَّ أَنْ يَمُوتَ » ، والتعليل واضح البطلان [٢] ، ولما توهم بعض النحويين أن النصب بَعْدَ [٣] أو موقوف على أن يكون بمعنى « ألاَّ » ، جعل النصب في هذا البيت ضروة وليس كما توهم .

ومن العطف على التوهم قوله :

[١٢٣١] إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ ، فَإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ [٤]

قال الخليل : « كأنه قال : أَتَرْكَبُونَ ، أوْ تَنْزِلُونَ » [٥] ، وقال السيرافي [٥] : « كأنه قال : إذَا تَرْكَبُونَ أوْ تَنْزِلُونَ » ، وهذا أولى من تقدير الخليل ؛ لأن حمل شرط على شرط ، أولى من حمل شرط على استفهام » ، وقال يونس : « إنَّما رَفَعَهُ على القطع [٥] ، وكأنه قال : أو أَنْتمْ تَنْزِلُونَ » .

---

(١) من الطويل للمغيرة بن حبناء ، المقرب ١ / ٢٦٣ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٦ .

(٢) هذا التعليل نقله الشيخ خالد من الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ١٥٦ .

(٣) في الأصل و « ب » : بغير أو - سهو .

(٤) من البسيط ، للأعشى ، ديوانه ص ١٣٥ ، الكتاب ٣ / ٥١ ، المحتسب ١ / ١٩٥ ، الجمل المنسوب للخليل ص ١٩٣ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٢١٩ ، الخزانة ٨ / ٥٥٢ ، المغني ٢ / ٧٧٣ .
وروايته في الديوان : قالوا الركوبَ ؟ فقلنا تلك عادتنا أو تنزلونَ ، فَإنَّا معشر نزلُ .
والشاهد قوله : (تنزلون) حيث عطف على معنى : إن تركبوا إذا تركبون ، وهو العطف على التوهم .

(٥) الكتاب ٣ / ٥١ ، وحاشية رقم (٤) .

ونسبة النصب إلى أن مضمرة هو مذهب البصريين (١)، وقال بعض الكوفيين: « انتصب الفعل بالخلاف » (٢)، وقال الكسائي وأصحابه، والجرمي: « بِأَوْ نفسها » (٢).

وخرج بقوله: (موقع) كذا مالم يكن فيه أو كذلك وهي العاطفة اسماً مقدراً على اسم صريح، فإن النصب بعدها بأن جائزةَ الإضمار، كقوله:

[١٢٣٢] وَلَوْلاَ رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ ... وَآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلْقَمَا (٣)

والتقدير: أَوْ أَنْ أَسُوءَكَ ياعَلْقَمَةُ، ورِزَامٌ: أبوحي من تميم.

[الفصل بين الفعل وحتى وأو]

(ولا يفصل (٤) الفعل من « حتَّى »، ولا « أَوْ » بـ« إِذَنْ »)، لا يقال: « أَصَحبُكَ (٥) حتى إذن أَتَعَلَّمَ »، ولا « لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ إذنْ تَقْضِيَنِي حَقِّيَ ».

وفي نسخة الرَّقي بدل « إِذَنْ » بظرف، وعليها / لايقال: « جِئْتُكَ حَتَّى عِنْدَكَ أَجْلِسَ » وَلا / ٢٥٧/ «لأَضْرِبَنَّكَ أَوْ اليَوْمَ تَسْتَقِيمَ »، وأجاز هشام (٧) الفصل بالمجرور فبالظرف أولى.

---

(١) الكتاب ٣ / ٥١، وحاشية رقم (٤).

(٢) حاشية يس ٢ / ٢٣٧.

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤١: « وقال الفراء الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف ». وانظر الأشموني ٣/٢٩٦.

(٤) من الطويل، للحصين بن حُمام المُري، الكتاب ٣ / ٤٩، العيني ٤ / ٤١١، الشرح الكبير ٢ / ١٥٦، الهمع ٤ / ١١٧، الأشموني ٣ / ٢٨٦، المساعد ٣ / ٨٢، السلسيلي ٢ / ٩٢٧.

(٥) من قول ابن مالك: ولايفصل .. إلى قوله: وفاقاً للفراء ساقط من شرح ابن مالك ٤ / ٢٢، وكذا السلسيلي ٢ / ٩٢٧.

(٦) في الأصل وب أصحابك - تحريف.

(٧) المساعد ٣ / ٨٤.

(ولا بشرط ماضي) ، لايقال : « أَصْحَبُكَ حَتَّى إنْ شَاءَ اللّهُ أَتَعلَّمَ » ، ولا « لأَلْزَمَنَّكَ أوْ إنْ شَاءَ اللّهُ تَقْضِيَنِي حَقي » ، وعلة لزوم المضي حذف الجواب ، ويؤخذ منه أن الشرط إذا لم يكن ماضيا يجوز الفصل به ، نحو : « أُصَحِبُكَ حتى - إنْ تُحْسِنْ إليّ - أُحسنَ إِلَيْكَ » ، ولم أجدها منقولة ، (خلافاً للأخفش)[١] ، وابن السراج [٢] ، كما في نسخة الرقي ، في المسألتين ، ويحتمل عوده إلى الأخيرة فقط .

[إهمال حتى وكي]

(وقد تعلق) ، أي : تمنع عن العمل لفظاً ، لعارض صوري مخصوص ، وهو الشرط ، فلذلك قال : (قبل الشرط الآخذ حَقَّهُ) ، أي : جوابه ، (« حتى ») الابتدائية ، (وفاقاً له) ، أي: الأخفش ، نحو : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤُوها شَهِدَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٣] ، وليس هذا تعليقاً ، إذ لاعمل للابتدائية على الصحيح .

(و « كي ») ، معطوف على « حَتَّى » ، (وفاقاً للفراء) ، ونقله عنه عن الكسائي[٤] ، نحو: «جِئْتُكَ كَيْ إنْ تَزُرْني أُكَافِئْكَ » .

[بعد فاء السبب]

(وتضمر)«أنْ» (أيضاً لزوماً بعد فاء السبب) فينتصب المضارع بها عند جمهور البصريين[٥] ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٣ .

(٢) قال الرضي في الكافية ٢ / ٢٤٤ : « واستقبح ابن السراج الفصل بينهما ، وقال الفصل بالظرف أسهل ، نحو : سكت حتى إذا أردنا أن نقومَ يقولَ ، واقم حتى متى أكلنا تأكل ، فالظرف مفصولاً به على قبحه أسهل من حرف الشرط ، أعني « إن » .

(٣) سورة فصلت آية : ٢٠ .

(٤) انظر المساعد ٣ / ٨٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ٣ / ٢٨ .

وقال الفراء وبعض الكوفيين : « النصب بالخلاف »(١) ، وقال الكسائي وأصحابه من الكوفيين ، والجرمي من البصريين : « بالفاء ، حال كونها (جواباً لأمر) ، بالصيغة ، نحو قوله :

[١٢٣٣] يَانَاقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا (٢)

أو باللام ، نحو : « لِيَحْضُرْ زَيْدٌ فأفْصِلَ خُصُومَتَهُ » .

(أو نهي) ، نحو : ﴿ لاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ ﴾ (٣) ، وشرطه : « ألاَّ ينتقض النهي بـ « إلا » قبل الفاء ؛ فإن انتقض بطل النصب ، نحو : « لاَتَضْرِبَ إلاَّ عَمْرَاً فَيَتَأَدَّبُ » ، بالرفع ، فإن تأخرت « إلا » عن الفعل نصب ، نحو : « لاَ تَضْرِبْ زَيْدَ فَيَغْضَبَ إلاَّ تَأديباً »(٤) ، قاله ابن عقيل ، ونص عليه سيبويه في النفي (٥) ؛ والنهي شبيه النفي .

(أو دعاء بفعل أصيل في ذلك) الدعاء ، نحو : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ، واشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فلا يُؤْمِنُوا ﴾ (٦) ، فلو كان الدعاء بالاسم / ، نحو : « سَعْياً لِزَيْدٍ فَيَنْتَفِعُ » ، أو بفعل أصله الخبر ، نحو : تَابَ اللَّهُ عَلَيْنَا فَنَتُوبُ » ، فلا يجوز النصب ، على خلاف يأتي في الثانية . / ٢٥٨/

(أوْ) جواباً (لاستفهام لايتضمن وقوع الفعل) ، نحو : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا

---

(١) انظر هذا المسألة في الإنصاف ٢ / ٥٥٧ م (٧٦) ، والمساعد ٣ / ٨٤ .

(٢) رجز ، لأبي النجم .
والشاهد فيه قوله : (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، لأنه جواب الأمر، انظر : الكتاب ٣ / ٣٥ ، المقتضب ٢ / ١٤ ، الأصول ٢ / ١٨٣ ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٩، الأشموني ٣ / ٣٠٢ ، الهمع ٤ / ١١٩ .

(٣) سورة طه آية : ٨١ .

(٤) المساعد ٣ / ٨٥ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢ / ٤١٣ .

(٥) الكتاب ٣ / ٤٠ .

(٦) سورة يونس آية : ٨٨ .

لَنَا﴾[١]، ﴿ مَنْ ذَا الَّذِيْ يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ ﴾ [٢]، بالنصب ، فإنه وإن كان الاستفهام فيه عن الفاعل ، لكنه في المعنى عن الفعل ، أي : هلْ يُقْرِضُ اللَّهَ أَحَدٌ فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ؟

فإن تضمن الاستفهام وقوع الفعل وجب الرفع ، نحو : « لِمَ ضَرَبْتَ زَيْداً فَيُجَازِيكَ » ؟ فإن الضرب قد وقع ؛ فلم يمكن سبْك المصدر المستقبل منه ، وأجاز ابن كيسان [٣] النصب في جواب ماتحقق وقوعه ، نحو : « أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَنَتْبَعَهُ ؟ » و « كَمْ مَالُكَ فَنَعْرِفَهُ ؟ » و « مَنْ أَبُوهُ فَنُكْرِمَهُ؟ » ؛ لأنه وإن امتنع السبك من الجملة لايمتنع من معناها ؛ إذ يجوز أن يقال : « ليكُنْ مِنْكَ إعْلاَمٌ فَمعرِفَانٌ».

(أوْ) جواباً (لنفي محض) ، نحو : ﴿ لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [٤]، وقوله :

{١٢٣٤} لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيّاً فَأَخْبِرَهُمْ ... إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إِلَيَّ هُم [٥]

(أو) شيءٍ (مؤوَّلٍ) بالنفي المحض ، نحو : « قَلَّما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، لأنـه في معنى «ماتأْتِينَا » .

وأجاز الكوفيون [٦] : « أَنَا غَيْرُ آتٍ فَأُكْرِمَكَ » بالنصب ؛ لأنه في معنى : مَا أَنَا آتٍ فَأُكْرِمَكَ، وأجاز ذلك ابن السراج[٧] ، في : « غيْرُ قَائِمٍ الزيدان فَتُكْرِمَهُمَا » .

---

(١) سورة الأعراف آية : ٥٣ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٤٥ .

(٣) شرح التسهيل ٤ / ٣٠ .

(٤) سورة فاطر آية : ٣٦ .

(٥) من البسيط ، لزياد بن منقد العدوي ، ابن يعيش ٧ / ٢٦ ، الارتشاف ٢ / ٤١٢ ، الخزانة ٥ / ٢٥٠ ، المساعد ٣ / ٨٧ .

والشاهد (فأخبرهم) حيث نصب الفعل المضرع بعد الفاء الواقعة في جواب النفي .

(٦) المساعد ٣ / ٨٧ .

(٧) في الأصول ٢ / ١٨٤ .

وإذا انتقض النفي بإلا قبل الفاء تعين الرفع ، نحو : « مَاضَرَبَ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً فَيَغْضَبُ » ، أو بعدها جاز النصب ، نص على ذلك سيبويه ، ومثل له بـ « مَا تَأْتِينا فَتُحَدِّثَنَا إِلاَّ ازْدَدْنَا فيكَ رَغْبَةً »[١] .

(أو عرضٍ) حكى من كلامهم : « أَلاَ تَقَعُ الماءَ فَتَسْبَحَ » ؟ أي : في الماء ، وقال :

[١٢٣٥] يَا بْنَ الكِرَامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا   قد حَدَّثُوكَ ، فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا [٢]

(أو تحضيض) ، كقولهم : « هَلاَّ أَمَرْتَ فَتُطَاعَ » ، وقوله :

[١٢٣٦] لولا تَعُوجِينَ يَاسَلْمَى عَلَى دَنِفٍ   فَتُخْمِدِي نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُضْنِيه [٣]

(أو تَمَنٍّ) ، نحو : ﴿ ياليْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾[٤] .

(أو رجاء) ، قال المصنف : « هو قول الفراء ، وبه أقول ؛ لثبوته سماعا ، نحو : ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[٥] ، نحو : ﴿ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ [٦] ، نحو :

[١٢٣٧] * فتسريحَ النَّفسُ من زَفُراتِها * [٧]

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٢ .

(٢) من البسيط ، لمجهول ، العيني ٤ / ٣٨٩ ، الأشموني ٣ / ٣٠٢ ، الهمع ٤ / ١٢٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٣٣ .
والشاهد (فتبصرَ) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب العرض .

(٣) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه ، الأشموني ٣ / ٣٠٣ ، الهمع ٤ / ١٢٣ ، السلسيلي ٢ / ٩٢٩ ، المساعد ٣ / ١٨ .
والشاهد قوله : (فتخمدي) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً للتحضيض .

(٤) سورة النساء آية : ٧٣ .

(٥) سورة غافر آية : ٣٦ .

(٦) سورة عبس آية : ٤ .

(٧) رجز ، معاني القرآن للفراء ٣ / ٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٣٤ ، العيني ٤ / ٣٩٦ ، المغني ١ / ١٦٧ ، وقبله : عَلَّ صروف الدهر أو دُولاتها   يُدلْنَنا اللمّة من لَمّاتها.
والشاهد قوله : (فتسريح) نصب الفعل المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً للترجب .

انتهى » ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجي في حكم الواجب / ، وأثبت / ٢٥٩/ الكوفيـون النصب على أن « لعَلَّ » للاستفهام [١] ورد[٢] : بأن كون لعلَّ للاستفهام غير صحيح ، وخرج المانعون ماورد من ذلك على العطف على التوهم ؛ لكثرة دخول « أنْ » في خبر لعَلَّ واسمها جثة .

[من أحكام السبب وجوابه]

(ولايتقدم ذا الجواب على سببه) ، عند البصريين[٣] ؛ لأن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم ، والمعطوف لايتقدم على المعطوف عليه ، (خلافاً للكوفيين) لأن الفاء عندهم سببية لا عاطفة ، وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقديم الجواب الحقيقي على سببه، والفاء عندم كفاء الجواب .

(وقديحذف سببه بعد الاستفهام) لدلالة الجواب عليه ، وفهم الكلام ، كقول العرب : «متى فأسيرَ مَعَكَ ؟ » يريدون : متى تسيرُ فأسيرَ مَعَكَ ؟ حكاه الكوفيون .

[النصب بعد الفاء لتقدم كأن وقد عليها]

(ويَلحقُ بالنفي التشبيهُ الواقعُ موقعَه)[٣] ، نحو : « كَأنَّكَ والٍ علينا فَتَشْتِمَنَا » ، بنصب «تَشْتِمَنَا » ، لأن التشبيه بالكاف واقع موقع النفي ، والمعنى : ما أنت ، قال ابن السراج : « وليس الوجه» ، وأجازه الكوفيون » [٤] .

---

(١) الأصول ٢ / ١٨٥ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٥ .

(٢) ردّه ابن عقيل في المساعد ٣ / ٨٩ .

(٣) المساعد ٣ / ٨٩ .

(٣) قال ابن عصفور في الشرح الكبير ٢ / ١٥٣ : « وممّا خالفونا فيه « كأنَّ » إذا خرجت عن التشبيه وأُريد بها خلاف معنى التشبيه ..... وهذا لايحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قلنا به » .

(٤) الأصول ٢ / ١٨٥ .

(وربما نفي بـ « قد » فينصب الجواب بعدها) ، نحو : « قد كُنْتَ في خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ » ، حكاه ابن سيده عن بعض الفصحاء ، وأنه بمعنى : ماكُنْتَ بخيرٍ .

« فصـــل »

[بعد واو المعية]

(وتضمر « أنْ » الناصبة لزوماً بعد واو الجمع) ، ويأتي فيها الخلاف المتقدم في الفاء ، وأن ماذكره المصنف هو قول البصريين[١] ، من أن الناصب هو أن مضمرة بعد الواو ، حال كونها (واقعة في مواضع الفاء) ، المتقدم ذكرها ؛ إلا الترجي ، و « قَدْ » التي يراد بها النفي ، والتشبيه الذي يراد به النفي ، والتقليل ، قال أبو حيان : « ولاَ أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض، والرجاء ، فينبغي ألا يُقْدَمَ على ذلك إلا بسماع »[٢] ، انتهى ، وسمع بعد الأمر ، كقوله :

{١٢٣٨} فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إن أَنْدَى ... لِصَوتٍ أَن يُنَادِيَ دَاعِيَانِ [٣]

والنهي ، كقوله :

{١٢٣٩} لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ [٤]

---

(١) وهو تقدير سيبويه إذ يقول ٣ / ٤١ : « اعلم أنّ الواو ينتصب مابعدها في غير الواجب من حيث انتصب مابعد الفاء » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٥ .

(٣) من الوافر ، وهو منسوب للأعشى ، وللحطيئة ، ولد ثار النمري .
والشاهد قوله : (وأدعوَ) حيث نصب الفعل المضارع بتقدير أن بعد واو الجمع .
ظ : الكتاب ٣ / ٤٥ ، ابن يعيش ٧ / ٣٣ ، الإنصاف ٢ / ٥٣١ ، الهمع ٤ / ١٢٦ ، الأشموني ٣ / ٣٠٧ الارتشاف ٢ / ٤١٤ ، شرح التسهيل ٤ / ٣٦ ، المغني ٢ / ٤٤٤ .

(٤) من الكامل ، نسبه سيبويه وابن الناظم للأخطل ، ونسب لأبي الأسود ، وللمتوكل الليثي .
والشاهد فيه قوله : (وتأتي) ، ظ : الكتاب ٣ / ٤٢ ، اللهمع ٢١١ ، ابن يعيش ٧ / ٢٤ ، ==

والتمني / ، نحو : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ونَكُونَ ﴾[١] . /٢٦٠/

والنفي ، نحو : ﴿ ولَمَّا يَعْلمِ اللّهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ ﴾[٢] .

والاستفهام المؤول به ، نحو :

{١٢٤٠} أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وبَيْنكُم المَوَدَّةُ والإخَاءُ[٣]

ويقاس على ذلك الدعاء : « رَبِّ وَفِّقْنِي وأعْمَلَ صَالِحاً » ، والعرض : « ألاَ تَنْزِلُ عِنْدَنَا وتُصِيبَ خَيْراً » ، والتحضيض : « هَلاَّ تَأتِينَا وَتُكْرِمَنَا » ، والرجاء : « لَعَلِّي أُسَافِرُ وَأَغْنَمُ » ، وكل موضع صح فيه السببيه ، والجمعية جاز استعمالهما وإذا تعين أحدهما تعين حرفه ، ففي السببية الفاء ، وفي الجمعية الواو .

[بطلان إضمار أن بعد الفاء والواو وأو]

(فإن عطف بهما) ، أي : بالفاء ، والواو ، (أو بـ « أوْ » على فعل) مذكور (قبل ، أو قصد الاستئناف بطل إضمار « أنْ ») ، في المسألتين ، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في إعرابه، والاستئناف يقتضي رفعه ، فيكون خبراً لمحذوف ، مثال العطف بالفاء ، نحو : ﴿ ولاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾[١] ، ومثال الاستئناف نحو :

== الخزانة ٨/ ٥٦٤، المقتضب ٢ / ١٦ ، الشرح الكبير ٢ / ١٥٨ ، المغني ١ / ٣٩٩ .

(١) سورة الأنعام آية : ٢٧ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٤٢ .

(٣) من الوافر ، للحطيئة .

والشاهد فيه قوله : (ويكون) حيث نصب بتقدير أن لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة بعد الاستفهام .

ظ : العيني ٤ / ٤١٧ ، شرح ابن مالك ٤ / ٣٧ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، المغني ٢ / ٧٤٥ ، والسلسيلي ٢/ ٩٣١ .

(٤) سورة المرسلات آية : ٣٦ .

[١٢٤١] * غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَنُرَجِّي * (١)

أي : فنحنُ نُرَجِّي .

ومثال العطف بالواو : ﴿ يَالَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ ﴾ (٢) في قراءة الرفع ، ومثال الاستئناف : «مَاتَأْتِينَا وَتُحِبُّنَا » ، أي : وأنت تُحبّنا .

ومثال العطف بأو ، نحو : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمونَ ﴾ (٣) هو مثال الاستئناف قولك : « الزَمْهُ أَوْ يَقْضِيكَ حَقَّكَ » ، أي : أَوْ هُوَ يَقْضِيكَ حَقَّكَ ولاَيُحْوِجُكَ إلى ملازمة .

[مميز واو المعية وفاء السببية]

(ويميز واو الجمع تقدير « مَعَ » موضعها) ، وجوباً ، نحو : « لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ مَعَ شُرْبِ اللَّبَنِ » ، وإنما قيدنا التقدير بالوجوب ، لأن الواو من محتملاتها المعية ، ولكنه يتعين هاهنا .

(وَ) يميز (فاء الجواب تقدير شرط قبلها) ، وذلك فيما إذا أريد أن المسبب انتفى سببه ، نحو: « مَاتَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، إذا أردت : مَاتَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحدِّثُنَا ، فيصبحُ حينئذ أن تقدر شرطاً قبل الفاء ، فتقول : « مَاتَأْتِينَا ، وإنْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » ، هكذا شرحوه (٤) ، والذي يظهر أن هذا امتحان لفاء السببية ، لا أن ثمَّ شرطاً محذوفاً حقيقة / ، وإلا فإن قدَّرْنَا الشرط منفياً فسد المعنى ، إذ /٢٦١/

---

(١) من الخفيف ، ولم يعز وتتمته ونكمل التأميلا ، انظر : الكتاب ٣/ ٣١ ، الخزانه ٨ / ٥٣٨ . محل الشاهد هو رفع الفعل بعد الفاء لأنها للاستئناف . تتمته غير مرجي وتُكثر التأميلا .

(٢) سورة الأنعام آية : ٢٧ ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع . ، وأبو عمرو ، والكسائي ، وعاصم ظ : السبعة٢٥٥ .

(٣) سورة الفتح آية : ١٦ .

(٤) قال سيبويه ٣ / ٣٠ : « وتقول : ما تأتيني فَتُحدثَني ، فالنصب على وجهين من المعاني :
أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثُني ، أي : لو أتيتني لحدَّثتني .
وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدثْني ، أي : منك إتيانٌ كثيرٌ ولاحديثَ منك .

لايصح إن لاتَأتنا تُحدِّثْنَا » ، لأنه إذا لم يأت كان التحديث مستحيلاً ، وإن قدرناه مثبتاً ، كما مر- كان مشكلاً ؛ لأن النفي لايدل على الإثبات .

(أوْ) تقدير (حال مكانها) ، مع مدخولها ، كالمثال المذكور ، إذا أردت نفي اجتماعهما ؛ فإنه يصح حينئذ أن تقول في مكان : « فَتُحَدِّثَنَا مَاتأتِينَا مُحَدِّثاً ، بل تَأتِينا غَيْرَ مُحَدِّثٍ » ، فالنفي الداخل على فعل مقيد بحال ينفيه بقيد حاله ، وهو نفي للجمع بينهما .

[بما تفرد به فاء السببية عن واو المعية]

(وتنفرد الفاء) عن الواو (بأن مابعدها) من فعل مضارع (- في غير النفي -) المحض ، والمؤول ، والتشبيه الواقع موقع النفي ، والنفي بقَدْ (يجزم عند سقوطها) ، وإنما لم يجزم بعد النفي ؛ لأنه كالإثبات في أنه خبر محض ، ولأن الجزم يتوقف على السببية ، ولايكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث .

وعن الزجاجي ، جواز الجزم في نحو : « مَا تَأتِينَا تُحَدِّثْنَا » ، وقال غيره : « يختار الرفع ، وليس معهما سماعٌ ولاقياس .

[جازم المضارع بعد سقوط الفاء]

واختلف في جازمه أمذكور أم محذوف ، على قولين ، واختلف كل من الفريقين على قولين، فقيل : الجازم الطلب المذكور قبل الفاء ، فإذا سَقَط جُزِمَ المضارعُ ، (بما قبلها) من الطلب (لما فيه من معنى الشرط) ، هذا قول سيبويه والخليل[1] ، واختاره ابن خروف[2] ، وقيل : على أنه

---

(١) قال سيبويه ٣ / ٩٤ : « وزعم الخليل : أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى « إنْ » ، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنّه إذا قال : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه : إنْ يكنْ منك إتيانٌ آتك . . . . . » .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٩ .

نائب عن الشرط ، كما في : « ضَرْباً زَيْداً » ، وهذا قول السيرافي [١] ، والفارسي [٢] ، واختاره ابن عصفور [٣] .

والفرق بين هذين القولين ، أن الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصل ، لا لنيابته ، والقائلون بالإضمار اختلفوا ، فقال بعضهم : بأن مضمرة ، والتقدير : « ائتني فإنْ تأتني أُكْرِمْكَ » ، فالجزم بشرط مقدر دل عليه ماقبله [٤] ، وقال بعضهم : بلام مقدرة ، فإذا قيل : « ألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ [خيراً] [٥] فالتقدير : لِتُصِبْ خَيْراً [٦] ، والصحيح عند المصنف أن الجزم بالأول [٧] .

(لا بـ « إنْ » مضمرة ، خلافاً لمن زعم ذلك) ، ونسبه المصنف لأكثر المتأخرين [٨] ، ورده بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الذين آمنُوا [يُقِيمُوا الصَّلَاةَ] [٩] وينفقُوا ﴾ / [١٠] . / ٢٦٢/

مثال الأمر : ﴿ تَعَالَوْ أَتْلُ ﴾ [١١] ، والنهي : « لاتَدْنُ من الأَسَدِ تَسْلَمْ » ، والدعاء : «رَبِّ وَفِّقْنِي أُطعْكَ » ، والاستفهام : « هَلْ عِنْدَكَ عِلْمٌ انْتَفِعْ بِهِ » ، والعرض والتحضيض : «ألاتَنْزِل تُصِبْ خَيْراً » ، فالأول بلين ورفق ، والثاني بحث وازعاج ، والتمني : « لَيْتَ لي مَالاً أَتَصَدَّقْ بِهِ » ، والترجي : « لَعَلَّ اللَّهُ يُوَفِّقُنَا نَعْمَلْ صَالِحاً » .

---

(١)وهو الذي يعول عليه في هذه المسألة ، قاله ابن الناظم ٤ / ٤١ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤١٩ .

(٣) مصحح ، انظر الشرح الكبير ٢ / ١٩٢ .

(٤) انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٥) زيادة السياق .

(٦) قال المرادي : « وهو ضعيف ، ولايطرد إلاّ بتجوز وتكلف » شرح الألفية ٤ / ٢١٣ .

(٧) أي : أن لفظ الطلب معني حرف الشرط فجزم ، وهو مذهب سيبويه والخليل .

(٨) شرح التسهيل ٤ / ٤٠ .

(٩) ساقطة من الأصل و ب .

(١٠) سورة إبراهيم آية : ٣١ .

(١١) سورة الأنعام آية : ١٥١ .

قال ابن عصفور ، وأجاز الفراء الجزم مع وجود الفاء ، واستدل بقوله :

[١٢٤٢] فَقُلْتُ لَهُ : صَوِّبْ وَلا تُجْهِدَنَّهُ   فَيُدْنِكَ مِنْ أَعْلَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ (١)

أي : لا تُجْهِدَنَّهُ يُدْنِكَ فَتَزْلَقْ ، قال : وهذا باطل ؛ لأن الفاء تحول بين مابعدها من الفعل وماقبلها ، فلا يتصور عمله فيه ، وإنما الجزم هنا بالعطف على المجزوم ، فإن قيل : كَيْفَ يَصِحُّ النهي عن الإدناء وإنما هو للفرس؟ فالجواب : أنه من باب « لاأَرَيَنَّكَ هَاهُنا » (٢) ، وخرجه بعضهم على زيادة الفاء ، وجعَلَ مابعدها جواباً للنهي ، على مذهب الكسائي في : « لاَ تَدْنُ من الأسَدِ يَأكُلْكَ».

[رفع المضارع بعد سقوط الفاء]

(ويرفع) المضارع بعد إسقاط الفاء (مقصوداً به الوصف) ، اللغوي ، فيشمل النعت والحال، فالأول ، نحو : ﴿ وَلِيّاً يَرِثُنِي ﴾ (٣) في قراءة الرفع ، والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ [و] نَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾(٤) ، ويحتملهما قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾(٥) ، يحتمل أن يكون نعتاً لـ « صَدَقَةً » ، ويحتمل أن يكون حالاً من ضمير « خُذْ » ، أو من الأموال ، أو منْ أربابها ، وهو ضعيف ؛ لأنه مضاف إليه ، ويحتمل الاستئناف .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس ، وديوانه ١١٩ ، ونسبه سيبويه لعمرو بن عمّار الطائي ٣ / ١٠١ ، وانظر المحتسب ٢ / ١٨١ .

(٢) النهي في اللفظ للمتكلم ، وفي المعنى للمخاطب ، أي لاتكن هنا حتى لا أراك ، وكذلك « يدنك » في البيت اللفظ للفرس والمعنى للمخاطب أي ولاتجهدنه فتدن وبه يصح النهي .

(٣) سورة مريم آية : ٥ ، ٦ ، « قرأ الجمهور يرثُني ويرث » برفع الفعلين صفة « لولى » » البحر المحيط ٦/ ١٧٤.

(٤) سورة الأنعام آية : ١١٠ .

(٥) سورة التوبة آية : ١٠٣ .

(أو الاستئناف) ، كقوله :

[١٢٤٣]　　* وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا * (١)

ونحو : ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً ﴾ (٢) ، يحتمل الاستئناف والحال .

[يجزم جواب مادل على الأمر من خبراً واسم فعل]

(والأمر المدلول عليه بخبر) ، اسماً كان أو فعلاً ، (أو اسم فعل) ، كـ « صَهْ » (كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب) ، بعده ، مثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه بالخبر بقسميه ، قولهم : «حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ ، واتَّقى اللَّهَ امْرؤٌ فَعَلَ خَيْراً يُثَبْ عَلَيْهِ » (٣) ، بجزم « يَنَمْ ، ويُثَبْ » ؛ لأن «حَسْبُكَ » بمعنى : أكْفُفْ ، واتقى ، في معنى لِيَتَّقِ ، قيل : ولمْ يُسْمَعْ مِنْ نوع « اتَّقَى اللَّهِ » غيره ، فلا ينقاس ، وجاء بلفظ المضارع / ، نحو قوله تعالى : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (٤) ، ثم قال سبحانه: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٤) ، بجزم « يَغْفِرْ ، لأن « تُؤْمِنُونَ » ، في معنى : آمِنُوا . / ٢٦٣/

وحسبك : مبتدأ محذوف الخبر ، أي : حَسْبُكَ الحَدِيْثُ ، والجملة متضمنة معنى الأمر ، وقيل: لاَخبر له ، لأنه في معنى مالايخبر عنه ، وهو الفعل ، وممن قال بذلك الأعلم (٥) ، وابن طاهر(٦) .

---

(١) صدر بيت من البسيط وعجزه : فكل حتف امرئ بمعنى لمقدار وهو مفرد وللأخطل في الكتاب ٣ / ٩٦ ، وخزانة الأدب ٩ / ٨٧ ، وليس في ديوانه .

(٢) سورة طه آية : ٧٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٠٠ .

(٤) سورة الصف آية : ١١ ، ١٢ .

(٥) المساعد ٣ / ٩٨ .

(٦) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٧ .

ومثال الجزم بعد المدلول عليه باسم الفعل قوله :

{١٢٤٤} ... ... مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي [١]

و « نَزَالِ أُكْرِمْكَ » ، وَ « عَلَيْكَ زَيْدَ أيُحْسِنْ إِلَيْكَ » ، لأنها في معنى « اثْبُتْ ، وانْزِلْ ، والزَمْ».

فإن كان اسم الفعل خبراً بمعنى الماضي ، نحو : « هَيْهَاتَ » ، أو بمعنى المضارع ، نحو : «أَوَّه»، فلاجزم ، والفرق ظاهر ، والحاصل : أن الطلب المدلول عليه بما لفظه الخبر ، أو باسم فعل كفعل الأمر في جزم جوابه .

[لاينصب بعد مادل على الأمر من خبراً واسم فعل]

(لا في نصبه) ، عند البصريين ، لأن النصب عندهم عطف على مصدر مقدر من « أنْ » المصدرية ، والفعل على مصدر متصيد[٢] من الكلام السابق ، فلابد أن يكون الكلام السابق صالحاً ، لأن يسد مسد المصدر ، بأن يقع صلة لـ « أل » ، فلهذا صح : « نَزَالِ فَأَنْزِلْ » بالجزم ، وامتنع «نزالِ فأنْزِلَ » بالنصب ، لأن نَزَالِ لايقع في تأويل المصدر في وقت ما ، وبهذا يبطل قول من فرَّق بين «نزَالِ» فأجاز ، و « صَهْ » ، فمنع (خلافاً للكسائي فيه) [٣] ، أي :في الجزم ، فإنه أجاز : «حَسْبُكَ منَ الحديثِ فَيَنَامَ النَّاسُ » ، و « صَهْ فَأُحَدِّثَكَ » بالنصب فيهما ؛ لأن الناصب عنده الفاء ، كما تقدم، وينبغي أن يجيزه من يقولُ النصبُ ، بالخلاف من الكوفيين ، لأن الخلاف حاصل على كل تقدير .

---

(١) من الوافر ، لعمرو بن الأطنابة .
والشاهد قوله : (تحمدي) حيث جزم بحذف النون لوقوعه في جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل .
ظ: الخصائص ٣ / ٣٥ ، أمالي القالي ١ / ٢٥٨ ، الشرح الكبير ١ / ١٣٣ .
وصدره : وَقَوْلي كُلَّمَا جَشَأَتْ وجاشَتْ *

(٢) أي متوهم ، انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢١٦ .

(٣) الأصول ٢ / ١٨٦ .

و (خلافاً للكسائي)[1] ، أيضاً (في نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر) ، نحو : «غَفَرَ اللَّه لِزَيْدٍ فَيُدْخِلَهُ الجَنَّةَ » ، والصحيح المنع في المسألتين ، لعدم السماع ، وتقدم الاحتراز عن هذه، بقوله : (بفعل أصيل في ذلك) ، وإنما أعاد المسألة هنا / ، لأجل الجزم ، ولذكر الخلاف . / ٢٦٤/

(وَ) خلافاً (لبعض أصحابنا) ، وهو أبو الحسن بن عصفور [2] ، من المغاربة ، وابن جني[3] من البصريين ، حكاه عنه الخضراوي (في نصب جواب «نَزَالِ » » ، وشبهه) ، مما فيه حروف الفعل ، ومعناه دون غيره ، فأجاز النصب في جواب « نَزَالِ » [4] ، ومنعه في جواب «صَهْ»[5] ، وتقدم رده ، قال الخضراوي : « ولاَ فارقَ عِنْديْ إلاَّ السماع في الجميع [6] .

[شرط الجزم بعد الطلب]

وشرط الجزم بعد الأمر ، أن يحسن إقامة « إِنْ يفعلْ » مقامه ، نحو : « ائْتِني أكْرِمْكَ » ، فإنه يحسن : إن تأتني أكْرِمْكَ .

وبعد النهي أنْ يحسن إقَامَةُ « إلاَّ تَفْعَلْ » مقامه ، نحو : لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ » ، فإنه يحسن : إلاَّ تَدْنُ من الأسد تسْلَمْ » ، (فإن لم يحسن إقامة « إنْ تَفْعَلْ » ، و « إلاَّ تَفْعَلْ » مقام الأمر والنهي) ، باللَّف والنشر ، نحو : « أَحْسِنْ إليَّ أُبغِضْكَ » ، ونحو : « لاَتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » ،

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٤٤ .

(٢) المقرب ١ / ٢٧٣ .

(٣) الخصائص ٣ / ٤٩ .

(٤) في الأصل : انزل ، والصواب : نزال وهو الموافق لما في « ب » .

(٥) قال في الخصائص ٣ / ٤٧ : « لاتقول : صه فَتَسلَمَ ؛ كما تقول : اسكت فتسلَمُ ، ولا مَهْ فتستريح ، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر . . . ألا تراك إذا قلت : زرني فأكرمَك ، فإنك إنما نصبته لأنك تصورت فيه : لتكن زيارة منك فإكرام مني . . . » .

(٦) المساعد ٣ / ٩٩ .

(لم يجز جزمهما) ، أما الأول ؛ فلأنه لايحسن مكان : « أحْسِنْ إليَّ » إن تُحْسِنَ إليَّ » [١] ، لأن الإحسان ليس مقتضاهُ البغضاء ، بل المحبة ، فإن ذهبتَ [إلى] : « إلاَّ تُحْسِنْ إليَّ أَبْغِضْكَ » ، لم يجز ؛ لأن الأمر لايدل على النفي ، وإنما يدل على الإثبات .

وأما الثاني فلأنه لايحسن مكان « لاتَدْنُ مِنَ الأَسَدِ » : « إلاَّ تَدْنُ » ؛ لأن عدم الدنو لايكون سبباً للأكل ، والوجه فيهما الرفع على الاستئناف[٢] ، والمعنى : أُبْغِضُكَ إنْ لَمْ تُحْسِنْ إليَّ ، ويأكُلُكَ إنْ دَنَوْتَ مِنْهُ » .

(خلافاً للكسائي) [٣] ، ومن وافقه في إجازتهم الجزم في الثانية ، قال أبو حيان : « لَمْ أر مسألة الأمر لغير ابن مالك ، والخلاف في مسألة النهي شهير ، وقياس المخالفِ فيها أن يخالف في الأمر » انتهى .

وظاهر كلام المصنف : أن الخلاف في المسألتين نقلاً [٤] ، ومن نقل حجة على من لم ينقل .

واحتج المجيز بالقياس على النصب ، فإنه يجوز : « لاَ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ فَيَأْكُلَكَ » ، بالنصب[٥]، وفي التنزيل : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا على اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [٦] ، وبقول أبي طلحة: « لاَ تَشْرُفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ » [٧] ، وفي رواية : « ولاتتطاوَلْ يُصِبْكَ » ، وفي الحديث : «فَلاَ

---

(١) في الأصل و ب « إن لاتحسن » ، والصواب إسقاط « لا » إذ لايستقيم المعنى بها .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٩٧ : « . . . فإن قلت : لاتدنُ من الأسد يأكلكَ ، فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لاتريدُ أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسنٌ » .

(٣) انظر الشرح الكبير ٢ / ١٩٣ .

(٤) أي : ثابت نقلاً .

(٥) الكتاب ٣ / ٩٧ .

(٦) سورة طه ية : ٦١ .

(٧) النهاية في غريب الحديث ٢ / ٤٦٢ .

يَقْرَبْ مَسَاجِدَنَا يُؤْذِنَا » (١) ، وفيه أيضاً : « لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارَ يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»(٢).

وأجاب : المانع بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب/ ، وعن الأحاديث : بأن الفعل بدل مما قبله « أو يَضْرِبْ » مدغم ، وقد روي : « يُؤْذِينَا، / ٢٦٥/ وَيَضْرِبُ » مرفوعين .

وللمجيز أن يقول : أنا إنما أقدر الشرط المحذوف مثبتاً ، مستدلاً عليه بالقرينة المعنوية ، لا بالقرينة اللفظية ، فلا يلزمني ماذكرتم ، وبهذا وجّه ابن الحاجب ، فقال (٣) : « جَعَلَ الكسائي القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية ، فجوز الجزم على تقدير فعل الإثبات ، يعني بعد النهي.

[من مواضع إضمار أن : بعد الواو والفاء]

(وقد تضمر « أنْ » الناصبة) للمضارع ، (بعد الواو ، والفا ، الواقعتين(٤) بين مجزومي أداة شرط) ، كقوله :

[١٢٤٥] وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... وَلَمْ يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلاَ هَضْمَا (٥)

---

(١) سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٤ .

(٢) سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٠٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٨ .

(٤) في السلسيلي : الواقعة .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل ٤ / ٤٥ ، العيني ٤ / ٤٣٤ ، المغني ٢ / ٦٢٤ ، الأشموني ٤ / ٢٥ ، المساعد ٣ / ١٠١ ، السلسيلي ٢ / ٩٣٤ .
والشاهد فيه قوله : (ويخضع) حيث نصب بأن مضمرة بعد الواو الواقعة بين مجزومي أداة شرط .

وقوله :

{١٢٤٦} وَمَنْ لاَ يَصُنْ النَّوَافِذِ عِرْضَهُ فَيُحْرِزَهُ يُعْرَرْبِهِ وَيُخَرَّقِ (١)

[بعد ثم]

وزاد الكوفيون (٢) ، ثم بدليل : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ . . . ﴾ إلى قوله : ﴿ ثُمَّ يُدْرِكَهُ المَوْتُ ﴾(٣) ، في قراءة الحسن .

[بعد أو]

وزاد بعضهم « أوْ » ، ولاشاهد عليه ، نحو : « إِنْ تَزُرْنِي أَوْ تُحْسِنَ إِليَّ أُحْسِنْ إِلَيْكَ » والجزم هنا أجود من النصب ؛ لأن فيه العطف على ملفوظ به ، فهو أولى من العطف على متوهم ، والنصب هنا دون النصب في النفي وأخواته ؛ لأن الشرط واجب ، ولكنهم شبهوه بالنفي ، لما فيه من عدم الوقوع .

ويجوز رفع مابعد الواو ، وفيه ضعف ، وجه الرفع : أن تقدر الواو حالية داخلة على مبتدأ محذوف ، ووجه الضعف : حذف المبتدأ ، ولايجوز رفع مابعد الفاء ؛ إذ لايقع الحال بعدها ، وفهم من إطلاقه ، أنه لافرق في الجزم ، بين أن يكون في اللفظ ، أو المحل ، ولافرق في الجواب بين ذكره، وحذفه ، كقوله :

{١٢٤٧} فَلاَ يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ لَئِنْ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلَمَ عَامِرُ (٤)

---

(١) من الطويل ولم أعثر عليه .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٤٥ ، الهمع ٤ / ١٣٦ .

(٣) سورة النساء آية : ١٠٠ ، البحر المحيط ٣ / ٣٣٧ .

(٤) من الطويل ، لقيس بن زهير ، الكتاب ٣ / ٤٦ ، الهمع ٤ / ١٣٦ .

أي : فلا يدعني .

ولافرق في الأداة بين كونها حرفاً أو اسماً ، ولابد في الجواب هنا أن يكون فعلاً ، لأنه الذي يصدق عليه أنه مجزوم .

[مايجوز في المضارع بعد الواو والفاء مسبوقين بشرط وجزاء]

(أو بعدهما) (١) ، أي : بعد الشرط والجزاء ، ولايشترط هنا كون الجواب فعلاً ، فإذا انقضت الجملتان ، ثم جئت بمضارع مقرون بالواو والفاء / ، فلك جزمه بالعطف ، ورفعه على ٢٦٦/ الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوباً ، وهو قليل ، لقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٢) ، قرئ « ويَذَرْهُمْ » بالرفع ، والنصب والجزم ، وقرئ ، بهن قوله تعالى : ﴿فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾(٣) ، قرأ عاصم بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب .

[ماجاء بعد الواو والفاء وقبلهما حصر بإنما]

(أو بعد حصر بـ « إنَّمَا ») ، كقراءة ابن عامر : ﴿ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونَ﴾(٤) ، بالنصب ، قال ابن المصنف : « وهذا لايكاد يعثر عليه إلا في الضرورة» (٥) ، انتهى، وقد جعله بعضهم جواباً للأمر ، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة ، اعتباراً بلفظه ، وقالوا : « إنما هي ضربةٌ من الأسَدِ فَتُحطِمَ ظَهْرَهُ » ، استدل به المصنف ، وقال ابنه : إنه من باب :

{١٢٤٨} ... ... لولا نوقع مُعترٍ فأرضيهُ (٦)

وقال الصفار : « إنَّ المسألة مذهب الكوفيين ، وأن دليلهم هذا المثال ، وأنه لايجوز عند

---

(١) ليست في السلسيلي .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٨٦ ، البحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٤ ، البحر المحيط ٢ / ٣٦٠ .

(٤) سورة مريم آية : ٣٥ ، في السبعة ٤٠٩ قال مجاهد : وهذا خطأ في العربية .

(٥) شرح التسهيل ٤/ ٤٦ .

(٦) صدر بيت من البسيط وعجزه : ماكنت أوثر أترابا على ترب . نسبه ابن المصنف لبعض الطائيين ==

البصريين، لأنه خبر موجب »(١) ،انتهى .

[مواضع أخرى للنصب بعد الواو والفاء]

وأجرى بعضهم جواب القسم مجرى جواب الشرط ، فجوز النصب بعده ، نحو : « أُقْسِمُ لَيَقُومُ ، أوْ لَيَقُومَنَّ فَأُكرِمَهُ » قال : « لأن القسم غير واجب ، وله جواب ، كما أن الشرط كذلك .

وأجرى بعضهم أيضاً أفعال الشك مجرى النفي ، فأجاز : « حَسِبْتُهُ يَشْتُمُنِي فَأَثِبَ عَلَيْهِ » ، لأن الفعل غير المحقق قريب من النفي ، واختاره ابن عصفور في شرح الجزولية ، ومنعه في شرح الجمل(٢) ، والحق الجواز ، وبه صرح سيبويه في كتابه ، وقال : « وذلك إذَا كان الوُثُوبُ غير واقع ، فكأن المعنى : إنْ شَتَمني وَثَبْتُ عَلَيْهِ ، فإن كان واقعاً ، لم يجز (٣) .

(إختياراً) في المسائل الثلاث .

(أو بعد الحصر بـ « إلاَّ ») ، نحو : « مَا أَنْتَ إلاَّ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » .

(وَ) بعد (الخبر المثبت الخالي من الشرط) ، قوله :

[١٢٤٩] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالحِجَازِ وأَسْتَرِيحَا (٤)

== شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٦ - التصريح ٢ / ٢٤٤ - الدرر ٢١٢ ، شرح التسهيل ٤/ ٤٩
ظ : قول ميسون الآتي بعد .

(١) انظر المساعد ٣ / ١٠٣ .

(٢) انظر الشرح الكبير ٢ / ١٥٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦ .

(٤) من الوافر ، للمغيرة بن حبناء ، . . . . الكتاب ٣ / ٣٩ ، المقتضب ٢ / ٢٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٦ ، الخزانة ٨ / ٥٢٢ ، الأصول ٢ / ١٨٢ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٧ ، الإرتشاف ٢ / ٤٢١ ، المحتسب ١ / ١٩٧ . ==

وقوله :

[١٢٥٠] ... ... ويأوي إليها المُستَجيرُ فَيُعْصَمَا [١]

ويحتمل أنهما مؤكَّدانِ بالنون الخفيفة ، فإنه يجوز للمضطر : « أنتَ تَفْعَلَنَّ » ، وقال بعضهم: « إنَّمَا جَازَ النصبُ في الأول ؛ لأنَّ سأترُكُ منزلي « معناه : لاَ أُقِيمُ بِمَنْزِلِي » / ، وفيه نظر ؛ لأن / ٢٦٧/ جواب النفي منفي لامثبت ، والمراد إثبات الاستراحة ، لانفيها .

(اضطراراً) في المسألتين ، أو شذوذاً ، كقراءة بعضهم [٢] : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ ﴾ بالنصب .

فإن قلتُ : قوله ، (والخبر المثبت) مغن عن قوله : (وبعد الحصر بإلا) فقد يجاب : بأن النفي الذي انتقض ، قد يكون راعوا فيه صورة النفي ، فيكون أحسن منه بعد الإثبات المحض ، لأنه حينئذ من باب : « مَا إِنْ رَأَيْتَهُ » .

[جزم المعطوف وليس قبله مجزوم]

وقد يجزم المعطوف على ماقرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم) ، وتحته صورتان : جواب الشرط ، نحو : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ [ويعذبْ][٣] ﴾ [٤] ، وجواب الطلب ، نحو : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ ﴾[٥] ، فالتعليل في الثانية دون الأولى .

== والشاهد فيه (لأستريحَا) حيث نصب بعد الفاء وقبله خبر مثبت خال من الشرط والنصب ضرورة .

(١) من الطويل ، لطرفه ، الكتاب ٣ / ٤٠ ، المقتضب ٢ / ٢٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٦ ، المحتسب ١ / ١٩٧ ، وصدره لنا هضبة لاينزل الذل وسطها . والشاهد فيه كسابقه .

(٢) سورة الأنبياء آية : ١٨ ، في البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ : « وقرأ عيسى بن عمر فيدمَغَه » بنصب الغين »

(٣) لابد منها لصحة الاستشهاد .

(٤) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .

(٥) سورة المنافقين آية : ١٠ .

وقوله : (اللازم) ، قيد غريب ، لأنه لايشمل مثل : « أعْطِني مَالاً فَأَحُجَّ وأنفق منه » ؛ لأن الفاء إذا سقطت ، لم يلزم الجزم ، بل يجوز الرفع صفة للنكرة ، أو حالاً من المعرفة ، فكان الأولى أن يقول : اللازم لأجلها : « صحة الجزم » .

لايقال : لايدخل تحت عبارته ، نحو : ﴿ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (١) ، لأنا نقول : إذا سَقَطَتِ الفاء ، وجب مجيء الفعل فيجزم ، وينبغي أن يكون بعد إذا الفجائية كذلك .

وخرج من كلامه فاءُ جواب النفي ، فلا يجوز الجزم بعدها ، وفهم من كلامه هنا ، وفي الوجهين جواز النصب والجزم ، في نحو : ﴿ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ ﴾ (٢) ، ونحو : ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ (٣) ، وبقي عليه ذكر الرفع ، وهو أوجه من النصب .

[مايجوز في الواقع بعد لا الصالح قبلها كي]

(والمنفي بـ « لا » الصالح قبلها) ، أي : قبل : « لا » (« كي » جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب) ، وفاقاً للكوفيين ، وقال البصريون : « لايَجُوزُ الجزم إلاَّ في الضرورة » ، قال سيبويه عن الخليل ، في نحو : « آتي الأميرَ لايَقْطَعُ اللِّصَّ إنه قال : « الجزاء ههنا خطأ ، لايكون الجزاء أبداً، حتى يكون الكلام غير واجب ، إلا أن يضطر شاعر ، ولانعلم هذا جاء في الشعر البتَّةَ » (٤) ، انتهى.

قال المصنف (٥) نصرةً للكوفيين : « حكى الفراء عن العرب ، في المضارع المنفي ، الجزم ،و

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٨٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .

(٣) سورة الأعراف آية : ١٨٦ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٠١ .

(٥) شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، وهذا الموضع من شرح التسهيل من تكملة ابن المصنف لامن عمله هو ، فليس هذا قول المصنف .

الرفع ؛ إذا حسن تقدير « كي » قبله / ، وأنهم يقولون : ربَطتُ الفَرَسَ لاَتَنفلتْ ، و « لاَتَنفلتُ، / ٢٦٨/
وَأَوثَقتُ العَبْدَ لاَيَفِرُّ ، « ولاَ يَفِرَّ » وقال : « وإنما جزم ، لأن تأويله : إن لم أربطهُ فَرَّ » ، فجزم على التأويل ، وأنشدني بعض بني عقيل :

[١٢٥١] وحتى رَأَيْنَا أَحْسَنَ الفِعْلِ بَيْنَنَا ... مُسَاكَتَةً لاَيَقْرِفِ الشَّرَّ قَارِفُ(١)

وقال آخر (٢) :

[١٢٥٢] لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتَ رُؤْيَتَنَا ... وَجِئْتَنَا مَاشِياً لاَتُعْرَفِ الفَرَسُ

بجزم « يَقْرِفْ » و « تُعْرَفْ » ، ورفعهما » انتهى ، قيل : ويحتمل تخريج ذلك ، على أن «لاَ» ناهية ، من باب « لاَ أَرَيَنَّكَ هَا هُنَا » ، أي : لاَ تَتَعَرَّضْ للكَوْنِ هُنَا فَأَرَاكَ» ، ومثله :

[١٢٥٣] * لاَ أَعْرِفَنْ رَبْرَباً * (٣)

أي : لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلقِتَالِ ، فأعرف .

ولم يقيد المجوز للمسألة جوازها بالفعل المنفي بـ « لا » ، كما فعل المصنف ، فأحدث قولاً ثالثاً ، وذكر هذه المسألة عقب تلك مناسب ، لأن الجزم فيها على التوهم والتقدير ؛ أما الأولى ؛

---

(١) من الطويل ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، شرح ديوان الحماسة ٣ / ٣٢٢ .
والشاهد قوله : (لايقرف) حيث جاء مجزوماً وهو منفي وجائز أن تقدر « كي » وهذا مذهب الفراء .

(٢) من البسيط ، لمجهول ، شرح التسهيل ٤ / ٤٨ ، المساعد ٣ / ١٠٥ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٦ .

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط ، للنابغة وتمامه : .... حُوراً مدامعُها ... مُرَدَّفات على أعقاب أكوار .
والشاهد فيه قوله : (لا أعرفن) فإن « لا » ناهية ، والمضارع المجزوم بها محلاً للمتكلم وهو مبني للمعلوم، وذلك شاذٌ فالأمر في اللفظ للمتكلم وفي المعنى للمخاطبين . ظ : أوضح المسالك ٤/١٩٨ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٢٦ ، والأشموني ٤ / ٣ . وديوانه ٩٧

فلأنها على تقدير سقوط الفاء ، وأما الثانية ؛ فإنها على تقدير جملة شرطية ، إذ المعنى : « رَبَطْتُ الفَرَسَ ؛ لأنني إن لم أربطه يَنْفَلِتُ » ، وأما إذا رفعت ، فالتقدير : لئلا ينْفَلِتَ ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم « أنْ » ؛ فارتفع الفعل .

وقوله : (الصَّالِح) احترازٌ من ، نحو قولك : « لأيَقُومُ زَيْدٌ » ، ونحوه ، ممالم يتقدمه شيء ، ومن نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ ولاَ يَقُومُ عَمْرٌو » ، مما لم يتقدمه مايصلح للسببية التي عناها بـ « كَيْ » .

« فصـــل »

[مواضع إضمار أن جوازاً بعد عاطف على اسم صريح]

(تظهر « أنْ » ، وتضمر بعد عاطف الفعل) ، وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، فقط (على اسم صريح) ، فالواو ، كقوله :

[١٢٥٤] لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عيني ... أحبُّ إلي من لبس الشَّفُوفِ [1]

والفاء ، كقوله :

[مكرر] لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ ... مَاكُنْتُ أُوثِر إِتْراباً على تَرَبِ [2]

---

(١) من الوافر ، لميسون بنت بَحْدَل .
والشاهد فيه قولها : (وتقرَّ) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل .
ظ : الكتاب ٣ / ٤٥ ، المقتضب ٢ / ٢٧ ، الأصول ٢ / ١٥٠ ، المحتسب ١ / ٣٢٦ ، الخزانة ٨ / ٥٠٣ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٧ .

(٢) من البسيط ، لبعض الطَّائيينَ ، شرح التسهيل ٤ / ٤٩ ، المساعد ٣ / ١٠٦ ، الهمع ٤ / ١٤١ ، الأشموني ٢ / ٢٤٤ ، الأرتشاف ٢ / ٤٢٢ . وقد سبق شرحه

و « ثم » ، كقوله :

[١٢٥٥] إِنِّيْ وَقَتْلِيْ سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ البَقَرُ [(١)]

و « أو » ، كلوقه تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ [(٢)] ، وفي قراءة غير نافع ، بالنصب .

ولم يسمع في غيرهن ، فلايجوز : « مَا أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، بَلْ يَقْعُدَ » ، فقوله : (عاطف الفعل) ، فيه تجوز ؛ نظراً إلى ظاهر اللفظ ، إذ ليس المعطوف الفعل ، بل المصدر المقدر من « أَنْ والفعل» .

وقوله : (على اسمٍ) احتراز من عاطف الفعل على الفعل ، نحو : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ [(٣)].

وقوله : (صريح) احتراز عن الاسم المتوهم كالأجوبة السابقة ، فيجب إضمار « أَنْ » ؛ والصريح : يتناول المصدر ، كـ « لُبْسٍ » ، وغيره ، كقوله : /   /٢٦٩/

[مكرر] لَوْلا رِجَالٌ مِنْ رِذَامَ أَعِزَّةٌ   وَآلَ سُبَيعٍ ، أَوْأَسوءَكَ ، عَلْقَمَا [(٤)]

---

(١) من البسيط ، لأنس بن مُدركة الخثعي ، العيني ٤ / ٣٩٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٤٩ ، الأشموني ٣/ ٣١٤ ، الهمع ٤ / ١٤١ ، المساعد ٣ / ١٠٧ ، السلسيلي ٢ / ٩٣٧ .

(٢) سورة الشورى آية : ٥١ ، السبعة لابن مجاهد ص ٥٨٢ ، وقد سقط « أومن وراء حجاب » من الأصل .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٤) سبق تخريجه

[بعد لام التقليل]

(وَ) تظهر « أنْ » ، وتضمر (بعد لام الجر غير الجحودية) ، ويعبر عنها بلام « كَيْ » ، نحو: ﴿وأُمِرْنَا لِنُسلِمَ ﴾ [1] ،﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ ﴾ [2] ، وهي الناصبة عند الكوفيين [3] ، وجوزوا إظهار « أنْ » بعدها توكيداً .

وقال ثعلب : « هي ناصبة [3]، كما قالوا ، ولكن لنيابتها عن « أوْ » المحذوفة .

وقال البصريون [3] : « الناصب » «أنْ» مضمرة بعدها .

وقال ابن كيسان ، والسيرافي [4] : « يجوز أن يكون الناصب المقدر بعدها « أنْ » وأن يكون « كيّ » ، ولاتتعين « أنْ » لذلك ، ودليلهم صحة إظهار « كيْ » بعدها ، فصار لنا قولان : إذا قلت : اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا : إنها غير ناصبة .

وقيد اللام بكونها غير الجحودية ؛ لأن الجحودية يلزم إضمار « أنْ » بعدها ، كما تقدم .

ومحل جواز الإظهار ، والإضمار ، (مالم يقترن الفعل بـ « لا » بعد اللام ، فيتعين الإظهار)، كقوله تعالى : ﴿ لِئلاَّ يَعْلَمَ ﴾ [5] ، ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ ﴾ [6] ، وإنما اظهروا « أنْ » ؛ ليفصلوا بين المتماثلين، وشمل إطلاقه « لاَ » النافية ، والزائدة ، كما مثلنا .

---

(١) سورة الأنعام آية : ٧١ .
(٢) سورة يونس آية :١٠٤ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٤٠١ .
(٤) الهمع ٤ / ١٤٠ .
(٥) سورة الحديد آية : ٢٩ .
(٦) سورة البقرة آية : ١٥٠ .

(ولاتنصب « أنْ » محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً) ، حكى المازني عن علي بن قُطْرُب ، أنه سمع أباه قُطْرُباً يحكي عن العرب نصب [١] « أحْضُرَ » ، في قول طَرْفَةَ :

[مكرر] أَلاَ أيهذا الزَّاجري أَحْضُرُ الوَغَى ... ... [٢]

وكرهه سيبويه [٣] ، ويرى أن عوامل الأفعال لاتضمر .

والكوفيون ينصبونه بالمقدر ، ويقوى ذلك : * وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ * ، ومن كلام العرب : «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » و « مُرْهُ يَحْفِرَهَا » بالنصب فيهما ، وقرأ الحسن : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ ﴾[٤] ، بالنصب ، فهذه منصوبة بأن » محذوفة ، والتقدير : أن أحْضُرَ ، وأن يأخُذَكَ ، وأن يحْفِرَها ، وأن أعْبُدَ.

(وفي القياس عليه) ، أي : على ماسمع من ذلك (خلاف) ، فذهب الكوفيون ، ومن وافقهم من البصريين ، إلى جواز القياس ، والصحيح قصره على السماع [٥] ، لقلة ماورد منه .

وأجاز الأخفش حذف « أنْ » قياساً ، ولكن بشرط رفع الفعل ، مثل : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[٦] وذهب بعض المتأخرين[٧] إلى أنه لايجوز حذفها ، إلا في الأماكن المذكورة ، رفعت أو نصبت ، فهذه ثلاثة مذاهب . / /٢٧٠ /

---

(١) « نصب » ساقطه من ب .

(٢) من الطويل ، الكتاب ٣ / ٩٩ ، المقتضب ٢ / ٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٠ ، المغني ٢ / ٤٢٩ ، الخزانة ١ / ١١٩ ، الهمع ٤ / ١٤٢ ، وعجزه : وأن أشهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلِدي »

(٣) الكتاب ٣ / ٩٩ .

(٤) سورة الزمر آية : ٦٤ .

(٥) نسب السيوطي هذا الرأي لأبي حيان انظر الهمع ٤ / ١٤٣ ، وانظر المساعد ٣ / ١١٠ .

(٦) سورة الزمر آية : ٦٤ ، انظر شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٢٤ .

(٧) الأشموني ٣ / ٣١٥ .

" فصــل "

[مواضع زيادة أن جوازا]

تزاد « أنْ » جوازاً بعد « لمّا ») ، الرابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾(١) ، وفائدة زيادتها التوكيد ، وقال الشلوبين (٢) : « أنها تدل على السبب، كما دلت عليه ، في : « جِئْتُ أنْ تَعْطِيَنِي » ، فأفادت أنَّ الإساءة كانت لأجل المجيء ، والأول أوضح؛ لأن ذلك مستفاد من « لَمَّا » .

(وَ) تزاد « أنْ » (بين القسم و « لَوْ ») ، كقوله :

[١٢٥٦] أَمَا وَاللَّهِ ، أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً   وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ القَمِينِ (٣)

وقوله :

[١٢٥٧] فأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنَا وأَنْتُم   لَكَانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ (٤)

ثم قال الجمهور (٥) : « إنها زائدة للتوكيد ، كما تقدم في « لَمَّا » ، وقال ابن عصفور في مقربه : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه (٦) وكلام سيبويه فيها مضطرب ، فإنه قال في عدة

---

(١) سورة هود آية : ٦٩ .

(٢) المساعد ٣ / ١١٠ .

(٣) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه ، المقرب ١ / ١٠٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤ ، الخزانة ٤ / ١٤٣، الهمع٤/ ١٤٥، الشرح الكبير ١ / ٥٩٥ .
والشاهد قوله : (أما والله أن لو) بزيادة أن بين القسم ولو .

(٤) من الطويل ، للمسيب بن علس ، الكتاب ٣ / ١٠٧ ، ابن يعيش ٩ / ٩٤ ، الخزانة ١٠/ ٨٠ ، المغني ١/ ٣١ ، الضرائر ص ١٨١ ، الأشموني ١/ ٢٨٦ ، وهو في الأصل و ب « أقسم » بدون واو أو فاء ولايتزن البيت دونها ، وهي مثبتة في المراجع المذكورة .

(٥) المساعد ٣ / ١١١ .

(٦) المقرب ١ / ٢٠٥ .

مايكون عليه الكلم: « وأَمَّا » « أنْ » فتكون بمنزلة لام القسم ، في قوله : « أمَا واللَّهِ أنْ لَوْ فَعَلْتَ لَكَانَ كَذَا » ، ثم قال بعد ذلك : « وتكون توكيدا في « لَمَّا أنْ فَعَلَ » ، كما كانت (١) في القسم ، في : « أما واللَّهِ أنْ لَوْ فَعَلْتَ » ، فَجُمِعَ بينهما بـ « أنَ » . قوله : « بمنزلة لام القسم » ، محمول على اللام الموطئة ، نحو : « وَاللَّهِ لَئِنْ خَرَجْتَ لأَخْرُجَنَّ » ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً للقسم لا الشرط (٢).

(وَ) تزاد « أنْ » (شذوذاً بعد كاف الجر) ، كقوله :

[مكرر] ويوْماً تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ (٣)

[من معاني أن : المفسرة]

(وتفيد) « أنْ » (تفسيراً بعد معنى القول) ، نحو : ﴿ وأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾ (٤) ، أي: اصْنَعْ ، ﴿ وَانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾(٥) ، أي : امْشُوا ، هذا قول البصريين(٦)، وأنكر الكوفيون كون « أنْ » تأتي للتفسير ، وقالوا : هي الناصبة للمضارع (٧) ، وأنها مع مدخولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، فيقدرون في ، نحو : ﴿ أَنْ امْشُوا ﴾ : مَشْيُكُمَ خَيْرٌ لَكُمْ » / ؛ وهذا تكلف ، وأسهل منه ، أن يكون التقدير : بأن امشوا ؛ لأن : ﴿انْطَلَقَ / ٢٧١/ المَلأُ ﴾ معناه : انْطَلَقَتْ أَلْسِنَتُهُمْ في القول ، فيكون على إسقاط الجار ، وهو مع « أن » المصدرية،

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٢ .

(٢) هذا التفسير لكلام سيبويه نقله الشيخ خالد عن ابن عقيل في المساعد ٣ / ١١١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٢٧ .

(٥) سورة ص آية : ٦ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٦٢ .

(٧) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

والتفسيرية لا يدخل عليها حرف جر ، اتفاقاً لا لفظاً ولاتقديراً ، وحجة البصريين : أنها غير مفتقرة إلى ماقبلها ، والأصل إجراء الكلام على ظاهره .

وإنما لم تعمل « أنْ » التفسيرية ؛ لعدم اختصاصها بالجملة الفعلية .

ومن مثل سيبويه : « أَرْسِلْ إِلَيْهِ أنْ مَا أَنْتَ وَذَا »[١] ، أي : أرسل إليه ، فقل له قولاً ، أي : ماشَأْنُكَ وَهَذَا ؛ وأجاز سيبويه في هذا المثال أن تكون المخففة من الثقيلة ، ورده ابن الطراوة[٢] : «بأنَّ المخففة لايخبر عنها إلا بجملة خبرية ، وهذه إنشائية ، ورد عليه ، بقوله تعالى : ﴿وَالخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [٣] وبقول العرب : « أَمَا أَنْ جزاكَ اللَّهُ خَيْراً » [٤] ، مما الخبر فيه دعاء .

وضابط التفسيرية : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول ؛ (لا لفظه) ، خلافاً لابن عصفور ، فإنه أجاز في شرح الجمل الصغير [٥] ، وقوعها بعد لفظ القول صريحاً ، وممن نقل الخلاف في ذلك ابن العلج ، وقال : « إنَّ القائل به جوز أن يكون منه : ﴿ مَاقُلْتُ لَهُمْ إلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ [٦] الآية .

وبقى على المصنف شرط ، وهو ألاَّ يتعلق مابعدها بما قبلها ، فليست مفسرة ، في نحو : ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الحمْدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ ﴾ [٧] ، ولا في نحو : « كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ » .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦٣ .
(٢) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .
(٣) سورة النور آية : ٦ .
(٤) الكتاب ٣ / ١٦٧ .
(٥) الهمع ٤ / ١٤٧ .
(٦) سورة المائدة آية : ١١٧ .
(٧) سورة يونس آية : ١٠ .

[أي المفسرة [أي]]

(وتفيده) أي التفسير (أيْ) بفتح الهمزة ، وسكون الياء ، فاعل « تُفيدُهُ » ، (غالباً) أي: في غالب استعمالاتها ، (فيما سوى ذلك) ، بكثرة ، نحو : « قالَ زَيْدٌ قَوْلاً ، أي : اضْرِبْ عَمْراً ».

ومن غير الغالب في استعمالها أن تكون للنداء ، فإنه قليل لايقع إلا في الشعر غالباً ، وقد يقع في النثر .

[ماتختص به أي عن أن]

وتختص أي « عَنْ » « أنْ » بأمرين ، أحدهما : أنها تقع بعد صريح القول -كما مر- (وَ) الثاني : أنها (تقع بين مشتركين في الإعراب) ، نحو : « اشْتَرَيْتُ عَسْجَداً » ، أي : ذهباً ، «وهذا غَضَنْفَرٌ » ، أي : أسَدٌ (فتعدُّ عاطفةً) عطفَ نسقٍ ، (على رأيٍ) للكوفيين[١]، وصاحب المستوفي[٢] ، والسكاكي .

ويرده لزوم توافقهما تعريفاً وتنكيراً ، ولزوم اتحاد معناهما ، ولزوم كون الثاني أوضح من الأول / ، وصحة إسقاطها ، ولا يكون شيء من عطف النسق كذا ، لاعطفَ بيان [٣] ؛ خلافاً للمصنف[٤] ، لأن عطف البيان لايفصل بحرف بينه وبين متبوعه ، إلا أن يقال باستثنائها . /٢٧٢/

[من أحكام المضارع بعد أن المفسره]

(وإن ولِيَ « أنْ » الصالحةَ للتفسير مضارعٌ معه « لاَ » ، رُفع على النفي ، وجُزم على النهي ،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

(٢) المساعد ٣ / ١١٤ .

(٣) في الأصل و ب ولا عطف بيان ، والصواب عدم الواو عطف على قوله قبل : « عطف نسق » .

(٤) شرح التسهيل ٤ / ٥٢ .

ونصب على النفي وجَعْلِ « أنْ » مصدريةً) . نحو : « أشَرْتُ إليه أنْ لاَتَفعَل » ، فيجوز رفع «تَفعل»، على تقدير « لاَ » نافية ، وجزمه عل تقديرها ناهية ، وعليهما فـ« أنْ » مفسرة ، وهذا مستفاد من قوله في الوجه الثالث : (وجعل « أنْ » مصدرية) ، ونصبه على تقدير « لاَ » نافية ، و « أنْ » مصدرية .

[أن لاتفيد مجازاة]

فإن فقدت « لا» امتنع الجزم ، وجاز الرفع ، على أن « أنْ» تفسيرية ، والنصب على أنها مصدرية ، (ولاتفيد « أنْ » مجازاة ، خلافاً للكوفيين) ، والأصمعي [١] مستدلين بقوله :

[١٢٥٩] أتَغْضَبُ أنْ أُذْنَا قتيبَةَ حُزَّتا   جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازِمِ [٢]

وجه الدلاله : أنه يصح حلول « إنْ » محلها ، ولايجوز كونها مخففة ؛ لعدم تقدم فعل تحقيق، أوشك ، و«لاَ» ناصبة للمضارع ؛ لأن تلك تختص بالفعل ، لايجوز : « أنْ زَيْدٌ قَامَ أنْ يَقْعُدَ» ، ولايجوز أن يرتفع بعدها الاسم بفعل محذوف .

وعورض بأنها لو كانت شرطاً لم يكن الشرط ماضياً ، والجواب المتقدم مستقبل ، قال المبرد[٣] : « بل هي المخففة ، والأصل ، من أجل « أنَّهُ » ، ثم خففت وحذف الجار والمجرور ، وفيه مع ماتقدم تكلف ، ويؤيد قولَهم قولُهُ :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٤٢٤ .

(٢) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ص ٦١٤ ، شرح التسهيل ٤ / ٥٣ ، الارتشاف ٢ / ٤٢٤ ، الكتاب ٣/ ١٦١ ، المغني ١ / ٢٢ ، الخزانة ٩ / ٧٨ .

والشاهد فيه قوله : (إن جزتا) على إفادة « أنْ » بالفتح المجازاة عند الكوفيين .

(٣) الهمع ٤ / ١٤٨ .

[١٢٦٠] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ   فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ [١]

لمجيء الفاء ، ومجيء ﴿ أَنْ صَدُّوكُم ﴾ [٢] ، بالفتح والكسر ، وقوله :

[١٢٦١] * أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً * [٣]

فتعاطفتا .

[أن لا تفيد نفيا]

(ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم) ، قال الهروي [٤] : « أنْ تكون بمعنى « لاَ » في مذهب بعض النحويين ، نحو : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾[٥] ، قالوا : معناه لايؤتي ، وقال آخرون : التقدير: « لاتُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ » ، ومابينهما اعتراض بين الفعل ، والمفعول .

---

(١) من البسيط ، لعباس بن مرداس ، الكتاب ١ / ٢٩٣ ، الخصائص ٢ / ٣٨١ ، المنصف ٣ / ١١٦ ، المقرب ١/ ٢٥٩ ، الخزانة ٤ / ١٣ ، الأمالي الشجرية ١/ ٤٩ ، إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ص٧١ .

(٢) سورة المائدة آية : ٢ .

(٣) من صدر بيت من البسيط وعجزه : فالله يكلأ ما تأتي وماتذر .

ولم يعزه أحد ظ : الخزانة ٤ / ١٩ ، ابن يعيش ٢ / ٩٨ .

(٤) المساعد ٣ / ١١٦ .

(٥) سورة آل عمران آية : ٧٣ .

" فصــــل "

[ماينصب بعد حتى ومايرفع]

(المنصوب بعد « حتى » مستقبل) ، نحو : « لأسِيْرَنَّ حَتَّى أدْخُلَ البَلَدَ » ،(أو ماضٍ في حكمه) ، أي : في حكم المستقبل ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، فإنه مستقبل (273) ، بالنسبة إلى ماقبله ، وأما بالنظر إلى نفسه فماض (وعلامة ذلك) الاستقبال ، والمضي الذي في حكم الاستقبال (كون مابعدها) ، أي : « حتى » (غاية لماقبلها) ، فتكون « حتَّى » بمعنى « إلى » ، نحو : ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾(١) ، (أو مستبباً عنه) ، فيكون بمعنى « كَيْ » ، نحو : ﴿ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِيْنِكُمْ ﴾ (٢) ، ويحتملهما : ﴿ حَتَّى تَفِيْءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (٣) .

ومراد النحويين بقولهم : « أنْ يكون ماقبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعد حتى هو فاعل الفعل الذي قبلها ، أو سبباً يشعر به اللفظ السابق ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَ رَاحِلَتِي ، أوْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيَّتِي .»

(وإن كان الفعل) الذي بعد حتى (حالاً أ ومؤولاً به رفع) ، إذا كان مسبباً عما قبلها ، وقد مضى السبب فيهما ، وشرعت في المسبب ، أو أنت متمكن من الشروع فيه .

فالأول ، نحو : « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ » ، أي : فهو الآن لايُرْجَى ، وَ « ضُرِبَ أَمْسِ حَتَّى لاَيَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَرَّكَ اليَوْمَ » ، وَ « رأَى مني عاماً أوَّل شَيْئاً حَتَّى لاَ أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكَلِّمُهُ العَامَ بشيء » .

---

(١) سورة طه آية : ٩١ .
(٢) سورة البقرة آية : ٢١٧ .
(٣) سورة الحجرات آية : ٩ .

والثاني : نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المدِيْنَةَ » أي : : فأنا الآن متمكن من دخولها لا أمنع من ذلك ، فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتّى مشروعاً فيه ، وهو المراد بقوله « حالا » والثاني : أن يكون متمكناً منه غير ممنوع منه وهو المراد بقوله : (أو مؤولاً به) ، وحق هذين ، الرفع؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ، ومن ثم رد على الكسائي في إجازته النصب فيما كان حالاً مسبباً عما قبله ، فأجاز النصب فيما بعد حتى[1] ، من قول حسان :

[١٢٦٢] يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلابُهم لاَيَسْأَلُونَ عَنْ السَّوَادِ المُقْبِلِ [2]

وبقي قسم ثالث ، ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ماقبلها سبباً لما بعدها ، ويكونان قد مضيا جميعاً ، ولا مهلة بينهما ، بل الثاني واقع عقب الأول ، نحو : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ المَدِيْنَةَ»، إذا أردت معنى الفاء ، أي : سِرْتُ فَدَخَلْتُ ، وهو داخلٌ في قول المصنف : (أو مؤولاً بالحال) .

[دليل علامة أن مابعد حتى حال]

(وعلامة ذلك) الحال ، أو المؤول به (صلاحية جعل الفاء مكان « حتى ») ، نحو : «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » ، إنْ كان الفعلان قد مضيا ، فالتقدير : سِرْتُ فَدَخَلْتُ » / ، وإن كان السيرُ قد / ٢٧٤/ مضى ، والدخول[3] لم يمض ، بل هو حاضرٌ ، فينبغي أن يكون التقدير : سِرْتُ فأَدْخُلُ .

و« حتى » مع ذلك حرف ابتداء ، لاعاطفة كالفاء ، وقال الأخفش : « مَتَى خرجت عن كونها حرف جر بمعنى « إلى » ، إلى كونها للسببية بمعنى الفاء ، خرجت إلى العطف[4] .

---

(١) المساعد ٣ / ١١٨ .

(٢) من الكامل ، الكتاب ٣ / ١٩ ، المغني ١ / ١٣٧ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥٤ ، المساعد ٣ / ١١٨ والشاهد فيه قوله : (حتى ماتهر) نصب الفعل الواقع بعد حتى المؤول بالحال على رأي الكسائي .

(٣) في ب : والسير - سهو .

(٤) المساعد ٣ / ١١٩ .

(وكون مابعدها فضلة متسبباً عما قبلها ذا محلٍّ صالح للابتداء) ؛ لأن « حتى » التي يرتفع الفعل بعدها حرف ابتداء ، فلابد أن يكون ماقبلها صالحاً للاستقلال ، فلايجوز الرفع في ، نحو : «سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، ولا في نحو : « كَانَ سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، إن قدرت « كانْ » ناقصة ، ولا في نحو : « كانَ سَيْرِيْ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، إن قدرت « كانَ » ناقصة ، وعلقت الظرف بالسير، فإن قدرتها تامة فيهما ، أو ناقصة في الثانية ، وقدرت الظرف خبراً ، جاز الرفع ؛ لاستقلال ماقبلها.

وقوله : (ذامَحَلٍّ) خبر ثان للكون ، وليس يفتقر إليه ؛ لأنه إذا كان مابعدها فضلة متسبباً عما قبلها كان المحل صالحاً للابتداء ضرورة أنَّ الجمل يصح حينئذ استئنافها ، ومحل الاستئناف تكون فيه الجملتان الاسمية ، والفعلية ، وكذلك المعنى الثاني ، يستغنى عنه بالمعنى الأول ، فإنها إنما تحل الفاء محلها حين يكون مابعدها فضلة ، ألا ترى أنه لايصح حلول الفاء ، في نحو : « سَيْرِيْ حَتَّى أَدْخُلَهَا سيري فَأَدْخُلُهَا » ، لأن مابعدها غيرُ فضلة ، فإن أراد أن العلامة مجموع الأمور الثلاثة ، حتى أنه متى انخرم منها واحد ، وصح اثنان لم يكن رفع ، فباطل[1] لما بينا من أن المعنى الأول يلزم المعنيين الأخيرين [1] ، وإن أراد أن أَيُّها « وُجِدَ » يحصل به الغرض فباطل ؛ لأنك تقول : «لأَسِيرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، بالنصب وجوباً ، وكذلك : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا غَداً »، مع أن الذي بعدها فضلة ، والرفع مع ذلك لاواجب ، ولاجائز ، قاله ابن هشام في حواشيه .

[تعين النصب بعد حتى]

(فإن دلَّ) ماقبلها (على حَدَثٍ غيرِ واجبٍ تعينَ النصبُ) ، وتحته صور إحداها : النفي ،

---

(١) خالف هذا في التصريح فقال : « فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب » ٢ / ٢٣٧ .

نحو : « مَاسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » ، الثانية : التقليل الذي يراد به النفي ، نحو : « قَلَّمَا سِرْتُ/ حَتَّى / ٢٧٥/ أَدْخُلَهَا » ، الثالثة : الاستفهام الذي لايتضمن وقوع الفعل نحو : « أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟ » ، بخلاف : « أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا ؟» ، لأن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، (خلافاً للأخفش)، في إجازته الرفع في غير الموجب ، فكان يقول : « الرفع في النفي جائز في القياس ، إلا أن العرب لم تستعمله »[١] انتهى ، ومنعه سيبويه ، وقيل : لاخلاف بينهما ، بل سيبويه منع ذلك على أن يُنفَي ابتداءً[٢] والأخفش أجازه ، إذا كان النفي رَداً لمن قال مَثَلاً : « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا » ، فقال له : الرادُّ : مَاسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلُهَا » ، أي : لم يقع ماذكرته من السير الذي غايته الدخول ، قاله جماعة منهم أبو إسحق .

واضطرب في المسألة ابن عصفور ، فمرة قال : « إنَّ الذي قاله الأخفش جيد وينبغي ألا يعد خلافاً لسيبويه[٣] ، ومرة قال : « إنه غَلَطٌ »[٤] ، واتفقوا على أنه لم يسمع .

ويتلخص في مسألة « حتى » أن يقال : إنْ صح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب ، نحو : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[٥] ، وإلا فإن كان حاضراً ، فالرفع ، أو مستقبلاً فالنصب .

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤٢ : « وقال الأخفش : يجوز « ماسرتُ حتَّى أدخلُها » بالرفع ، إلا أن العرب لم تتكلم به ، وقد غلط » .
وفي معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢١ : « وإذا كانَ لسير نصبتَهُ ، وكذلك مالم يجب مما يقع عليه حتى ، نحو: « لا أبرحُ حتى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البحرين أو أمضيَ حُقُباً » .

(٢) قال سيبويه ٣ / ٢٤ : « واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب ، من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعتْ حتى إلى أنْ ، وكي ، ولم تَصر من حروف الابتداء » .

(٣) الشرح الكبير لابن عصفور ٢ / ١٦٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤٠٤ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢١٤ ، وهي قراءة نافع وحده انظر السبعة لابن مجاهد ص ١٨١ .

(٦٥) [بَابُ عوامل الجزم]

في المضارع ، وهي قسمان : مايجزم فعلاً واحداً ، ومايجزم فعلين ، فالتي تجزم واحداً أقسام:

[لام الطلب حركتها وأحكامها]

(منها لام الطلب) ، أمراً كان ، نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾(١) ، أو دعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (٢) (مكسورةً) ، حملاً على مقابل عملها ، وهو الجر ، قال المصنف في شرح الكافية: « وأصلها السكون ؛ لأن الأصل عدم الحركة ، وليكون (٣) حالها مناسباً لعملها ، كما كسروا لام الجر لذلك ، لكن منع أن الابتداء بالساكن لايمكن فكسرت » (٤) انتهى .

(وفتحها لغة) ، نسبها الفراء لسليم(٥) ، وقيدها تارة ، بأن يكون تاليها مفتوحاً ، نحو : «لَيَقُمْ » ، فخرج المكسورة ، نحو : « لتِئْذَنْ لِزَيْدٍ » ، والمضموم ، نحو : « لِتُكْرِمْ عَمْراً » ، فتكسر فيهما ، وتارة بأن تكون مستأنفة ، أي : لايدخل عليها واو ، ولافاء ، ولاثم ، قاله ابن هشام / . / ٢٧٦/

وقد تسكن بعد الفاء ، والواو وثم) ، العواطفِ ، رجوعاً إلى الأصل ، لفوات مقتضى التحريك ، نحو : ﴿ فَلْيَضْحَكُو قَلِيْلاً ولْيَبْكُوا كَثِيْراً ﴾ (٦) ، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ (٧) ، وتسكينها

---

(١) سورةالطلاق آية : ٧ .

(٢) سورة الزخرف آية : ٧٧ .

(٣) في الأصل و « ب » : ليكن .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٥ .

(٦) سورة التوبة آية : ٨٢ .

(٧) سورة الحج آية : ٢٩ .

بعد الفاء ، والواو أكثر منه بعد ثم [١] ، ولا التفات لقول خطاب الماردي في الترشيح : «وإسكانها مع ثم ضرورة » ، وإن كان حمزة قد قرأ [٢] به في : ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ [٣] ؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية [٤] » ، انتهى ، وقال أبو اسحق : « القراءة بالتسكين مع ثم كثيرة ، نعم ، الإسكان بعد الفاء ، والواو هو الغالب ، كما نص عليه في شرح الكافية [٥] ومن ثم قيل : إنه مخالف لظاهر قوله هنا (وقد تسكن بعد الفاء ، والواو ، وثم) لأن « قَدْ » الداخلة على المضارع تشعر بالتقليل في عُرْف المصنفين .

(وتلزم) لام الطلب (في النثر [٦] ، في فعل غير الفاعل المخاطب مطلقاً) ، سواءٌ كان مبنياً للفاعل المتكلم وحده ، نحو : « فَلأصل لكم » [٧] الحديث ، وأنشد خطابٌ الماردي في الترشيح :

[١٢٦٣] وَجَدْتُ مِنَ النَّاسِ قَيْسَ بْنَ عَثْعَثٍ ... فَإِيَّاهُ فِيمَا نَالَنِي فَلأَحْمَدِ [٨]

وقال : « هذه لام الأمر » ، فأمر بها نفسه ، وكسرها مع الفاء ، أو مع غيره ، نحو : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [٩] ، أو مبنياً للمفعول المتكلم ، نحو : « لأُعْنَ بِحَاجَتِكَ » ، أو المخاطب ، نحو :

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) وبه قرأ عاصم والكسائي أيضاً ، قال مجاهد : اللام للأمر في كل القرآن إذا كان قبلها واو ، أو فاء ، أو ثم فهي ساكنة »، انظر السبعة ص ٤٣٥ .

(٣) سورة الحج آية : ٢٩ .

(٤) انظر الارتشاف ٢ / ٥٤١ .

وردّه ابن عقيل في المساعد ٣ / ١٢٢ فقال : « لأن ماثبت في السبعة لايصح ردّه ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسكين اللام بعد ثم ثابت فيها » .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٤ .

(٦) في النثر : ليست في السلسيلي .

(٧) البخاري ٨ كتاب الصلاة ، الموطأ باب السفر .

(٨) من الطويل ، لمجهول ، الارتشاف ٢ / ٥٤٢ .

(٩) سورة العنكبوت آية : ١٢ .

«لِتُضْرَبْ يازَيْدُ» أو الغائب ، نحو : « لِيُضْرَبْ زَيْدٌ » .

واحترز بقوله : (في النثر) من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام وإبقاء مجزومها ، خلافاً للمبرد [١] ، كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

[١٢٦٤] مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَاخِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا [٢]

أي : لِتَفْدِ ، وتبالا أصله : وبالا ، وقوله :

[مكرر] فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُ فإِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ [٣]

أي : لأَدْعُ ، وقيل : هما مرفوعان ، ولكن حذفت الياء [٤] من الأول ، والواو من الثاني تخفيفاً ، وكقوله :

[١٢٦٥] فَيَضْحَى صَرِيعاً لايُجِيبُ لِدَعْوَةٍ وَلاَ يَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا [٥]

أي : لِيُسْمِعْكَ ، كذا قال بعضهم ، وإنما المعنى على الخبر ، وسكن الفعل ضرورة ، مثل :

---

(١) قال : « لأن عوامل الأفعال لاتضمر ، وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء » ثم حكم على البيت * محمد تفد * بأنه مجهول ولو أنه في كتاب سيبويه ، انظر المقتضب ٢ / ١٣٠ ، ١٣١ . .

(٢) من الوافر .
والشاهد فيه قوله : (تفد) بحذف لام الأمر من الفعل المضارع ضرورة . ظ : الكتاب ٣ / ٨ ، شرح ابن مالك ٤ / ٦٠ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٥٠ ، الشرح الكبير ٢ / ١٤٩ ، الهمع ٤/ ٣٠٩، ابن يعيش ٧ / ٦٠ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) في ب : الباء - سهو .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، ابن يعيش ٧ / ٦٠ .

{١٢٦٦} فاليوم أشربْ غيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... ... (١)

وكقوله :

{١٢٦٧} فَلاَتَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِيْ وَمُدَّتِي ولكن للخير منك نصيبُ (٢)

أي : ليكن / . /٢٧٧ /

(خلافاً لمن أجاز حذفَها في) النثر بعد الأمر بالقول في (نحو : قُلْ لَهَ لِيَفْعَلْ) وهو الكسائي(٣) ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِيْنَ آمَنُوا يقيموا ﴾ (٤) ، أي : ليقيموا ، واختاره المصنف في « الكافية الشافية » (٥) ، واختلف المانعون في تخريجها ، فقيل : « يُقِيمُوا » مجزوم في جواب الطلب ، وقيل : في جواب شرط محذوف ، وقيل : مبني لقيامه مقام المبني ، وهو أقيموا .

[لام الأمر مع المخاطب]

(والغالب في أمر الفاعل المخاطب خُلُوُّهُ منها ، ومن حرف المضارعة) ، نحو : «اِضْرِبْ» و «وانْصُرْ » واعْلَمْ » ، ومن غير الغالب قراءة أُبَيٍّ ، وزيد ، وعثمان ، وأنس : ﴿ فلْتَفْرَحُوا ﴾(٦) ،

---

(١) من السريع ، لامرئ القيس ، وعجزه : إثما من الله ولا واغل ، ديوانه ٨٦ ، الكتاب ٤ / ٢٠٤ ، ديوانه٩٦، الشرح الكبير ٢ / ١٩٣ ، الخصائص ١ / ٨٤ ، الخزانة ٨ / ٣٥٠ ، ابن يعيش ١ / ٤٨ ، المحتسب ١/ ١٥ ، النوادر ص ١٨٧ .

(٢) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه / الأشموني ٤ / ٥ ، المساعد ٣ / ١٢٣ ، المغني ١ / ٢٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٠ .

(٣) المغني ١ / ٣٤٨ .

(٤) سورة إبراهيم آية : ٣١ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٦٩ : « والكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول . . . » .

(٦) سورة يونس آية : ٥٨ . انظر المحتسب ١ / ٣١٣ .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » (١) ، وقول الشاعر :

[١٢٦٨] لِتَقُمْ أَنْتَ يَابْنَ خَيْرَ قُرَيْشٍ فَتُقَضِّي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا (٢)

بالتاء ، المثناة فوق فيهن .

[فعل الأمر مبني]

(وهو) أي : الأمر الخالي من اللام ، ومن حرف المضارعة (موقوف) أي : مبني عند جمهور البصريين (٣)، لأن الأصل في الأفعال البناء ، ولأنه لايشبه الاسم ، (لامجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين) (٤) فأصل « اضْرِبْ » عندهم « لِتَضْرِبْ » ، حذفت اللام تخفيفاً ، ثم التاء خوف الإلباس بالمضارع ، في حال الوقف ، ثم جيء بالهمزة ، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، حيث كان مابعد حرف المضارعة ساكناً .

(ولا) هو مجزوم ، (بمعنى الأمر ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه) (٥) ، من أنه معرب مجزوم ، وجازمه معنوي ، وهو كونه أمراً ، كما أن رافع المبتدأ معنوي ، وهو الابتداء ، ووجه هذا القول ، أنه جـري مجري المعرب ، في إسكان آخـره إن كان صحيحاً ، « كَاضْرِبْ » ، وحذف آخره إن كان معتلاً ، « كاخْشَ » و « اغْزُ » و «ارْمِ» ، وحذف نونه في الأمثلة الخمسة ، «كَاضْرِبَا» ، و «اضْرِبُوا » و « اِضْرِبِيْ » ، والقول الثاني للأخفش (٦) موافق لأصحابه البصريين ، من أنه موقوف.

---

(١) في مسند أحمد ٥ / ٣٤٢ .

(٢) من الخفيف ،ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه قوله : (لتقم) حيث اقترن أمر الفاعل المخاطب بلام الأمر ، والغالب ألاّ يقترن . ظ:الإنصاف ٢/ ٥٢٥ ، المغني ١ / ٢٥١ ، الخزانة ٩ / ١٤ ، العقد الفريد ٣ / ٤٩٦ .

(٣) المقتضب ٢ / ٤٣ ، والإيضاح شرح المفصل ٢ / ٤٨ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٥٢٤ ، مسألة رقم (٧٢) .

(٥) المغني ١ / ٢٥٠ .

(٦) شرح التسهيل ٤ / ٦٣ .

(ويلزم آخره مايلزم المجزوم) ، فيسكن في آخر « اضْربْ » ، ويحذف آخره ، في نحو : «اخْشَ» و « أُدْعُ » ، « ارْمِ » ، وتحذف نونه في ، نحو : «اضْربَا » و « اضْربُوا » و « اضْربِي » ، كما يفعل بالمضارع المجزوم، نحو : « لَمْ يَضْرِبْ » ، و « لَمْ يَخْشَ » ، و « لَمْ يَدْعُ » ، و « لَمْ يَضْرِبَا » و «لَمْ تَضْرِبِيْ » ، ومن ثم ذهب الكوفيون إلى أن آخره معرب . / /٢٧٨/

[لا الطلبية]

(ومنها) أي : مما يجزم فعلاً واحداً ، (« لاَ » الطلبية) ، ناهية كانت ، نحو : ﴿لاَتَخَفْ﴾ [١] ، أو دعائية ، نحو : ﴿ لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾ [٢] ، وقيدها بالطلبية احترازاً من « لا » النافية ، فإنها لاتجزم .

(وَ) « لا » الطلبية ، (قد يليها معمول مجزومها) ، قوله [٣] :

{١٢٦٩} وَقَالُوا : أَخَانَا ، لاتَخْشَعْ لِظَالِمٍ   عَزِيزٍ وَلاَذَا حَقٍّ قَوْمِكَ تَظْلِمِ

أي : لاتظلم ذا حقٍّ قومك ، وقال في شرح الكافية الشافية : « إنَّه ضرورة » [٤] .

(وجزم فعل) الفاعل (المتكلم بها أقل من جزمه باللام) ، الطلبية ، كقوله :

{١٢٧٠} إِذَا مَاخَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَنَعُدْ   لَهَـا أَبَداً مَادَامَ فيهَا الجُرَاضِمُ [٥]

---

(١) سورة طه آية : ٢١ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٢ ، الأشموني ٤/ ٤ ، المساعد ٣/ ١٢٦، الهمع ٤ / ٣١١ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٨ .

(٥) من الطويل ، للفرزدق ، وليس في ديوانه ، ونسبه العيني للوليد بن عقبه يعرض بمعاويه ، المغني ١/ ٢٧٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٥٣٣ ، العيني ٤ / ٤٢٠ ، السلسيلي ٣ / ٩٤٨ ، والجراضُم : الكثير الأكل . ==

وهو أقل ، من نحو : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ [(١)] ، لامستويان في القلة ، خلافاً لبعضهم ، وقيدنا الفعل بكونه الفاعل ، احترازاً من كونه للمفعول ، فإنها تدخل عليه غائباً كان ، أو متكلماً ، أو مخاطباً على حد سواء ، نحو : « لاَيُضْرَبْ زَيْدٌ » و « لاَ أُضْرَبْ أَنَا » و « لاَ تُضْرَبْ يَازَيْدُ » .

[لم ولمـــا]

(ومنها) ، أي : مما يجزم فعلا واحداً ، (لم) ، نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [(٢)] ، ونحو : ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾ [(٣)] .

(و « لَمَّا » أختها) في الدلالة على النفي ، نحو : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [(٤)] ، و ﴿ لَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [(٥)] .

وقيدها بالأختية احترازاً من « لَمَّا » الإيجابية ، التي بمعنى « إلاَّ » ، ومن « لَمَّا » التي هي حرف وجوب ، فإنهما لايجزمان ؛ لعدم دخلوهما على المضارع .

واختلف في « لَمَّا » النافية ، فذهب الأكثرون : إلى أنها مركبة من « لَمْ وَمَا » ، وقيل : إنها بسيطة [(٦)] ، ومن الغريب ما حكاه عبد المنعم المسمى عن أبي علي ، أنه قال : في قوله تعالى : ﴿إِنْ

== والشاهد فيه قوله : (لانعد) فإن لافيه ناهية وجزم بها نعد ، وهو قليل ، لأن المتكلم لاينهي نفسه إلاّ على سبيل المجاز ، وتنزيله منزلة الأجنبي .

(١) سورة العنكبوت آية : ١٢ .

(٢) سورة الإخلاص آية : ٣ .

(٣) سورة الإنسان آية : ١ .

(٤) سورة ص آية : ٨ .

(٥) سورة الحجرات آية : ١٤ .

(٦) الارتشاف ٢ / ٥٤٤ .

كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (١) ، إن « لَمَّا » بمعنى « لَمْ » ، دخلت عليها « ما » زائدة ، كافة لها ، وعوضاً من الفعل ، والتقدير ليس كل نفس ليس عليها حافظ ، قال عبد المنعم : « وَهَذَا مَوْضِعٌ غريب من كلام أبي علي ، أن « لَمْ » الجازمة كُفت عن العمل ، ووليها المبتدأ والخبر » انتهى (٢) .

[ما تشترك فيه لم ولما]

وتشترك « لَمْ ، ولَمَّا » في أربعة أمور : في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع وجزمه ، وقلب زمنه إلى المضي ، ثم قيل : دخلتا على الماضي فانقلب مضارعاً ، فأثرتا في الصيغة ، وهذا مذهب سيبويه(٣) ، وقيل : بل دخلتا على المضارع / فقلبتا معناه إلى المضي ، وهذا قول المبرد (٤) ، والأول / ٢٧٩/ أصح ؛ لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى جانب المعنى ، والمحافظة على المعاني أولى من المحافظة على الألفاظ ، لأن الألفاظ قوالب المعاني ، فهي خَدَمُهَا .

[ماتنفرد به لم]

(وتنفرد « لَمْ ») عن « لَمَّا » (بمصاحبة أدوات الشرط) ، غير « لولا » ، نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾(٥) ، ولايجوز « إنْ لَمَّا تَفْعَلْ » ، والفرق : أن « لَمْ » نفي لـ « فَعَلَ » ، والشرط يدخل عليه ، و « لَمَّا » نفي لـ « قَدْ فَعَلَ » ،، والشرط لايدخل عليه ، فأجرى على النفي حكم الإثبات .

---

(١) سورة الطارق آية : ٤ .

(٢) بحثت كثيراً عن هذا الكلام وصاحبه فلم أعثر عليه وقد نقل أبو حيان في الارتشاف ٢/٦٣٨ عن أبي محمد عبد المنعم بن الفَرَس في مسائلة الخلافيات عن قطرب فلعله هو .

(٣) قال سيبويه ٣ / ١١٧ : « . . . . وإذا قال : قد فَعَلَ فإنَّ نفيه لمَّا يفعل » .

وقال في ٤ / ٢٣٤ : « وأمّا « لمّا » فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره » .

(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٣٣ .

(٥) سورة المائدة آية : ٦٧ .

وإنما لم تقع « قَدْ » بعد الشرط ؛ لأنها تقتضي تحقيق وقوعه ، وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) ، أي : عن زمن الإخبار عن نفي ذلك الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً ﴾[1] ، فإنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، كذا استدل به المصنف[2] ، وغيره ، قال ابن هشام : « ولادليل فيه ؛ لأنَّ قبله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [1] ، فالنفي إنما هو باعتبار ماذكر من ذلك الحين ، وليس مطلقاً » انتهى .

[ماتفرد به لما]

تنفرد (« لَمَّا » بوجوب اتصال نفيها بالحال) ، أي : بزمن الإخبار ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [3] ، أي : إلى الآن ماذاقوه ، وسوف يذوقونه ، وقوله :

[١٢٧١] فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ [4]

أي : إلى الآن .

(وجواز الاستغناء بها في الاختيار عن) الفعل (المنفي) بها (إن دل عليه دليل) ، كقوله : «رَأَيْتُ [5] المدِيْنَةَ وَلَمَّا » ، أي : لَمَّا أدخلها ، وخرج عليه صاحب البديع قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاً

---

(١) سورة الإنسان آية : ١ .

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٦٤ .

(٣) سورة ص آية : ٨ .

(٤) من الطويل ، للممزق العبدي ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٥ ، المغني ١ / ٣٠٩ ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٠٤ ، الأشموني ٤ / ٤ .

(٥) في ب : مارأيت - بزيادة « ما » خطأ .

لَمَّا﴾ (١) ، قال : « التقدير : لَمَّا يُوقِنُوا ، بدليل : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾ (٢) ، وقدره ابن الحاجب(٢) : لما يُهْمَلُوا بدليل ﴿ لِيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ (١) ، وعلة ذلك ، أن « لَمَّا » نفي بقد فعل ، والفعل قد يحذف بعد « قَدْ » ، كقوله :

{١٢٧٢} ... ... لَمَّا تَزُولْ برحالنَا ، وكأَنْ قَدِ (٣)

أي : كأن قد زالت .

وقوله: (في الاختيار) ، دليل جوازه في « لَمْ » في الضرورة ، كقوله :

{١٢٧٣} احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ (٤)

أي : إن لم تصل ، أنشده صاحب البديع ، وقال آخر :

{١٢٧٤} يَارُبَّ شَيْخٍ مَنْ لِكيز ذِي غَنَمْ أَجْلَحَ لَمَ يَشْمَطْ (٥) وقد كَادَ وَلَمْ (٦)

أي : كاد / يشمط ، ولم يشمط . / ٢٨٠/

---

(١) سورة هود آية : ١١١ .

(٢) سورة هود آية : ٦٢ ، أمالي ابن الحاجب ١ / ٦٨ .

(٣) من الكامل للنابغة الذبياني ، المغني ١ / ١٨٦ ، الخزانة ٧ / ١٩٧ ، الخصائص ٢ / ٣٦١ ، ابن يعيش ٨/ ٥ ، المساعد ٣ / ١٣٠ ، الهمع ٤ / ٣١٥ ، ديوانه : ٨٩ .
وصدره : أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنَا
« وكأن قدِ » أي : قد الت لقُرب وقت زوالها ودُنُوه .

(٤) من الكامل ، لإبراهيم بن هرمة ، المغني ١ / ٣١٠ ، الأشموني ٤ / ٦ ، الخزانة ٩ / ٨ ، الهمع ٤ / ٣١٣

(٥) في الأصل و « ب » : يمشط - تحريف .

(٦) رجز ، ولم أعثر على من نسبه ، الضرائر ص ١٨٣ ، ابن يعيش ٨ / ١١١ ، الخزانة ٩ / ٩ ، السلسيلي ٣/ ٩٥٠ .

[من أحكام لم]

(وقد يلي « لَمْ » معمول مجزومها اضطراراً) ، كقوله :

{١٢٧٥} فَأَضْحَتْ مَعَانِيهَا قِفَاراً رُسُومُها   كَأَنْ لَمْ سِوى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلِ (١)

أي : كأن لم يؤهل سوى أهل من الوحْشِ ، قال الخضراوي : « حَمَلَ الجازم على الجار ، ففصل بينهما بالظرف » ، (وقد لايجزم بها ، حملاً على « لا ») ، النافية ، وقال غيره : حملاً على « ما » ؛ وهو أولى ؛ لأن ماينفي الماضي كثيراً ، ويغلب في « لاَ » عدم الماضي ، وأطلق المسألة ، وقيدها غيره بالضرورة ، كقوله :

{١٢٧٦} لكن فَوَارِسَ مِنْ جَرْمٍ وَأُسْرَتِهَا   يَوْمُ الصُّلَيْفَاءَ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ (٢)

أنشده الأخفش (٣) ، وقول آخر :

{١٢٧٧} فَأَمْسَوْا بَهَا لِيلَ لَوْ أَقْسَمُوا   عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعُ (٤)

بالرفع ، أنشده الخضراوي مع ماقبله .

---

(١) من الطويل ، لذي الرمة ، المغني ١ / ٣٠٨ ، الخزانة ٩ / ٥ ، الضرائر ص ٢٠٣ ، شرح التسهيل ٤/ ٦٥ ، المساعد ٣ / ١٣١ ..

(٢) من البسيط ، ولم ينسب وروى ذهل ونعم بدل جزم ، ظ : الخزانة : ١/ ٢٠٥ ، ٩ / ٣ ، ١١ / ٤٣١ ، الأشموني ٣ / ٥٧٦ ، المفصل ٧ / ٨ الهمع . ظ : المحتسب ٢ / ٤٢ ، ابن يعيش ٧ / ٨ ، المغني ١/ ٣٠٧ ، والهمع ٤ / ٣١٣ .

والشاهد قوله : لم يوفون) حيث لم يُجزم الفعل المضارع بـ « لم » حملاً على « لا » النافية ، وهو قليل .

(٣) وثعلب ، انظر شرح التسهيل ٤ / ٦٦ .

(٤) من المتقارب ولم أقف على من نسبه . ظ : ارتشاف الضرب ٣ / ٣٣٩ ، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣١٠ .

[أدوات الشرط الجازمة : تعريف]

(ومنها) ، أي : من عوامل الجزم ، (أدوات الشرط) الجازمة ، (وهي « إنْ ») المكسورة الهمزة الساكنة النون ، وهي لمجرد الربط من غير إشعار بزمان ، ولامكان ، ولا حال ، ولاشخص ، وهي وما ذكر بعدها تجزم فعلين ، وبدأ بها ؛ لأنها أُمُّ الباب ، وهي حرفٌ بالاتفاق ، نحو : ﴿ إِنْ تُبْدُوا مَافِيْ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) .

[مــــن]

(و « مَنْ ») ، بفتح الميم ، لتعميم أولى العلم ، نحو :﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾(٢) :، فتقع على الملك ، والإنسان ، والشيطان .

[مــــا]

(و « ما ») ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾(٣) ، وهي لتعميم غير العاقل ، أو العاقل وغيره .

[مهمـــا]

(و« مَهْمَا ») ، وهي مثل « ما » ، وقيل : هي أعم منها ، وهي بسيطة ، وألفها للتأنيث ، ووزنها « فَعْلَى » .

وقال الخليل : « مُركبة من «ما» الشرطية، و«ما» المزيدة ، ثم أبدلوا من الألف الأولى هاء؛ كراهية التكرار(٤) .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٤ .
(٢) سورة النساء آية : ١٢٣ .
(٣) سورة البقرة آية : ١٩٧ .
(٤) الكتاب ٣/ ٥٩ ، ٦٠ .

وقال البغداديون [١] ، والأخفش [٢] ، وابن السراج [٣] : « مركبة من « مَهْ » بمعنى : انكففْ، و « ما » الشرطية ، بدليل إستعمالها مع « مَنْ » ويظهر أن [على] [٤] من قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ، « كَحُبْلَى » ، ومن قال بالتركيب أن يكتبها بالألف .

ولا تفارقها الاسمية ، خلافاً لخطاب [٥] ، والسهيلي [٥] ، ولا الشرطية خلافاً لمن قال[٦] : قد يستقيم بها ، ولا المفعولية ، نحو :

[١٢٧٨] ... ... مهما تأمري القلب يفعلِ [٧]

أو [٨] الابتداء ، نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ [٩] .

خلافاً لمن جوز دخول الجار عليها ، وهو ابن عصفور [١٠] ، قاله وهما ، لا مذهباً ، وكذا ،

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤١ .

(٣) في الأصول ٢ / ١٥٩ ، ذكر ابن السراج رأي الخليل في مهما ولم يدل برأيه هذا .

(٤) زيادة للسياق .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ ، والهمع ٤ / ٣١٩ ، ومغني اللبيب (مهما) .

(٦) قال ابن مالك في شرحه ٤ / ٦٩ : « وندر مجيء مهما اسم استفهام » ، ونسبه السيوطي في الهمع ٤/ ٣١٩ لابن مالك ، وهو رأي الفارسي في المسائل البغداديات ص ٣١٤ .

(٧) من الطويل لامرئ القيس .
والشاهد فيه قوله : (مهما تأمري) جاءت مهما اسماً في محل نصب . ظ : ديوانه ٣٢ ، الكتاب ٤/ ٢١٥ ، اخصائص ٣ / ١٣ ، ابن يعيش ٧ / ٤٣ ، المسائل البغداديات ٣١٤ ، وصدره : أغرك مني أن حبك مايلي .

(٨) في الأصل و « ب » والابتداء ، والموضع لأو ، لا للواو .

(٩) سورة الأعراف آية : ١٣٢ .

(١٠) في الشرح الكبير ٢ / ٢٠١ : « وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر ، والإضافة إلى اسم الشرط » .

لايجوز أن يضاف إليها ، ولاظرفاً ، خلافاً لزاعمه [١] ، ولا الجزم بها ضعيف ، خلافاً لقطرب[٢] .

[أي]

(و « أي ») وهي عامة في ذوي العلم ، وغيرهم : وهي و « مَنْ » ، و « ما » أسماءٌ تكون مبتدأةً ، ومفعولةً ، ومجرورةً بالحروف ، وبالإضافة .

[أنّى]

(و « أنَّى ») ، وعدها جماعة في الظرف ، فهي في الشرطية بمعنى « أين » / ، وقيل : هي / ٢٨١/ لتعميم الأحوال ، ومن شواهد الجزم بها ، قوله :

{١٢٧٩} خَلِيْلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيْ تَأْتِيَا ... أَخاً غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ[٣]

وأما إذا استفهم بها فتكون بمعنى « مَتَى ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ » ، قاله الأعلم في « المخترع »[٤] .

[متى . أيـــان]

(و « متى » و « أَيَّانَ » ، وهما ظرفا زمان) ، ملازمان للظرفية الزمانية ، فلا يستعملان في غيرها ، ثم قيل : هما لتعميم الأوقات ، ومن المجازاة بـ « مَتَى » قوله :

---

(١) ظ : مغني اللبيب : (مهما) قال ابن هشام : ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين أهملوه . . . وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره ، شدّد الزمخشري الإنكار على من قال بها » .
وقوله : « ولاظرفاً ، لم يسبق مايصح عطفه عليه ، والمعنى : ولاتجيء ظرفا ، أو : ولا تكون ، نحو هذا .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٤٨ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أني تأتينا ني تأتيا) حيث جزم الفعلين لأنه للشرط . ظ : شرح ابن مالك ٤/ ٧٠، الأشموني ٤ / ١١ ، المساعد ٣ / ١٣٤ ، السلسيلي ٣ / ٩٥١ .

(٤) المساعد ٣ / ١٣٤ .

[١٢٨٠] مَتى تَأتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ (١)

ومن المجازاة بـــ « أَيَّانَ » ، قوله :

[١٢٨١] أيان نُؤمِنْك تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذَا   لم تُدرِكِ الأمنَ مِنّا لمْ تَزَلْ حَذِرَاً (٢)

(وكسر همزة « أَيَّانَ » لغة سليم) ، حكاها الفراء ، وبها قرأ السلمي : ﴿ إِيَّانَ يُبْعَثُون ﴾ (٣)، بكسر الهمزة ، قال في النهاية : « ووزنها على الكسر فعلان « كسرحان » لا فعال لاختصاصه بالمصادر ، ولا إفعال ؛ لأنه وإن كان مشتركا بينها ، كإكرام ، وبين غيرها ، «كإضْبارَدة » (٤)، لكن باب «دَدَنَ ، وكَوكَبٍ » قليل جداً ، ووزنها على الفتح « فعلان ، كَسَعْدَانَ » لافعال ، لأن بابه الصفات ، وشذ الدباب(٥)، اسماً لواد » انتهى .

(وقلما يجازي بها) ، ولم يحفظه سيبويه ، وقد حفظ غيره ، وأنشد مع ماتقدم قوله :

---

(١) من الطويل ، للحطيئة ديوانه .
والشاهد فيه قوله : (متى تأته - تجد) حيث جزمت الفعلين لأنها شرطية هنا ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، الشرح الكبير ٢ / ٢٠٣ ، الخزانة ٩/ ٩٠ ، معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣ .

(٢) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (أيان نؤمنك تأمن) جاءت « أيان » جازمة ، ظ : شرح ابن مالك ٤ / ٧١ ، العيني ٤/ ٤٢٣ ، الأشموني ٤ / ١٠ .

(٣) سورة النحل آية : ٢١ ، انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٩٩ .

(٤) في ب : « كإضار » والأصل كإختبار ، ولم يأت دون تاء .

(٥) في الأصل : « الداا » ، وفي ب « الداءات » وأقرب لفظ مناسب : الدباب . . أرض قالوا الأزهري : وبالخلصاء رمل يقال له الدباب وبحذائه دحلان كثيرة » لسان العرب : د ب ب . ومما جاء على فعّال من أسماء الأودية ، الرجاز ، والرجان ، وغرّان .

[١٢٨٢] إِذَا النَّعْجَةُ الأَدْنَاءُ حَلَّتْ بِقَفْرَةٍ ... فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهَا الدلو تَنْزِلِ (١)

وهو قليل جداً ، كما قال في النهاية .

(وتختص) « أَيَّانَ » (في الاستفهام بالمستقبل) ، نحو : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ (٢)، (بخلاف «متى») ، فإنه يليها الماضي ، كقوله :

[١٢٨٣] مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ (٣)

والمستقبل ، نحو : « مَتَى تَخْرُجْ » .

ويكونان خبرين ، نحو : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ (٤) ، وَ ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (٥) .

[مهما للاستفهام]

(وربما استفهم بـ « مهما ») ، على ندور ، كقوله :

[١٢٨٤] مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ (٦)

---

(١) من الطويل : نسبه لأمية بن عائذ في شرح عمدة الحافظ ٣٦٣ ، وشرح ديوان الهذليين ٢ / ٥٢٦ ، وهو في البحر المحيط ٤ / ٤١٩ ، دون نسبه ، وعجزه - في الهمع - والأشموني ٤ / ١٠ ، وشرح القطر:٨٨. وروى : العيناء ، العجفاء ، الأدماء موضع الأدناء ، وباتت وكانت موضع حلت وفي جميعها الريح لا الدلو . . والشاهد قوله (أيان تعدل - تنزل) حيث جاز بأيان ، وهو قليل .

(٢) سورة النحل آية : ٢١ .

(٣) من الوافر ، لجرير ، ديوانه ١ / ٢٧٨ ، الكتاب ٤ / ٢٠٦ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧١ ، المغني ١ / ٤٠٨ ، والشاهد قوله : (متى كان) حيث جاء الفعل بعد متى ماضياً .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٤ .

(٥) سورة النازعات آية : ٤٢ .

(٦) من السريع ، لعمرو بن ملقط الطائي ، النوادر ص ٢٦٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٤ ، المغني ١ / ٣٦٩ ، المساعد ٣/ ١٣٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٢ ، الخزانة ٩ / ١٨ .
والشاهد فيه قوله : (مهما . . . مهما ليه) حيث استفهم بمهما وهو نادرٌ .

أنشده أبو علي [١]، وقيل : « مَهْ » اسم فعل ، ثم استأنف الاستفهام بـ « ما » .

[كيـف]

(وجوزي بـ « كَيْفَ » معنى) ، فتكون شرطاً غير جازم ، فتقول : « كَيْفَ تَكُونُ أَكُونُ » برفعهما ، وذلك لمخالفتها لأخواتها ، فإن الفعلين بعدها لابد من اتفاقهما ، ولايجوز اختلافهما ، فلا تقول : « كيف تقوم / أَخْرُجُ » ، بخلاف غيرها من أسماء الشرط ، (لاعملاً) ، لا تقول: / ٢٨٢/ «كَيْفَ تَصْنَعْ » [٢] .

(خلافاً للكوفيين) ، فإنهم يجزمون بما قياساً من غير سماع [٣] .

[كما كيفمـا]

وفي الكافي لابن عرفة نفطويه : « أنَّ من أدوات المجازاة « كما ، وكيفما » ، نحو : « كَيْفَمَا تَطْلُبَاهُ تَجِدَاهُ » و « كما تَنْزِلْ بِهِ يُحْسِنْ إلَيْكَ » .

[إذ ما]

(ومن أدوات الشرط « إذْمَا ») ، كقوله :

{١٢٨٥} وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا [٤]

---

(١) في المسائل البغداديات ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٤٣ ، مسألة رقم (٩١) .

(٤) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه ، الأشموني ٤ / ١١ ، العيني ٤ / ٤٢٥ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٢ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

[حيثما]

(وَ « حَيْثُمَا ») ، كقوله :

{١٢٨٦} حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يَقْدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ (١)

[أين]

(وَ « أَيْنَ ») ، كقوله :

{١٢٨٧} أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُدَاةُ تَجِدْنَا نصرفُ العِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي (٢)

(وهما) ، أي : حَيْثُمَا ، وأَيْنَ » ، (ظرفا مكان) ، لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتستعمل « أينَ » استفهاماً ، نحو : أَيْنَ زَيْدٌ » ، ولاتكون حيثما إلا شرطاً .

[الأسماء والحروف من أدوات الشرط]

(وما سوى « إنْ ») من أدوات الشرط (أسماء متضمنة معناها) ، أي : معنى « إن » الشرطية، (فلذلك بنيت إلا « أيًّا ») ، فإنها معربة ؛ لملازمتها الإضافة .

[الخلاف في ما]

(وفي اسمية « إذمَا ») وحرفيتها (خلاف) فذهب سيبويه ، وغيره : إلى أنها حرف بمنزلة إنْ » الشرطية (٣) ، فإذا قلت : « إذما تقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إنْ تَقُمْ أَقُمْ .

---

(١) من الخفيف ، ولم أعثر على من نسبه ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٢ ، المغني ١ / ١٤١ ، العيني ٤/٤٢٦ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

(٢) من الخفيف ، لعبد الله بن همام السلولي ، الكتاب ٣ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٤٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٥ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٢ ، المساعد ٣ / ١٤٠ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٧ .

وقال المبرد (١)، وابن السراج (٢) ، والفارسي (٣) : « إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تقم أَقُمْ » واحتجوا بأنها قبل دخول « مَا » كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، كما في «حَيْثُمَا»، وأجيب : بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل ، وأنها كانت مشتركة بين الجملتين فصارت مختصة بالفعلية ، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البته ، وفي هذا الجواب نظر .

والذي يدل على أن « إذْمَا » ليست « إذْ » التي للمضي ، زيدت عليها « ما » بل هي حرف وضع للشرط بمنزلة « إنْ » امتناعهم من أن يجاوزوا بـ « إذَا ما » مع أن « إذَا » بالشروط أشبه ؛ لأنها موضوعة للمستقبل .

وأن « إذْ » لما قد تحصَّلَ ، وعُلِمَ ، والجزاء لايكون إلا مبهماً غير متحصل المعنى ، قاله في الخاطريات ، واستفدنا منه أنه يقول ببساطتها .

ويدل على حرفيتها أيضاً ، قول عبد الله السلولي :

[١٢٨٨] إِذْ مَا تَرَيْنِي اليَوْمَ مُزْجىً مَطِيَّتي ... أُصَعِّدُ سَيْراً فِي البِلَادِ وَأُفْرِعُ (٤)

إذ لايعمل فعل واحد في ظرفي زمان ، ولايصح البدل ؛ لأن البدل من الشرط / شرط ، / ٢٨٣/ كالاستفهام » قاله الخضراوي .

---

(١) المقتضب ٢ / ٤٦ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٥٤٧ . والأصول ٢/ ١٥٩

(٣) الهمع ٤ / ٣٢١ .

(٤) من الطويل ، لعبد الله بن همَّام السلولي ، الكتاب ٣ / ٥٧ ، الخزانة ٩ / ٣٣ ، الأصول ٢ / ١٦٠ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٨ .

والشاهد فيه قوله : (إذما) حيث جازى بها . وفي ب : أزجى موضع مزجى .

[الخلاف في مهما]

وفي « مهما » أيضاً خلاف ، فذهب الجمهور [١] ، إلى أنها اسم ، بدليل عود الضمير عليها ، في قوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ [٢] ، فالهاء من « بِهِ » عائدة عليها ، ولايعود الضمير إلا على الأسماء ، وزعم السهيلي [٣] ، وابن يسعون أنها حرف ، واستدلا على ذلك بقول زهير :

[١٢٨٩] وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ [٤]

وتقرير الدليل منه : أنهما أعربا خليقة اسماً لـ « تَكُنْ » ، ومن « زائدة ، فتعين خلو الفعل من ضمير ، وكون « مهما » لاموضع لها من الإعراب ، إذ لايليق بها هاهنا ، لو كان لها محل أن تكون إلا مبتدأ ، والابتداء هنا متعذر ، لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أنه لاموضع لها تعين كونها حرفاً ؛ والتحقيق : أن اسم « يَكُنْ » مستتر فيها ، و « مِنْ خَلِيقَةٍ » تفسير لـ « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

[ما ومهما ظرفان]

(وقد ترد « ما » و « مهما » ظرفي زمان) ، خلافاً لجميع النحويين ، فإنهم يجعلونهما مثل «مَنْ » في لزوم التجرد عن الظرفية ، قال المصنف في شرح الكافية : « واستعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب » ، وأنشد أبياتاً على ما ادعاه منها قول الفرزدق :

---

(١) الأشموني ٤ / ١٢ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٣٢ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٥٤٨ ، ونتائج الفكر ٨٥ ، ٩٨

(٤) من الطويل ، لزهير الشرح الكبير ٢ / ٢٠٣ ، المغني ١ / ٣٥٨ ، المساعد ٣ / ١٣٧ .

{١٢٩٠} فَمَا تَحْيَ لا أرهَبْ وإنْ كُنتُ جَازِماً ولو عَدَّ أعدائي عَلَيَّ لَهُم ذَحْلاَ (١)

وقول حاتم الطائي :

{١٢٩١} وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بطنك سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ ، نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا (٢)

قال ابنه (٣) : « ولا حجة له في ذلك ، لأن دعوى المصدرية ممكنة ، بمعنى ، أي حياة تحيى طويلة أم قصيرة ، وأي عطاء تُعْطِ ، كثيراً ، أو قليلاً ، قال ابن هشام : « والصوابُ إن طويلة أو قصيرة ، وإن كثيراً أو قليلاً ؛ لأن المبدل من اسم الشرط يقرن بأداته » انتهى .

[" أي " بحسب ماتضاف إليه]

(و « أيٌّ » بحسب ماتضاف إليه) ، فتكون ظرف مكان ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : «أي ناحيةٍ مَجْلِسْ أَجْلِسْ » وظرف زمان إن أضيفت إلى الزمان ، نحو : « أيَّ وقتٍ تَجئْ اضْض حَاجَتَكَ » ، ومفعولاً إن أضيفت إليه / ، نحو : « أي عِلْمٍ تَقْرَأ أَقْرَأْ ، وأَيَّ رَجُلٍ تُكْرِمْ أُكْرِمْ ». / ٢٨٤/

وتزاد معها « ما » فلا يتغير حكمها ، نحو : « أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ » ، وقرأ ابن مسعود(٤) : ﴿أيَّ الأَجَلَيْنِ مَاقَضَيْتُ ﴾ (٥) بإسقاط « ما » بعد « أي » ، وزيادتها قبل « قضيْتُ » لكن زيادتها مع ذكر المضاف إليه ، نحو : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ ﴾ (٥) : أجود من زيادتها مع حذفه ، نحو :

---

(١) من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٥ ، ديوانه ص ٤٦٧ ، المساعد ٣ / ١٤٢ ، الأشموني ١١/٤ وفي المساعد : ٣ / ١٤٢ والبيت من الطويل ، والشاهد فيه كون ما الشرطية أتت ظرفاً على ما استشهد به ابن مالك .

(٢) من الطويل ، ديوانه ٤٢ ، شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، الأشموني ٤ / ٨ ، المغني ١ / ٣٦٨ ، المساعد ٣/ ١٤٢، السلسيلي ٣ / ٩٥٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٤ / ٦٩ ، والمساعد ٣ / ١٤٢ .

(٤) في البحر المحيط ٧ / ١١٥ : « قرأ عبد الله : أي الأجلين ماقضيت ، بزيادة « ما » بين الأجلين وقضيت »

(٥) سورة القصص آية : ٢٨ .

﴿ أيّامَا تَدْعُوا﴾ (١) .

[جملة الشرط]

(و) أدوات الشرط (كلها تقتضي جملتين) ، لأنها وضعت لتعليق حكم بجملة أخرى ، تكون الأولى سبباً ، والثانية مسبباً ، فلذلك (تسمى أولاهما شرطاً) ؛ لأنها علامة على ترتيب الثانية عليها ،إذ الشرط لغة : العلامة ، نحو : « إنْ أَسْلَمَ زَيْدٌ دَخَلَ الجَنَّةَ » ، فدخول الجنة مترتب على الإسلام .

(وتصدر) في الأكثر (بفعل ظاهر) ، أي : مذكور ، ومن شرطه ألا يكون أمراً ، ولا جامداً، ولا دعاء ، ولا مقروناً بقد ، ولا منفياً بغير « لاَ » و « لَم » .

(أو مضمر) ، أي : محذوف ، (مفسر بعد معموله بفعل) ، غالباً ، نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ (٢) ومن غير الغالب : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَراً فَشَرٌ » (٣) ، كما تقدم في باب « كان » ، (يَشِذُّ كونه مضارعاً دون « لَمْ ») ، كقوله :

[١٢٩٢] فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لاَنُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا (٤)

وقوله :

[١٢٩٣] يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ ... وَلَدَيْكَ إنْ هُوَ يَسْتَزِدْكَ مَزِيدُ (٢)

---

(١) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٢) سورة النساء آية : ١٢٨ .

(٣)

(٤) من الطويل ، نسب لهشام المري ، ولمرة بن كعب بن لؤي القرشي ، الكتاب ٣ / ١١٤ ، شرح التسهيل ٤/ ٧٤ ، الإنصاف ٢ / ٦١٩ ، الخزانة ٩ / ٣٨ ، المقتضب ٢ / ٦٥ ، المغني ٢ / ٤٥٠ .

(٥) من الكامل ، لعبد الله الضبي ، الخزانة ٩/ ٤١ ، الأشموني ٤/ ٣٠ ، الهمع ٤/ ٣٢٤، المساعد ٣/ ١٤٤==

وقوله :

{١٢٩٤} ... ... أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ (١)

وإنما شذ ذلك لظهور الجزم فيه مع الفصل ، بخلاف الماضي ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٢) ، والمضارع المقرون بـ « لَمْ » ، كقوله :

{١٢٩٥} وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ (٣)

فإن ذلك لاشذوذ فيه .

(ولايتقدم فيها) ، أي : في الجملة الشرطية ، (الاسم مع غير « إنْ » إلا اضطراراً) كقوله:

{مكرر} فمنْ نَحنُ نُؤْمِنْهُ ... ... (٤)

وقوله :

{مكرر} ... ... أينما الريحُ تُمَلِّكْهَا ... ... (٥)

== والشاهد فيه قوله : (يستزدك) حيث جاءالفعل المضارع مجرداً من «لم» وهو مفسر لفعل الشرط المحذوف وفيه شذوذ .

(١) من الرمل ، لكعب بن جعيل التغلبي ، الكتاب ٣ / ١١٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٥ ، الإنصاف ٢/ ٦١٨، المقتضب ٢ / ٧٥ ، الأصول ٢ / ٢٣٣ ، ابن يعيش ٩ / ١٠ ، الضرائر ص٢٠٧ ، الخزانة ٣/ ٤٧ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨٢ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ .
وصدره : * صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائر *
وفي « ب » : تملها - تحريف .

(٢) سورة التوبة آية : ٦ .

(٣) من الطويل ، للسمو أل بن عادياء ، سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون ص ١٠٤ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ ، المساعد ٣/ ١٤٤ ، والشاهد قوله : (لم يحمل) حيث جاء فعل الشرط عند الإضمار والتفسير، مضارعاً مقروناً بلم .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

وقوله :

{١٢٩٦} فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ ... ... (١)

فكل من هذه فيه ضرورة ، وشذوذ ، وأما :

{مكرر} ... ... إنْ هو يستزدْك ... ... (٢)

فشذوذ لاضرورة ، والفرق أن « إنْ » أم الباب ، فيغتفر معها مالايغتفر(٣) مع غيرها / . / ٢٨٥/

(وكذا) لايتقدم الاسم على الفعل حال كون الاسم (بعد استفهام بغير الهمزة) ، إلا اضطراراً ، واستشهدوا له ، بقوله :

{١٢٩٧} أَمْ هَلْ كَبِيرٌ لَمْ تُقْضَ عَبْرَتُهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةَ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ (٤)

قالوا : ولايجوز كون « كبيرِ » مبتدأ ، وإنما هو فاعل محذوف ؛ لأن « هَلْ » في الجملة الفعلية كقَدْ ، لاتدخل على الاسم خلافاً للكسائي ، فإنه أجاز : « هَلْ زَيْدٌ قَامَ » ، جوازاً حسناً ، كقولهم : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وفي الاستشهاد بالبيت نظر لجواز كون « كبيرِ » مبتدأ ، و « بكى » صفته ، و « مشْكُومٌ »

---

(١) من الخفيف لعدي بن زيد العبادي ، الكتاب ٣ / ١١٣ ، المقتضب ٢ / ٧٦ ، الإنصاف ٢ / ٦١٧ ، المقتضب ٢ / ٧٦ ، الأصول ٢ / ٢٣٢ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٨١ ، الخزانة ٣ / ٤٦ ، الهمع ٤ / ٣٢٥ - وتتمته : يُحَيُّو ... وتعطف عليه كأسُ الساقي وفي الأصل : متى بحذف الفاء والصواب إثباتها .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) في ب : مع لا ، بدل مالا - سهو .

(٤) من البسيط ، لعلقمة الفحل ، الكتاب ٣ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، شرح التسهيل ٤ / ٧٥ ، الخزانة ١١/ ٢٨٦ ، ابن يعيش ٤ / ١٨ ، الضرائر ص ٢٠٨ ، المساعد ٣ / ١٤٥ .

خبره ، وهو اسم لافعل ، ومثل ذلك جائز بالإجماع ، و « مشكومُ » : من شَكَمَهُ » إذا أعطاه ، مجازاة على صنيعه ، وإذا كان العطاء ابتداء ، فهو : شَكَدٌ ، بالدال .

وأما الهمزة فيجوز ذلك معها ، نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ (١) ، فيجوز فيه الرفع على الفاعلية، وهو الأرجح ، وعلى الابتدائية ، والفرق بين الهمزة ، وغيرها ، أن الهمزة أم الباب فاتسع فيها ، ولهذا استفهم بها عن المفرد ، نحو : « أَزَيْدُنيه » و « أَزَيْدَنِيه » و « أَزَيْدِنِيه » .

[جملة الجواب]

(وتسمى الجملة الثانية) من الجملتين (جزاء) ؛ لترتيبها على فعل آخر ، كما يترتب جزاء الأعمال عليها ، (وجواباً)(٢) ؛ لأنها لاتقع إلا بعد كلام سابق ، كما أن جواب الشرط كذلك، والتسميتان مجازيتان (وتلزمه(٣) الفاء) لمجرد الربط) ؛ فإنه يجوز حذفها ، نحو :

{١٢٩٨} مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ (٤)

والأصل : فاللّهُ يَشْكُرُهَا ، فحذفت الفاء ضرورة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، فعلى إضمار القسم عند سيبويه (٦) ، خلافاً للكوفيين في إجازة حذف الفاء في الاختيار ، (إن لم يصح تقديره شرطاً) ، إما لذاته وإما لما اقترن به من نفي ، أو اثبات .

---

(١) سورة التغابن آية : ٦ .

(٢) في السلسيلي : جواباً وجزاءً .

(٣) في السلسيلي : وتلزم .

(٤) من البسيط ، نسب لحسان ، ولكعب بن مالك الأنصاري ، الكتاب ٣ / ٦٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٦، المغني ١ / ٥٨ ، المقتضب ٢ / ٧٢ ، الأصول ٢ / ١٩٥ ، الشرح الكبير ٢ / ١٩٩ ، الهمع ٤/ ٣٢٨.

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢١ ، ١٧ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٦ .

فالأول ثلاثة أنواع : الجملة الإسمية ، نحو : ﴿ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، والذي فعله جامد ، نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (١) ﴿ فَعَسَى رَبِّي ﴾ (٢) ، والطلب ، نحو : ﴿ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ (٣) ﴿ فَلاَ يخافُ بخساً ﴾ (٤) .

والثاني ثلاثة أنواع أيضاً : « مَا ، وَلَنْ ، وَإِنْ » (٥) ، نحو : ﴿ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ﴾ (٦) ، و ﴿ فَلَنْ تُكْفَرُوه ﴾ (٧) .

والثالث : ثمانية : « قَدْ » لفظاً ، نحو : ﴿ فَقَدْ سَرَقَ ﴾ (٨) ، أو تقديراً ، نحو : ﴿فَصَدَقَتْ﴾(٩) ، والسين ، نحو : ﴿ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ ﴾ (١٠) ، وسوفَ ، نحو : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ ﴾ (١١) ، وأداة شرطٍ ، نحو : ﴿ فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾ (١٢) ، وأداة قسم ، نحو :

{١٢٩٩} ... ... فَوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلَتِي بِالْمَسَالِم (١٣)

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٧١ .

(٢) سورة الكهف آية : ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) سورة الأنفال آية : ٦١ .

(٤) سورة الجن آية : ١٣ .

(٥) لم يمثل لها ومثل لها في المساعد ٣ / ١٤٦ : « إن كنتم تحبون الله فاتبعوني » .

(٦) سورة الحشر آية : ٦ .

(٧) سورة آل عمران آية : ١١٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ٧٧ .

(٩) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(١٠) سورة النساء آية : ١٧٢ .

(١١) سورة المائدة آية : ٥٤ .

(١٢) سورة البقرة آية : ٣٨ .

(١٣) عجز بيت من الطويل وصدره : فإما أعيْش حتى أدِبَّ على العصا .
وهو لقيس بن العيزارة ، : ظ : الدرر ٢ / ٥٠ ، معجم البلدان ٥ / ١٣٣ .
شرح أشعار الهذليين ٢ / ٦٠١ .

وتعجب ، نحو : « إنْ جاءَ زيْدٌ فمَا أحْسَنَهُ » /، وربُ ، نحو[1] : / ٢٨٦/

{١٣٠٠} فَإنْ أُمْسِ مَكْرُوباً فَيَارُبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الجَبَانِ

قال أبو حيان : « والنداء ، نحو : « إنْ أتَاكَ رَاجٍ فَيَا أخَا الكرامِ أحْسِنْ إلَيْهِ » ، وفيه نظر ، فإن الجواب في الحقيقة إنما هو الطلب ، والنداء معترض بينهما ، قال ابن هشام .

(وإن صدر) الجواب (بمُضارع صالح للشرطية جزم في غير ضرورة ، وجواباً إن كان الشرط مضارعاً) ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً ﴾[2] .

[جواب الشرط المرفوع]

وقيده بغير الضرورة ، احترازاً من نحو :

{١٣٠١} يَا أقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ ، يَا أقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ[3]

برفع الجواب ، مع أن الشرط مضارع ، وفيه وجهان عند سيبويه .

أحدهما : أنه على التقديم ، والتأخير ، والأصل : إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ .

والثاني : أنه على حذف الفاء[4] ، والتقدير : فتصرعُ ، والوجه الأول عنده أولى ، حيث تقدم على الشرط طالب الفعل ، فإن لم يتقدم ما يطلبه كان الوجه الثاني عنده أولى ، نحو : قولـه :

---

(١) من الطويل ، لأمرئ القيس ديوانه / ٨٦ ، والأمالي الشجرية ٣ / ١٩٨ .

(٢) سورة الطلاق آية : ٢ .

(٣) رجز لجرير البجلي ، الكتاب ٣ / ٦٧ ، المقتضب ٢ / ٧٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٨ ، العيني ٤/ ٤٨٠ ، الخزانة ٨ / ٢٠ ، الأمالي الشجرية ١ / ١٢٥ ، الضرائر ١٦٠ .

(٤) الكتاب ٣ / ٦٧ ، ٦٩ .

[١٣٠٢] وَمَاذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلاَ أَخِي ... وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضُرَّ أَنْفَعُ (١)

أي : فأنفع .

وذهب المبرد : إلى أنه على إضمار الفاء في الموضعين معاً (٢) ، وفضل بعضهم بين اسم الشرط ، وغيره ، فأجاز التقديم تقديراً في الحرف ، وعين حذف الفاء في الاسم .

(و) جزم (جوازاً إن كان) الشرط (ماضياً) (٣) لفظاً ، أو معنى ، فالأول ، كقول زهير :

[١٣٠٣] وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ : لاَغَائِبٌ مَالِي ، ولاَحَرِمُ (٤)

والثاني ، نحو : « إنْ لَمْ تَأْتني آتِيكَ » ؛ لأن مجزوم لم ، لاعمل للأداة فيه ، فهو كالماضي لفظاً ، وقد يجيء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارعاً مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ المَوْتُ﴾ (٥) ، قاله المصنف في شرح الكافية (٦) .

(وإن قرن) الجواب (بالفاء رفع مطلقاً) ، سواء كان الشرط ماضياً ، نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٧) ، أم مضارعاً مثبتاً ، نحو : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ ﴾ (٨) ، أو مضارعاً

---

(١) من الطويل للعجير السلولي ، الكتاب ٣ / ٧٨ ، والخزانة ٩ / ٧٠ .

(٢) المقتضب ٢ / ٧٠ .

(٣) قول ابن مالك : « وجوازاً إن كان ماضياً » ليس في السلسيلي .

(٤) من البسيط ، الكتاب ٣ / ٦٦ ، الإنصاف ٢ / ٦٢٥ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٧ ، الأشموني ١٧/٤ ، المغني ٢ / ٤٧٢ ، الهمع ٤ / ٣٣٠ .
والشاهد فيه قوله : (يقول) فإنه مضارع وقع جزاء الشرط ، وهو مرفوع غير مجزوم .

(٥) سورة النساء آية : ٧٨ - في المحتسب ١ / ١٩٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩٠ .

(٧) سورة المائدة آية : ٩٥ .

(٨) سورة الجن آية : ٣ .

منفياً « بلم » ، نحو : « إنْ لمْ تَحضُرْ فَيحضُرُ وَكِيلُكَ » ، وجزم الشرط بالأداة عند البصريين[١] ، لا أنهما تَجاَزَمَا / ، خلافاً للأخفش [٢] ، فيما حكاه ابن النحاس . / ٢٨٧/

[جازم الجواب]

(وجزم الجواب بفعل الشرط) ، وفاقاً للأخفش [٢] ؛ لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى ، والاستلزام .

(لا ، بالأداة وحدها) ، خلافاً للمحققين من البصريين ، لأن الجزم نظير الجر ، وهو أقوى ، والجار لايعمل عملين ، فالجازم أولى بالمنع ، وأجيب : بأن الجازم اقتضى معمولين فعمل فيهما ، كما أن « كَانَ، وَظَنَّ » كذلك ، والجار لايقتضيهما .

(ولابهما) ، أي : بفعل الشرط والأداة ، ونسب إلى سيبويه والخليل [٣] ، والأخفش ، ورد : بأن العامل المركب لايحذف أحد جزأيه ، ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف ، نحو :

{١٣٠٤} ... ... وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ[٤]

وبأن العامل المركب لايفصل بين جزأيه ، وقد جاء : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[٥]، ويمكن الجواب عن الأول ، بأن المحذوف في قوة المذكور ، وعن الثاني ، بأن فعل الشرط المحذوف ، وهذا مفسرٌ له .

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤٤ .

(٢) الارتشاف ١ / ٥٥٧ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٤) من الوافر ، للأحوص ، وصدره : فطلقها فلستَ لها بكفء ، الأمالي الشجرية ٢ / ٩٦ ، الشرح الكبير ٢/ ٢٠٠ ، المغني ٢ / ٧٢٠ ، الخزانة ١ / ١٥١ ، الهمع ٤ / ٣٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩ . والشاهد فيه قوله : (وإلا يعل) حيث حذف فيه فعل الشرط ، والتقدير : وإن لم تطلقها يعل جوابه .

(٥) سورة التوبه آية : ٦٠ .

(ولا بالجوار) ، قال الكوفيون [١] قياساً للجزم على أخيه الجر ، ويرده : أنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة بلا تجاور .

ولا بالتجازم ، خلافاً للأخفش على ماحكاه ابن النحاس الحلبي في تعليقه عن ابن جني ، في كتاب « الدمشقيات » ، أنه نقل من الأخفش أن الفعلين تجازما ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر إنهما ترافعا ، (خلافاً لزاعمي ذلك) ، وقد تقدم نسبة كل قول إلى قائله .

وحكى عن المازني[١] ، أنَّ فعل الشرط مبني ، وحكى عنه أيضاً ، أنه معرب ، وفعل الجواب مبني ، واحتج للبناء فيهما : بأن الفعل لايقع موقع الاسم في المحلين ، واحتج لبناء الجزاء فقط ، بأن الفعل لايعمل في الفعل ، وليس بشيء ، وهو في ذلك مخالف لجميع النحويين .

" فصــــل "

[الجزم بإذا الاستقبالية]

(قد يجزم بـ « إذَا » الاستقبالية حملاً على « متى ») ، الشرطية ، بجامع الاستقبال ، كقوله:

{١٣٠٥} ... ... وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ [٢]

قال ابن المصنف : « ولايختص بالشعر ، بدليل قوله :

{١٣٠٦} وَإِذَا نُطَاوِعْ أَمْرَ سَادَتِنَا لاَيُثْنِنا بُخْلٌ ولاَجُبْنُ [٣]

---

(١) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٤٤ .

(٢) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، وصدره : استغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى * .
والشاهد قوله : (وإذا تصبك) حيث عملت « إذا » الجزم حملا على متى . ظ : شرح ابن مالك ٤/ ٨٢، المغني ١ / ٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٤ ، المساعد ٣ / ١٥٥ .

(٣) من الكامل شرح التسهيل ٤ / ٨٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٨ ، وفي الأصل و ب « لاتلفنا » ولايستقيم مع رفع مابعده وهذا القول حكاه ابن المصنف عن أبيه .

فإنه لو رفع « نطاوعْ » ، لم ينكسر ، ولم يُزَاحف ، ولما فيها من معنى الشرط يقعُ الفعلان بعدها ماضيين ، نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ ﴾ (١) ، ومضارعين ، نحو : ﴿ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ ﴾ (٢) ، ومختلفين ، نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ ﴾(٣) ، / / ٢٨٨/ ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمنِ خَرُّوا ﴾ (٤) .

وخرج بفيد الاستقبالية الفجائية ، نحو : « خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدُ » ، والزمانية التي يراد بها الحال على رأي (٥) ، نحو : ﴿ واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) ، والظرفية المجردة عن الشرط ، فإنها لمجرد الوقت المطلق من غير تقييده باستقبال ، ولاغيره ، نحو : ﴿ وَإِذَا مَاغَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (٦) ، والظاهر أنه احترز عن هذه خاصة ، وإلا الفجائية مختصة بالأسماء ، وأما نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) ، فالصواب أن الظرف للاستقبال ، وهي حال مقدرة ، فلذلك لم يجاز بها ، والمعنى : أُقْسِم بِاللَّيْلِ كَائناً إِذَا يَغْشَى ، كقوله : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائداً به غَداً » .

[إعمال متى وإن]

(وتهمل « متى ») الشرطية (حملاً على « إذَا ») ، كقول عائشة رضي الله عنها : « إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَايُسْمِعُ النَّاسَ » (٧) ، رواه ابن الجوزي في المسانيد ، قال الجوهري : « والأَسِيفُ ، والأَسُوفُ : السريع الحُزْنِ الرقيق (٨) .

---

(١) سورة الإسراء آية : ٨٣ .
(٢) سورة الإسراء : آية : ١٠٧ .
(٣) سورة المائدة آية : ٨٣ .
(٤) سورة مريم آية : ٥٨ .
(٥) سورة الليل آية : ١ والرأي لابن هشام في المغني ١ / ٩٢ .
(٦) سورة الشورى آية : ٣٧ .
(٧) وأخرجه البخاري في باب الأذان ٣٩ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ .
(٨) الصحاح م : أ س ف .

(وقد تُهْمَلُ « إنْ » الشرطيةُ ، حَمْلاً على « لوْ ») ، بجامع التعليق ، كقراءة طلحة : ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ البَشَرِ أَحَداً ﴾[١] ، بياء ساكنة ، ونون مفتوحة ، وهي علامة الرفع ، كالحديث : « فَإِنَّكَ إِنْ لاتَرَاهُ فَإِنَّهُ يرَاكَ »[٢] .

[الجـــر بلـــو]

(والأصح امتناع حمل « لَوْ » على « إِنْ ») في الجزم بها في النثر بجامع التعليق في المستقبل، وأجازة في الضرورة ابن الشجري ، استدل بقوله :

[١٣٠٧] لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ... لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٣]

ولاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف ، أو الاحتمال أن يكون على لغة من قال : « شَايَشَا ، وَجَا يَجِي » ، بغير همز ، ثم أبدل الألف همزة ، على حد قول بعضهم : «العَالَمُ ، والخَأْتَمُ » ، بالهمز ، وفيه نظر سيأتي .

« والمَيْعَةُ » : النشاطُ ، وأولُ جَرْيِ الفَرَسِ : وفرسٌ نَهْدٌ جَسِيمٌ مُشْرِفٌ ، و « الخُصلَةُ » : القبضة من الشعر ، واستدل أيضاً بقوله :

[١٣٠٨] تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَاصَنَعَتْ ... إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا [٤]

ولاحجة فيه أيضاً ، لاحتمال أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف، كقراءة أبي عمرو:

---

(١) سورة مريم آية : ٢٦ ، المحتسب ٢ / ٤٢ .

(٢) صحيح مسلم ١ / ٣٠ .

(٣) من الرمل ، لامرأة من بني الحارث بن كعب ، الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٨ ، الأشموني ٢ / ٨٢ ، العسنس ٢/ ٥٣٩ ، المساعد ٣ / ٥٣٦ ، المساعد ٣ / ١٥٦ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٣ .

(٤) من البسيط ، للقيط بن زرارة ، شرح التسهيل ٤ / ٨٣ ، المغني ١ / ٣٠٠ ، الأشموني ٤ / ٤٣ ، السلسيلي ٣ / ٩٥٩ .

﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [١]، بالتسكين ، ولاختلافهم في إنشاده ، فالذي أنشده ابن جني في كتاب «الخاطريات» :

* تَامَتْ فُؤَدَاكَ لَمْ تُنْجِزْكَ مَاوَعَدَت *

وقال ابن بري في حواشيه على الصحاح ، مُنَكِّتاً على الجوهري في إنشاده :

* لَوْ يَحْزُنْكَ مَاصَنَعَتْ *

كما تقدم : المشهور في إنشاده :

* تَامَتْ فُؤَادَكَ لَمْ تَقْضِ الَّذِيْ وَعَدَتْ * [٢]

[جزم المسبب عن صلة الذي]

(وقد يُجزم مُسَبَّبٌ عن صلة الذي ، تشبيها بجواب الشرط) ، كما شبه به في دخول الفاء ، وفاقاً للكوفيين [٣] ، فإنهم أجازوا : « الذي يأتيني أُكْرِمْهُ » ، بجزم : « أُكْرِمْ » ، وأنشد ابن الأعرابي على ذلك : / /٢٨٩/

[١٣٠٩] لاَتَحْقِرَنْ بِتْراً تُرِيدُ أَخاً بِهَا ... فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِه تَقَعْ [٤]

كذا [كَ] الذيْ يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً ... تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَاصَنَعْ

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٦٠ ، النشر ٢ / ٢٤٣ .

(٢) حواشي ابن بري على الصحاح .

(٣) المساعد ٣ / ١٥٧ .

(٤) من الطويل ، لسابق البربري أمالي الزجاجي / ١٨٠ .

والشاهد فيه : جزم المسبَّب عن صلة الذي في قوله : كذلك الذي يبغي . . . تصبه . ظ : شرح التسهيل ٤/ ٨٣، المساعد ٣ / ١٥٧ ، البحر المحيط ١ / ٧٧ ، السلسيلي ٣ / ٩٦٠ .

وهذا عند البصريين من الضرورة بمكان ، بحيث لايقاس عليه .

[جزم المسبب عن نكرة]

وجاء أيضاً الجزم في مُسَبَّبٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ، أنشد المرزباني :

[مكرر] وَكُلُّ امرئٍ يبغى على الناس ظالماً   تُصبْهُ ... ...

وجاء ذلك فيها مع « إنَّ » أيضاً ، قال :

[١٣١٠] وَإِنَّ امرأً لايُرتَجَى الخيرُ عنْدَهُ   يكن ميتا ثقلاً على من يُصاحِبُهُ [١]

والموصوف هنا اسم « إنَّ » وليست هذه الشواهد من باب : ﴿ و [ما][٢] يُشْعِرْكُمْ ﴾ [٣] ، في قراءة أبي عمرو بالسكون تخفيفاً ، لعدم توالي الحركات .

[إن تفعل زيد يفعل]

(ويجوز[٤] : « إنَّ تَفْعَلْ زَيْدٌ يَفْعَلْ ») ، بالجزم ، (وفاقاً لسيبويه) ، فإنه أجاز أن يصدر الجواب باسم مرفوع بعده فعل مجزوم مفسر لرافع ذلك الاسم [٥] ، كما يصدر الشرط به ، فتقدر الاسم الذي صدر به الجواب كالاسم الذي صدر به الشرط ؛ لأن الفعل وإن لم يَجُزْ له أن يرفعَ الاسم المتقدمَ عليه ، لكنه صالحٌ لأن يعمل في شيءٍ في محله ، من مفعول ، أو ظرف ، أو مجرور.

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
وهو شاهد على جزم المسبب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد أن . . . ظ : المساعد ٣/ ١٥٨.

(٢) [ ] ليست في الأصل و « ب » - سهوا .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٠٩ ، السبعة ٢٦٥ .

(٤) في متن التسهيل شرح ابن مالك ٤/ ٨٤ : « ويجوز نحو . . . ، كذا في المساعد ، والسلسيلي .. » .

(٥) الكتاب ٣ / ١١٣ ، ١١٤ .

وأوجب الكسائي [١] والفراء [٢] رفع الفعل واقتران الاسم بالفاء ، ووافقهما المصنف فيما ثبت في إحدى نسختي شرح الكافية [٣] ، وشبهتهما [٤] مختلفة ، أما الفراء فلأنه يمنع عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، ومالا يعمل لايفسر عاملاً ، وأما الكسائي ، فإنه وإن كان يجيز ذلك ، لكن له أن يحتج بأن التفسير للراجع موقوف على كون المعمول السابق تالياً لما يجب له الفعل ، أو يغلب عليه ؛ ألا ترى أنه لايجيز ، في نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ » إلا الابتداء .

[إن تنطلق خيرا تصب]

(ويجوز : إن تنطلقْ خَيْراً تُصِبْ) ، بالجزم ، وفاقاً لسيبويه[٥] ، و (خلافاً للفراء) ، في منعهذلك ، محتجاً ، بأن العامل في الجواب ، إما الأداة ، أو فعل / الشرط ، أو كلاهما ، وأيا ماكان، فلا يفصل بين الجازم ومجزومه بغير مجزومه ، قال : « فَإِنْ رَفَعْتَ الجواب ، إما على نية التقديم . والتأخير ، أو على الفاء ، جاز التقديم . / ٢٩٠/

فيما علل به المنع ، وما جعله علة للجواز نظر ، أما الأول : فإنه لاخلاف في جواز : « إِنَّ زَيْداً طَعَامَكَ آكِلٌ » ، وإن كان الحرف لايفصل من معموله بغير معموله ، لأنك هنا ، إنما فصلت

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، ٤٢٣

(٢) الكتاب ٣ / ١١٤ .

(١) شرح التسهيل ٤ / ٨٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٣) في شرح الكافية ٣ / ١٦٠١ ذكرها المحقق في الحاشية (١) قال ابن مالك
«وأشرت بقول... ... ... ولا أرى سبق الجزاء اسم ... ...
إلى أن سيبويه أجاز دون سماع نحو : (إن تقم زيد يقم) على تقدير : يقم زيد يقم . ومنعه الكسائي والفراء ، وبقولهما أقول ، لأن الفصل على خلاف الأصل فلايقبل منه إلا ماسمع وشهر . فلو لم يكن الجواب مجزوماً لم يمنع الكوفيون تقدم الاسم عليه » ا هـ .

(٤) ذكرها ابن مالك في شرحه ٤ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٥٧ .

بين المعمولين ، لابين العامل والمعمول وأما الثاني : فلأن المقدر كالثابت ، فإذا قدرت الفاء لم يجز لمفعول متلوها أن يتقدم ، نعم إن قدرتها داخلة على المعمول دون العامل صح .

واحتج على الفراء بقوله :

[١٣١١] وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ... وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الخَيْرَ تُعْقِبِ (١)

أجاب الفراء : بأن التقدير : أيامها الصالحة ، فالخير صفة للأيام على تأويلها بالصالحة ، ولاَيرِدُ على الفراء قوله :

[١٣١٢] هَلْ أَنْتَ بَائِعتي دَمِي بِغَلاَئِه ... إِنْ كُنْتِ زَفْرَةَ عَاشِقٍ لَمْ تَرْحَمِي (٢)

لأن المقدم هنا ، وهو « زَفْرَةَ عَاشِقٍ » معمول « تَرْحَمي » ، وليس تَرْحَمى » جواب الشرط، وإنما هو خبر « كانَ » التي هي فعل الشرط ، والجواب محذوف : لدلالة أول البيت عليه .

وفي نسخةٍ (والاسم الذي يلي أَنْ يُفسره فعلُ الشرط) ، نحو : ﴿ إن امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ (٣) ، (وكذلك يفسرُه فعلُ الجزاء) ظاهره يقضي أنه يجوز : « إنْ زَيْدٌ نقمْ يقم » (٤) ، بتقدير : إن يَقُمْ زَيْدٌ يقم نقمْ « وفيه بُعْد ، ولعل إنما قال : (وكذلك فعلُ الجزاءِ) ، أي : يفسر عاملاً في اسم قبله ، أو تقدر الهاء من (يفسره) الثانية ، من باب : « دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ » ، أي : يفسرُ الجزاءَ .

---

(١) من الطويل ، لطفيل الغنوي ، معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، الإنصاف ٢ / ٦٢١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٤ ، الخزانة ٩ / ٤٤ ، المساعد ٣ / ١٥٩ .

والشاهد فيه قوله : (الخير تعقب) حيث جاز تقديم معمول جواب الشرط عليه .

(٢) من الكامل ، ولم أعثر على قائله ، ظ : المساعد ٣ / ١٦٠ .

(٣) سورة النساء آية : ١٧٦ .

(٤) في « ب » : نقَم يَقم ، على العكس - تصحيف .

(ولايمنع جزمه) أي : جزم فعل الجواب (تقديم معموله عليه) ، نحو : « إنْ تَأْتِنِيْ خَيْراً تُصِبْ » ، وتقدمت عن الفراء .

[عمل الجواب فيما قبل الأداة]

(ولايعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم) ، نحو : « خَيْراً إنْ انْطَلَقْتَ تُصِيبُ » ، بالرفع ، فمن قال : بأن الرفع على التقديم والتأخير ، فليس المعمول مقدماً ، بل العامل مؤخر عن رتبته ، وبقي المعمول على ماكان عليه ، ومن يضمر الفاء / فلم يمنع التأخير من المعمول ، وظاهر / ٢٩١/ السياق أنه جواب ، وليس كذلك ؛ لأنه إذا ارتفع لم يكن جواباً ، بل دليل الجواب ، وعلى هذا فاستثناء هذه المسألة من مسألة الجواب ، إنما هو باعتبار الظاهر ، (خلافاً للكوفيين في المسألتين)، في مسألة الفراء المتقدمه ، وظاهر قوله : (خلافاً للكوفيين) اتفاقهم ، لا أن ذلك مختص بالفراء ، مع أن الكسائي أجازها ، وهو رأس الكوفيين [١] .

وفي مسألة : « ولاَ يعمل فيما قبل الأداة إلا وهو غير مجزوم » .

وبقي عليه ، وفي [تقدم] [٢] معمول فعل الشرط على أداة الشرط خلاف » ، فذهب البصريون والفراء إلى المنع[٣] ، وذهب الكسائي إلى الجواز ، نحو : « خَيْراً تُجْزَ بِهِ » ، ويحتاج الجواز إلى سماع [٤] .

---

(١) المساعد ٣ / ١٦١ .

(٢) زيادة للسياق .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٤) المساعد ٣ / ١٦١ .

[وقوع إذا المفاجأة في جواب الشرط]

(وقد تنوب بعد « إنْ ») ، الشرطية (« إذا » المفاجأة ، عن الفاء) ، في الربط (في الجملة الاسمية) المثبتة (غير الطلبية) ، وغير المصدرة بأداة شرط ، نحو : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾(١) .

بخلاف الفعلية مطلقاً ، والاسمية الطلبية ، غير « إنْ » ، من أدوات الشرط ، فلا يجوز : «إنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا أَقُمْ » ، ولا « إنْ قَامَ زَيْدٌ إِذَا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ »، ولا : « إنْ عَصَى زَيْدٌ إِذَا مَنْ يَشْفَعُ فِيه » ، ولا: «مَنْ يَقُمْ مَعَهُ » ، ولا : « إنْ يَقُمْ زَيْدٌ إِذَا [ما](٢) عمرو قَائِمٌ » ، ولا : « إنْ يَقُمْ زَيْدٌ إِذَا إِنَّ عَمْراً قَائِمٌ » (٣) ، فيتعين في ذلك كله الربط بالفاء .

وذهب الأخفش إلى أن الربط لايكون دائماً إلا بالفاء ،وما ورد بـ « إذَا » فهو على تقدير الفاء قبلها ، وتقدير الآيه عنده » (٤) ﴿ فَإِذَا هُمْ يَقْنِطُونَ ﴾ ، ورد : بأن حذف الفاء يلزمه الفاء مخصوص بالشعر .

وكون الرابط إذا المفاجأة ، هو قول الخليل ، وسيبويه(٥) ، ولابد في الربط بها من محافظة مايُعطيه من المفاجأة ، كالآية ، وبهذا يفرق بين الربط بها ، والربط بالفاء ، فإذا قلت : « إنْ تَأْتِني إِذَا أَنَا أُكْرِمُكَ » ، فإن قصدت المفاجأة جاز ، وإلا تعين الربط بالفاء .

---

(١) سورة الروم آية : ٣٦ .

(٢) سقطت «ما » من « ب » وهي ضرورية .

(٣) هذه الجملة داخله في ضابط الجواز عنده وفاته أن يشترط في الاسمية المثبتة غير الطلبية ألا تدخل عليها إنَّ المؤكذة . فشروط الاسمية التي تدخل اذا الفجائية لربطها بالشرط : -

١ - أن تكون مثبته .   ٢ - أن تكون خبرية لاطلبية ولا انشائية .

٣ - ألا تدخل عليها إن المؤكدة .

(٤) في « ب » : عندهم ، والضمير للأخفش ، حسب ما في النص، في معاني القرآن ٢/ ٤٣٨ ما يخالف هذا ، لأنه قال : لأن إذا معلقة بالكلام الأول بمنزلة الفاء .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٤ .

فصـــل

[أداة الشرط صدر الكلام]

(لأداة الشرط صدر الكلام) ، عند البصريين[١] ، كأداة الاستفهام وما النافية ، فلا يتقدم عليها معمول الشرط ، ولا معمول الجواب ، ولا تفسر الجواب ، خلافاً لمن خالف فيهن ، وقد مضى الخلاف في المسألتين الأولين ، وأما الثالثة فالكلام عليها الآن ، وينبغي لمن قال من البصريين بجوازها ، أن يقول بجواز الأولين إلا أن يبدي فرقاً / . /٢٩٢/

[ما تقدم على أداة الشرط]

وإذا ثبت أن لأداة الشرط صدر الكلام ، (فإن تقدَّمَ عليها) شيء (شبيه بالجواب معنًى) ، لاصناعة ، نحو : « أَكْرِمَكَ إنْ جِئْتَنِيْ » ، (فهو دليل عليه وليس إيَّـاهُ) ، بأدلة ، منها : أن يقع جملةً اسميةً مجردةً من الفاء ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » .

ومنها : أن يقع جملة منفية بلم ، مقرونة بالفاء ، نحو قوله :

[١٣١٣] فَلَمْ أَرْقِهْ إنْ يَنْجُ مِنْهَا ... ...[٢]

ومنها : أن يقع مضارعاً مرفوعاً لزوماً ، نحو : « أَقُومُ إنْ قُمْتَ » .

ومنها : ألا يكون إلاَّ حيث فعل الشرط ماض ، وإنما يشترط ذلك عند حذف الجواب ، فهذه أربعة أدلة .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

(٢) من الطويل ، لزهير بن مسعود وتتمته : وإن يمت : فطعنه لانِكْسٍ ولا بِمُغَمَّرِ ، الإنصاف ٢ / ٦٢٦ ، الخصائص ٢ / ٣٨٨ ، النوادر ص ٢٨٣ ، شرح التسهيل ٤ / ٨٦ .
والشاهد فيه قوله : (فلم أرقه إن ينج) حيث قدم مايصلح أن يكون جواباً على أداة الشرط .

(وليس إياه ، خلافاً للكوفيين ، والمبرد [١] ، وأبي زيد) ، والأخفش [٢] ، في زعمهم أنه الجواب حقيقة ، وشبهتهم : أن المقصود حاصل به فلا حاجة إلى دعوى الحذف ، وتخلف بعض الآثار إنما هو للتقديم .

وقيل هو عينه إن كان مضارعاً لا ماضياً ، وهو قول المازني ، وتوجيهه أنه تكثر المخالفة بتقديم الجزاء ، وإخراج الماضي من أصله إلى الاستقبال ، وزعم القائلون بأن المقدم ليس جواباً ، أنَّ المتكلم أخبر جازماً ، ثم بداله التعليق ، فهو كالتخصيص بعد العموم بخلاف من بنى كلامه أولاً على الشرط ، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه فيكون جواباً في الصناعة والمعنى .

(ولا يكون الشرط حينئذ) ، أي : حين حذف الجواب ، (غير ماض) لفظاً ، نحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ » ، أو معنى ، نحو : ﴿ لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ ﴾ [٣] ، (إلا في الشعر)، كقوله :

[١٣١٤] لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعُ [٤]

وأجاز الكوفيون [٥] والفراء قياساً : « أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَلْ » ، في السعة .

---

(١) المقتضب ٢ / ٦٦ .

(٢) المساعد ٣ / ١٦٣ .

(٣) سورة الأعراف آية : ٤٩ .

(٤) من الطويل ، للكميت بن معروف .

والشاهد فيه قوله : (لئن تك) حيث حذف الجواب ، وجاء فعل الشرط مضارعاً وهو ضرورة .

ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، الخزانة ١٠/ ٦٨ ، المساعد ٣ / ١٦٤ ، الأشموني ٣ / ٢١٥ .

(٥) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

[مواضع استعمال من وما وأي موصلات : إذا تقدم عليهن غير ماض]

(وإن كان) المتقدم على الأداة (غير ماض مع « مَنْ » أو « ما » أو « أي » ، وجب لها في السعة حكمُ « الذي ») ، من عمل ماقبلها فيها ورفع الفعل بعدها [١] ، وأحكام العائد ، وصارت موصلات ، نحو : « آتي مَنْ يَأْتِي زَيْداً ، وأُحِبُّ مايُحِبُّهُ [٢] ، وأَكْرِمُ أَيُّهُمْ يُحِبُّكَ » ، فيجب رفع الفعل فيهن ، والمجيء بالعائد ، وكون الجملة لامحل لها ؛ لأنها صلة / موصول ؛ ويجوز الجزم عند سيبويه في الشعر [٣] ، وخالفه الكوفيون [٤] ، وكلام المصنف يوافق قول سيبويه . /٢٩٣/

[إذا أضيف إليهن زمان]

(وكذا) يجب في السعة لها حكم « الذيْ » ، وتصير موصولات أيضاً ، (إن أضيف إليهن حين) ، أو ما رادفه من أسماء الزمان ، نحو : « أَتَذْكُرُ حِيْنَ ، أَوْ إِذْ مَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيه » ، فلا يجوز الجزم في السعة ؛ لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرة بأن الشرطية ، فكذلك لاتضاف إلى مايُصدَّرُ بما هو في معناها ، هذا مذهب سيبويه [٥] :، والجرمي [٦] ، والمازني [٦] .

وذهب أبو إسحق [٧] ، والزيادي [٧] إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد [٧] أيضاً ، ونقل الصفار عن المبرد أنه خطأ سيبويه في منع الجزاء في ذلك ، محتجاً بأن الموضع موضع ابتداء، فلم يخرج اسم الزمان من كونه صدراً ، وأجيب : بأن سيبويه لم يلحظ هذا ، وإنما لحظ العلة المتقدمة ،

---

(١) جملة « يكرر الفعل بعدها » مكرر في ب .
(٢) في ب « من » .
(٣) الكتاب ٣/ ٧٠ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .
(٥) الكتاب ٣/ ٧٥ .
(٦) المساعد ٣/ ١٦٥ .
(٧) انظر المقتضب ٢ / ٥٣ ، وانظر الارتشاف ٢ / ٥٥٨ .

ولو لحظ ماقاله المبرد اتّجه الاعتراض ، وحجة سيبويه مع التوجيه المذكور : « أنَّ كلامهم كذا جاء، لم يخرجوا عنه إلا في الضرورة ، كقوله :

[١٣١٥] عَلَى حِيْنَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إِذْ في المَقَامِ تَدَابُرُ (١)

ويروى : يَجِد فقدها ، وقال ابن المصنف (٢) : « ينبغي أن يضمر في البيت ضمير الشأن ، أي: على حين هو ، فيكون كقوله : أَتَذْكُرُ إِذْ نَحْنُ مَنْ يَأْتِنَا نَأْتِه » انتهى ، والبيت للبيد ، يصف مقاماً فيه تفاخر ، والذنوب بفتح الذال : الدلو مملوءة ماء ، ويرِثْ : بكسر الراء ، وتثليث الثاء : يُبطئُ ، والشِّرْبُ: بكسر الشين ، والتدابير : التقاطع ؛ لأن كلا من المتقاطعين يولي الآخر دبره ، والذَّنوبُ هنا كناية عن الحظ والنصيب من الحجة على الشرف ، واللُّبْثُ : كناية عن إبطاء ظهور ذلك من المفتخر ؛ إذ المقام مقام تقاطع .

[إن تقدمت عليهن هل]

(ويجب ذلك) الحكم من الموصولية (مطلقاً) ، سواء تلاها ماض ، أو مضارع ، وسواء كان في السعة أو الضرورة، (لهن إثر « هَلْ ») ، نحو : « هَلْ مَنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيه » ، بالرفع وجوباً ، لأن هل لايستفهم بها عن جملة مصدرة بـ« إن» الشرطية ، لايقال : « هَلْ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو » ، وحمل على « إن» أخواتها (٣) ، بخلاف الهمزة ، فإنك تقول : « أَئِنْ تَقُمْ أَقُمْ » ، فلم يمتنع : «أَمَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » ، بالجزم .

---

(١) من الطويل للبيد .

والشاهد فيه قوله : (حين من تلبث) بإضافة إسم الحين إلى الجملة الشرطية ضرورة . ظ : الكتاب ٣/ ٧٥، شرح التسهيل ٤ / ٨٧ ، الدرر ٢ / ٧٧ ، الإنصاف ١ / ٢٩١ .

وعجزه في الديوان : ٩٠ * يجد فقدها ، وفي الذِّنابِ تداثُرُ .

(٢) في شرحه على التسهيل .

(٣) في ي : وأخواتها بزيادة الواو سهوا .

[و][(١)] يونس يرى أن الجواب يكون للاستفهام ، لا للشرط ، لأن الاستفهام سابق ؛ قاس ذلك على مسألة القسم ، والشرط ، فتقول : « أَئِنْ تَقُمْ أَقُومُ » ، بالرفع ، نقل ذلك عنه ابن هشام .

[إذا تقدمت عليهن ما النافية]

(أو « ما » النافية) ، نحو : « مَامَنْ يَأْتِينَا نَأْتِيه » ، « مَا مَا تُحِبُّهُ نُحِبُّهُ » ، «ما أَيُّهَا تَشَاءُ نُعْطِيكَ»[(٢)] ، بالرفع فيهن ، لأن « ما » لا ينفي بها جملة مصدرة بأن الشرطية ، فكذلك أخواتها .

ولو كان النفي بـ « لا » جاز الجزم ، كقول ابن مقبل :

[١٣١٦] وَقِدْرٍ كَكَفِّ القِرْدِ لاَمُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ ، ولاَمَنْ يَأْتِهَا يَتَدَسَّمِ [(٣)]

بالجزم ، وذلك لتوسعهم في « لا » ، بدليل تقديم معمول مابعدها عليها ، كقوله :

[١٣١٧] * أَلاَ إِنَّنِي كيده لاَ أَكِيدُ * [(٤)]

واعتراضهم بها بين الأداة وشرطها ، نحو : ﴿ إِنْ لاتَفْعَلُوهُ ﴾ [(٥)] ، وبين الشرط وجوابه ، نحو: « إِنْ تَأْتِني لاَ آتكَ » .

---

(١) زيادة لحسن لعبارة .

(٢) في الأصل و « ب » : نُعطك - تحريف .

(٣) من الطويل .
والشاهد فيه قوله : (لا من يأتيها) حيث جاءت من شرطية جازمة مفعولين بعد لا النافية .
ظ : شرح ابن مالك ٤ / ٨٨ ، الكتاب ٣ / ٧٧ ، والمساعد ٣ / ١٦٧ .

(٤) عجز بيت من المتقارب . وصدره : ألا إن قرطا على آله [حالة]
عزى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ٦٠٠ ، إلى الأخرم السنيسي وكذا في شرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤ . وظ : . . . . ح الشيخ يس ١ / ٢٥٥ .

(٥) سورة الأنفال آية : ٧٣ .

[إذا تقدمت عليهم حرف ناسخ]

(أوْ « إنَّ ») ، نحو : « إنَّ مَنْ يَأتِيني أُحْسِنُ إلَيْهِ » بالرفع ، فأما نحو قوله :

{١٣١٨} إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وَظِبَاءَ [١]

فمحمول على إضمار الشأن ، وهو مع ذلك ضرورة .

[إذا تقدم فعل نناقص]

(أو « كانَ ») ، نحو : « كَانَ مَنْ يَأتِينا نَأتِيه » ، بالرفع « مَنْ » اسم كان ، و « يَأْتِينَا » صلته ، و«نأتيه » في موضع نصب على الخبرية .

(أو إحدى أخواتها) ، أي : أخوات « إنَّ ، وكَانَ » ، نحو : « لَيْتَ مَنْ يَأتِينا نَأتِيه » ، و «أصْبَحَ مَنْ يَأتِينَا نَأتِيهِ » ، والعلة في الجميع ، أن اسم الشرط له الصدر ، فلا يعمل فيه ماقبله .

[إذا تقدم لكن مخففة]

(أو « لَكِنْ ») المخففة ، نحو : لَيْسَ زَيْدٌ بِمُجَافٍ وَلَكِنْ مَنْ يَزُورُهُ يزُورُهُ » .

[إذا تقدم إذا المفاجأة]

(أو « إذا » المفاجأة) ، نحو قولك : « مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا مَنْ يَمُرُّ بِهِ يُحْسِنُ إلَيْهِ » ، بالرفع ، لأن «إذَا» الفجائية لاتليها « إن » الشرطية ، وكذا ماتضمن معناها ، قال المصنف : « إنَّمَا زَالَ معنى

---

(١) من الخفيف ، نسبه ابن عقيل للأعشى ونسبه غير واحد للأخطل (ظ : هارون).

والشاهد فيه قوله : (إنَّ من يدخلْ) حيث لم يجعل « من » اسما لإنَّ لأنها شرطية لاموصولة بدليل جزمها الفعلين . ظ : المساعد ١٦٧ ، الدرر ١ / ١١٥ .

الجزاء إثر هذه الألفاظ ، لأن هذه الألفاظ لاتليها « إن » الشرطية ، وهي أم أدوات الشرط ، ولايقع الفرع حيث لايقع الأصل ؛ وفي دخول « لَكِنِ » المخففة في ذلك نظر .

وقيد « لَكِنْ » ، و « إِذَا المفاجأةِ » بقوله : (غير مضمر بعدها مبتدأ) ، احترازاً من أن يضمر بعدهما مبتدأ ، فإذا أضمر جاز مجيء الشرط فيجزم ، ومنه قول طرفه :

{١٣١٩} وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التِّلاَعِ مخافةً ... وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ (١)

فلما جزم دل على إضمار المبتدأ ، والتقدير : ولَكِنْ أَنَا ، وقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا مَنْ يأْتِهِ يُكْرِمْهُ » ، أي: فإذا هو / . /٢٩٥/

وإنما اختصت لكنْ ، وإذا الفجاءة بهذا الحكم ، لكثرة إضمار المبتدأ بعدهما ، كقولك : «خَرَجْتُ إِلَى زَيْدٍ فَإِذَا أَكْرَمُ النَّاسِ » بإضمار « هُوَ » ، و « مَا رَأَيْتُهُ أَحْمَقَ ، وَلَكِنْ أَعْقَلُ النَّاسِ » .

(والأحسنُ ألا يُجزَمَ بعدَهُمَا) ؛ لأن الأصلَ عدمُ الإضمار ، وفي بعض النسخ : «بعدها بضمير الجمع » ، وعليها شرح المرادي فقال : « بعْدَ هذه الأشياء » .

وقول المصنف : (إِثْرَ هَلْ) إلى آخره ، ولم يقل : « بَعْدَ » ، احترازاً عن ، نحو : « إِنَّكَ يأْتِكَ تُحْسِنْ إِلَيْهِ » ، و« كُنْتَ مَتَى تَأْتِينِي تَجِدْ خَيْراً » بالجزم فيهما .

---

(١) من الطويل ، لطرفة .
والشاهد فيه قوله : (ولكن متى) حيث جاء الشرط بعد لكن إن اضمر لها مبتدأ ، وفي الأصل « لبيته » موضع مخافة ، في المصادر جميعا وهو سهو . ظ : شرح التسهيل ٤ / ٩٠ ، المساعد ٣ / ١٦٨ ، والسلسيلي ٣ / ٩٦٢ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠٢ . الكتاب ٣ / ٧٨ ، والخزانة ٩ / ٩٦ ، وفي «ب» : بحلال البلاغ والظاهر أنه تحريف وتكثر رواية « مخافة » بدل « بيتته » .

[تقدم ظن]

وبقي عليه من تتمه النواسخ ، « ظَنَّ » ، نحو : « ظَنَنْتُكَ مَنْ يأتِيكَ تُكْرِمْهُ » ، فإنّهُ يجوز فيه الجزاء والموصولية ، و « ظَنَنْتُ مَنْ يأتِيكَ تُكْرِمُهُ » ، تجوز الموصولية ، وظاهر كلام المبرد [١] ، منع الجزاء ، وقال غيره : يجوز ، ويعلق كما يعلق الاستفهام .

[حذف الجواب والشرط]

(ويحذف الجواب كثيراً لقرينة) ، بشرطين : أن يكون الشرط ماضياً لفظاً ، أو معنى ، والأداة « إن » نحو : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِي نَفَقاً في الأرض أو سُلَّماً في السَّمَاءِ فَتَأْتِيهَمْ بِآيَة ﴾[٢] ، أي: فافعل ، فحذف الجواب لقرينه قوله قبل ، ﴿ فإن كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهم ﴾ ونحو : « أَنْتَ ظَالِمٌ إن لم تَفْعَلْ » ، أي : فأنت ظالم ، ولايجوز حذفه والشرط مستقبل إلا في الشعر .

(وكذا الشرط) يحذف قليلاً بشرطين أن تكون الأداة « إنْ » ، وأن يكون فعل الشرط إما كان، نحو : « خيراً فخير » أو ماضياً مفسراً نحو : ﴿ إنْ امرؤٌ هَلَكَ ﴾ [٣] ، أو مقروناً بلا النافية ، نحو :

[مكرر] ... ... وإلاَّ يَعْلُ مفرقَكَ الحُسَامُ [٤]

أي : وإلا تطلقها يَعْلُ ، وشذ قوله :

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٥٩ .

(٢) سورة الأنعام آية : ٣٥ .

(٣) سورة النساء آية : ١٧٦ .

(٤) سبق تخريجه .

[١٣٢٠] مَتَى تُؤخذوا قَسْراً بِظِنَّةِ عامر ولاَ يَنْجُ إلاَّ فِي الصِفَادِ يزيد [١]

أي : متى تثقفوا توخذوا ، فحذف مع انتفاء الأمرين ، وقوله :

[مكرر] ... ... أَيْنَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِـلْ [٢]

لأن التفسير وإنْ وجد لكن مع عدم المضي .

وفي نسخة الرقي ، وعليها خط المصنف ، (وكذا الشرط المنفي بلا تالية إن) وهو يعطي أن الشرط إذا لم يكن كذلك لايحذف ، ويرد عليه : ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ﴾ و : « إنْ خيراً فخيرٌ » إلا أن يريد حذف جملة الشرط بأسرها . / /٢٩٦/

(ويحذفان) معاً (بعد إنْ) ، كقوله :

[١٣٢١] قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ ياسَلْمَى وإنْ كَانَ فقيراً مُعْدِماً قالت : وإنْ [٣]

أي : وإن كان فقيراً معدماً رضيت به ، فحذف الشرط والجواب ؛ لدلالة ماقبلهما عليها .

ولايختص ذلك بالضرورة ، خلافاً لابن عصفور [٤] ومن تبعه كالمصنف ففي الحديث قلت :

---

(١) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد : قوله (متى تؤخذوا) حيث حذف فعل الشرط ، إذ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، والحذف شاذ لأنه مضارع مثبت . ظ : المساعد ٣ / ١٧٠ ، الأشموني ٤ / ٢٦ ، شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٥٧ .
(٢) سبق تخريجه .
(٣) رجز ، لرؤبة .
والشاهد قوله : (قالت : وإن) حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعاً ، والتقدير : وإن كان فقيراً قبلته .
ظ: ملحقات ديوانه ١٨٦ ، الأشموني ٤ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ١٧٠ ، شرح الألفية للمردي ٤ / ٢٥٩ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠١ .
(٤) انظر المقرب ١ / ٢٧٦ ، والشرح الكبير ٢ / ٢٠٠ .

« وَإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَقْ ، قال : وَإِنْ » [١] ، فهذا في أفصح النثر ، وقال ابن الأنباري [٢] : «يقال : فلان لاأقصِدُهُ لأَنَّهُ لاَيَعْرِفُ حتَّى من يقصِدَهُ » فيقول : اقْصِدْهُ وإِنْ » ، أي : وإنْ كان كذلك اقصدْه .

وقال غيره : « أَنَا لاَ أَفْعَلُ كذا فيقول أنَا أَفْعَلُهُ وإنْ ، أي : وإنْ لَمْ تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ .

وأجاز بعضهم أن تحذف إن فيرتفع الفعل [٣] محتجاً بقوله تعالى : ﴿ تَحْبِسُونَهُما مِنْ بَعْدِ الصَّلاَةِ فَيُقسِمَانِ ﴾ [٤] :، وبقوله :

[١٣٢٢] وَإِنْسَانُ عيني يَحْسُرُ المَاءَ تَارَةً فَيبدو ... ... [٥]

فإن الفاء فيهما مشعرة بالشرطية ، ولادليل له في ذلك ؛ لأن الفاء فيهما عاطفة .

[مايسد مسد الجواب]

(وقد يسد مسد الجواب خبر ماقبل الشرط) ، أو مُخبِرُهُ ، فالأول ، نحو : ﴿ إِنْ شاءَ اللَّهُ لمهْتَدُون ﴾ [٦] .

والثاني ، نحو :

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣ / ١١٠ .

(٢) انظر الإنصاف ٢ / ٦٣٢ .

(٣) وتدخل الفاء إشعاراً قاله في الهمع ٤ / ٣٣٧ .

(٤) سورة المائدة آية : ١٠٦ .

(٥) من الطويل ، لذي الرمة .

والشاهد فيه قوله : (يحسُر) حيث حذفت الأداة فارتفع الفعل ، ظ : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٦٠ ، الارتشاف ٢/ ٥٦١ ، ديوانه ١ / ٤٦٠ ، المحتسب ١ / ١٥٠ ، المقرب ١ / ٨٣ .

وتتمه العجز : .... وتارت يَجم فيغرق .

(٦) سورة البقرة آية : ٧٥ ، وكان عليه أن يذكر أول الآية ﴿ وإنَّا ﴾ لأن الخبر لها .

[مكرر] ... ... وَلَدَيْكَ إنْ هو يستزدْك مَزِيدُ(١)

[الاستغناء بجواب ماسبق من قسم أو شرط]

(وإن توالى شرطان) ، أو أكثر (أو قسم ، أو شرط استغنى بجواب سابقهما) ، عن جواب لاحقهما ، فيكون الجواب للسابق ، وجواب اللاحق محذوف ، نحو : « إنْ دَخَلْتِ كَلَّمْتِ زَيْداً فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، فـ « أَنْتِ طَالِقٌ » جواب « إنْ دَخَلْتُ » ، وجواب « إنْ كَلَّمْتِ » محذوف ، مستغنى عنه بجواب « إنْ دَخَلْتِ » .

واقتضى كلام المصنف في غير هذا الكتاب : أن الشرط الثاني لاجواب له ؛ لأن الشرط الثاني مقيد للأول تقييد الحال ، وكأنه قال : « إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ في حَالِ تَكليمك زَيْداً فَأَنْتِ طَالِقٌ » ، والمعتمد الحذف .

وكذا القول إذا توالت شروط ، نحو : « إنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إنْ كَلَّمْتَ زَيْداً إنْ جَاءَ إليك ، فَأَنْتِ حُرٌّ » ، فـ « أَنْتَ حُرٌّ » جواب الأول ، وجواب الثاني محذوف ؛ لدلالة الشرط الأول ، وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ؛ لدلالة الشرط / الثاني ، وجوابه عليه ، وهكذا إن زادت الشروط، / ٢٩٧/ بشرط إمكان أن يكون الأول وجوابه علة للثاني وجوابه والثاني وجوابه علة للثالث ، وهلمَّ جراً ، فلا يعتق في مثالنا إلا إذا وقعت هكذا : مجيءٌ ثم كلامٌ ثم دخولٌ ، فكأنه قال : «إنْ جَاءَ فَإنْ كَلَّمْتِ ، فَإنْ دَخَلْتِ » .

وقال بعض الفقهاء : « الجواب للأخير ، والشرط الأخير وجوابه جواب الثاني ، والشرط

---

(١) سبق تخريجه .
والشاهد فيه قوله : (مزيدُ) حيث سد المبتدأ (وهو مزيدُ) الذي تقدم خبره (لديك) على أداة الشرط فسد الجواب .

الثاني وجوابه جواب الأول ، فلا يعتق إلا إذا وقعت هكذا : دخول ثم كلام ثم مجيء .

وقال بعضهم : « إذا اجتمعت حصل العتق بكل حال ، سواء تقدم المتأخر أولا . »

وكأن مشترطي الترتيب قدروا الفاء مع الثاني ، وكأن موقعي المعلق بكل حال قدروا الواو مع الثاني ، والسماع يشهد مع القول المصدر به أولاً ، قال :

[١٣٢٣] إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا ، إنْ تُذْعَروا ، تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ ، نَالَهَا كَرَمُ (١)

وهذا البيت ضرورة ، لأنه لايحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً لفظاً ، أو معنى ، هذا حكم توالي الشرطين بلا عطف .

فإن عطف الثاني بأو ، فالجواب لأحدهما لا بعينه ، أو بالواو ، فالجواب لهما معا ، وإن قرن الثاني بالفاء فليست عاطفة ، بل فاء الجواب ، ولاحذف ، ولاتشريك في جواب ، بل مادخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جواب الأول .

وفي نسخه : (وثاني الشرطين لفظاً ، أو لهما معنى ، في نحو : « إنْ تَتُبْ إنْ تُذْنِبْ تُرْحَمْ » قال ابن هشام : « وهو مستغنى عنه ، بل فيه فسادان ، أحدهما : إيهام أن الحكم مختلف بالنسبة إلى الأمثلة ، وليس كذلك ، والثاني : تمثيله بمضارعين مع حذف الجواب ، وذلك لايجوز إلا في الضرورة» انتهى .

ومثال توالي القسم ، والشرط : « واللّهِ إنْ جَاءَ زَيْدٌ لأُكْرِمَنَّهُ » ، « وإنْ جَاءَ زَيْدٌ وَاللّهِ أُكْرِمْهُ »،

---

(١) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (إن تستغيثوا ، إن تذعروا ، تجدوا) حيث اكتفى بجواب واحد ، وهو تجدوا .
ظ : شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٦٧ ، والأشموني ٤ / ٣١ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

فاستغنى في الأول بجواب القسم ، عن جواب الشرط ، وفي الثاني بجواب الشرط عن جواب القسم / . / ٢٩٨/

[الإغناء عن جواب قسم سابق]

(وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق) ، كقوله :

[١٣٢٤] لَئِنْ كَانَ مَاحُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهارِ القَيْظِ للشَّمْسِ بَادِيَا [١]

وهو قول الفراء [٢] ، وطائفة من الكوفيين ، والبصريون لايجيزون هذا[٣] ، وتأولوا البيت على زيادة اللام ، مثلها في قوله :

[١٣٢٥] * أَمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه * [٤]

على أحد الوجهين [٥] .

[تعين الاستغناء عن جواب القسم بجواب الشرط]

(ويتعين ذلك) ، أي : الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقاً ، تَقَدَّمَ القسمُ أو

(١) من الطويل ، نسبه الفراء لإمرأة عقيلية .
والشاهد في قوله : (أصم) حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر . .
ظ : الأشموني ٤ / ٢٩ ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦١٦ ، والتصريح ٢ / ٢٥٤ .

(٢) الأشموني ٤ / ٢٩ .

(٣) المساعد ٣ / ١٧٦ .

(٤) رجز ، لرؤبه .
ظ : ملحقات ديوانه : ١٧٠ ، المساعد ٣ / ١٧٦ .

(٥) وهو أن « عجوز » خبر زيدت اللام قبله والمبتدأ أم الحليس وليس التقدير لهي حليس .

تأخرَ ، (إن تقدمها ذو خبر) ، نحو : « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ » ، و « زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ واللَّهِ أَقُمْ » ، وما اختاره هنا من تعيين الجواب للشرط مخالف لقوله في الخلاصة :

وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرطَ رَجّحْ مُطْلَقاً بِلا حَذَرْ (١)

ويدخل في قوله : « ذو خبر الاسم » في بابي : كانَ ، وإنَّ ، والمفعول الأول في باب : ظننتُ، والثاني في باب : أَعْلَمْتُ، والجملة الشرطية هي الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه محذوف .

(أو كان حرف الشرط « لَوْ » ، أو « لَوْلاَ») ، فيتعين الاستغناء بجوابهما عن جواب القسم ، وإن تأخرا عن القسم ، نحو : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ وَاللَّهِ لَقَامَ عَمْرٌو » ، و « لَوْلاَ زَيْدٌ [والله] (٢) لَقَامَ عَمْرٌو» ، فقام عَمْرٌو ، فيهما جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف ؛ لدلالة جواب لو ، أو لولا عليه ، قال :

[١٣٢٦] فَأُقْسِمُ أَنْ لَو التَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِ مُظْلِمُ (٣)

وقالت امرأة :

[١٣٢٧] فَوَاللَّهِ لَوْلاَ اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزُحْزِحَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ (٤)

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص ٥٩ .

(٢) زيادة لازمة لصحة المثال .

(٣) من الطويل ، للمسيب بن علس .
والشاهد : حذف جواب القسم لدلالة جواب لو عليه .
ظ : المساعد ٣ / ١٧٨ ، الكتاب ٣ / ١٠٧ .

(٤) من الطويل ، لأم الحجاج بن يوسف الثقفي (الفريقه بنت همام) تاج : م : ز ع ز ع .
والشاهد فيه حذف جواب القسم لدلالة جواب لولا عليه .
ظ : المساعد ٣ / ١٧٩ ، وابن يعيش ٩ / ٢٣ .

ولم يفرق ابن عصفور [١] ، بين الشرط الامتناعي ، وغيره ، بل صرح فيهما ، بأن الجزاء للسابق من الشرط والقسم ، فإن سمع ، نحو : « وَاللَّهِ لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرٌو » ، و « واللَّهِ لَوْلاَ زَيْدٌ لَمْ أَقُمْ » ، فهو حجة للمصنف ، قال ابن هشام : « الحق في مسألة لو ، ولولا ، أنهما وجوابهما جواب للقسم ، ولم يعترض شرط على قسم .

[حكم الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء]

(وإن توسط بين الشرط والجزاء مضارع جائز الحذف ، غير صفة أُبْدِل من الشرط إن وافقه معنى) ، سواء رادفه ، نحو : « مَنْ يَقْصِدْني يَعْمِدْني أُكْرِمْهُ » ، فإن « عَمَدَ ، وقَصَدَ » مترادفان ، كقوله :

[١٣٢٨] مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا [٢]

فإن : « أَتَيْتَ زَيْداً وأَلْمَمْتُ به » مترادفان .

أوكان الثاني نوعا / من الأول ، نحو : « إنْ تَأْتني تمشِ أُكْرِمْكَ فإنَّ المَشْيَ نَوعٌ مِنَ الإِتْيَانِ، لأنَّ الإِتْيَانَ يَكُونُ مَشْياً ، وغَيْرَ مَشْيٍ ، فهذان القسمان يبدلان من الفعل السابق بدل كل من كل ، إن كان مرادفاً له ، وبدل اشتمال إن كان نوعا منه. / ٢٩٩/

ولا يتعين الجزم في الموافق معنى ، بل يجوز الرفع على الحال ، ولكن الجزم أولى ، لأن الحال حينئذ مؤكدة .

---

(١) المساعد ٣ / ١٧٩ .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر .

والشاهد فيه قوله : (تلمم) حيث توسط الشرط والجزاء فجزم على البدل من فعل الشرط.

ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، المقتضب ١ / ٦١ ، والخزانة ٩ / ٩٠ ، والمساعد ٣ / ١٨٠ .

واحترز بقوله : (جائز الحذف) من خبر « كان » ، وثاني مفعولي « ظَنَنْتُ » ، نحو : « إنْ تَكُنْ تُحْسِنُ إليَّ أكْرِمْكَ » ، و « إنْ تَظُنُّني أكْرِمُكَ لَمْ أُخَيِّبْ ظَنَّكَ » ، قال :

{١٣٢٩} وَمَنْ لاَيَزَالُ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ ... وَلاَ يُغْنِهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ (١)

(وبغير صفة) { من }(٢) ، نحو : « إنْ يَأْتِني رَجُلٌ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أكْرِمْهُ » ، و « إنْ يَأْتِني خَالِدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ أُحْسِنْ إليْهِ » ؛ لأن الحكم في الحال كذلك ، فتحمل الصفة على أعم من النعت .

(وإلا) يوافق معنى ، (رفع ، وكان في موضع الحال) ، نحو : « مَنْ يَأْتِني يَضْحَكُ أُكْرِمْهُ » فـ « يَضْحَكُ في موضع الحال ، أي : مَنْ يَأْتِني ضَاحِكاً ، نحو :

{١٣٣٠} مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوْقِدِ (٣)

والماضي في ذلك كله كالمضارع ، وإنما خص المضنف المضارع بالذكر ؛ لظهور الإعراب في لفظه .

[مايجوز اتصال ما به من أدوات الشرط]

(واتصال « ما » الزائدة) ، للتوكيد ، (بـ « إنْ » وَ « أيْ » وَ « أيْنَ » وَ « أيَّانَ » ، وَ « مَتَى » ،

---

(١) من الطويل ، لزهير .
والشاهد فيه قوله : (يستحمل) رفعه ، لأنه ليس بشرط ولاجزاء وإنما اعترض بينهما خبراً لـ« يزل » .
ظ : الكتاب ٣ / ٨٥ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، الهمع ٤ / ٣٤٠ ، المساع ٣ / ١٨٠ .

(٢) { } زيادة للمعنى .

(٣) من الطويل ، للحطيئة .
والشاهد فيه قوله : (تعشو) رفعه لاعتراضه حالاً بين الجزاء والشرط .
ظ : الكتاب ٣ / ٨٦ ، مجالس ثعلب ٤٦٧ ، ابن يعيش ٧ / ٤٥ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، المقتضب ٢/ ٦٣ ، والأشموني ٤ / ١٠ . وديوانه ٨١

و« كَيفَ » جائز) ، نحو : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ ﴾(١) ، ﴿ ﴿ أَيًّامَا تَدْعُو ﴾ (١) ، ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا ﴾(٢) ، ونحو :

{١٣٣١} ... ... فأَيَّانَ مَا تعدلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ (٣)

ونحو :

{١٣٣٢} مَتَى مَاتَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا (٤)

و « كيفما تكُونُوا نُقْبِلْ عَلَيْكُمْ » ، ولم أقِفْ لـ « كَيْفَمَا » على شاهد ، و « ما » فيهن مؤكدة، معترضة بين الجازم والمجزوم ، اعتراض مابين الجار والمجرور في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ (٥) .

وقول الجزولي (٦) في : ﴿ أَيًّامَا مَا تَدْعُو ﴾ (٧) ، إنها عوض من المضاف إليه يأباه جواز حذفها ، والعوض لايحذف ، وتنوينها والتنوين لايجامع الإضافة ، فكذا لايجامع بدلها ، ومجامعتها للمضاف إليه ، في ، نحو : ﴿ أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ ﴾(٨) ، واعتراضها بينها وبين

---

(١) سورة الإسراء آية : ٢٨ ، ١١٠ .

(٢) سورة النساء آية : ٧٨ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فأيان ما) بزيادة « ما » بعد أيان .
ظ : المساعد ٣ / ١٨٢ ، الأشموني ٤ / ١٠ ، الهمع ٤ / ٣٤١ .
وصدره : إذا النَّعجَةُ الأدماءُ بِقَفْرةٍ .

(٤) من الوافر ، لعنترة .
والشاهد فيه : زيادة « ما » بعد متى .
ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٦ ، المساعد ٣ / ١٨٢ ، والهمع ٤ / ٣٤٠ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٥٩ : ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ .

(٦) المساعد ٣ / ١٨٣ . وشرح الجزولية للشلوبين ٢/ ٥١٢

(٧) سورة الإسراء آية : ١١٠ .

(٨) سورة القصص آية : ٢٨ .

المضاف إليه أكثر من مجيئها بعدهما ، كقراءة ابن مسعود(١) : ﴿ أيَّ الأجَلَيْنِ مَاقَضَيْتُ ﴾ (٢) .

وماعدا ماذكر من أدوات الشرط قسمان : مالايجوز لحاق « ما » له ، وهو أربعة : « منْ ، ومَا، ومَهْمَا ، وأَنَّى » ، وجوز الكوفيون (٣) زيادة « ما » معهن إلا مهما .

/٣٠٠/ ومايجب لحاق ماله ، وهو / اثنان : « إذْ مَا ، وحَيْثُمَا » ، خلافاً للفراء (٤) في إجازته الجزم بهما دون ما ، ولم يأت سماع بذلك .

[نوع فعلى الشرط والجواب]

(وكون فعلي) أداة (الشرط ماضيين وضعاً) ، نحو : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا ﴾(٥) ، (أو) ماضيين (بمصاحبة « لَمْ » أحدهما) ، والآخر ماض بالوضع ، وتحت هذا صورتان ، لأن المصاحب لـ « لَمْ » ، إما الأول ، أو الثاني ، نحو : « إنْ لَمْ أَقُمْ قُمْتَ » ، وعكسه ، نحو : « إنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ » ، (أوْ) بمصاحبة « لَمْ » (كليهما) ، نحو : « إنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ » ، (أوْ مضارعين دون « لمْ ») نحو: ﴿ إنْ تُصبْكَ(٦) حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ (٧) ، (أولى من سوى ذلك) ؛ للمشاكلة .

ومجموع الصور تقع ماضيان وضعاً ، نحو : « إنْ قُمْتَ قُمْتُ » ماضيان بالأداة ، نحو : «إنْ لَمْ تَقُمْ لَمْ أَقُمْ » ، الأول ماض وضعاً ، والثاني بالأداة : « إنْ قُمْتَ لَمْ أَقُمْ » ، عكسه : « إنْ لَمْ أَقُمْ قُمْتَ » مضارعان بغير « لَمْ » : « إنْ تَقُمْ أَقُمْ » ، وهذه الخمسة كثيرة .

---

(١) شواذ ابن خالويه ص : ١١٣ .
(٢) سورة القصص آية : ٢٨ .
(٣) الهمع ٤ / ٣٤١ .
(٤) الارتشاف ٢ / ٥٦٣ .
(٥) سورة الإسراء آية : ٨ .
(٦) في الأصل و « ب » : وإن تصبهم - سهو .
(٧) سورة التوبة آية : ٥٠ .

ماض وضعاً ، ومضارع غير مجزوم بلم ، : « إنْ قُمْتَ أَقُمْ » ، عكسه إنْ أَقُمْ قُمْتَ » ، مضارع مجزوم بلم ، ومضارع غير مجزوم بها: « إنْ لَمْ أَقُمْ تَقُمْ » ، عكسه : « إنْ أَقُمْ لَمْ تَقُمْ » ، وهذه الأربعة قليلة .

وتفصيله : أن المضارعين حسن ، وأن الماضيين بالوضع حسن ، وأن الماضيين بسبب دخول «لم » حسن ، للتوافق فيهن ، وأن الماضيين أحدهما بالوضع ، والآخر بسبب « لمْ » حسن أيضاً ، وتحته صورتان فهذه خمسة ، والأربعة الباقية دون ذلك ، وضابط هذه الأربعة : مضارع وماض ، سواء كان الماضي بالوضع ، أو بدخول « لمْ » ، والخمسة الأول أولها مضارعان مجردان من «لَمْ» ، والأربع البواقي من الخمسة ، كلا الفعلين ماض ، إما بالوضع ، أو بـ « لَمْ » ، أو مختلفين على وجهين ، ففي المضارعين المجردين صورة ، وفي الماضيين أربع صور ، فنص أولاً على الصور الخمس ، وأدرج الأربعة الباقية ، في قوله : (سوى ذلك) .

(ولا يختص نحو : إنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ ، بالشعر) مما الشرط مضارع ، والجواب ماض ، وفاقاً للفراء [(١)] فإنه جعل منه : ﴿ إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ ﴾ [(٢)] الآية ، و : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَاتَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » [(٣)] ، (خلافاً لبعضهم) ، وهو رأي الجمهور / [(٤)] ، نصوا على أنه مخصوص / ٣٠١/ بالشعر ، وأنشدوا أبياتاً ، منها :

[١٣٣٣] إنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إرْهَاباً [(٥)]

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٧٦ .

(٢) سورة الشعراء آية : ٤ .

(٣) رياض الصاحلين : ١٨٥ .

(٤) شرح ابن مالك ٤ / ٩١ .

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد في قوله : (إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأ تم) مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ==

وفي كلام سيبويه إيماء إلى أنه لايختص بالشعر [(١)] .

[مايحذف جوابه من أفعال الشرط]

(وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفي بلم إلا قليلاً) ، هذا من ذكر العام بعد الخاص ، أعني قوله فيما تقدم (ولايكون الشرط حينئذ غير ماض إلا في الشعر) ، وفائدة إفراد تلك بالذكر ، الإعلام بأن القائل : بأن المتقدم هو الجواب ، والقائل بأنه دليل الجواب ، كلهم يقول بوجوب مُضي الشرط ، فلولا أنه نص هناك على وجوب المضي لكنا نبقي المسألة على الخلاف في الجواب ، أمحذوف هو ، أو هو المتقدم ، ولم يَخُصَّه هنا بالشعر ، بل قال : إلا قليلاً » ، نعم ، الأوفق لما تقدم أن يقول ، إلا ضرورة ، كقوله :

[١٣٣٤] وأَنّي مَتَى أُشْرِفْ مَنَ الجَانِبِ الذي ... بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُ [(٢)]

ولا يخصه الكوفيون بالضرورة ، فإنهم أجازوا في الاختيار : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » .

== ماضيا في الموضعين .

ظ : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٦ ، المساعد ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن مالك ٤/ ٩١، والأشموني ٤ / ١٧ ، والهمع ٤ / ٣٢٢ .

(١) قال سيبويه ٣ / ٩١ : « فإذا قلت : إنْ تَفْعلْ فأحسنُ الكلام أن يكون الجوابُ أفْعَلْ ، لأنه نظيره من الفعل، وإذا قال فعلتَ فأحسنُ مع فَعَلتُ ، لأنه مثله ، فكما ضَعُفَ فَعَلْتُ مع أفعَلْ ، وأفعلُ مع فعلتُ قبح لم أفعلْ مع يَفْعَلُ ، لأن لم أفعلْ نفي فعلتُ ، وقبح لا أفعلُ مع فَعَلَ لأنها نفي أفعلُ » .

(٢) من الطويل ، لذي الرمة .

والشاهد في قوله : (متى أشرف) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً غير منفي بلم ، وجوابه محذوف وهو ضرورة .

ظ : الكتاب ٣ / ٦٨ ، ديوانه ٢ / ١٠١٤ ، والخزانة ٩ / ٥١ ..

[الشرط مستقبل لفظاً أو معنى]

(ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان ، أو غيرها إلا مؤولاً) ، لأن هذه الأدوات تقتضي الاستقبال ، لافرق في ذلك بين «كَانَ » وغيرها .

وخالف المبرد[١] والفراء[٢] في « كانَ » ، نحو : ﴿ إنْ كُنتُ قُلْتهُ ﴾ [٣] ﴿ إنْ كَانَ قَميصهُ قُدَّ ﴾[٤] ، قالا : « لأن كان تخالف سائر الأفعال ، في أن صرف الشرط لايغير الماضي منها ، وحملا الآيتين على الظاهر ، و « إنْ كُنْتَ زُرْتَنِي أَمْسِ فَقَدْ زُرْتُكْ أَيْضاً » ، ثم اختلفا في توجيه ذلك ، فقال المبرد : « توجيهه : إن كان أصل الأفعال ، لأنه يعبر بها عن كل فعل ، فاختصت بعدم التغير بحرف الشرط لأصالتها ، وقال الفراء : « وجهه أن « إنْ » حملت على « لوْ » .

وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ وإنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ [٥] ، لاتدخل « إنْ » الشرطية على فعل ماض في المعنى إلا على « كَانَ » ؛ لكثرة استعمالها ، وأنها لاتدل على حدث .

وذهب ابن السراج [١] ، والجمهور إلى أن الكلام محمول على معنى الاستقبال غير متروك على ظاهره بدليل أنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضي ، نحو : ﴿ إنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا ﴾ [٦] ، فوجب الرجوع إلى التأويل ، وتأويله :« إنْ ثبت فيما يُستقبلُ كونه قُدّ » و « كونه موصوفاً بزياراتي في الماضي » ، وكذا الباقي .

---

(١) الأصول ٢ / ١٩١ ، وفي شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦٥ : « وكون « كان » في الشرط في الماضي مذهب المبرد ، وهو الحق .

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٤١ .

(٣) سورة المائدة آية : ١١٦ .

(٤) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٣ . وانظر إملاء الرحمن ١ / ٢٤

(٦) سورة المائدة آية : ٦ .

وقيل : : تأويله : « إنْ يَكُنْ كَانَ قَمِيصُهُ » ، و « إنْ أَكُنْ كُنْتُ قُلْتُهُ » ، وجاء هذا التأويل في غير كان ، نحو : ﴿ إِنْ صَدُّوكُمْ عَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (١) ، بكسر الهمزة ، في قراءة أبي عمرو ، وابن كثير (٢) ، و « الصَّدُّ » متقدم عام الحديبية ، وتأويلها / ، إنْ تَكُنْ صَدٌّ غيرُ ماتقدم يكن هذا / ٣٠٢/ الحكم.

[متى يكون الجواب ماضيا لفظا ومعنى ؟]

(وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى) حال كونه (مقروناً بالفاء مع « قَدْ » ظاهرة) ، نحو : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٣) ، (أو مقدرة) ؛ نحو : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٣) ، أي : فقد صدقت .

« وظاهر كلام المصنف تبعاً للجزولي ، وغيره ، أن الجواب هو الماضي لفظاً ومعنى ، وهو مشكل ؛ لأن الجواب يتسبب عن الشرط ، وكيف يتسبب الماضي عن المستقبل فينبغي تأويله ، على أن الجواب مستقبل محذوف دل عليه الماضي ، وأطلق على الماضي جواباً لدلالته على الجواب ، قاله ابن عقيل (٤) .

وقال ابن هشام : « الصواب أن الجواب لايكون إلا مستقبلاً ، ولكن المشروط تارة يكون مضمون الجملة ، وتارة [يكون] (٥) الإخبار بها ، فالأول : « من يأتني فَإِنِّي أُكْرِمُهُ » ، فمضمون الجواب ثبوت الإكرام ، وهو الشيء المشروط بالاكرام ، والثاني ، نحو : « إنْ أَكْرَمْتَني اليَوْمَ فَقَدْ

---

(١) سورة المائدة آية : ٢ .

(٢) السبعة : ٢٤٢ .

(٣) سورة يوسف آية : ٧٧ ، وآية : ٢٦ .

(٤) انظر المساعد ٣ / ١٨٧ .

(٥) [ ] زيادة للسياق .

أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ » ؛ فالمشروط هو الإعلام بالجملة لامضمون الجملة وذلك متأخر عن إكرام المخاطب للمتكلم متقدماً ، إلا أن ذلك ليس المشروط وبهذه القاعدة تنحل مواضع كثيرة يشكل فيها الترتب، نحو : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (١) ، قال ابن الحاجب : « وهذا كلام خوطب به قوم استقرت بهم نعمة جهلوا معطيها ، أوشكوا فيه ، فكان جهلهم، أو شكهم سبباً في إعلامهم ، فكأنه قيل : فَاعْلَمُوا أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ » ، فالمسبب الإعلام بمضمون الجملة ، لانفس مضمونها ، قال : « وَمِنْ هُنا وَهِمَ من قال : إنَّ الشرط قد يكون مسبباً ، وإذا جعلنا الخطاب بالجملة الجزائية ، أو الإخبار بها هو الشيء المشروط ، ارتفع الإشكال »(٢) ، انتهى .

[لاترد إن بمعنى إذ]

(ولا ترد « إنْ » بمعنى « إذْ » خلافاً للكوفيين) ، ولاحجة لهم في مثل : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ (٣) ، ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾ (٤) ؛ لإمكان حملها على ما استقر لها من الشرطية ، وذلك واضح .

فصـــل

[لو : معناهـــا]

(« لو » حرف شرط يقتضي امتناع مايليه ، و) يقتضي (استلزامه) ، أي : استلزام مايليه ، (لتاليه) ، أي : لتالي مايليه ، فضمير يليه هو وضمير استلزامه ، وتاليه لما يليه ، والمعنى حرف يقتضي

---

(١) سورة النحل آية : ٥٣ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٢٠٤ (بتصرف) .
(٣) سورة البقرة آية : ٢٣ .
(٤) سورة الفتح آية : ٢٧ .

امتناع مايليه ، ويقتضي استلزام وجود مايليه وجود تاليه ، هذا مراده ، وصرح بمقتضاه في شرح الكافية فقال : « والعبارة الجيدة في لوْ ، أن يقال : حرف يدل على / امتناع تال يلزم لثبوته ثبوتُ / ٣٠٣/ تاليه (١) فيحمل عليه ماهنا ، فإذا قلت : « لَوْ جِئْتَني أكْرمْتُكَ » ، اقتضى ذلك نفي المجيء ، واستلزام ثبوته الإكرام ولايقتضي نفي الإكرام .

ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم من امتناعه امتناعه ، نحو : « لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُوداً » وإلا لم يلزم نحو : « لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُوداً » ، وهذا هو معنى قول سيبويه : « حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » (٢) ، فأخذ في الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض للابتغاء عند الانتفاء .

والعجب من أبي حيان ، فإنه ذكر أن المصنف فر من قول من يقول : إنَّها حرف امتناع لامتناع، لفساده ثم شرح قوله هنا شرحاً يقتضي أنها حرف امتناع لامتناع فقال : « واستلزام امتناع مايليه لامتناع تاليه ، ووضح ذلك فقال : فإذا قيل : « لَوْ أكَلْتَ لَشَبِعْتَ » ، اقتضى امتناع الأكل ، واقتضى أن امتناع الأكل يقتضي امتناع الشبع ، فليتأمل ، نعم ، قول المصنف ، (واستلزامه لتاليه) ، مستغنى عنه بقوله : (حرف شرط) ، لأن ذلك معنى للشرط .

ومعنى قولهم : « حرف امتناع لامتناع أن « لوْ » تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو فاسد من وجهين ، عَقْلِيٌ وَنَقْلِيٌّ .

أما الأول فلأن الجواب لازم ، والشرط ملزوم ، ولايلزم من انتفاء الملزوم إنتفاء اللازم ، لجواز تعدد الملزومات مع اتحاد اللازم ، بل الأمر بالعكس .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٤ .

وأما الثاني فكقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[١] ، إذ ليس مراد الآية : أن الفساد انتفى لانتفاء التعدد ، وانما سيقت الآية للتوحيد ، ونفي التعدد ، فوجب أن يقال : إن معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد ، نقله ابن هشام عن بعض الفضلاء وأقره .

[تستعمل في المضي غالبا]

(واستعمالها) ثابت (في المضي غالباً) ، كما مثلنا ، ومن غير الغالب استعمالها في المستقبل ، نحو : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ [٢] ، « أعطوا السائل ولو جاء عَلَى فَرَسٍ » [٣] ، وقوله:

[١٣٣٥] وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا / وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ[٤] /٣٠٤/

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَلَوْ كُنْتُ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْـــرَبُ

قال ابن المصنف : « جعْلُ تالي لوْ [٥] مستقبلاً لا ينافي امتناعه فيما مضى فلا يحتاج لإخراجها عن أصلها » .

---

(١) سورة الإنسان آية : ٢٢ .

(٢) سورة النساء آية : ٩ .

(٣) في موطأ مالك ٢ / ١٥٧ : « وإن جاء على فرس » .

(٤) من الطويل ، لقيس بن الملوح (المجنون) .

والشاهد فيه : أن « لوْ » ههنا للتعليق في المستقبل ، ولهذا رادفت إنْ والسبب المفازة ، والرِّمة : العظام الباليه .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ٩٦ ، الأشموني ٤ / ٣٧ ، السلسيلي ٣ / ٩٦٨ ، والمغني ١ / ٢٨٨ .

(٥) في « ب » : لولا - سهو .

[الجزم بها اضطراراً]

(فلذا) ، أي : لكون لوْ للمضي غالباً (لم يجزم بها إلا اضطراراً) ، قال ابن الشجري في أماليه[١] ، وإنما لم يجزموا بلوْ ، مع اقتضائها للجواب ؛ لأنها لاتنقل الماضي إلى الاستقبال ، تقول : « لَوْ زَارَنِي أَمْسِ أَكْرَمْتُهُ » ثم قال مانصه ، وربما جزموا بها في الضرورة ، كقول امرأة من بلحارث بن كعب :

{١٣٣٦} لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ   لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ [٢]

واقتدى بها في الجزم أبو الحسن الرضي رضي الله عنه ، فقال في قصيدة يرثي بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابئ :

{١٣٣٧} إنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتُ فَلَوْ تَكُنْ   حَيّـاً إذاً مَـاكُنْتُ بِالمُزْدَادِ [٣]

وتبعه المصنف هنا ، وقال فيما مضى : « والأصح امتناع حمل لوْ على إنْ » [٤] ، وقال في نظم الكافية :

وَجَوَّزَ الجَزْمَ بِهَا في الشِّعْرِ   ذُو حُجَّةٍ ضَعَّفَهَا مَنْ يَدْرِي [٥]

---

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ .

(٢) من الرمل .
والشاهد فيه قوله : (لو يشأ) حيث جزم الفعل بـ « لو » اضطراراً .
ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٨ ، شرح ابن مالك ٤ / ٩٧ ، والخزانة ١١ / ٢٩٨ ، والأشموني ٤/ ١٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٢ ، والمغني ١ / ٣٠٠ .

(٣) من الكامل ، للشريف الرضي .
ظ : الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ ، الخزانة ١١ / ٣٠٠ ، ديوانه ١/٢٦٥

(٤) في متن التسهيل ، انظر ص ٣٣٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٢٨ .

وقال في شرح الكافية : « ولاَ حجة فيما أنشده ، لأنه يمكن أن يكون من تسكين المرفوع للتخفيف ، كما قرأ أبو عمرو : ﴿ يَنصُرْكُمْ ﴾ (١) ، و ﴿ يُشْعِرْكُمْ ﴾ (٢) و « يَأْمُرْكُمْ » (٣) ، بالتسكين فيهن ، ولأن « يَشَأْ » (٤) يتخرج على أن الأصل « يَشَا » بحذف الهمزة على لغة من قال : « شَايَشَا » ، بغير همز ، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة ، على لغة من قال : « العَأْلم ، والخَأْتَم » بالهمز ، وهذا التخريج مشكل لوجهين .

أحدهما : أن الذي حذف همزة « يَشَأْ » ، إنما قصد التخفيف ، فلا تناسبه أن يقلب الألف همزة ، لئلا يكون قد فر من همزة أصلية ، ثم اجتلب همزة لا أصل لها .

والثاني : أن الذي يقول: « العَأْلم » إنما أبدل همزة ساكنة ، لعدم موجب التحريك ، فأما إذا كانت الألف طرفاً ، فإنها إذا أبدلت همزة استحقت تلك الهمزة الحركة ؛ لكونها لاماً ، وتقدم شرح غريب هذا البيت ، ولولا مافي الكافية وشرحها ، لحملت قول المصنف : « والأصح امتناع حمل لو على إنْ » فيما مضى على النثر خاصة جمعاً ، بينه وبين قوله هنا : (لم يجزم بهما إلا اضطراراً) .

(وزعم اطراد ذلك) الجزم (على لغة) (٥) .

فيتحصل من مجموع كلامه أولاً وآخراً ، ثلاثة مذاهب / أحدها : أنها لاتجزم في نثر ، / ٣٠٥/ ولاشعر ، والثاني : أنها تجزم في الشعر دون النثر ، والثالث : أنها تجزم فيهما ، وأن ذلك لغة مطردة.

---

(١) سورة الملك آية : ٢٠ ، انظر الإتحاف : ٤٢٠ .
(٢) سورة الأنعام آية : ١٠٩ ، السبعة : ٢٦٥ .
(٣) سورة البقرة آية : ٦٧ ، الإتحاف : ١٥٢ .
(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٣ ، ١٧٣٣ .
(٥) المغني ١ / ٣٠٠ .

[إعراب مايلي لو من الأسماء]

(وإن وليها اسم فهو معمول فعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم) ، نحو : ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (١) ، وقول عمر : « لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ » (٢) ، والمثل : « لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي »(٣) ، وقول الشاعر :

{١٣٣٨} أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ ... عتبتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ (٤)

فهذه وأشباهها نظير : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ (٥) ، لأن « لوْ » في الاختصاص بالفعل كـ« إنْ » فيليها الفعل ظاهراً ، أو مضمراً .

وقال ابن الضائع (٦) ،نحو : لَوْ زَيْدٌ قَامَ لأَكْرَمْتُهُ » شاذ عند البصريين ، وأما : ﴿ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (٧) ، فقد خرج (٨) على أن الأصل : « لَوْ كُنْتُمْ » ، فلما حذفت « كَانَ » انفصل الضمير، وليس الأصل : « لَوْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ » ؛ لأن ذلك يمبني على جواز حذف المؤكد ، ويؤيد هذا التخريج أن ﴿تَمْلِكُونَ ﴾ مضارع ، و « لَوْ » إنما تكون شرطاً في الماضي فخرج على حذف « كَانَ » ، وخصت

---

(١) سورة الإسراء آية : ١٠٠ .

(٢) التصريح ٢ / ٢٥٨ .

(٣) مجمع الأمثال ٢ / ٢٠٢ .

(٤) من الطويل ، للغطمش الضبي .

والشاهد فيه قوله : (لو غيرُ) حيث ولي « لوْ » غير الفعل في الظاهر وهو فاعل لفعل يفسره أصابكم المذكور بعد .

ظ : المساعد ٣ / ١٩١ ، الأشموني ٤ / ٣٩ .

(٥) سورة التوبة آية: ٦ .

(٦) المساعد ٣ / ١٩١ .

(٧) سورة الإسراء آية : ١٠٠ .

(٨) انظر حاشية الصبان ٤ / ٤٠ .

بذلك لأنها تحذف كثيراً ؛ لكثرة الاستعمال ، فلا يقاس على ذلك ، نحو : « لَوْ زَيْدٌ قَامَ » ؛لأنه ليس مثله ، وقالت العرب : « ايتني بِدَابَّةٍ وَلَوْ حِمَاراً » ، بإضمار « كَانَ » ، وذلك مقيس .

(وربما) ولي ما (وليها اسمان مرفوعان) كقوله :

[١٣٣٩] لَوْ بِغَيْرِ المَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ ... كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالمَاءِ اعْتِصَارِي [١]

وظاهر كلام المصنف ، محتمل لعدم تأويله ، وتجويز دخول لو على الجملة الاسمية ، ومحتمل لتخريجه على إضمار « كَانَ » الشأنية ، موافقة لابن خروف [٢] ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله في شرح الكافية لما لم تعمل ؛ لمصاحبتها غالباً مالايعمل فيه ، كان من حقها ألا تختص ، فنبه على ذلك بمصاحبتها لـ « إنَّ » كثيراً ، واسماً غيره قليلاً [٣] ، وزعم أبو علي : أن تقديره ، لو شرق بغير الماء حلقي هو شَرِقٍ » .

وإن الجملة الاسمية مفسرة لذلك المحذوف ، قال المصنف : « وهذا تكلف لامزيد عليه فلا يلتفت إليه » [٣] ، وقال غيره : « البَيْتُ ضَرورة » [٤] .

---

(١) من الرمل ، لعدي بن زيد التميمي .
والشاهد فيه قوله : (لو بغير الماء حلقي شرق) حيث أن « لوْ » مختصة بالفعل ، وليس هاهنا كذلك اذ دخلت على الجملة الاسمية .
ظ : الأشموني ٤ / ٤٠ ، المساعد ٣ / ١٩٢ ، الكتاب ٣ / ١٢١ ، شرح التسهيل ٤ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ .

(٢) حاشية الخضري ٢ / ١٢٩ .

(٣) هكذا في الأصل و « ب » ، ونصها في الكافية الشافية ٣ / ١٦٣٦ : « وهو أن « لو » لمّا لم تصحب – غالباً – إلاّ فعلاً ماضياً وهو لازم البناء لم تكن عاملةً . ولمّا لم تكن عاملة لم يُسلك بها سبيلَ (إنْ) في الاختصاص بالفعل أبداً ، فنبّه على ذلك بمباشرتها (أنَّ) كثيراً ، وبمباشرة غيرها قليلاً » .

(٤) المساعد ٣ / ١٩٢ .

[أنَّ بعد لو]

(وإن وليها « أنَّ ») المفتوحة المشددة ، (لم يلزم كون خبرها فعلاً) ، بل يجوز وقوعه اسماً، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ /(١)، وقوله : / ٣٠٦/

{١٣٤٠} مَا أَطْيَبَ العَيْشَ لَوْ أَنَّ الفَتَى حَجَرٌ ... تَنْبُو الحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومُ (٢)

وظرفاً كقوله :

{١٣٤١} وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ المَالِ (٣)

(خلافاً لزاعم ذلك) ، وهو الزمخشري (٤) ،تبعاً للسيرافي (٥) ، وشبهتهما : أنها إن كانت فاعلة بفعل محذوف ، فليكن هذا الفعلُ مغنياً عنه في اللفظ ، وإن كانت مبتدأ ، فلأن «لوْ» لا يليها إلا الفعل ، فلما جرى لفظه بعدها ظاهراً صار ، كأنه قد جرى الفعل عليها ، فلهذا امتنع : «لَوْ قِيَامُكَ » ، وجاز : « لَوْ أَنَّكَ تَقُومُ » .

---

(١) سورة لقمان آية : ٢٧ .

(٢) من البسيط ، لتميم بن مقبل .
والشاهد فيه قوله : (لو أنَّ) حيث جاء خبر « أن » بعد لو اسماً .
ظ : الأشموني ٤ / ٤١ ، والمساعد ٣ / ١٩٣ .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس ، ديوانه : ٥٢ .
والشاهد : حيث جاء خبر أن الواقعة بعد لو ظرفا .
ظ : الكتاب ١ / ٧٩ ، الخصائص ٢ / ٣٨٧ ، المغني ١ / ٢٩٨ ، والشرح الكبير ١/ ٦٢٢.

(٤) المفصل : ٣٢٣ .

(٥) قال ابن عقيل : « وقد غلط فيه » انظر المساعد ٣ / ١٩٣ .

واختلف في « أنَّ » بعد « لوْ » ، نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ (١) ، فقال سيبويه (٢) ، وجمهور البصريين (٣) : « مبتدأ » ، ثم قيل : لايحتاج إلى خبر ؛ لإنتظام الخبر والمخبر عنه بعدها ، كما لايحتاج إلى ثان في : « ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ » ، وقيل : له خبرٌ محذوف ، وقال الكوفيون (٤) ، والمبرد (٤) ، والزجاج (٥) ، والزمخشري (٦) : فاعل بـ « ثَبَتَ مدراً » ، كما قال الجميع في « مَا » وصلتها في : « لاَ أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْماً » .

[صور جواب لو]

(وَ) « لوْ » (جوابها في الغالب فعل مجزوم بـ « لم ») نحو : لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ، وقوله :

[١٣٤٢] فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ ... وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ (٧)

(أو ماض منفي بـ « ما ») ، نحو : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ (٨) ، ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَافَعَلُوهُ ﴾ (٩) .

---

(١) سورة الحجرات آية : ٥ .
(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٢١ .
(٣) الارتشاف ٢ / ٥٧٣ .
(٤) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٧٧ . المقتضب ٣ / ٧٧
(٥) الارتشاف ٢ / ٥٧٣ .
(٦) انظر المفصل ٣٢٣ .
(٧) من الطويل ، لزهير .
والشاهد فيه قوله : (لم تمت) إذ جاء خبر لو مجزوماً بـ « لم » على الغالب .
ظ : المساعد ٣ / ١٩٤ ، الهمع ٣ / ٣٤٨ .
(٨) سورة الأحقاف آية : ١١ .
(٩) سورة الأنعام آية : ١١٢ .

(أو) ماض (مثبت مقرون غالباً بلام مفتوحة) ، نحو : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ ﴾ (١) ،ومن غير الغالب : ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ ﴾ (٢) ، وقد جاء الاثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ (٣) ، و ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾ (٣) ،

[لام التسويف]

قال عبد اللطيف في كتاب « اللامات » : « هذه اللام تسمى لام التسويف ، لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب ، وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل ، أي : أن الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ، ولهذا دخلت في : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ﴾ ، وحذفت في : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً ﴾(٤) ، أي : لوقته في المزن من غير تأخير ، والفائدة في تأخير جعله « حطاماً » / وتقديم جعله أجاجاً تشديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سوقه ، وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ (٥) الآية ، انتهى . / ٣٠٧/

وفي نسخة : (ولاتحذف غالباً إلا في صلة) ، أي : إلا «ولو » وشرطها صلة ، نحو : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ (٦) ، وغيره لايقيد بالصلة ، ولايجعل الحذف غالباً ، بل قال : « يجوز إثباتها وحذفها » ، ويشهد لهم : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾(٧) ، ﴿ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ ﴾ (٧) ، وهو كثير في كلامهم ، فالصواب حذف هذه النسخة .

---

(١) في الأصل و « ب » « نشأ » - سهو .
(٢) سورة الأعراف آية : ١٥٥ .
(٣) سورة الواقعة آية : ٦٥ ، وآيه : ٧٠ .
(٤) سورة الواقعة آية : ٧٠ .
(٥) سورة يونس آية : ٢٤ .
(٦) سورة النساء آية : ٩ .
(٧) سورة الأعراف آية : ١٠٠ ، ١٥٥ .

(وقد تصحب) اللام (ما النافية) كقوله :

[١٣٤٣] لَوْ أَنَّ بِالعِلمِ تُعطَى مَا تَعِيشُ بِهِ ... لَمَا ظَفِرْتَ مِنَ الدُّنْيَا بِثُفْرُوقِ (١)

قال ابن هشام : « وجدت بخط المصنف ، أشرت بقولي : « وجوابها في الغالب فعل . . » (٢) إلى أنه قد يجيء جملة اسمية نحو : ﴿ لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ (٣) .

أو مقرونة بالفاء ، كقوله :

[١٣٤٤] قَالَتْ سَلاَمَةُ : لَمْ تَكُنْ لَكَ عَادَةٌ ... أَنْ تَتْرُكَ الأَصْحَابَ حَتَّى تُعْذَرَا (٤)

لَـوْ كَانَ قَتْلٌ يـاسَلاَمَ فَرَاحَـةٌ ... لكِـنْ فَرَرْتُ مَخَافَـةَ أَنْ أُوسَـرَا

أي : فذاك راحة » انتهى .

[تعقب ابن هشام للمصنف]

ولاشاهد له في واحدة منهما ، أما الآية : فقال عقب قوله : (وقد تصحب ما النافية) (وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغن عن جوابها) ، فهذا تصريح منه أن الجملة الاسمية ليست جواب لو ، وهو مخالف لقوله فيما مضى ، أن لو ، ولولا يجب أن يستغنى

---

(١) من البسيط ولم أعثر على قائله ، والظاهر أنه لأحد المتأخرين .

والشاهد فيه قوله : (لما) إذ جاءت اللام مصاحبة لـ « ما » النافية في جواب لو ، وهو قليل

ظ : المساعد ٣ / ١٩٥ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٤ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٤٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٠٣ .

(٣) من الكامل ، لعامر بن الطفيل .

والشاهد فيه قوله : (لو . . . فراحة) حيث صدر جواب « لو » بالفاء .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٠ ، والمساعد ٣ / ١٩٦ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٤ ، والهمع ٣ / ٣٤٩ .

بجوابهما عن جواب القسم ، ثم كان ينبغي ألا يقيد ذلك بتالي الفعل الذي يليها ، لئلا يخرج ظاهراً ، نحو الآية ؛ لأن التاليها في اللفظ : أن وصلتُهَا ، لافعلٌ ، فالصواب حذفُ « وإن ولِيَ . . إلى آخره » كما سقط من بعض النسخ ، وعلى إثباتها يكون له في هذه المسألة قولان [١] .

وأما البيت ، فقال ابن المصنف [٢] : « يجوز أن يكون راحة عطفاً على « قَتْلٌ » ، وحذف الجواب ، مثل : ﴿ ولَوْ افتَدَى به ﴾ [٣] ، ﴿ ولَوْ كُنَّا صادقِينْ ﴾ [٤] ، ﴿ ولَوْ أَنَّ قُرآناً ﴾ [٥] ، انتهى ، وجوب الأول لم يقبل منه ، وجواب الثاني « مَاصَدَّقْتَنَا » ، وجواب الثالث : « لَكَانَ هَذَا القُرآنُ » .

« فصـــل »

[لما : معانيها واستعمالاتها]

إذا ولي « لَمَّا » مضارع لفظاً ماض معنى ، فهي حرف جزم لنفي المضارع ، وقلبه ماضيا .

وإن تقدمها « نَشَدْتُكَ » ، أو « إنْ » النافية ؛ فهي حرف استثناء بمنزلة « إلاَّ » ، نحو : «نَشَدْتُكَ اللّهَ لَمَّا فَعَلْتَ » ، أي : ما أسألُكَ إلاَّ فعلَكَ ، وقوله تعالى : ﴿ إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافظٌ﴾ [٦] ، وأما قراءة حمزة : ﴿ وإنَّ كُلاً لَمَّا ﴾ [٧] ، فقال المبرد : « لَحْنٌ ، لايقال : إن زيْداً إلاَّ خَارِجٌ » [٨] ، وقال الكسائي : « لاَ أَدْرِي وَجْهَهَا » ، وقال الفراء : « إلاَّ لمَّا » ، ثم حذفت ميم ؛ لإجتماع الميمات،

---

(١) في « ب » يكون ذكر في هذه المسألة : « قولان » .

(٢) المساعد ٣ / ١٩٧ .

(٣) سورة آل عمران آية : ٩١ .

(٤) سورة يوسف آية : ١٧ .

(٥) سورة الرعد آية : ٣١ .

(٦) سورة الطارق آية : ٤ .

(٧) البحر المحيط ٥ / ٢٦٧ ، الدر المصون ٦ / ٤١٢ .
سورة هود ١١١ وهي قراءة حفص ، وابن عامر إنَّ + لمَّا .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٢٩

واللام للتوكيد ، وقال ابن الحاجب[١] : « لَمَّا الجازمة حذف مجزومها ، والأصل : لَمَّا تهمل ، وقال المازني : « الأصل « إن » النافية فشددت ، كما تخفف إن المشددة » نقل ذلك عنه ابن النحاس .

[لما ظرف]

و (إذا ولي « لَمَّا » فعل ماض لفظاً ومعنى) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا ﴾ [١] ، أو [ماض لفظاً لامعنى] [٢] ، نحو : ﴿ وَتَرَى الظَّالِمينَ لَمَّا رَأَوُا العَذَابَ يقولُونَ ﴾ [٣] ، (فهي ظرف) ، لما مضى، (بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط) ، وهذا القول منقول عن أبي علي[٤] ، وشيخه أبي بكر بن السراج [٥] ، وتلميذيه أبي الفتح [٦] ، وأبي طالب العبدي ، وقال به الجرجاني [٧] ، واستدل لهم بقوله :

[١٣٤٥] إنِّي لأَرْجُو مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِعَا [٨]

فهذا بمعنى « حِيْنَ » ، ولك أن تقول : الجواب محذوف ، أي : رَجَوْتُ ذَلِكَ .

قال الخضراوي : « لم أقف لأبي علي وشيخه أبي بكر على ماهو نص في ظرفيتها ، بل عبارة التذكرة صارت كالظرف .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٤ . وانظر الأمالي النحوية ١/ ٦٨

(٢) في موضعها بياض ، نبه عليه في الهامش ، والسياق يقتضيها .

(٣) سورة الشورى آية : ٤٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ٣٢٨ .

(٥) الأصول ٢ / ١٥٧ .

(٦) المغني ١ / ٣١٠ .

(٧) المقتصد ٢ / ١٠٩٢ .

(٨) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .

والشاهد فيه مجئ لَمَّا اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٢ ، المساعد ٣ / ١٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٤٤ .

ونقل أبو الفتح في : « الخاطريات عن أبي علي أنه قال : « ليست اسماً بل هي حرف ، وفهم الزمان معها كفهمه مع ما في قولك : « مَادَامَ المَلَوَانِ ، ألا تَرَى أنَّ ذَلِكَ لايُخْرِجُ « ما » عَنْ الحرفية ، قال : « ولهذا لايحتاج إلى عامل ، فهذا يدل على أن ابن جني قائل بحرفيتها أيضاً ، وأن كلامه في الخصائص وغيرها مؤول ، أو رأى آخر [١] .

[لما حرف]

(أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب) ، هذا قول سيبويه ، والجمهور [٢] ، قال سيبويه : « أما لو ، فلما كان سيقع لوقوع غيره ؛ وأما « لَمَّا » فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره »[٣]، قال الخضراوي : « وهذا يقتضي أنها حرف بمنزلة « لَوْ » واحتجوا على ذلك بأمور ، أحدها : ﴿ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ [٤] ، أي : بسبب [٥] الظلم ، لاحين الظلم ؛ لأن ظُلْمَهُمْ سابق ، على إنذارهم [٦] .

الثاني : أنها تقابل غالباً بلو ، نحو : « لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ « ، لكنه لَمَّا لم يقم [لم] [٧] أَقُمْ » ، و«لَوْ» للامتناع في الشرط ، « فلما » للوجود ، عبارة سيبويه / المتقدمة نص في ذلك . / ٣٠٩/

---

(١) انظر الخصائص ٢ / ٢١١ .

(٢) المساعد ٣ / ١٩٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٥ ، ٢٣٤ .

(٤) سورة يونس آية : ١٣ .

(٥) في « ب » : نسب - تحريف .

(٦) كذا « على انذارهم » وما في القرآن من ذلك فيه إهلاك لا انذار .

« وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا » الكهف / ٥٩ .

« ولقد أهلما القرون من قبلكم لما ظلموا » يونس / ١٣ .

(٧) [ ] زيادة للسياق .

والثالث والرابع : أن جوابها يقترن غالباً بما النافية ، وإذا الفجائية ، نحو : ﴿ مَادَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ ﴾ (١) ، ﴿ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) ، ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما .

والخامس : الإجماع على جواز زيادة « أنْ » بعدها و « أنْ » لا تفصل بين المتضايفين ، لا يجوز : « جَلَسْتُ حَيْثُ إنْ جَلَسَ زَيْدٌ » .

السادس : لو كانت ظرفاً لما مضى لجاز أن يليها المضارع ، ونقلته إلى المضي ، كما أن « إذْ » كذلك .

السابع : لو كانت ظرفاً لما اختلف زمن الفعلين بعدها ، ولكنك تقول : « لَمَّا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَمْسِ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ اليَوْمَ » .

الثامن : أنه لايجوز : « القِتَالُ لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ » ، كما يجوز : « القِتَالُ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ » .

ثم القائلون بظرفيتها يزعمون أنها بمعنى « حين » ، لا بمعنى « إذْ » مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجمل ، بخلاف حين .

قال ابن هشام : « وليس في لما معنى الشرط ، وإنما هي دالة على مجرد الوقت عند القائلين باسميته، وعلى ارتباط وجود إحدى جملتين بأخرى عند القائلين بالحرفية ، وإيضاحه : أنَّا إذَا قلنا : «لَمَّا جاء زيدٌ جَاءَ عَمْرٌو » ، لم يقتض هذا اللفظ أن وجود الأول سبب لوجود الثاني ، بل أن الثاني وجد عند وجود الأول ، وهل ذلك بتسبب عنه ، أو بطريق الاتفاق؟ لاتَعرُّضٌ لِلَفظِ لذلك ، ثم قال: «وإذَا كانَ معناها عنده صالحاً لأن يفسر بـ « إذْ » ، فمن أين يكون لها جواب ، حتى يقول .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٤ .

(٢) سورة العنكبوت آية : ٦٥ .

[جواب لما]

(وجوابهما فعل ماض لفظا ومعنى) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أنْ جَاءَ البَشِيرُ ألقَاهُ عَلى وَجْهِهِ ﴾(١) ، (أو جملة اسمية مع « إذَا » المفاجأة) ، نحو : ﴿ فَلَمَّا أحَسُّوا بَأسَنَا إذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴾(٢) ، (أو) مع (الفاء) ، مثله المصنف بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (٣) ، قال ابن جني في « الخاطريات » : « قلت له - يعني لشيخه أبي علي - كيف أجيبت « لَمَّا »بالفاء ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إلَى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (٣) ، فقال : « لأنها واقعة موقع الفعل ، أي : فلما نجاهم اقتصد بعضهم ؛ ولما كثر الجواب بالفاء في غير « لَمَّا » ، جوزناه في « لَمَّا » / قلت: / ٣١٠/ أفيجوز أن تكون عاطفة على مُقَدَّرٍ ، أي : اختلفوا فمنهم مقتصد ، فالفاء عاطفة ، والجواب محذوف ، قال : نعم » .

(وربما كان) الجواب (ماضياً مقروناً بالفاء) استشهد له المصنف بقوله :

[١٣٤٦] فَلَمَّا رأَى الرَّحْمَن أنْ لَيْسَ فِيكُمُ ... رَشِيدٌ ، وَلاَنَاه أخَاهُ عَنِ الغَدْرِ (٤)

فَصَبَّ عَلَيْكُمْ تَغْلِبِ(٥) ابْنَةَ وَائِلٍ ... فَكَانُوا عَلَيْكُمْ مِثْلَ رَاغِيَةِ البَكْرِ

---

(١) سورة يوسف آية : ٩٦ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ١٢ .

(٣) سورة لقمان آية : ٣٢ .

(٤) من الطويل للأخطل .

والشاهد فيه قوله : (فصبّ) حيث جاء جواب « لما » ماضيا مقروناً بالفاء .

ظ : شرح ابن مالك ٤ / ١٠٣ ، المساعد ٣ / ٢٠٠ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٢ ، والخزانة ١١ / ٥٤ ، والضرائر ٧٢ .

(٥) في ب : ثعلب - تصحيف .

ويأتي فيه ماتقدم عن ابن جني ، من تجويز كون الفاء عاطفة على مقدر ، أي : انتقم مِنْكُمْ فَصَبَّ عَلَيْكُمْ ، فالفاء عاطفة ، والجواب محذوف .

(وقد يكون مضارعاً) ماضي المعنى ، مثله المصنف بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إبراهِيمَ الرَّوعُ وَجَاءَتْهُ البُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ [١] ، فـ « يُجَادِلُنَا هو الجواب ، ويحتمل أن يكون الجواب محذوفاً تقديره : شَرَعَ يُجَادِلُنَا .

---

(١) سورة هود آية : ٧٤ .

(٦٦) « بابُ تميم الكلام على كلمات مفردة ومفتقرة إلى ذلك »

لكثرة دورانها ، وتشعب أحكامها ، ولعدم تعلقها بتمام معناها واستعمالها بباب من الأبواب السابقة أفردت بالذكر ، ولسبق شيء من أحكامها في بعض الأبواب ، ككون الاستفهام له الصدر عبر بالتتميم .

[كيف في الاستفهام]

(يستفهم « بكيف » عن الحال ، قبل مايستغنى به) ، عنها ، نحو : « كَيْفَ قَدِمَ زَيْدٌ » فـ «قَدِمَ زَيْدٌ » كلام تام في نفسه ، مستغنًى به عن « كيف » وفائدة ذكر[ها][1] السؤال عن هيئة القدوم .

(وَ) يستفهم « بِكَيْفَ » (عن الخبر قبل مالايستغنى به) ، نحو : « كَيْفَ زَيْدٌ »؟ ، « فَزَيْدٌ » وحده لايستغنى به عن « كَيْفَ » ، ودخل في الخبر خبر كان الناقصة ، نحو : « كَيْفَ كَانَ زَيْدٌ » ؟ ، والمفعول الثاني في باب « ظَنَّ » ، نحو : « كيفَ ظَنَنْتَ زَيْداً » ؟ ، والمفعول الثالث في باب «أَعْلَمَ»، نحو : كَيْفَ أَعْلَمْتَ زَيْداً فَرَسَكَ » ؟ . (ومعناها) في الوجهين جميعاً (على أي حال؟)، أي : على أي صفة ، (فلذا) ، أي : لكون معناها على أي حال ، (تسمى ظرفاً) مجازاً ؛ لأنها في معنى : على أي حال / ، وعلى أي حال ، يسمى هو وغيره من أمثلة الجار والمجرور ظرفاً مجازاً؛ / ٣١١/
كما أنك إذا قلت : « جَلَسْتُ خَلْفَكَ » ، أو « زَيْدٌ خَلْفَكَ » فإن الظرف في تأويل : «جَلَسْتُ في مَكَانٍ وَرَاءَكَ » .

[عبارة النحاة عنها]

ولهم في « كيف » ثلاث عبارات ، إحداها : أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال ، الثانية :

---

(١) [ها] ليست في الأصل و « ب » ، وهي لازمة .

أنها اسم يستفهم به عن الأحوال ، الثالثة ، أنها سؤال عن وصف منكور لموصوف بعدها مذكور ، فعلى الأول ،معناها : في أي حال ، وعلى الثاني معناها : على أي حال ، وعلى الثالث : ماصفة زيد ، ومانعتُهُ؟ والمشهور أن فيها قولين ، أحدهما : أنها ظرف شبيهة[(١)] باسم المكان ، كما أن «وحْدَكَ، وَسِوَاكَ » كذلك ، ويعزى لسيبويه [(٢)] .

والثاني : أنها ليست ظرفاً ، وإنما هي اسم يستفهم به عن الأخبار والأحوال ، ويعزى للأخفش [(٣)] ، فإذا قلت : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فعلى الأول « كَيْفَ » في موضع نصب ، وعلى الثاني في موضع رفع ، هذا مقتضى القواعد ، وقال في النهاية ، في الفرق بين « أَيْنَ » ، و « كَيْفَ » ، أن «أَيْنَ» تفتقر مع الاسم المفرد إلى تقدير « مُسْتَقِرّ » أو « اسْتَقَرَّ » ، ولاتفتقر « كيْفَ » لذلك .

[سبقها بحرف جر]

(وربما صحبتها ، على) وإلى ، سمع من كلامهم : « على كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ ؟ » [(٤)] ، و«انْظُرْ إِلَى كَيْفَ تَصْنَعُ ؟ » ، وهذه مسلوبةُ الدلالة على الاستفهام ومخلَّصة لمعنى الحال ، أي : إلى حَال صُنْعِكَ ، ولولا ذلك لم يعمل فيها ماقبلها ، قيل : وعن كقوله :

[١٣٤٧] * عَنْ كَيْفَ ضَيَّعْتَنَا ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَا * [(٥)]

وهذا كله شاذ ، ولاتجر بحرف في فصيح الكلام .

---

(١) في « ب » شبيه – سهو . .

(٢) قال سيبويه ٢ / ١٢٨ : « فمعنى أَيْنَ في : أي مكان ، وكيف : على أية حال » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٠٤ .

(٤) شرح ابن مالك ٤ / ١٠٥ .

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (عن كيف) حيث صاحب عن « كيف » ، وهو شاذ
ظ : المساعد ٣ / ٢٠٥ ، ولعله : أن كيف وجاءت عن على لغة تميم « العنعنه » .

[إعراب جوابها والبدل منها]

(ولجوابها والبدل منها النصب في الأول) وهو كونها قبل مايستغنى به ، فيقال في الجواب: « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ » فيقول : « رَاكِباً » ، ونحوه ، وفي البدل : « كَيْفَ جاء أراكباً أَمْ غَيْرَ رَاكِبٍ ؟ » لأن المبدل من اسم الاستفهام يقرن بأداته .

(والرفع في الثاني) وهو كونها قبل مالا يستغنى به ، (إن عدمت نواسخ الابتداء) ، فيقال في الجواب : كَيْفَ زَيْدٌ ؟ فتقول : « صَحِيحٌ » ونحو ، وفي البدل : « كَيْفَ زَيْدٌ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ» .

(وإلا) تعدم نواسخ الابتداء (فالنصب) واجب ، نحو : « كَيْفَ أَصْبَحَ زَيْدٌ » فتقول : «صَحِيحاً » ، « وكَيْفَ أَصْبَحَ أَصَحِيحاً أَمْ سَقِيماً ؟ » .

فإن قيل : : من النواسخ مايرفع الخبر ، قلنا لاتدخل على كَيْفَ ، لأن الخبر المرفوع خاص ببابي « إِنَّ » و « لاَ التَّبْرِئَةِ » / ، وكلاهما يتأخر خبره ، و« كَيْفَ » لا تتأخر . / ٢١٢/٣

[المجازاة بها]

(ولايجازي بها) عملاً (قياساً ، خلافاً للكوفيين) في إجازتهم : « كَيْفَ تَقُمْ أَقُمْ » ، قياساً لاسماعاً ، وأما المجازاة بها معنى فقد قدمه في عوامل الجزم ، فقال : « وَجُوزِيَ بِكَيْفَ مَعْنَىً لاعملاً، خلافاً للكوفيين » (١) ، وفي نسخة عليها خطه بعد قوله هنا : (خلافاً للكوفيين) ، (ومن وافقهم) وهو قطرب من البصريين (٢) .

---

(١) انظر ص.١٥٠٠من الكتاب .

(٢) المغني ١ / ٢٢٥ .

[أنى]

(و « أنّى » مرادفة لها) أي : « لِكَيْفَ » ، نحو : ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾(١) ، أي كيف شئتمَ .

(أوْ) مرادفه (« لأيْنَ ») ، نحو : ﴿ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ (٢) ، أي : أيْنَ لك هذا .

(أو « مَتَى ») ، قال الضحاك في قوله : ﴿ أَنَّى شِئْتُم ﴾ ، أي : مَتَى شِئْتُمْ (٣) .

[الفرق بين كيف . ومتى وأين]

قال في النهاية مامعناه مرتباً : « والفرق بين متى ، وأين ، وبين « كَيْفَ » من أوجه ، أحدها : أنَّ الجار يدخل عليهما فصيحاً ، وعليها شاذاً . الثاني : أن متى تجاب بزمان واحد ، وأين بمكان واحد ، ويجوز أن تجاب كيف بأحوال متعددة ، الثالث : أن جوابهما يكون نكرة ، ومعرفة ، وجواب كَيْفَ لايكون إلا نكرة ، الرابع : أن « مَتَى » و « أَيْنَ » يفتقران مع الاسم المفرد إلى تقدير «مستقر » ، أو « استقر » ، ولاتفتقر « كيف » لذلك .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٧ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

فصـــل

[قد اسم فعل]

(تكون « قَدْ » اسماً « لكفى ») ، وهذا أحسنُ من قوله في أسماء الأفعال : لـ « اكْتَفَى » ، لأن « قَدْ » و « كَفَى » متعديان ، و « اكْتَفَى » قاصراً ، وفاعلهما يكون ظاهراً ، وفاعل « اكْتَفَى » مستتر وجوباً (فَسْتُعَمل استعمال أسماء الأفعال) فلا تدخل عليها العوامل اللفظية ، ويلزمها نون الوقاية ، مع ياء المتكلم ، نحو : « قَدْنِي » ، ويرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، حكى الكوفيون : «قَدْ عَبْدَ اللّه دِرْهَمْ » بنصب « عبْدِ اللّهِ » ، ورفع « دِرْهَمٍ » ، أي : كفى عبْدَ اللّه دِرْهَمْ » .

[ما ترادف فيه حسب وما تخالفها فيه]

(وترادف « حَسْبُ » فتوافقها في الإضافة إلى) الظاهر ، والمضمر (غير ياء المتكلم) ، وفي المعنى : والاستعمال مبتدأ ، فتقول : « قَدُ عَبْدِ اللّه دِرْهَمْ » ، كما تقول : « حَسَبُ عَبْدِ اللّهِ دِرْهَمٌ » حكاه الكوفيون (١) ، برفع « قَدْ » ، وجر « عَبْدِ اللّهِ » .

وتخالفها في أنها لاتجر بالباء ، ولاتدخل عليها النواسخ ، بخلاف « حَسْبُ » ، وفي حكم الإضافة إلى ياء المتكلم ، فتلحقها نون الوقاية حفظاً للسكون ، ولاتلحق « حَسْبُ » ؛ فتقول : «قَدْني دِرْهَمْ / ، بالنون ، و « حَسْبِيْ دِرْهَمْ » ، بلا نون . /٣١٣/

وعبارته توهم أن « قَدْ » لاتضاف لياء المتكلم أصلاً ، وومراده ماذكرته ، وقد سبق أول الكتاب أن الثبوت مع « قَدْ » بمعنى « حَسْبُ » أعرف من الحذف ، قال في المساعد : « والذي يظهر

---

(١) المساعد ٣/ ٢٠٧ .

أن قدني بالنون اسم فعل ، و « قَدِيْ » بلانون بمعنى : « حَسْبُ » ، وأما قوله :

{١٣٤٨} قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيبين قَدِي ... ... (١)

فيحتمل كون « قَدْ » اسم فعل حذفت منها النون شذوذاً ، كما حذفت في قوله :

{١٣٤٩} ... ... إذْ ذهب القومُ الكرامُ ليسي (٢)

وكونها بمعنى « حَسْبُ » ، ولـم تصحب النون « كَحَسْبُ » ، وهي توكيد بالموافق » (٣) انتهى.

وماقاله بحثاموافق لمذهب الكوفيين ، فإنهم يجوزون في « قَدْ » أن تكون اسم فعل فيجب أن تلحقها للنون ، وأن تكون بمعنى « حَسْبُ » فلا تلحقها النون كما لاتلحق « حَسْبُ » .

وأما البصريون (٣) فإنهم يرون أنها دائماً بمعنى « حَسْبُ » ، وأنها دائماً مبنية ، وأن لحاق النون لها غالب ، وتركها نادر ، أو ضرورة ، وأن علة اللحاق ، حفظ السكون ، وهي العلة في لحاقها «بمِنْ ، وعَنْ » ، ولايرون أنها تكون اسم فعل أصلاً ، وماقاله المصنف منتزع من مذهبين ، وأن قوله: (تستعمل استعمال اسم الفعل) ، يقتضي أنها ليس باسم فعل .

---

(١) رجز ، لحميد بن مالك الأرقط . وبعده : ليس الإمام بالشحيح الملحد . والخُبيبان : عبد الله بن الزبير ، وابنه خُبيب ، أو عبد الله وأخوه مصعب .

ظ : المغني ١ / ١٨٥ ، شرح ابن مالك ٤ / ١٠٧ ، الكتاب ٢ / ٣٧١ ، والمساعد ٣ / ٢٠٨ .

(٢) رجز ، لرؤبة ، وقبله : عددتُ قومي كعديد الطيس .

والشاهد فيه قوله : (ليسي) بحذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم ضرورة .

ظ : ملحقات ديوانه ١٧٥ ، المغني ١ / ١٨٥ ، والمساعد ٣ / ٢٠٨ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٠٨ .

[قد حرف]

(وتكون) « قَدْ » (حرفاً ، فتدخل على فعل ماض متوقع) ، أي : منتظر وقوعه قبل الإخبار به ، نحو : « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » نقامت الصلاةُ » فعلٌ كانَ قبل الإخبار به متوقع الوقوع .

(ولا يشبه الحرف) في الجمود ، فخرج الجامد ، نحو : « نِعْمَ وَبِئْسَ » ، و « أَفْعَلَ » في التعجب ، فلاتدخل عليها « قَدْ » ، لأن « قَدْ » تدخل على الماضي ، (لتقريبه من) زمن (الحال) ، وهذه سلبت الدلالة على المضي وصارتْ للحال ، فيقال : إذَا كَانَ الماضي المثبت قريباً من زمن الحال غير بعيد منه : « وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » .

(أو على مضارع مجرد من جازم وناصب ، و) مجرد من (حرف تنفيس ؛ لتقليل معناه) ، نحو: « قَدْ يَعْثُرُ الجَوَادُ » ، و « قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ » / ، وزعم بعضهم أنها في هذين المثالين للتحقيق ، وأن التقليل فيهما لم يستفد من « قَدْ » ، بل من قولك : « الجَوادُ يَعْثُرُ » و « الكَذُوبُ يَصْدُقُ» ، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسداً ، إذ آخر الكلام يناقض أوله، نقله في المعنى وأقره وزاد في المغني : « أوْ تقليل متعلقة نحو : ﴿ وَقَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[١] أي : إن ما [٢] أنتم عليه هو أقل معلوماته سبحانه » انتهى ، وهو منقول عن ابن إياز ، والظاهر أن « قَدْ » في الآية للتحقيق ، كما قال المرادي . /٣١٤/

(و) تدخل (عليهما) أي : على الماضي ، والمضارع (للتحقيق) ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٣] ، و ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ ﴾ [٤] .

---

(١) سورة النور آية : ٦٤ .

(٢) في « ب » : إنتما .

(٣) سورة المؤمنون آية : ١ .

(٤) سورة الأحزاب آية : ١٨ .

[الفصل بين قد والفعل]

(ولايفصل بين أحدهما) ، أي : ماض ، أو مضارع وبين قَدْ (بغير قسم) ، فلا يقال : «قَدْ زَيْداً ضَرَبْتُ » ، ولا « قَدْ زَيْداً أَضْرِبُ » ، ويجوز الفصل بالقسم ، كقوله :

[١٣٥٠] أَخَالِدُ قَدْ واللّهِ أُوطِئْتَ عَشْوَةً وَمَاقَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا مُعَنَّفُ (١)

ويروى(٢) وما العاشقُ المظْلُومُ فينا بسارق

أقرَّ بما لم يأتِهِ المـرءُ إنَّـــهُ رأى القَطْعَ خيراً منْ فَضيحة عاشِقِ

وقوله :

[١٣٥١] لَقَدْ أَرْسَلُونِي الكَوَاعِبِ رَاعِياً فَقَدْ وأَبِيْ رَاعِي الكَوَاعَبِ أَفْرَسُ (٣)

قال المصنف (٤) : « أرَادَ : فقَدْ أفرسُ رَاعِيَ الكَواعِبِ وَحَقِّ أبي » فسكن ياء « راعي » ، وهو نصب على الحال (٥) ، ويجوز أن يكون أراد : إضافة « أبي » إلى « راعي » ، وهو يعني نفسه .

---

(١) من الطويل ، لأخي يزيد بن عبد الله البجلي .
والشاهد فيه قوله : (قدر الله) حيث فَصَلَ القسم بين « قد » والفعل .
ظ : مغني اللبيب ١ / ١٧١ (محيي الدين) .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤ / ١٠٨ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٥ .

(٣) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (فقد وأبي راعي) كالسابق .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٨ ، اللسان (ف ر س) ، السلسيلي ٣ / ٩٧٥ ، الارتشاف ٣ / ٢٥٦ .

(٤) هذا من كلام ابن المصنف لا المصنف فإن صح قول الشيخ خالد يكون ابن مالك شرح التسهيل كله ولم يكمله ابنه على ماهو مشهور ولعل صحة العبارة : قال ابن المصنف ، وسقطت « ابن » سهوا . وقد قال بعد: قال ابن المصنف ، ويستفهم أيضاً الخ ، وإن لم تكن نص مافي شرح التسهيل .

(٥) قال ابن منظور : « أفرس موضوع موضع فرست » راعي الكواعب يكون حالا من التاء المقدرة كأنه قال: «فرست راعيا للكواعب » أي : وأنا إذ ذاك كذلك » .

وسمع : « قدْ لَعَمَرِيْ بِتُّ سَاهِراً » و « قَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ » .

[من أحكام قد الحرفية]

(وقد يغني عنه) ، أي : عن الفعل (دليل) فيحذف بعدها (فيوقف عليها) ، كقول النابغة:

[مكرر]
أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا   لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [١]

أي : وكأن زالت .

(ويسوغ اقترانها) ، فاعل « يَسَوِّغُ » ، (بالمضارع) متعلق باقترانها ،(تأوله) مفعول به (بالماضي) متعلق بتأوله ، (كثيراً) ، وذلك لازم عند المصنف إذا كانت للتقليل ، نحو : « قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ » ، وواقع بغير لزوم في التي للتحقيق ، نحو : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ [٢] ، ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾ [٣] ، أي : قد رأينا وقد علمنا ، وقد أشار المصنف إلى هذه المسألة أول الكتاب ، بقوله : « وَقَدْ في بعض المواضع » ، فلذلك ضرب المصنف عليها هنا . . /٣١٥/

[هل ترادف قد]

(وَ) قد (ترادفها « هلْ ») ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ ﴾ [٤] ، أي : قَدْ أتى،

---

(١) من الكامل .
والشاهد فيه قوله : (وكأن قد) حيث أغنى عن الفعل بعدها دليل فحذف .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١٠٩ ، المساعد ٣ / ٢١١ ، والمغني ١ // ١٨٦ ، يوانه ٨٩ .
(٢) سورة البقرة آية : ١٤٤ .
(٣) سورة الأنعام آية : ٣٣ .
(٤) سورة الإنسان آية : ١ .

نقله الخضراوي عن الكسائي [١] ، والفراء [٢] ، والمبرد [٣] ، وقال به المفسرون [٤] ، لقول ابن عباس رضي الله عنهما في : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ إن المعنى : « قَدْ أَتَى » [٥] ، قيل : ولا دليل فيه ، لأنه ليس غرضه تبيين اللغة ، وإنما يريد تفسير المراد بالاستفهام ، وأنه للتقرير [٦] ، لا الطلب ، قال في الغرة : « قال بعضهم : إن هلْ تَأْتِي تقريراً ، نحو : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ ﴾ [٧] ، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ ﴾ [٨] ،

[هل والهمزة]

(وَ) هل (تساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نفياً) من التصديق ، (ولم يطلب به تعيين) ، فتدخل على الجملتين ، نحو : « هَلْ قَامَ زَيْدٌ » و « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ، كما أن الهمزة كذلك.

وتتعين الهمزة في النفي ، نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾ [٩] ، وفي طلب التعيين ، نحو : «أَزَيْدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو » و « أَعَمْراً ضَرَبْتَ أَمْ زَيْداً » و « أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ » .

---

(١) المساعد ٣ / ٢١١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٣ .

(٣) المقتضب ١ / ١٨١ ، وكذا سيبويه في ١ / ١٠٠ قال : « وتقول : أَمْ هَلْ ، فإنما هي بمنزلة قد » .

(٤) انظر الكشاف ٦ / ١٨٩ .

(٥) في تنوير المقباس من تفسير ابن عباس : « هل أتى على الإنسان » يقول أتى على آدم » .

(٦) وقال ابن الشجري في أماليه ١ / ٣٢٥ : « وماعلمت أحداً من أهل اللغة قال إن « هل » تكون في شيء من الكلام ولا القرآن بمعنى « قد » ، والنحويون يقولون في قوله جلّ اسمه : ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ إن المعنى ألم يأت؟ منهم الزجاج» .

(٧) سورة الفجر آية : ٥ .

(٨) سورة الإنسان آية : ١ .

(٩) سورة الانشراح آية : ١ .

وتتعين « هَلْ » بأن يراد بالاستفهام بها الجحد نحو : ﴿ وَهَلْ نُجَازِيَ إلاَّ الكَفُورَ ﴾(١) ، ويمتنع نجازي إلا الكفور .

وفي كلام ابن الشجري تصريح بأن الهمزة قد يراد بالاستفهام بها الجحد ، فإنه قال : « وقدْ يراد بالاستفهام النفي ، نحو : ﴿ أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ (٢) ، ﴿ أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ (٣) ، ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِيْ العُمْيَ ﴾ (٣) ، بدليل: ﴿ إِنَّكَ لاتُسْمِعُ المَوْتَى ، وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ ﴾(٤) ، ويكون ذلك في « هَلْ » ، نحو قوله :

[١٣٥٢] ... ... ألا هَلْ أخو عيشٍ لذيذ بِدَائمِ (٥)

انتهى (٦) .

[استفهام للنفي : متى . أين . كيف]

قال ابن المصنف (٧) : « ويستفهم أيضاً بمتى ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ مراداً بذلك الجحد ، تقول : مَتَى قُلْتُ هَذَا ؟ أي : ماقُلْتُهُ وحكى الكسائي : « أَيْنَ كُنْتَ لِتَنْجُوَ مِنِّي ؟ (٧) أي : ماكنت ، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ لِلْمُشْرِكِيْنَ عَهْدٌ ﴾ (٨) ، أي مايكون .

---

(١) سورة سبأ آية : ١٧ ، وفي ب : وهل يجري تحريف .

(٢) سورة ص ية : ٨ .

(٣) سورة الزخرف آية : ١٩ ، ٤٠ / وفي المخطوطة : أأشهدوا .

(٤) سورة النمل آية : ٨٠ .

(٥) من الطويل ، للفرزدق ، ديوانه ٨٦٣ (معجم هارون)
ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، والمغني ١ / ٣٨٨ ، واللسان (ق ر د)
صدره : تقول إذا اقلولي عليها وأقردتْ .

(٦) الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٧) شرح التسهيل ٤ / ١١٠ ، ومانقله نص ابن عقيل ولفظه لا لفظ ابن المصنف ، المساعد ٣ / ٢١٣ .

(٨) سورة التوبة آية : ٧

[من لنفي]

(ويكثر قيام « مَنْ ») حال كونها (مقرونة بالواو) غالباً (مقام النافي) ، نحو : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلاَّ اللَّهُ ﴾[١] ، ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إلاَّ الضَّالُّونَ ﴾[٢] ، أي : مايغفرُ ، ومايقنط، ومن غير الغالب : « مَنْ يَغْلِبُ الرِّجَالَ إلاَّ زَيْدٌ » ، أي : مايغلبهم إلا هو .

وإذا قامت « مَنْ » مقام النافي (فيجاء غالباً بإلاّ قصداً للإيجاب) ، كما مثلنا ، ومن غير الغالب : « مَنْ يَجْتَرِيءُ عَلَى المُلُوكِ ؟ » أي : مايَجْتَرِيءُ عليْهِمْ أَحَدٌ » ، ويقوم مقام إلا في قصد الإيجاب غير ، في قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْداً غَيْرُ عَمْرٍو » ، أي : مَايَضْرِبُهُ غَيْرُ عَمْرٍو ، فترفع «غيرُ» على البدلية من الضمير المستتر في « يَضْرِبُ » ، لا على الصفة ؛ لأن / الضمير لايوصف ، أو / ٣١٦/ تنصبها على الاستثناء .

[أي للنفي]

(وقد يقصد بأي نفي ، فيعطف على ما في حيزها بـ ولا) ، كقوله :

[١٣٥٣] فاذْهَبْ فَأَيُّ فَتىً في النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... عَنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلاَ حِيَلُ[٣]

أي : مافتى في الناس أحْرَزَهُ ظُلَمٌ ولاَحِيَلٌ ؛ وقد لايعطف عليه بـ ولا ، كقول النابغة :

[١٣٥٤] وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ ... عَلَى شَعَثٍ ، أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ[٤]

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٥ .

(٢) سورة الحجر آية : ٥٦ ، وفي الأصل : « ومايقنط » وهو تحريف الآية ومخالف للموضوع .

(٣) من البسيط ، للمتنخل الهذلي .

ظ : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٤ ، والمحسب ٢ / ١٩٥ ، شرح التسهيل ٤ / ١١٠ ، والمساعد ٣ / ٢١٤.

(٤) من الطويل . ظ : ديوانه : ٧٤ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٠٨ ، وليس في الأصل عجزه وهو ثابت في ب وهو محل الشاهد ولذلك أثبتناه .

والمعنى : ليس أحدٌ من الرِّجالِ مهذباً لاذنب له ، وأجاز المصنف قياساً [١] : « أيُّ النَّاسِ يُبْطِرُهُ الغِنَى إلاَّ الجاهِلُونَ » ، على جعل « الجَاهِلُونَ » بدلاً من ضمير « يُبْطِرُ » .

[ما تختص به همزة الاستفهام]

(ولأصالة الهمزة) في التصدير ؛ لكونها أم الباب ، (استأثرت بتمام التصدير) ، فيما إذا كانت في جملة معطوفة بالواو ، أو بالفاء ، أو بثم ، قدمت على العاطف ، نحو : ﴿ أولم ينظروا﴾[٢] ، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [٣] ، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ ﴾ [٤] ، (فدخلت على الواو ، والفاء ، وثم ، ولم يدخلن عليها) بخلاف أخواتها ، فإنها وإن شاركت الهمزة في أصل التصدير لم تصل إلى تمامه ، فلذلك تتأخر عن حرف العطف ، نحو : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ [٥] ، ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٦] ، ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [٧] ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ ﴾ [٨] ﴿ فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ ﴾ [٩] ﴿ فَمَا لَكُمْ ﴾ [١٠] ، وماذكرناه من أن الهمزة متقدمة من تأخير ، وأصل ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ﴾ [٢] : وألم ينظروا ، وكذا الباقي ، وهو من عطف جملة على جملة ، هو مذهب سيبويه [١١] ، والجمهور [١٢] ، وخالفهم الزمخشري [١٣] ،

---

(١) نقل الأزهري هذا القول من المساعد ٣ / ٢١٥ ، وفي المساعد ذكر ابن عقيل أن إجازته هذه في باب الاستثناء ، وإحالته صحيحه انظر شرح ابن مالك ١ / ٢٨١ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٨٥ .

(٣) سورة يوسف آية : ١٠٩ .

(٤) سورة يونس آية : ٥١ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٠١ .

(٦) سورة التكوير آية : ٢٦.

(٧) سورة المنافقون آية : ٤ .

(٨) سورة الأنعام آية : ٤٧ .

(٩) سورة الأنعام آية : ٨١ .

(١٠) سورة النساء آية : ٨٨ .

(١١) انظر الكتاب ٣/ ١٨٧ .

(١٢) انظر شرح التسهيل ٤ / ١١١ .

(١٣) الكشاف ١ / ٨٣ .

ومن تبعه ، فزعم أن الهمزة في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف، فيكون التقدير في ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (١) : أَمَكَثُوا » فلم يسيروا ، وكذا الباقي يقدر فيه مايليق بالمحل ، قال ابن مالك (٢) : « ورجع عن ذلك في سورة الأعراف من الكشاف في قوله تعالى : ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ﴾ (٣) ، الآية .

وقد يقال : لوصح ماقاله سيبويه والجمهور للزم تقديم صرف التحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وأدوات الشرط على العواطف المذكورة » ، قاله ابن هشام في حواشيه .

(وَ) لكون الهمزة لم تقع بعد العاطف ، وهي مؤسسة ، في نحو : ﴿ أولم ينظروا ﴾(٤) ، ﴿أفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ (٥) ، ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَاوَقَعَ ﴾ (٦) ، (لم تُعَدْ / بعد أم) توكيداً ، لا يقال : / ٣١٧/ «أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ أعمرٌو » ولا « أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ أَقَعدَ » ، فلا تعاد الهمزة ، كما يعاد مع تالي أَمْ ، مااتصل بالمعطوف عليه من الحروف توكيداً كالجار ، في نحو : ﴿ أفي الدار زيدٌ أمْ في المَسْجِدِ » ، ونحو : « أَعَلَى زَيْدٍ غَضِبَ أَمْ عَلَى عَمْرٍو » ؛ لأن الهمزة إذا لم تقع مع العاطف مؤسسة فلأن لاتعاد وهي مؤكدة أحق وأولى ، لأن المؤسس مفتقر إليه ، فقد يتكلف لأجله مالا يتكلف للمستغنى عنه .

(بخلاف « هل ») ، فإنها تعاد جوازاً تقول : « هلْ قام زَيْدٌ أمْ هَلْ قَعَدَ » ، وإن شِئْتَ » أَمْ قَعَدَ » ، بدون « هلْ » .

---

(١) سورة يوسف آية : ١٠٩ .

(٢) لم أجده في شرح ابن مالك ، ولعله ذكره في أحد أبوب النحو .

(٣) سورة الأعراف آية : ٩٧ ، الكشاف ٢ / ١٢٢ .

(٤) سورة الأعراف آية : ١٨٥ .

(٥) سورة الحج آية : ٤٦ .

(٦) سورة يونس آية : ٥١ .

(وسائر أخواتها) ، أي : باقيها من الأسماء ، فإنها تعاد وجوباً ، نحو : « مَنْ أَكْرَمْتَ أَمْ مَنْ أَهَنْتَ؟ ونحو : مَاتَأْكُلُ أَمْ مَّا تَشْرَبُ .

فصارت الأدوات ثلاثة أنواع : مايمتنع أن يعاد ، وهو الهمزة : « وما يجب أن يعاد وهو الأسماء ، ومايجوز فيه الوجهان ، وهو « هَلْ » ، ومدرَكهُماَ مختلفٌ ، وقد أشار إلى بيانه وبقوله .

(ويجوز ألا تعاد « هَلْ » ؛ لشبهها بالهمزة في الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية(١) في عدم الأصالة) ، والحاصل : أن بين الهمزة وهل تآخياً في الحرفية ، وبين هل وأسماء الاستفهام تآخياً في الفرعية عن الهمزة ، فجاز أن يراعى هذا تارة ، وهذا أخرى .

لايقال عدم الإعادة جاء على مقتضى الأصل ، فلا حاجة لجعل ذلك بالحمل على الهمزة ، لأنا نقول لابد من التعرض لذلك ، ليعلم لم جاءت الإعادة مع غير هل والهمزة ، وامتنعت مع الهمزة وجاء الوجهان مع هَلْ ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصيرُ﴾(٢) الآيه ، وقال علْقَمَةُ :

[١٣٥٥] هَلْ مَاعَلِمْتَ وَمَا اسْتُوْدِعْتَ مَكْتُومُ ... أَمْ حَبْلُهَا إِنْ نَأَتْكَ اليَوْمَ مَصْرُومُ(٣)

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ

فلم يعد أولاً ، وأعاد ثانياً ، عكس الآية ، وكلاهما جائز . / /٣١٨/

---

(١) في شرح التسهيل لم يذكر « الاسمية » ، وذكرها المساعد .

(٢) سورة الرعد آية : ١٦ .

(٣) من البسيط ، لعلقمة الفحل .

والشاهد فيه : دخول « أم » منقطعة على هل مرة وعدم دخولها أخرى فهو دليل على جواز ذلك .

ظ : الكتاب ٣ / ١٧٨ ، المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، والمساعد ٣ / ٢١٧ ، والأمالي الشجرية ٣ / ١٠٧ .

[دخول الهمزة على هل]

(وقد تدخل عليها) ، أي : على « هَلْ » (الهمزة فتتعين مرادفة « قدْ ») ، ولايتأتى فيها الاحتمال المتقدم في : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ ﴾ (١) ، من كونها للتقرير ، أو بمعنى « قَدْ » ، كقوله :

{١٣٥٦} سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِجُمْلَتِهَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِوَادِي القُفِّ ذِيْ الأَكَمِ (٢)

المعنى : قدر أونا ، وهذا لايتعين لاحتمال كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما تأكيداً كقوله :

{١٣٥٧} ... ... وَلا للماَ بِهِمْ أَبــداً دواءُ (٣)

وما نحن فيه أسهل ؛ لاختلاف اللفظين ، وكون المؤكد على حرفين .

وقد يقال نصرة للمصنف : إنه قد ثبت مجيء هلْ بمعنى قدْ على قول جماعة من البصريين ، منهم : المبرد ، والزجاج ، وجماعة من الكوفيين ، منهم : الكسائي ، والفراء ، وطائفة من المفسرين، فالحمل عليه أولى من الحمل على ما ندر ، ولأن التأسيس خير من التوكيد .

---

(١) سورة الإنسان آية: ١

(٢) من البسيط ، لزيد الخير .
انظر : المقتضب ٣ / ٢٩١ ، شرح التسهيل ٤ / ١١٢ ، الدرر ٢ / ٩٥ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٠٨ .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبي ، وصدره : فلا والله لا يُلفى لمابي .
ظ : المغني ١ / ١٩٧ ، المساعد ٣ / ٢١٨ .

[أل في هل]

(وربما أبدلت هاؤها همزة) ، فيقال في : « هلْ قَام ؟ » أَلْ قَامَ » ؟ حكى ذلك قُطرُب[١] عن أبي عبيدة ، وهو ضعيف ؛ لأنه من إبدال الخفيف ثقيلاً ، « كماء » .

« فصـــــل »

[التحضيض وحروفه ومايليها]

(حروف التحضيض) ، وهو مصدر : حضَّضَهَ مضعف حَضَّهُ ؛ للتكثير والمبالغة ، أي : حثه كثيراً ، (هلاَّ ، وألاَّ) ، مشددتين ، (ولولا ، ولوما ، ولايليهن غالباً إلا فعل ظاهر) ، مقدم لفظاً ، كقوله :

هَلاَّ سَأَلتِ بَنِي الصَّيْدَاءِ كُلَّهُمُ ... بِأَيْ حَبْلِ جِوارٍ كُنْتُ أَمْتَسِكُ[٢]

﴿ لَوْلاَ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾[٣]، ﴿ لَوْ مَاتَأْتِينَا ﴾[٤] ، أو نية ، نحو : « هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَ » «فَضَرَبْتَ » مقدم نية ، ومن غير الغالب :

[١٣٥٨] ... ... فَهلاَّ نَفْسُ ليلى شَفِيعُها[٥]

---

(١) المساعد ٣ / ٢١٩ .

(٢) من البسيط : لزهير في ديوانه -٥١

(٣) سورة الأنعام آية : ٨ .

(٤) سورة الحجر آية : ٧ .

(٥) من الطويل ، نسب للصمة القشيري ، ولابن الدمينة ، ولقيس بن الملوح .
والشاهد فيه قوله : (فهلاّ نفس) حيث ولي « هلاّ » اسماً وحقها أن يليها الفعل .
ظ : شرح التسهيل ٤ / ١١٤ ، المساعد ٣ / ١١٩ ، والتصريح ٢ / ٢٦٣ ، شرح الألفية للمرادي ٤/ ٢٩٠، والخزانة ٣ / ٦٠

وهو عند أصحابنا (١) على إضمار « شَفَعَتْ نَفَسُ لَيْلَى » وشفيعُها : خبر لمحذوف ، أي : هي شفيعها ، وقال ابن طاهر (٢) :« على إضمار كان شأنية » ، وأبقاه بعضهم على ظاهره ، فأجاز وقوع الجمل الاسمية بعد هذه الأحرف ، وهو ظاهر كلامه ، وهو قول نقله الأُبَّذِيّ (٣).

(أو معمول فعل مضمر مدلول [عليه] (٤) بلفظ) متأخر عن المعمول ، نحو : « هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ » ، أو متقدم عليه وهو نوعان : عين المذكور ، وغيره ، فالأول ، كقوله :

[١٣٥٩] تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ　　بَنِي ضَوْطَرى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا (٥)

أي : لولا تعدون الكمي ، أو لولا تعقدون الكمي .

والثاني : كقوله :

[١٣٦٠] أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ في القَيْدِ مُوثَقاً　　فَهَلاَّ سَعِيداً ذَا الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ (٦)

أي : فهلا سِرْتَ ، ودل عليه « أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ في القَيْدِ مُوثَقاً » ، وهو لفظه ، لكنه ليس العامل المقدر . (أو معنى) نحو : « فَهَلاَّ بِكْراً تُلاَعِبُهَا » (٧) أي : فهلا تَزَوَّجْتَ بِكْراً / . /٣١٩/

---

(١) انظر شرح التسهيل ٤ / ١١٤ .

(٢) شرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٩١ .

(٣) انظر المساعد ٣ / ٢٢٠ .

(٤) ساقطه من الأصل و « ب » وهي في متن التسهيل .

(٥) من الطويل ، لجرير .
والشاهد : وضحه الشارح . ظ : ديوانه : ٢ / ٩٠٧ ، الأمالي الشجرية ١ / ٤٢٦ ، المساعد ٣ / ٢٢٠ ، الخزانة ٣ / ٥٥ و ١١ / ٢٤٥ ، ابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والخصائص ٢ / ٤٥ .

(٦) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد وضحه الشارح . ظ : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٥٣ ، والأمالي الشجرية ٢ / ١١٤ ، العيني ٤/ ٤٧٥ .

(٧) سنن ابن ماجه ١ / ٥٩٨ .

أو معمول فعل ظاهر مؤخر ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ﴾[١] ، أي : هَلاَّ قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ » .

[أحرف التحضيض والتوبيخ والعرض]

(وَ) أحرفُ التحضيض (قلما يخلو مصحوبها من توبيخ) ، نحو : ﴿ لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ [١] ، وظاهر إطلاقه أنه لافرق في ذلك بين دخولها على الماضي ، والمضارع ، وقال بعضهم : « إذَا دخلت على الماضي كانت توبيخاً ، وإذا دخلت على المضارع كانت تحضيضاً[٢] ، نحو: ﴿ لَوْ مَاتَأْتِينَا بِالْمَلاَئِكَةِ ﴾ [٣] .

(وإذا خلا) مصحوبها (منه) أي : من التوبيخ ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٤] فهذه لطلب الفعل على سبيل العرض .

[لو . وألا للعرض]

(فقد يغني عنهن) في إفادة العرض ، (لوْ) ، نحو : « لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي » ، (وألاَ) المخففة ، نحو : « ألاَ تَنْزِلُ فَتُصِيْبَ خَيْراً » ، ويقال فيهما حينئذ حرف عرض ، أي : حرف يفيد الطلب بلين ورفق ، قيل : ولايعرف كون «لوْ » للعرض إلا للمصنف ، وقد تأتي « ألاَ » المخففة مع التوبيخ ، نحو : ﴿ أنِ ائْتِ القومَ الظَّالِمِيْنَ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ألاَ يَتَّقُونَ ﴾ [٥] .

---

(١) سورة النور آية : ١٢ ، ١٣ .

(٢) انظر المساعد ٣ / ٢٢١ .

(٣) سورة الحجر آية : ٧ .

(٤) سورة المنافقون آية : ١٠ .

(٥) سورة الشعراء آية : ١٠ .

[لولا . لوما : حرفا امتناع لوجوب]

(وتدل لولا ولوْمَا على امتناع لوجوب) ، بالباء ، والمغاربه يقولون[١] : « لوجود » بالدال ، والخطب ، سهل ، والمعنى : أنها تدل على امتناع جوابها لوجود تاليها ، وإذا ثبت أنها تدل على امتناع شيء لتحقق غيره ، فهو واجب ، أي : ثابت ، أو واقع وموجود ،(فيختصان بالأسماء) ، الابتدائية ، فيدخلان على الجمل الاسمية على الأصح ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لكُنَّا مُؤْمِنينَ ﴾[٢] ، وقوله:

[١٣٦١] لَوْمَا إلا صاحَةُ لِلوُشَاةِ لَكَانَ لِي ... مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكِ رجاءُ[٣]

(ويقتضيان جواباً كجواب لوْ) ، فيأتي منفياً بلم ، كقوله :

[١٣٦٢] ... ... ولولاك لم يعرض لأحسابِنَا حَسَنْ[٤]

[١٣٦٣] وَ... ... ... « لولاك في ذا العام لم أحجُج »[٥]

---

(١) نقلاً عن المساعد ٣ / ٢٢٢ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٣) من الكامل ، ولم أعثر على من نسه .
والشاهد فيه قوله : (لوما الإصاخه) حيث دلت لوما على الامتناع للوجوب ودخلت على الجملة الاسمية .
ظ: المغني ١ / ٣٠٦ ، وفي ب : جزاء بدل رجاء ، والتصريح ٢ / ٢٦٣ .

(٤) عجز بيت من الطويل ، نسب لعمرو بن العاص ، وصدره : أتطمعُ فينا مَنْ أراق دماءنا ؟
والشاهد فيه قوله : (لولاك لم يعرض) حيث جاء جواب لولا منفياً بـ« لم » . ظ : المساعد ٣/ ٢٢٢ ، السلسيلي ٣ / ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٥٢ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٧ .

(٥) عجز بيت من السريع ينسب لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحقات ديوانه : وصدره : أومت بعينيها من الهودج : ويروى بكفيها ظ : شرح قطر الندى ٣٥٣ (محيى الدين) ابن يعيش ٣ / ١١٩ ، أمالي ابن الشجري ١ / ١٨١ (الهند)

و بـ « ما » ، نحو : ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَازَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً ﴾ (١) .

ويمتنع دخول اللام على « ما » .

وماضياً مثبتاً مقروناً باللام ، نحو : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) ، ولم يجيء في القرآن بغير اللام ، وقال ابن جني (٣) : اللام بعد لولا جواب لقسم مذكور ، أو مقدر ، وربما حذفت اللام إذا لم تظهر في اللفظ ، كقول ابن مقبل :

[١٣٦٤] لَوْلاَ الحَيَاءُ وَبَاقي الدِّينِ عِبْتُكُمَا ... بِبَعْضِ مَافِيكُمَا إِذْ عِبْتُمَا عَوَرِي /(٤) / ٣٢٠/

وربما خالف جواب « لولا » ماضياً مقروناً بـ « لَقَدْ » ، كقوله :

[١٣٦٥] لَوْلاَ الأَمِيرُ وَلَوْلاَ حَقُّ طَاعَتِهِ ... لَقَدْ شَرِبْتُ دَماً أَحْلَى مِنَ العَسَلِ (٥)

قال أبو حيان : « لا أعرف مجيء ذلك في لوْ » ، قال ابن عقيل : « ولا يبعد جواز ذلك في لوْ قياساً على هذا ، نحو : لَوْ جِئْتَنِي لَقَدْ أَكْرَمْتُكَ » .

---

(١) سورة النور آية : ٢١ .

(٢) سورة سبأ آية : ٣١ .

(٣) ظ : سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩٤ .

(٤) من البسيط .
والشاهد فيه قوله : (عبتكما) على حذف اللام من جواب لولا ، وهو قليل.
ظ : المقرب ١ / ٩٠ ، الدرر ٢ / ٨٣ ، والسلسيلي ٣ / ٩٧٩ ، والارتشاف ٢ / ٥٧٧ ، والمساعد٣/ ٢٢٣.

(٥) من البسيط ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (لقد شربتُ) حيث جاء جواب « لولا » ماضياً مقروناً بـ « لقد » ، وهو قليل .
ظ : المساعد ٣ / ٢٢٣ .

ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لوْ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ، وأنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) ، أي : لوأخَذَكُم ، ونحوه انتهى(٢) .

[حكم ما بعد لولا]

ماذكرناه من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مرفوع على الابتداء ، والجملة اسمية هو الصحيح، وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل مضمر(٣) ، لظهوره في قول راشد بن عبد ربه :

[١٣٦٦] قالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لِلَّهِ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُــمْ لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ (٤)

الأسهم السود : الكتابة ، أي : هلا كتَبْتَ لي كتاباً ، وقيل : هي نظر مقلتيه ، وحُدِدْتُ : مُنِعْتُ ، وقول الهذلي :

[١٣٦٧] ألاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لاَ أُحِبُّهَا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلاَ يُنَازِعَني شُغْلِي (٥)

---

(١) سورة النور آية : ١٠ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٣) التصريح ٢ / ٢٦٣ .

(٤) من البسيط ، للجموح أو راشد بن عبد الله السلمي .

والشاهد فيه قوله : (لو لا حددت) بظهور الفعل بعد « لولا » .

ظ : شرح التسهيل ٤ / ١١٤ ، المساعد ٣ / ٢٢٤ ، الإنصاف ١ / ٧٤ ، والخزانة ١١/ ٢٤٧ ، ولم يقف الشيخ خالد على خبر البيتين فجانب الصواب في تفسير هما ولو تأمل البيت الثاني لثاب إلى الصواب .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي .

والشاهد فيه : كالسابق .

ظ : ابن يعيش ٨ / ١٤٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٧٩ ، المغني ١ / ٣٠٦ ، الخزانة ١١/ ٢٤٦ .

وقول النابغة :

[١٣٦٨] لَوْلاَ أُكَفْكِفُهَا بِالسَّوْطِ لانزعجت   مِنِّي الجريرَ ، وَأَنِّي الفَارِسُ اللَّبِقُ (١)

أنشدها ابن بري في حواشيه على الصحاح ، و « أُحِبُّهَا » بالرفع على أن « أنْ » مخففة من الثقيلة ، و « أني » بالفتح عطف على « أُكَفْكِفُهَا . »

وقد أشار المصنف إلى تأويلها بأحد أمرين ، فقال : (وقد يلي الفعل لولا غيرَ مفهمة تحضيضاً ، فتؤول بـ « لَوْ لَمْ » ، أو تُجعلُ) لولا (المختصةَ بالأسماء والفعلُ) المذكور بعدها (صلةً لـ « أنْ » مقدرةً) ، وتقرير ذلك أن يقال : « لَوْلاَ في ذلك بِجميعه ، غير مركبة ، بل لو باقية على حالها من كونها حرف امتناع لامتناع ، و « لاَ » بعدها نافية بمعنى « لَمْ » ، والمعنى : لَوْ لَمْ أُحَدَّ وَلَوْ لَمْ يُنَازِعْنِي ، ولَوْ لَمْ أُكَفْكِفْ ، وفيه شيء يأتي .

وقد جاء نفي الماضي بـ « لاَ » ، بمعنى « لَمْ » نحو : ﴿ فَلاَ اقْتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾ (٢) ، أي : فَلَمْ يَقتحم ، ﴿ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى ﴾ (٣) ، أي : لَمْ يصدق ولم يصل .

ويقال : لولاَ هي المختصة بالأسماء ، ومابعدها مبتدأ بإضمار « أنْ » ، أي : لولا أن حُدِدْتُ ولولا أن ينازعني ، ولولا أن أكفْكف / ، ولما حذفت بطل عملها في الماضي محلاً ، وفي المضارع لفظاً ، فارتفع المضارع كارتفاعه في قولهم : تَسْمَعُ بِالمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » ، والأصل : أن تسمع، ويتعين التأويل الثاني في البيت الأخير ؛ لعطف « وأَنِّي الفَارِسُ » بالفتح على «أُكَفْكِفُهَا» فهو معين لتقدير « أنْ » ، ومانع من تأويل « لولاَ » بـ « لَوْ لَمْ » . / ٣٢١/

---

(١) من البسيط ، التنبيه والايضاح ٢ / ١٦٤ ، وليس في ديوان أحد النابغتين .

(٢) سورة البلد آية : ١١ .

(٣) سورة القيامة آية : ٣١

« فَصـــل »

[من حروف التنبيه : ها]

(« هَا » ، و « يَا ») ، بالقصر فيهن من غير تنوين ، (حرفا تنبيه) ، للمنادى ، وغيره ، (وأكثر استعمال « هَا » مع ضمير رفع منفصل) ، بشرطين ، كونه مبتدأ ، لا فاعلاً ، ولا نائبه ، وكون خبره اسم إشارة ، نحو : ﴿ هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ [١] ، وشذ قوله :

[١٣٦٩] أَبَاحكَمٍ هَا أَنْتَ عَمُّ مجالدٍ ... وَسَيِّدُ هَذَا الأَبْطَحِ المُتَنَاحِرِ [٢]

أو مع صفة ، أي : في النداء ، نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ ﴾ [٣] .

(أوَ) مع (اسم إشارة) ، للقريب ، نحو : « هَذَا زَيْدٌ » بخلاف البعيد ، نحو : « هَذَا لكَ » ، فإنه لايجوز ، وإنما دخلت « هَا » في « يأَيُّهذا الرَّجُلُ » للتعويض عن المضاف إليه ، وللتنبيه على أن مابعدها هو المقصود بالنداء لأجل الإشارة .

وشذ استعمال « هَا » مفصولةً [٤] من الإشارة ، كقول زهير :

[١٣٧٠] تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَماً ... فَاقْدُر بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ [٥]

---

(١) سورة آل عمران آية : ١١٩ .

(٢) من الطويل لبعض بني أسد .
والشاهد فيه قوله : (ها أنت نجم) حيث جاء خبر المبتدأ المسبوق بـ « هاء » التنبيه غير اسم إشارة ، وهو شاذ
ظ : المساعد ٣ / ٢٢٦ ، وفي اللسان (ن ح ر) أنشده الفراء بعض بني أسد وفي الأصل و ب . نجم بدل : عم ، - تحريف . والارتشاف ٣ / ٢٥٩ .

(٣) سورة الانفطار آية : ٦ .

(٤) في ب : مفصول - سهو .

(٥) من البسيط
والشاهد فيه : استعماله « ها » التنبيه مفصولة من الاشارة ، وهو شاذ .
ظ : الكتاب ٣/ ٥٠٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٢ .

قال في النهاية : « وأمّا « هَا » ، فإنها تدخل على الإشارة كثيراً ، وعلى الضمير قليلاً ، وعلى المضارع أقل ، نحو : « ها » أفعل .

وفي هاء ، « ها » التنبيه لغتان : الفتح وهو الأفصح ، والضم ، وهو لغة بعض بني مالك بن أسد [١] ، وبه قرأ ابن عامر[١] ، في بعض المواضع .

[يا التنبيه]

(وأكثر مايلي يا) في اللفظ (نداء) أي : منادى ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول .

(أو أمر) ، نحو : ﴿ أَلاَ يَا سْجُدُوا ﴾[٢] ، في قراءة الكسائي ، فإنه يقف على « يَا » ويبتدئ ﴿ اسْجُدُوا ﴾ .

أوْ دعاءْ ، نحو :

[١٣٧١] أَلاَ يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ، ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلاثُ تَحِيَّاتٍ ، وَإِنْ لَمْ تُكَلَّمِ [٣]

(أو تمنٍّ) ، بليت نحو : ﴿ يالَيْتَ قَومِي يَعْلَمُونَ ﴾ [٤] .

(أو تقليل) ، برب ، كوله :

---

(١) ﴿ آيهُ المؤمنون ﴾ ﴿ آيهُ الثقلان ﴾ ، ﴿ أيهُ الساحر ﴾
انظر المغني ١ / ٣٨٦ ، بالترتيب سورة النور آية : ٣١ ، سورة الرحمن آية : ٣١ ، سورة الزخرف آية : ٤٩

(٢) سورة النمل آية : ٢٥ ، وانظر النشر ٢ / ٣٣٧ .

(٣) من الطويل ، لحميد بن ثور .
والشاهد فيه : قوله : (ألا يا اسلمى) حيث ولى « يا » النداء دعاء . ظ : ابن يعيش ٣ / ٣٩ ، المساعد ٣/ ٢٢٧ .

(٤) سورة يس آية : ٢٦ .

{١٣٧٢} وَيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ ولَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ (١)

كذا استشهد به أبو حيان ومتابعوه ، والحق أن رُبَّ هنا للتكثير ، ويحتمل التقليل قوله :

{١٣٧٣} * يَارُبَّ سَارٍ بَاتَ مَاتَوَسَّدَا * (٢)

[ألا]

(وقد يعزي التنبيه إلى « ألاَ » وأما) ، بفتح الهمزة ، ولاتخفيف فيهما ، (وهما للاستفتاح مطلقاً) ، سواء فادا (٣) التنبيه أم لا ، وهذا جواب عن سؤال مقدر ، وتقديره : ذكرْتَ أنَّ حرفي التنبيه « يَا ، وهَا » وبقي عليك « ألاَ ، وأمَا » ، وقد ذكرهما ابن الحاجب ، بقوله : « حرف التنبيه «ها، ولاَ ، وأمَا » ، ولم يزد عليهن فأجاب : بأن الصواب أن « ألاَ ، وأمَا » إنما وضعا للاستفتاح مطلقاً / ، والتحقيق : أن التنبيه معناهما ، والاستفتاح محلهما ، فلا تقابل بينهما ، بل هما مجتمعان / ٣٢٢/ أبدًا فهما حرفان يستفتح بهما الكلام ، لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام مضمونه عند المتكلم ، قاله الزمخشري في : ﴿ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاء ﴾ (٤) ، وقد عاب ابن الحاجب على من قال : « حروف الاستفتاح » ، قال : « والصواب أن يقال : حروف التنبيه ؛ لأن إضافة الحرف إلى معناه أولى ، لاطراده ، وإفادته ، ألا ترى قولهم : حروف الاستفهام ، والتحضيض ، والنفي ، مع أن ذلك كله يستفتح به الكلام » (٥) انتهى .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس .
والشاهد مجيء « ربَّ » ومجرورها بعد يا . ظ : التصريح ٢ / ١٨ ، ديوانه : ٤٦ ، والخصائص ٢ / ٤٢٣ .

(٢) رجز ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : ابن يعيش ٤ / ١٥٢ ، المساعد ٣ / ٢٢٨ ، السلسيلي ٣ / ٩٠ .

(٣) في ب : أفاد - سهو .

(٤) سورة البقرة آية : ١٣ ، انظر الكشاف ١ / ٣٥ - بتصرف .

(وكثر « ألا » قبل النداء) ، كقوله :

{١٣٧٤} أَلاَ يَاقَيْسُ وَالضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ [١]

قال أبو علي وتلميذه ابن جني : « إذَا دخلت ألاَ على يا التي للنداء تمحضت ألا للاستفتاح، واختصت « يا » بالتنبيه »[٢] انتهى .

وتأتى « ألاَ » قبل الجمل الاسمية والفعلية في الخبر والانشاء ، نحو : ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾[٣] ، ونحو :

{ مكرر } أَلاَ زَعَمَتْ أَسماء أَنْ لاَ أُحِبُّهَا ... ... [٤]

ونحو :

{١٣٧٥} أَلاَ من يشتري سهراً بنــومٍ سعيد ... ... [٥]

ونحو :

{١٣٧٦} أَلاَ هل أَتاهَا والحوادثُ جمَّةٌ ... ... [٦]

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على من نسبه .
والشاهد فيه قوله : (ألاَ يا) حيث جاء « ألا » قبل النداء وهو كثير .
ظ : المساعد ٣ / ٢٢٨ ، ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، الدرر ٢ / ١٩٦ ، السلسيلي ٣ / ٩٨١ ، وفي اللمع١٩٥ يازيد بدل : ياقيس .

(٢) الخصائص ٢ / ١٩٥ .

(٣) سورة يونس آية : ٦٢ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) من الوافر - لذي رعين الحميري - وتتمته : سعيد من يبيت قرير عين .

(٦) من الطويل ، لامرئ القيس ، وعجزه : بأن امرأ القيس بن تَمْلكَ بيقرا .
والشاهد : مجيء « ألاَ » قبل الجملة الفعلية في الإنشاء بالاستفهام . ==

(وَ) وكثر (أما قبل القسم) ، كقوله :

{١٣٧٧} أَمَا وَالَّذي لاَ يَعْلَمُ الغَيْبَ غَيْرُهُ ۞ وَيُحْيي العِظَامَ البِيضَ وَهِيَ رَمِيمُ (١)

وفي النهاية : « أنها مختصة بالقسم » ، وقال الزمخشري : « إنها من طوالع القسم » انتهى .

[أمــــا]

وتأتي « أما » مع غير القسم ، كقولك : « أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ » بكسر « إنْ » على أنها حرف استفتاح بمنزلة « ألاَ » ، قاله في التوضيح (٢) ، (وتبدل همزتها) ، أي : همزة « أمَا » ، (هاءً) ، فيقال : « هَمَا واللَّهِ » ، كما تبدل همزة « ألاَ » هاءً ، ذكر الزمخشري ، أن بعضهم قرأ : ﴿ هَلاَ يا اسْجُدُوا ﴾ (٣) .

(أو عيناً) ، فيقال : « عَمَا واللَّهِ » (٤) ، كما يقال في « حتى : عنَّى » ، ويتحصل من ذلك ثلاثة أحوال : إقرار الهمزة [على] (٥) صورتها ، وقلبها هاء ، وقلبها عيناً .

(وقد تحذف ألفها في الأحوال الثلاث) ، فيقال : « أَمَ ، وهَمَ ، وَعَمَ » .

== ظ : الخصائص ١ / ٣٣٥ ، والخزانة ٩/ ٣٢٤، والمنصف ١ / ٨٤ ، وابن يعيش ٨ / ٢٣.
و (تَملك) بفتح المثناة الفوقية : اسم امرأة من أبهامه وفي تعيينها ونسبها خلاف .

(١) من الطويل ، لحاتم الطائي .
والشاهد : مجيء « أما » قبل القسم وهو كثير .
ظ : ديوانه : ٤٣ ، ومغني اللبيب ١ / ٧١ .

(٢) أوضح المسالك ١ / ٣٤٤ ، وظ : المغني ١ / ٥٦ ، وانظر الهمع ٤ / ٣٦٩ .

(٣) في الكشاف ٤ / ١٩٧ : « وهي قراءة الأعمش . . . وعن عبد الله هلا تسجدون بمعنى ألا تسجدون » .

(٤) المفصل : ٣٠٩ .

(٥) [ ] زيادة يقتضيها السياق .

فصـــل

[حرف الجواب]

[نعـم]

(من حروف الجواب « نَعَمْ ») بفتح العين على الأشهر[١] ، (وكسر عينها لغة كنانية) [٢] ، وبه قرأ الكسائي / [٣] ، وقـال : « إنها لغة أشياخ قريش » انتهى ، وسمعت من النبي صلى الله / ٣٢٣/ عليه وسلم ، وعمر [٤] ، وعليٍّ ، وابن مسعود ، رضي الله عنهم ، وقد اجتمع الفتح والكسر في قوله :

[١٣٧٨] دَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ فَيَالَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمْ [٥]

أنشده على ذلك ابن عرار في كتابه« جمعُ الفريد وحصر الشريد » ، قال ابن هشام : « كأن كنانة أراد أن يميزوا بين « نَعِمْ » اسماً و « نَعَمْ » حرفاً في اللفظ ، وغيرهم لم يلتفت إلى ذلك » ، وفي الارتشاف : « ربما كسر بعضهم النون إتباعاً [٦] ، وقال ابن هشام : « أصلاً ، لا اتباعاً ، لأن

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٥ / ٨٤ .

(٢) المفصل ٣١١ .

(٣) المغني ١ / ٣٨١ .

(٤) « حكى أن عمر سأل قوماً عن شيءٍ فقالوا : نَعِم بالفتح فقال : إنما النعم الابل فقالوا : نعم » قاله الزمخشري في المفصل ٣١١ .

(٥) من الطويل ، ولم أعثر على من نسبه .
ظ : السلسيلي ٣ / ٩٨١ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٨٦ .

(٦) لم أجد في الارتشاف ماذكره ، من كسر نون نعم الجوابيه وإنما الذي ذكر كسر النون فيه إتباعاً هو نعم المقابلة لبئس التي هي فعل فقد قال : ونِعِم وبِئِس بكسر فاء الكلمة اتباعاً لحركة العين فلعله خلطٌ وقع للمصنف هنا . ظ : الارتشاف٣ / ١٥ .

الحرف لايليق به التصريف ،ولو صح الاتباع لصح : « نَعْمَ ، ونِعْم ، بفتح النون وكسرها ، مع سكون العين ، انتهى [١] .

(وقد تبدل عينها حاء) ، فيقال : « نَحَمْ » ، حكاه النضر بن شميل[٢] ؛ لأن الحاء تلي العين في المخرج ، وهي أخف من العين ، لقربها من الفم ، (وَ) قد تبدل (حاءُ « حتى » عيناً) قرأ ابن مسعود : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِيْنٍ ﴾ [٣] ، وقد ذكرها المصنف في حروف الجر ، فقال : (وإبدال حائها عيناً لغة هذيلية) ، وإنما أعادها هنا ليبين حصول التعارض بينهما .

[معاني نعم]

(وهي) أن : نَعَمْ بلغاتها (لتصديق مُخْبِرٍ) ، سواءٌ أَخبرَ بإيجاب ، أو نفي كأن يقال : «جَاءَ زَيْدٌ ، أوْ مَا جَاءَ زَيْدٌ » فتقول : نَعَمْ » ، فهي في الأول لتصديق الثبوت وفي الثاني لتصديق النفي .

(أو إعلام مستخبِرٍ) بالخبر ، كأن يقال : « هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، فتقول : نَعَمْ » ، ومنه : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَاوَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا قَالُوا نَعَمْ » [٤] .

(أو وعدِ طالبٍ) ، لفعلٍ ؛ أو كفٍّ عنه ، نحو : « اضْرِبْ زَيْداً ، أوْ لاتَضْرِبْ زَيْداً ، فتقول : نَعَمْ » ، وما في معناهما ، نحو : « هَلاَّ تَفْعَلُ ، وَهَلاَّ لَمْ تَفْعَلُ » .

---

(١) لم أعثر على كلام ابن هشام هذا فيما اطلعت عليه من مؤلفاته فلعله - إن صح النقل - في حواشيه التي ذكروا أنه وضعها على التسهيل ولم أطلع عليها ، وإنما الذي وجدته في المغني مخالف لهذا ونصه : وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم نِعِم وشهره المغني ١ / ٣٨١ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٢٦٠ .

(٣) في ح : وإبدالها ، وهي ليست في المساعد ولا السلسيلي .

(٤) سورة الأعراف آية : ٤٤ .

وقيل : تأتي للتوكيد إذا وقعت صدراً ، نحو : نَعَمْ هَذِهِ أطلالُهُمْ » (١) ، والحق في ذلك أنها حرف إعلام بأنها جواب لسؤال مقدر » (٢) ، قاله في المغني ، وقال بعض المغاربة (٣) : « جعلها تصديقاً لما بعدها ، وقدمت من تأخير أولى من إثبات معنى لم يثبت ، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة ، بل قال : « وأمّا نَعَمْ فَعِدَةٌ وتصديق » (٤) ، والمراد أنها « عِدَةٌ » في المستقبل ، و « تصديقٌ » في الماضي ، لا اجتماعهما / . /٣٢٤/

[إي]

(وإيْ) بكسر الهمزة ، وسكون الياء (بمعناها) ، أي : بمعنى « نَعَمْ » ، في معانيها الثلاثة فتكون لتصديق مُخْبِرٍ ، أو إعلام مُسْتَخْبِرٍ ، أو وَعْدِ طالب ، إلا أنها تمتاز عن « نَعَمْ » ، بكونها (مختصةً بالقسم) ، لزوماً ، نحو : ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِيْ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ (٥) ، و «نَعَمْ» تستعمل مع القسم ، ودونه .

(وإن) حذفت حرف القسم الجار « لِلَّهِ » وَ (وليها « اللَّهُ » ، حذفت ياؤها) لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لاعتلالها .

(أو فتحت) لأمرين : حفظ تفخيم اسم الله كما ذكروا ، في : ﴿ الم اللَّهُ ﴾ (٦) ، وثقل اجتماع الكسرتين ، على الهمزة ، والأخرى على الياء .

---

(١) في الخزانة في الشاهد / ٩١٣ في حكاية كلام ابن عصفور « كقولهم : نعم هذه أطلالهم » وليست في شرح الجمل ، وفي الارتشاف ٣ / ٢٦٠ « نحو قوله : نعم هذه أطلالهم » ؟

(٢) المغني ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر الشرح الكبير ٢ / ٤٨٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٥) سورة يونس آية : ٢٣ ، وفي الأصل و « ب » يستفتونك - تحريف .

(٦) سورة آل عمران آية : ١ .

(أو سُكِّنَتْ) ، أي : استديم سكونها ، فيلتقي ساكنان على عير حدِّهما ، لأن الثاني ليس أصله الحركة ، بخلاف « دابَّه » ، فقدم الحذف لأنه القياس ، والفتح لأنه غير بعيد منه والإسكان لأنه على قولهم : « حَلْقَتَا البِطَانِ » ، ولم تكسر ؛ لأن الهمزة مكسورة ، والياء بمنزلة كسرتين فلاتزاد كسرة أخرى .

فتقول عل الحذف : « إِإِي[1] اللهِ » بكسر الهمزة ، وينبغي أن يكتب بالياء ، لأن الكتابة على حسب الوقف ، وعلى الفتح : « إِيَ اللَّهِ » بفتح الياء ، وعلى السكون : « إِيْ اللَّهِ » ، بإسكان الياء ، وإن وليها حرف القسم فالياء ثابتة لاغير ، نحو : « إِيِ وَاللَّهِ » .

[أجــل]

(و « أَجَلْ » لتصديق الخبر) ، مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، موجباً أو غيره ، فيقال : « قَامَ ، أَوْ يَقُومُ وَمَاقَامَ ، ومَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، فتقول : أَجَلْ » ، ولا تأتي بعد الطلب ، وعن الأخفش أنها تأتي بعد الاستفهام قال : « إلاَّ أنَّ أَجَلْ فِي الخَبَر من نعَمْ ، ونَعَمْ في الاستفهام أحسن من أَجَلْ » .

[بلـى]

(وَ « بَلَى » لإثبات نفي) ، بمعنى : منفي ، (مجرد) عن الاستفهام ، فإن قيل : « مَاقَامَ زَيْدٌ » ، وَأَرَدْتَ إِبْطَالَ النفي ، قلت : بلى ، أي : قَامَ ، وإن أردت إبقاء النفي ، قلت : نَعَمْ ، أي : مَاقَامَ» ، والنهي كالنفي ، فإذا قيل : « لاَ تَضْرِبْ زَيْداً ، وقلت : بَلَى ، فالمقصود : بلْ أَضْرِبْـهُ » ؛ لأن النهي فيه معنى النفي .

(أو) الإبطال نفي ، (مقرون باستفهامٍ) ، سواء أُريد الاستفهام عن النفي ، أو التقرير ،

---

(١) في الأصل و « ب » : إ الله – وعلى ماقرر ينبغي إثبات الياء .

فيقال في : « أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْداً ، على المعنيين : بَلَى ، إنْ أُرِيْدَ إبطال النفي ، ونَعَمْ ، إن أريد بقاءه ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ قالُوا : بَلَى ﴾[1] ، قال / ابن عباس [2] : « لو قالوا : نَعَمْ / ٣٢٥/ لَكَفَرُوا؛ لأن ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ ﴾ تقرير ، والتقرير يجرى في الجواب مَجرى النفي المحض وإن كان مقصوداً به الإيجاب .

[عود إلى نعم]

(وقد توافقها « نَعَمْ ») في إفادة إثبات النفي ، (بعد) النفي (المقرون) بالاستفهام إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ ، كقوله صلى الله عليه وسلم للأنصار : أَلَسْتُم تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ، قَالُوا : نَعَمْ »[3] ، وقول جحدرٍ :

{١٣٧٩} أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا يُدَانِي [4]

نَعَمْ، وَتَرَى الهِلاَلَ كما نَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلاَنِي

وجاز ذلك ؛ لأمن اللبس ، إذ من المعلوم لكل أحد أن الليل يجمعه ويجمع غيره ، ولايجوز ذلك إن ألبس ، ومن ثَمَّ قال ابن عباس : « إنَّهُمْ لوْ أجابوا في : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِكُمْ ﴾ [1] ، بـ « نَعَمْ » كفروا ، لأن المراد منهم أن يخبروا عن معتقدهم ليشهد عليهم بذلك من يسمعهم ،ولايطلع على المعتقدات إلا الله تعالى .

---

(١) سورة الأعراف آية : ١٧٢ .

(٢) المغني ١ / ٣٨٢ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٣٨٥ .

(٤) من الوافر ، لجحدر بن مالك .

ظ : المغني ١ / ٣٨٢ ، الارتشاف ٣ / ٢٦١ ، الشرح الكبير ٢ / ٤٨٥ ، المساعد ٣ / ٢٣٢ .

و « نَعَمْ » أصلها التصديق ، ولاتخرج إلى معنى « بَلَىْ » إلا عند ظهور المراد، فإذا لم يظهر، لمْ يصح أن يراد بها غير التصديق ، وماوقع في عبارة سيبويه[١] ، من استعمال « نَعَمْ » بعد «أَلَيْسَ»، فمحمول على أمن اللبس ، كما تقدم ، وتلحين ابن الطراوة [٢] له جاز على قول قوم بالمنع مطلقاً ، وتأويل ماسمع .

[أصل بلى]

واختلف في لفظ « بَلَى »، فقيل : بسيطة ، وهو الأصح ، وقيل : أصلها « بَلْ » العاطفة بعد النفي ، فلهذا تلزم النفي ، إلا أن « بَلْ » اضراب عن كلامك ، و « بَلَى » عن كلام غيرك ، والألف زائدة ؛ قال الفراء [٣] : « زيدتْ للتأنيث ، كتاء ثُمَّتَ ، ورُبَّتَ ، ولهذا أُميلتْ ، ولإمالتها تكتب بالياء » ، وقال بعض الكوفيين [٤] : « زِيدَتْ للإيجاب » .

ومن الغريب قول الخازرنجي : « إنها مركبة من باء الجر و « لاَ » ، وأن الأصل : بلاشك أن الأمر كذلك ، فحذف مابعدها لكثرة الاستعمال ، كقولهم : افعل هذا إما لاَ ، أي : إنْ كُنْتَ لاَ تَفْعَلُ غَيْرَهُ ، وفتحت الباء للتركيب اتباعاً لحركة اللام ، أو على لغة من يفتح باء الجر ، حكى اللحياني : مَرَرْتُ بَهْ ، بفتح الباء ، وأُمِيلَتْ « لاَ » عندما ركبت مع الباء ، كما في : إِمَّالاَ » انتهى ، وتذكر الجملة بعد حرف الجواب ، أو تحذف .

/٣٢٦/ وقد يحذف حرف الجواب بعد واو عاطفة على الكلام المجاب ، نحو : أن يقال / : فُلاَنٌ شَاعِرٌ ، فتقول : وفقيهٌ ، أي : نَعَمْ وفَقِيهٌ ؛ لأن الموضوع للتصديق كلمةُ « نَعَمْ » ، ولم تذكرها وأنت

---

(١) في قوله ٢ / ١٩ : « . . . . قيل له أَلستَ تعلم أن . . . . . فإنَّه لايجد بُدّاً من أن يقول نَعَمْ » .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٥٢ ، ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٨٢ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

مصدِّقٌ، فدل على تقديرها ، ومنه : ﴿ وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ ﴾[(١)] ، أي " « قَالَ » : نعَمْ وأَرْزُقُ مَنْ كَفَرَ أَيْضاً ، وفي الحديث : « أَنَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الحُمُرُ ، قال : نَعَمْ ، وربما أفضلت السِّبَاعُ كُلُّهَا » [(٢)] ، خَرَّجَهُ الدارَقُطنيُّ ، وخرَّج عليه الزمخشري في كشافه [(٣)] ، والسهيلي في روضه [(٤)] ، قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [(٥)] .

واستشكل توجيه تسمية هذه الأحرف بحروف الجواب ، لأن المتبادر أن الجواب إنما يقال للكلام الذي يشرح به مراد المستفهم تحقيقاً ، أو تقديراً ، فإذا قيل : « جَاءَ زَيْدٌ » ، وقلنا له : نَعَمْ ، فذلك حرف تصديق قطعاً ، ولكنهم سموه مع ذلك حرف جواب ، فما وجهه ؟؟

" فصـــل "

[كَلاَّ : معانيها واستعمالاتها]

(« كَلاَّ » حرف ردع ، وزجر) ، عند الخليل ، وسيبويه [(٦)] ، والأخفش ، والمبرد [(٧)] ، وعامة البصريين [(٧)] ، نحو : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ [(٨)] ، أي : انْزَجِرْ عَنْ هذه المقالة فلا سبيل لك إلى الرُّجُوعِ ، ونحو : ﴿ كَلاَّ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ﴾ [(٩)] ، وعطف « اذْهَبَا » على الفعل الذي يدل عليه

---

(١) سورة البقرة آية : ١٢٦ .

(٢) السنن الكبرى باب : سؤر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ .

(٣) الكشاف ٣ / ٢٠٣ .

(٤) قال السهيلي في الروض الأنف ٢ / ٥٦ : « والذي يليق بهذا الموضع أن هذا الواو تدل على تصديق القائلين ، لأنها عاطفة على كلام مضمر ، تقديره : نعم ، وثامنهم كلبهم » .

(٥) سورة الكهف آية : ٢٢ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٣٥ .

(٧) المساعد ٣ / ٢٣٢

(٨) سورة المؤمنون آية : ١٠٠

(٩) سورة الشعراء آية : ١٥ .

«كَلاَّ » ، كأنه قيل : ارْتَدِعْ عَمَّا تظن فَاذْهَبْ ، قاله ابن هشام .

(وقد تُؤَول بِحقاً) ، قاله الكسائي [١] : ونصر بن يوسف ، ومحمد بن واصل وابن الأنباري [٢] ، وظاهر كلام المصنف ، أنها حينئذ حرف ، وقال مكي [٣] : « إنها على هذا القول اسم ، كما أن حقاً اسم ، وينبني على ذلك : هلْ لها محلٌّ من الإعراب ، أولا ؟

(وتساوي « إِيْ ») بكسر الهمزة ، وسكون الياء (معنىً) ، فتكون حرفَ تصديقٍ ، وعدة ، وإعلام ، (واستعمالاً) ، فتلزم القسم ، نحو : ﴿ كَلاَّ وَالقَمَرِ ﴾ [٤] ، أي : إِيْ وَالقَمَرِ ، قاله النصر بن شُمَيْلٍ [٥] ، وبهذا القول ناسب ذكر « كَلاَّ » بعد أحرف الجواب ؛ لأنها منها ، (ولا تكونُ) ، «كَلاَّ» (لمجرد الاستنتاج) ، بمنزلة « ألاَ » الاستفتاحية (خلافاً لبعضهم) ، وهو أبو حاتم ، زعم ذلك في : ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ [٦] ، مُستَدِلاً بأن صدر السورة أُنزِلَ أَوَّلَ كُلِّ شيء ، ثم نزل بعد ذلك : ﴿ كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى ﴾ ويؤيده / أن « إِنَّ » المشددة [٧] ، المكسورة لاتقع بعد / ٣٢٧/ «حَقَّاً» ، وتقع بعد حرف الاستفتاح ، قيل : ولم يعرف لأحد قبله ، ووافقه الزجاج ، وغيره .

[أصلها]

و « كَلاَّ » : حرف بسيطة ، كـ « حَتَّى » ، وقيل : مركبة من كاف التشبيه ، و « لاَ » التي للرد ، وشُددت اللام ليتغير المعنى الأَصْلي .

---

(١) المغني ١ / ٢٠٦ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٢ .

(٣) الهمع ٤ / ٣٨٤ .

(٤) سورة المدثر آية : ٣٢

(٥) والفراء ، انظر المغني ١ / ٢٠٦ .

(٦) سورة العلق آية : ٦ .

(٧) المشددة من ب وليست في الأصل .

[مواقعها في القرآن والوقف عليها]

وقعت في التنزيل ، في النصف الثاني في ثلاثة وثلاثين موضعا ، وهي ثلاثة أقسام : مايوقف عليها ، ومايوقف قبلها ، ومايجوز فيه الأمران ، قال ابن الأنباري : « يوقف عليها في «الشعراء » : ﴿ولَهُمْ عليَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أنْ يَقْتُلُون قالَ كَلاَّ ﴾ (١) ، ﴿ إنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلاَّ ﴾ (١) ، وفي سبأ : ﴿أَرُوني الَّذينَ أَلْحَقْتُمْ ﴾ (٢) الآية ، وفي « سَأَلَ » ﴿ أنْ يَدْخُلَ جَنَّةَ نَعيم كَلاَّ ﴾ (٣) ، والمدثر : ﴿ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلاَّ ﴾ (٤) والتطفيف : ﴿ قال أساطير الأولين . كلاّ ﴾ (٥) ، والهُمَزَة : ﴿ أن ماله أخلده . كلا ﴾ (٦) .

ويوقف قبلها في : ﴿ كَلاَّ والقَمَرِ ﴾ (٧) قبله : ﴿ ذكرى لِلْبَشرِ ﴾ (٧) . ﴿ كَلاَّ لاَوَزَرْ ﴾ (٨) قبلَه : ﴿ أَيْنَ المفَرّ ﴾ (٨) ، وكذا ﴿ إن علينا بَيَانَهُ ﴾ (٨) الآية ﴿ إن يفعل بها فاقرة . كَلاَّ ﴾ (٨) ، وفي أوائل « عَمّ »(٩) وفي « عَبَس » ﴿ فأنت عنه تَلَهَى . كَلاّ ﴾ (١٠) ﴿ ثم إذَا شَاَء انشَرهَ . كلا﴾.....الخ الآيه، وكذا : ﴿ ماشَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ (١١) ، ﴿ وماكانُوا يَكْسِبُون كَلاَّ إِنَّهُمْ ﴾ (١٢) ، الآيه ،

---

(١) سورة الشعراء آية : ١٤ ، ٦١
(٢) سورة سبأ آية : ٢٧.
(٣) سورة المعارج آية : ٣٨ ، ٣٩ .
(٤) آية : ٥١ .
(٥) آية :١٣، ١٤ .
(٦) آية : ٣ ، ٤ .
(٧) سورة القمر آية : ٣٢ ، ٣١ .
(٨) سورة القيامة آية : ١١ ، ١٠ ، ١٩، ٢٥ .
(٩) قوله تعالى : ﴿ . . . كلا سيعلمون ﴾ .
(١٠) آية : . ١٠ ، ١١ ، ٢١ ، ٢٢ ، وسقطت آية : ١٠ ، ١١ من الأصل و « ب » .
(١١) سورة الانفطار آية : ٨ .
(١٢) سورة المطففين آية : ١٤ ، ١٥ .

والتي بعدها : ﴿ مَالَمْ يَعْلَمْ كَلاَّ إنَّ الإنْسَانَ ﴾ [١] ،﴿ بأَنَّ اللَّهَ يَرَى كَلاَّ لَئِنْ ﴾ [١] ، ﴿ سَنَدع الزبانية﴾[١] ، الآيه : ﴿ حَتَّى زُرْتُمْ المَقَابِرَ ﴾ [٢] ، الآيه .

ويجوز الوجهان [في] [٣] ، ﴿ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً كَلاَّ ﴾ [٤] ، ﴿ لِيَكُونُوا لهم عِزّاً كـلاً ﴾ [٤] ، ﴿ كلاَّ إنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ [٥] ، ﴿ ثُمَّ يُنْجِيه كَلاَّ ﴾ [٦] ، ﴿ أَنْ يُؤْتَى صُحُفاً ﴾ [٧] ، ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ ﴾ [٨] ، الآية ، ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ ﴾ [٩] ، انتهى [١٠] .

[أمـــا]

(وأما) حرف (تفصيل) غالباً ، وشرط ، وتوكيد دائماً ، قال الزمخشري مامعناه : لأمَّا فائدتان إحداهما : معنى الشرط [١١] ، والثانية : إعطاء الكلام فضل توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهب[١٢] فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لامحالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلتَ : أمَّا زيدٌ فَذَاهِبٌ ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهما يكنْ من شيء فزيدٌ ذاهبٌ ، وهذا التفسير يعطي المعنيين جميعاً » [١٣] ، انتهى .

---

(١) سورة العلق آية : ٥ ، ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨

(٢) سورة التكاثر آية : ٢.

(٣) [ ] زيادة للسياق .

(٤) سور مريم آية : ٧٨ ، ٨١ .

(٥) سورة المؤمنون آية : ١٠٠ .

(٦) سورة المعارج آية : ١٤ .

(٧) سورة المدثر آية : ٥٢ .

(٨) سورة المطففين آية : ٦ .

(٩) سورة الفجر آية : ٢١ .

(١٠) يوثق من كلام الوقف والابتداء لابن الأنباري .

(١١) في الأصل و ب : الثاني – سهو .

(١٢) في « ب » : ذاهب زيد » ، والتصويب من الأصل .

(١٣) الكشاف ١ / ٥٨ ، الكتاب ٣ / ١٣٧

قال الطيبي [١] ، وتحريره ، مهما قدر من الموانع ، والحوادث ، فإنه لايمنع زيداً من الذهاب ، وأنه بصدد الذهاب . . . .لا محالة [٢].

قال ابن هشام : « فشيءٌ في كلام سيبويه [٣] ، عام يراد به خاص ، وكان تامة والمعنى : مهما يُوجَدُ شيء مِنْ موانع / ، مَصَدَّرٌ جوابها ، فجوابها ثابت للمسندِ إليه ، فما ظنك إذا انتفت / ٣٢٨/ الموانع، وإنما عمَّمَ سيبويه العبارة ، لأنه لايمكنه ذكر حدث خاصٌ ، لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين ، بل فسرها بما يشمل جميع مواردها .

ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور ، أحدها ، التوكيد ، إذ معنى قولك : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبٌ أنه ذاهبٌ لامَحَالَةَ ، وهذا لايعطيه الكلامُ بدونها .

والثاني : معنى الشرط ، إذ المعنى : مهما قدر مانع من ذهابه فَذَهَابُهُ واقعٌ ، ومن هنا كان الذَّهَابُ واقعاً لامحالة .

والثالث معنى التفصيل ، وهذا لاتشعر به « مَهْمَا » ولهذا لايكاد يعثر عليها إلا مردفةً بأخرى مثلها معطوفة عليها ، وقد تخلو من هذا بدليل قولهم : « أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » ، و « أَمَّا حَقّاً فَإِنَّكَ ذَاهِبٌ » حكاهما سيبويه[٤] ، وقد يقال : إن المعنى [في] [٥] الأول ، « وأما الخَمْرُ فَإِنِّي لاَ أَشْرَبُهُ » ، ودل على ذلك سياق الكلام ، وكذا يتخيل في الثاني ، وتستمر حينئذ ملازمة التفصيل لمحل استعمالها ، لأن ذلك هو المستمر فيها » انتهى .

---

(١) التصريح ٢ / ٢٦١ .

(٢) في الحواشي ، انظر التصريح ٢ / ٢٦٢ .

(٣) قال سيبويه ٤ / ٢٣٥ : « وأمّا » ففيها معنى الجزاء كأنّه يقول : عبدُ الله مهما يكنْ من أمره فمنطلقٌ ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

(٤) الكتاب ١ / ١١١ ، ٣ / ١٣٧ .

(٥) زيادة للسياق .

[مايليها ولزوم الفاء بعده]

فإذا تقرر أن « أمَّا » (مؤول بـ « مهْما يكن من شيء) ، فـ « مَهْمَا » مبتدأ ، و « يَكُنْ » خبره، وفي « يَكُنْ » ضمير مرفوع على الفاعلية عائد على « مهما » ، و « مِنْ شيء » تفسير لمهما ؛ لأنها اسم مبهم ، (فلذا) ، أي : فَلأَجْلِ أنْ « أمَّا » مؤول بمهما يكُنْ منْ شَيءٍ ، (تلزم الفاء) ، غالباً (بعد ما يليها) نحو : « أمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » .

(وَ) لتأولها بمهما يكن منْ شيء ، (لايليها فعل) ، لأن الفعل لايلي الفعل ، لايقال : « أمَّا ضَرَبْتُ زَيْداً »(بل) قد يليها (معموله) مسرحاً ، أو مقيداً ، نحو : ﴿وأمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ ، وأمَّا بِنِعْمَةِ ربِّكَ فَحَدِثْ ﴾ [(١)] ، والعامل المحذوف كالمذكور ، نحو : ﴿ وَأمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[(٢)] ، في قراءة النصب ، (أو معمولُ ما أشبهه) ، نحو : « أمَّا زَيْداً فَأَنَا ضَارِبٌ » .

(أو خبر) نحو : « أمَّا في الدَّارِ فَزَيْدٌ » (أو مُخْبَرٌ عنه) ، نحو : « أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ » .

(أو أداة شرط يُغني عن جوابها جواب « أمَّا ») ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ ﴾ [(٣)] ، فـ « رَوْحٌ » جواب أمَّا ، لتقدمها ، وجواب « إنْ » محذوف ، لدلالة جواب « أمَّا » عليه / والتقدير : مهْما يكُنْ مِنْ شَيءٍ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ إنْ كان مِنَ المقربين ، هذا مذهب سيبويه [(٤)] ، ويدل له التزامهم مضي فعل الشرط ، فلا يجوز : « أمَّا إنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » . /٣٢٩/

(١) سورة الضحى آية : ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة فصلت آية : ١٧ ، وهي قراءة الحسن انظر الاتحاف ٢ / ٣٨١ ، والبحر ٧ / ٤٩١ .

(٣) سورة الواقعة آية : ٨٧ ، ٨٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٧٩ ، ومذهب المبرد ، المقتضب ٢ / ٦٨ .

وقال الأخفش [(١)] : « لاحذف ، والجواب لهما جميعاً » ، ووجهه ابن هشام ، بأن الفاء المذكورة ، كانت داخلة على « إنَّ » الشرطية ، وأنها وجوابها مجموعهما جواب « أمَّا » في الأصل فلما تأخرت التقى فاءان ، فحذفت إحداهما » انتهى .

واختلف قول الفارسي [(٢)] ، فمرة قال بقول سيبويه ، ومرة قال الجواب للشرط ، وجواب «أمَّا » محذوف ، واحتج على هذا ، بأنه لايفصل في « أمّا » إلا بمفرد .

واحتج على الأول بأمور ، أحدها : أنه إذا اجتمع طالباجواب ، كان الجواب المذكور لسابقهما ، وكان جواب المتأخر محذوفاً .

والثاني : أن جواب « إنْ » قد ثبت حذفه ، وجواب « أمَّا » لم يثبت حذفه ، وقد يرد بنحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [(٣)] ، الآية .

والثالث : أن « أمَّا » قد حذف شرطها فلو حذف جوابها لزم الإجحاف بها ، فأما إذا حذف جواب « إنْ » ،وشرط « أمَّا » تعادلا .

قال ابن هشام : « والظاهر أن الجوابين مذكوران ، وأن المحذوف إنما هو إحدى الفاءين ومعنى قولهم : حذف جواب إنْ أو جواب « أمَّا » ، حذف فاء جواب « إنْ » ، أو فاء جواب «أمَّا»، وحينئذ يكون محل الخلاف في الفاء المحذوفة ، لا في جملة محذوفة ، وهذا عندي متحتم ، وإن كانوا قد أجروه على الظاهر » انتهى .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٦٩ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٥ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

[فصلُ الفاء من أما بجملة]

(ولا تفصل الفاء) من « أمَّا » (بجملة تامة) ، فلا يقال : « أمَّا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ فَفِي الدَّارِ » ، لأن التأخير ينبغي أن يكون بحسب الحاجة .

وكأنه احترز بقوله : (تامة) عن جملة الشرط ، فإنها لاتتم كلاماً ، أو يقال : ذكر « تامة » في مقابلة المفرد تأكيداً ، أي : بلْ ببعض جملة ، فيقال : ذكر الجملة يغني فحينئذ يكون قوله : «تامة» تأكيداً لا تأسيساً .

قال أبو حيان : « وحقه أن يقول إلا بجملة الدعاء مسبوقة معمول « أمَّا » نحو : « فأمَّا اليَوْمَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلاَ أَفْعَلُ كَذَا » / . / ٣٣٠/

أو بمعمول جوابها ، نحو : « أمَّا زَيْداً - رَحِمَكَ اللَّهُ - فَاضْرِبْ » فإن قلت : « أمَّا يَرْحَمُكَ اللَّهُ زَيْداً فَاضْرِبْ » ، لم يجز » انتهى ، جزم بذلك في شرحه وارتشافه [١] ، ولم ينقله عن أحدٍ ، قيل : ويحتاج إلى سماع يعضده ، ونص إمام يؤيده .

[حذف الفاء بعد أما]

(ولا تحذف) الفاء (في السعة) ، غالباً (إلا مع قول يغني عنه محكية) ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾ [٢] ، أي : فيقال لهم : أكفرتم ، ومن غير الغالب : « أمَّا بَعْدِ : مابال رجال » الحديث [٣] .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥٦٨ .

(٢) سورة آل عمران آية : ١٠٦ .

(٣) النهاية في غريب الحديث ١ / ١٤٠ ، وشرح الألفية للمرادي ٤ / ٢٨٥ .

وسبق في باب النداء حذفها في الضرورة ، نحو :

{١٣٨٠} أَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ ... ... (١)

أي : فلا قتال .

[يلي أمَّا معمول خبر إنَّ]

(ولايمتنع أن يلي أَمَّا معمولُ خبر إنَّ) ، نحو : « فَأَمَّا زَيْداً فَإِنِّي ضَارِبٌ » ، عند المبرد (٢) ، والفراء (٣) ، وابن درستويه (٤) ، محتجين بأنه لما لزم الفصل بين « أمَّا » والفاء ، أوقعوا من الفصول بينهما مالا يتقدم في غير هذا الموضع لضرورة الفصل ، فلذلك ساغ أن يعمل ما بعد « إنَّ » فيما قبلها مع « أمَّا » خاصة ، كما أعملوا مابعد الفاء فيما قبلها دون غيرها ، نحو : « أمَّا زَيْدٌ فَضَرَبْتُ » ، ولا يقولون : « إنْ أَقُمْ زَيْداً فَاضْرِبْ » ، (خلافاً للمازني) ، وسيبويه (٥) ، والجمهور (٦) ، في منعهم هذه المسألة ؛ لأن « إنْ » تقطع مابعدها عما قبلها ، فلا يعمل مابعدها

---

(١) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي . وعجزه : ولكنَّ سيراً في عِراض المَوَاكبِ .
والشاهد فيه قوله : (لاقتال) بحذف الفاء في جواب إمَّا ضرورة .
ظ : المساعد ٣ / ٢٣٦ ، المقتضب ٢ / ٦٩ ، الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٢ ، والمغنى ١ / ٥٨ ، السلسيلي ٣/ ٩٨٤ . .

(٢) انظر المقتضب ٣ / ٢٧ ، وحاشية المحقق (٤) .
وفي الأمالي الشجرية ٣ / ١٣٢ : « . . . . وإن قلت : أمَّا زيداً فإني ضاربٌ ، فهذه غيرُ جائزةٍ ، عند جميع النحويين إلا أبا العباس المبرد » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٣٦ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥٦٩ .

(٥) الكتاب ٣ / ١٣٧ .

(٦) المغني ١ / ٦٠ .

فيما قبلها ، ولايجوز أن يكون « زَيْداً » منصوباً بأمَّا ؛ لتنزلها منزلة الفعل ، لأن أما لاتعمل في مفعول صريح ، وإنما تعمل في الظرف ، وعديله ، نحو : « أَمَّا اليَوْمَ فإِنِّي مُنْطَلِقٌ » ، « وَأَمَّا عِنْدَكَ فَإِنِّي جَالِسٌ » ، « وَأَمَّا في الدَّارِ فَإِنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ » ، نص على ذلك ابنُ الشجري ، وعليه يتخرج قوله:

[١٣٨١] فَأَمَّا مِنْ هَوَى لَيْلى وَحُبِّي ... زِيَارَتَها فَإِنِّي أَتُوبُ [(١)]

وأجاز الفراء [(٢)] التقدم مع « لَيْتَ ، ولَعَلَّ » ، وهو لازم لما ذكر المبرد ، وابن درستويه من التعليل ، وحكى ابن ولادٍ عن المبرد أنه رجح ، وقال الزجاج [(٢)] : « رجوعه مكتوب عندي بخطه ، والمبرد تلميذ المازني وكثيراً مايتوافقان على القول الواحد .

[إبدال ميمها الأولى ياء]

وثبت في نسخة البهاء الرقي بعد هذا ، وسقط من بعض النسخ .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياء) / ، كقوله : / ٣٣١/

[١٣٨٢] رَأَيتُ رجلاً أَيْمَا إذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ... فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ [(٣)]

---

(١) من الوافر

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٧ ، ونقل الأزهري قول الزجاج هذا من ابن عقيل .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة .
والشاهد فيه قوله : (أيما) بإبدال ميم « أمَّا » الأولى ياءً .
ظ : المحتسب ١ / ٢٨٤ ، الدرر ٢ / ٨٤ ، ديوانه : ٩٤ .

[حكم المصدر الذي يليها]

(وقد يليها مصدرٌ متْلوٌ بما اشتملَ على) مصدر (مثله) ، نحو : « أمَّا عِلمًا فَذُو عِلمٍ » ، (أو) على (مشتق منه) ، نحو : « أما علماً فَعَالِمٌ » ، فـ « عَالِمٌ » مشتق من علم ، (فينصبه) أي : المصدر ، (الحجازيون مطلقاً) ، معرفة كان أو نكرة، (ويرفعه) ، أي : المصدر (التميميون معرفة)(١) ، نحو : « أما العِلمُ فَعَالِمٌ ، (وينصبونه نكرة) ، نحو : « أمَّا عِلماً فَعَالِمٌ » ، (وقد يرفعونه) نكرة ، فتقول : « أمَّا عِلمٌ فَعَالِمٌ » ، (والنصب) ، عند الفريقين (على تقدير : إذ ذكرت)، فيكون مفعولا به ، (والرفع) عند التميميين (على تقدير : إذ ذُكِرَ) ، بالبناء للمفعول ، فيكون نائباً عن الفاعل ، هذا تقرير كلامه هنا ، وعليه انتقادات .

أحدها : أن هده المسألة تكررت له ، فإنه ذكرها في باب الحال .

الثاني : أن كلامه هنا مخالف لكلامه هناك من وجهين .

أحدهما : أن كلامه هنا يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف ، والتنكير ، وقال هناك : وللحجازيين في المعرف نصب ورفع .

الوجه الثاني : أنه أورده هناك على أنه حال ، وذكر هنا أنه بتقدير : إذ ذكرت.

الانتقاد الثالث: لم يحك هنا خلافاً في تقدير : إذ ذكرْتَ إذا نُصِبَ ، فأَوهَمَ أن ذلك اتفاقاً وقال فيما تقدم : «هو ، أي : المعرف في النصب مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش(٢) .

وما اختاره هنا من تقدير : إذ ذكرت ،هو قول الكوفيين ، قاله الخضراوي (٢) ، ويدل له أنه لو كان مصدراً في موضع الحال ، لم يصح مع التعريف ، ولو كان مفعولا مطلقًا لما بعد الفاء ، كما

---

(١) « معرفة » من السلسيلي وهي ساقطة من الأصل و « ب » .

(٢) المساعد ٣ / ٢٣٨ .

قال الأخفش : « لم يصح في نحو : أما عِلماً فَذُو عِلمٍ ، ولو كان مفعولاً لأجله كما قال سيبويه لم يقع غير مصدر ، نحو : « أَمَّا قُرَيْشاً فأنَا أَفْضَلُهَا » ، وبهذا يبطل المذهبين قبله أيضاً ، ويبطل الثلاثة أيضاً جواز رفعه ، بخلاف ما إذا قُدِّر مفعولاً به ، وإنما قدر الكوفيون « إذْ » ؛ حتى لايفصلوا بين أما والفاء / بجملة، قال ابن هشام : « وتكون أمَّا على قولهم ليس لها جملة شرط ، وهذا غير / ٣٣٢/ مستقيم » انتهى ، (واستعمال العلم بالوجهين) النصب ، والرفع (موضعَ هذا المصدر ، جائزٌ على رأيٍ) للكوفيين[١] ، فإنهم حكوا : « أما البصرة فلا بصرة لك » ، ولايخصون ذلك بالعلم ، بل أجازوا ذلك في غير العلم من المعارف ، نحو : « أمَّا أَبَاكَ فَلاَ أبَالَك » و « أمَّا العَبِيْدَ فَلاَ عَبِيْدَ لَكَ »[٢] ، تريد عبيداً بأعيناهم ، وسيبويه يوجب في ذلك الرفع .

[ما تعمل فيه أما]

ويجوز أن تعمل « أَمَّا » لما فيها من معنى الفعل في الحال ، والمفعول لأجله ، والظرف وعديله ، ولا تعمل في غير ذلك عند سيبويه [٣] ، والجماعة ، خلافاً للكوفيين [٤] ، ومنع بعض النحويين عملها في المفعول له .

« فصـــل »

[أقل رجل . . . إلا زيد . ونحو ذلك]

(قد يقوم مقام: ما يفعل أحد) فاعل يفعل (أقلُّ) ، فاعل يقوم ، والمراد به النفي لاضدُّ أكثرَ ، حال كونه (ملازماً للابتداء) ، والتصدير ، لأنه نائب عن نفي بما ومنفي ، فلا يجوز : «كانَ أَقَلُّ » ،

---

(١) السلسيلي ٣ / ٩٨٥ .

(٢) قال سيبويه ١ / ٣٨٩ : « وهو قليل خبيث » .

(٣) انظر الكتاب ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، و ٣ / ١٣٩ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٣٩ .

إلا على إضمار البيان فإن قصد حقيقة التقليل ، نحو : « أقلَّ يَوْمٍ لاَ أَصُومُ فِيهِ » ، إذ المراد كثرة الصوم ، جاز نصب « أقلُّ » على الاشتغال ، وكانت الجملة المذكورة في حالة الرفع خبراً ، نص على ذلك سيبويه .

(والإضافة إلى نكرة) معربة ، أو مبنية ، لأن النكرة في سياق النفي تفيد التعميم ، والمقصود حصوله .

(موصوفة) تلك النكرة (بصفة مغنية عن الخبر) ، سادة مسدة ، كما في : « غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ » ، ولاحذف ، فإن « أَقَلُّ رَجُلٍ » و « غَيْرُ قَائِمٍ » مبتدآن لفظاً ، وهما في تقدير النافي ، و «رَجُلٌ وَقَائِمٌ » مضاف إليهما لفظاً ، وهما في تقدير مبتدأين مرفوعين ، ومابعدها متمم لجريهما[١]، لفظاً ساد مسد خبرهما ، وقال أبو حيان : « الخبرُ محذوف تقديره موجود ، ونحوه » ، وخطأه ابن هشام .

(لازم كونها) أي : صفة النكرة (فعلاً) ، نحو : أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ ».

(وقد) يعوض عن الوصفية بالجملة الفعلية ، أو الظرفية .

(و (تجعل) تلك الجملة (خبراً) عن أقل وهذان القولان معروفان للأخفش [٢] .

قيل : ويؤيد الأول المطابقة للنكرة وجوباً ، وقد أجيب : بأن المطابقة / جاءت بحسب / ٣٣٣/ المعنى ، لأن أقل رجلين يقولان ذلك ، في معنى : مَا رَجُلاَنِ يَقُولاَنِهُ ، ونظيره : غير قَائِمٍ الزَّيْدانِ ، حيث حكم للمضاف إليه مع مرفوعه مما حكم به للمبتدأ مع مرفوعه ، لأن « أَقَلَّ ، وَغَيْرَ » بمنزلة

---

(١) في « ب » لحذفهما ، ولم تظهر في مصورة الأصل (١) ولاحدث لما بعد المضاف إليه وأثبتها « لجريهما » إذهما في موضع جر صفة لرجل ونحوه مما يضاف إليه أقل وغير ونحوهما على رأي للفارسي وهو ما أثبته هنا .

النافي والمبتدأ والمرفوع ، فلما سد مسد الخبر ماليس معمولا للمبتدأ ، روعي جانب المعنى .

(ولابُدَّ) على القولين (من مطابقة فاعلها) ، أي : الجملة الواقعة صفة على الأول ، وخبرا على الثاني (للنكرة المضاف إليها) في التذكير والإفراد وفروعهما ، فيقال : « أقلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذلكَ، وأقَلُّ رَجُلَيْنِ يَقُولانِ ذَلِكَ ، وأَقَلُّ رِجَالٍ يَقُولُونَ ذَلِكَ ، وأَقَلُّ امْرَأَةٍ تَقُولُ ذَلِكَ ، وأقَلُّ امْرَأَتَيْنِ تَقُولانِ ذَلِكَ وأَقَلُّ نِسَاءٍ يَقُلْنَ ذَلِكَ » ، هذا تقرير كلامه ،وعليه انتقادات .

أحدها : أن قوله : « قَدْ يَقُومُ مَقَامَ مايفعل أحد أَقَلُّ » يقتضي أن « أَقَلَّ » نفسها قائمة مقام الجملة ، وليس كذلك ، وإنما مجموع الجملة قائم مقام جميع الجملة .

الثاني : أنه خالف بين المفسِّر والمفَسَّر بالفعلية والاسمية ، فإن جملة « مَا يفعلُ أحدٌ » فعليّة ، وجملة : « أَقَلُّ رَجُلٍ يَفْعَلُ ذَلِكَ » اسمية ولو أبدل قوله : « مَا يَفْعَلُ أَحَدٌ » بقوله: « مَا أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ » كان أولى ؛ للتناسب .

الثالث : أنه لاوجه لتبديل « رَجُلٍ » بـ« أَحَدٍ » ، فإن رَجُلاً في قولنا : ما رَجُلٌ يفعل ذلك » نكرة في سياق النفي ، فهي عامة » قاله ابن هشام في حواشيه .

[قل رجل . . .]

(ويساوي أقلَّ المذكور) أول الفصل (« قَلَّ ») في إفادة النفي ، بما صورته التقليل الموجب، حال كون « قلَّ » (رافعاً) على الفاعلية اسماً (مثل المجرور) في التنكير والوصف بفعلية ، أو ظرفية ، ومطابقة فاعل الوصف للموصوف ، كما تقدم ، دون الخبرية لانتفاء المبتدأ ، فتقول: « قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ » فيرفع « رَجُلٌ » على الفاعلية ورفعه بذلك على أنه محمول على معنى النفي حتى كأنه قال : مَا رَجَلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إلاَّ زَيْدٌ » قاله سيبويه (١) ، وفي كتاب التمام ، في قوله :

---

(١) الكتاب ٢ / ٣١٤ .

{١٣٨٣} حَتَّى رَأَيْتَ دِمَاءَهُمْ تَغْشَاهُمُ ... وَلَقَلَّ سَيْفٌ بَيْنَهُمْ لَمْ يُفْلَلِ [١]

« قُلَّ » هنا بمعنى النفي لا لحقيقة التقليل ، لأن قولك : ماسيف إلا مفلول أنعت من أن تقول: إنَّ ذلك يقعُ قليلاً ، ثم استشهد بقول سيبويه المتقدم . / /٣٣٤ /

[قلما ونحوه]

(وتتصل بقلَّ « ما ») ، حال كونها (كافةً) لقلَّ (عن طَلَبِ فَاعلٍ) لها (فيلزم في غيرِ ضرورةٍ مباشرتُها الأفعالَ) ، كقول بعض العرب : « مَرَرْنَا بِبَلَدٍ قَلَّمَا تَنْبتُ إلاَّ الكُرَّاثَ » ، أي: لاتنبت ، قاله الفارسي ، وقوله :

{١٣٨٤} قَلَّمَا يَبْرَحُ اللَّبِيبُ إِلَى مَا ... يُورِثُ المَجْدَ دَاعِياً أَوْ مُجِيباً [٢]

وبه يُعلَمُ أنَّ « ما » غيرُ مصدريةٍ ؛ لأن « بَرِحَ » لاتقعُ موجبةً ، وقوله :

{١٣٨٥} تَفَاءلْ بِمَا تَهْوى يَكُنْ فَلَقَلَّمَا ... يُقال لِشَيْءٍ كَانَ إلاَّ تَحقَّقَا [٣]

فـ « قَلَّ » فيهنَّ مرادٌ بها النفي ، ولهذا جاء بعدها الاستثناء ، كما في البيت الأخير ، و « ما » كافةٌ لقلَّ عن عملها ، كما تكف ﴿ ربما يَوَدُّ ﴾ [٤] ، ولكن ربما للمضي ، وقلَّما للاستقبال » قاله ابن العِلْج .

واحترز (بكافة) من المصدرية ، نحو : « قَلَّمَا ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فإن قلَّ ليسا مكفوفة بـ « ما »

---

(١) من الكامل .

(٢) من الخفيف : ولم ينسب ، التصريح ١ / ١٨٥ ، شرح شواهد المغني ، تذكره النحاة .

(٣) من الطويل : ولم أقف عليه .

(٤) سورة الحجر آية : ٢ .

هذه ، بل « ما » وصلتها فاعل « قَلَّ » ، أي : قَلَّ ضَرْبي زَيْداً .

{١٣٨٦} صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (١)

" معتـاد " قال المصنف (٣) :

[استثناء]

واختلف فقيل (٢) : وصال فاعل مقدم على فعله ضرورة ، وقيل : فاعل لمحذوف على شريطة التفسير على حد الإضمار بعد ، هلاَّ ، وهَلْ ، وأدوات الشرط ؛ لأن « قلَّ » مثلهن في طلب الفعل لزوماً ، والتأويلان لايخرجانه عن الضرورة ، فإنَّ « قَلَّ » تطلب صريح الفعل إلى جانبها ، لا الفعل المقدر ولا المؤخر ، قاله ابن هشام(٣) ، ثم قال : والصواب في إنشاده :

... ... وقَلَّما ... وِدادٌ ... ...

خلافاً للنحويين أولهم سيبويه (٤) ، انتهى .

[قلما للتقليل]

و (قد) لايراد بـ « قَلَّ » النفي ، (ويُراد بهـا حينـئذ) ، أي : حين اتصال : مـا ، الكافـة بـها

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعه .
ظ : الكتاب ١ / ٣١ ، المقتضب ١ / ٢٢٢ ، المغني ١ / ٣٣٩ ، المساعد ٣ / ٢٤٢ ، والمسائل البغداديات ٢٩٦ ، ديوانه : ٥٠٢ .

(٢) المغني ١ / ٣٤٠ .

(٣) انظر المغني ١ / ٣٣٩ .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ١١٥ .

(التقليل حقيقة) ، على أصل ومنعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هي أفعل تفضيل ، نحو : «قلَّما يَقُومُ زَيْداً » ، إذا أردت أن القيام منه نادر لامنتف عنه .

[القلة تدل على النفي]

(وقد يدل على النفي بقليل) ، كقوله تعالى في سورة النمل : ﴿ قَلِيْلاً مَاتَذَكَّرونَ ﴾ (١) ، قال في الكشاف : « ما زائدة ، أي : يذكرون تذكرا قليلاً ، والمعنى : نفي التذكير ، والقلة تستعمل في معنى النفي » انتهى ، وفي سورة الحاقة : ﴿ قَلِيلاً مَاتؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ، قال البغوي : « أراد بالقليل نفي إيمانهم أصلا / كقولك لمن لايزورك : « قَلَّما تَأْتِينَا » وأنت تريد ، لا تأتينا أصلا . / ٣٣٥/

(وقليلة) كقوله :

[١٣٨٧] قَلِيْلَةُ جَرْسِ الصَّوتِ مَالَمْ تَمَسَّهَا فَإِنْ مِسْتَهَا صَاحَتْ بِغَيْرِ خُفَاتِ (٣)

أنشده الفارسي ، وقال : « التقليل هنا نفي ، ألا ترى أن البكرة إذا لم تُمَسْ لم يكنْ لها جَرْسٌ البَتَّةَ » .

« فصـــل »

[التصرف ومنعه في الأسماء والأفعال]

التصرف ، ومنعه يكونان في الأسماء ، والأفعال ، والتصرف في الأسماء : أن تستعمل بوجوه الإعراب الثلاثة ، ومنعه : أن يقتصر على بعض الإعراب ، « كَسُبْحَانَ » . والتصرف في

---

(١) آية : ٦٢ ، و ظ : الكشاف ٤ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ وفيه « وما مزيده » بدل زائدة .

(٢) آية : ٤١ .

(٣) من الطويل .

الأفعال : أن تختلف أبنية الفعل لاختلاف الزمن ، ومنعه : أن يلزم صيغة واحدة ، إذا عرفت ذلك، فتقول :

[الأفعال الجامدة : في الماضي]

(مُنعت التصرفَ أفعالٌ) ، وتسمى الأفعال الجامدة ، (منها : المبنية [١] في نواسخ الابتداء) ، وهي : « لَيْسَ » اتفاقاً ، و « دَامَ » على الأصح ، وأفعال المقاربة إلا « كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَهَبْ ، وَوهَبَ .

(وباب الاستثناء) ، وهي : « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وَلاَ يَكُونُ » .

(والتعجب) ، وهي : « مَا أَحْسَنَهُ ، وَأَحْسِنْ بِهِ ، وَحَسُنَ بِمعْنَى : ما أَحْسَنَهُ » ، (وما يليه)، أي : يلي باب التعجب ، وهو « نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وَحَبّذَا » .

(ومنها : قلَّ النافية) ، نحو : « قَلَّ رَجُلٌ يقول ذَلكَ إلاَّ زَيْدٌ » ، فإنها ملازمة لصيغة الماضي ، وقيدها بالنافية ، إحترازاً من الدالة على التقليل ، نحو : « قَلَّ وُدُّ فُلاَنٍ » ، فإنها تتصرف ، نحو : «قَلَّ، يَقِلُّ ، وَاقْلِلْ » .

(وتبَارَكَ) من البركة ، فإنها ملازمة لصيغة الماضي ، نحو : ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ ﴾ [٢] ، وأما «بَارَكَ» : فمتصرف ، نحو : « بَارَكَ ، يُبَارِكُ ، بَارِكْ » وفي التنزيل: ﴿ وَبَارَكَ فِيهَا ﴾ [٣] ، وفي الحديث : « إنْ يَشَأْ يُبَارِكِ »[٤] ، اللَّهُمَّ بَارِكْ في صَاعِهَا » [٥] ، ويتعدى بـ « في ، وعلى ، وباللام »

---

(١) في السلسيلي : المثبتة .

(٢) سورة المؤمنون آية : ١٤ .

(٣) سورة فصلت آية : ١٠ .

(٤) صحيح البخاري : جهاد ١٧٠ .

(٥) فتح الباري ٦ / ٨٧ .

وفي الدعاء : « وَبَارِكْ عَلى مُحَمَّدٍ » (١) .

(وسُقِطَ في يَدِه) ، قال في الصحاح : « ويقال سُقِطَ في يَدَيْه وأُسْقِطَ ، أي : نَدِمَ » ثم تلا : ﴿وَلَمَّا سُقِطَ في أَيْديهِمْ﴾ (٢) ، وقال : « أي : نَدِمُوا ، ولم يذكر في يده بالإفراد البتة ، وأفاد مجيئه رباعياً ، وقال أبو عمرو ، وغيره : لايقال : أُسْقِطَ بالألف على مالم يُسَمَّ فاعله » (٣) .

(و « هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ ») ، يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ » ، أي : أَهْلَكَ وَصْفُ مَحَاسِنه.

ويستعمل اسماً بمعنى حسب ، فتوصف به النكرة ، ولايثنى ولايجمع ولايؤنث إجراء له مجرى المصادر ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ هَدَّكَ مِنْ رَجُلَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ هَدَّكَ مِنْ رِجَالٍ ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّكَ مِنْ امْرَأَةٍ ، وَبِنِسَاءٍ هَدَّكَ مِنْ نِسَاءٍ » .

ويستعمل فعلاً فتلحقه تاء التأنيث ، وضمير التثنية والجمع ، فتقول : « مَرَرْتُ / ، بِامْرَأَةٍ هَدَّتْكَ مِنَ امْرَأَةٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ هَدَّاكَ مِنْ رَجُلَيْنِ ، وَبِرِجَالٍ هَدُّوكَ مِنْ رِجَالٍ ، وَبِنِسَاءٍ هَدَدْنَكَ (٤) مِنْ نِسَاءٍ » ، وقول بعضهم : « أنه لم يستعمل منه فعل « مردود بقول سيبويه ، سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ ، وبِامْرَأَةٍ هَدَّتْكَ مِنْ امْرَأَةٍ (٥) ، فجعله فعلا بمعنى كفاك ، وكَفَتْكَ ، وهو مراد المصنف ، فإن كلامه في الأفعال . /٣٣٦/

(وعَمَرْتُكِ اللهَ) ، كقوله :

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١ / ١٢٠ .

(٢) سورة الأعراف آية : ١٤٩ .

(٣) الصحاح ٣ / ١١٣٢ ، بتصرف .

(٤) في الأصل و ب : هدينك – سهو .

(٥) الكتاب ١ / ٤٢٣ .

[١٣٨٨] عَمَرْتُكِ اللهَ إلاَّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا ... أَنْ كُنْتِ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمِ (١)

* والمعنى : أسألك بالله ، وتقدم تقريره في باب القسم .

(وكذَبَ في الإغراء) ، كقول عمر رضي الله عنه : « كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ العُمْرَةُ ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الجِهَادُ ، ثلاثة أسفارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُمْ » (٢) ، والكعنى : وَجَبَ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ » قاله الجوهري (٣) ، وفي النهاية لابن الأثير ، في حديث عمر أنه أتاه يشكو النِّقْرِسُ ، فقال : كَذَبَتْكَ الظَّهَائِرُ ، أي : عَلَيْكَ بالمشي بالظَّهائر ، أي في حَرِّ الهواجر » (٢) انتهى ، والنقرس : بفتح النون ، وكسر الراء من : القَرْسِ وهو البرد الشديدُ قال الأعلم (٤) : « وأصل الكذب : الإمكان ، وقولك للرجل : كَذَبْتَ ، معناه : أَمْكَنْتَ من نفسك ، فلذا اتسع فيه ، فأغرى به (٥) ؛ لأن من أغرى شخصاً بشيء ، فقد جعل المغري به ممكناً مستطاعا إن رامَهُ المغرى به » ويؤيده قول الأخفش (٣) في : «كَذَبَ عَلَيْكُمْ الحَجُّ » هذا أمرٌ بالحجِّ ، كما يقال : « أَمْكَنَكَ الصَّيْدُ » ، أي : فارْمِهِ .

واختلف في الاسم المذكور بعد « عَلَيْكُمْ » ، فقال بعض النحويين (٤) : « يجب رفعه ، ولايجوز نصبه ؛ لأن كذَبَ » فعل لابد له من فاعل ، والجملة في معنى الأمر ، أي : افْعَلُوا ذَلِكَ .

وقال بعضهم : « يجوز نصبه » ، واستدل بحكاية يونس ، وأبي عبيدة : « أنَّ أعرابياً نظر إلى

---

(١) من البسيط للأحوص .

ظ : الكتاب ١ / ٣٢٣ ، المقتضب ٢ / ٣٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢ / ١٠٩ ، المساعد ٣ / ٢٤٦ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤ / ١٥٨ .

(٣) الصحاح ١ / ٢١١ .

(٤) المساعد ٣ / ٢٤٧ .

(٥) قال ابن السكيت : « كَأَنَّ كَذَبَ ههنا إغراءٌ ، أي عليكم به » .

انظر : الصحاح ١ / ٢١١ .

ناقة نِضْوٍ لِرَجُلٍ ، فقال (١) : هَدَمَ عَلَيْكَ البِزْرَ ، والنَّوى ، بنصب البزر والنوى أي : ألزمها في علفها » ، ولكن أبا عبيدة ، وابن القطاع قالا : « لم يُسْمَع النصب مع « كَذَبَ » في الإغراء إلا في هذا الحرف (٢) .

وحكى الأعلم (٣) : « أنّ مُضَرَ تنصب ، واليمن ترفع » .

قال ابن هشام (٤) . ونصب « البِزْرَ » إما بعليكم ، على أن يصدر اسم فعل لأ لزم ، لاظرفاً متعلقاً بـ « كَذَبَ » وإما « بكذب » ، ويبطل الأول بقاء كذب بلا فاعل ، ويبطل الثاني أن كذب قاصر ، ولا يمكن دعوى التنازع ، بأن (٥) . في كذب ضميراً ، وأنه أعمل الثاني ، كما في : ﴿هَاؤُمُ / ٣٣٧/ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ﴾ (٦) ؛ لأنه ارتباط بين العاملين وذلك شرط التنازع » انتهى ، قال في الصحاح : «البَزْرُ : بَزْرُ البَقْلِ ، وغيره ، وهو البَزْرُ ، والبِزْرُ ، والكسر أفصح (٧) .

(وينبغي) ملازم لصيغة المضارع عند المصنف وشوحح في ذلك ، فإنه يقال : « انْبَغَى يَنْبَغي» ، قال ابن فارس في المجمل : « مَا يَنْبَغي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا ، هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بَغَيْتُهُ فَانْبَغَى ، كما تقول : كسرتُهُ فَانْكَسَرَ » (٨) انتهى ، فأثبت له ماضيا .

---

(١) الرواية في اللسان : كذب عليك ، وانظر المساعد ٣ / ٢٤٧ .

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣ / ٧٨ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٤٨ .

(٤) سقط من ب « قال ابن هشام » .

(٥) في الأصل و ب : فإن – تحريف .

(٦) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٧) الصحاح ٢ / ٥٨٩ .

(٨) المجمل في اللغة ١ / ١٣٠ (بغى) .

[في المضارع]

(ويَهيْطُ) ، بفتح الياء التحتانية ، وكسر الهاء ، وسكون الياء التحتانية أيضاً ، وبالطاء المهملة، قال ابن طريف : « يقال : مَازَالَ يَهِيْطُ مَرَّةً ويَمِيْطُ أُخْرَى ، ولا ماضي ليَهِيْطُ ، والهِيَاطُ : الصياحُ ، والمِيَاطُ : الدِّفَاعُ» انتهى ، وقال ابن سيده [١] : « مازال منْذُ اليَوْمِ في هَيْطٍ ومَيْطٍ ، وهِيَاطٍ ومِيَاط ، أي : في صياح ، وشر وجلبة ، وقيل : « في هِيَاطٍ : في دنُوٍّ ، وفي مياط : في تباعدٍ ، يقال : «تَهَايَطَ القَوْمُ : اجْتَمَعُوا وأصْلَحُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ ، وتمايَطُوا : تَبَاعَدُوا وَفَسَدَ مَا بَيْنَهُمْ » .

(و « أَهَلُمَّ ») بفتح الهمزة والهاء ، وضم اللام ، وتشديد الميم المفتوحة : فعل مضارع ، بدليل دخول همزة المتكلم عليه لم يستعمل له ماض ، ولا أمر في الأكثر ، يقال الرجل : «هَلُمَّ لِكَذَا، فيقول : لاَ أَهَلُمُّ » ، وتقدم الكلام على « هَلُمَّ » .

(و « أَهَاءُ ») بالمد ، وبالبناء للفاعل ، (و « أُهَاءُ ») بالمد والبناء للمفعول : فعلان مضارعان (بمعنى : آخُذُ وأُعْطِي) ، الأول للأول ، والثاني للثاني ، يقال : « هَاءَ ، بمعنى : خُذْ ، فيقال : مَاأَهَاءُ، أي : مَا آخُذَ ، أو « مَاأُهَاءُ » ، أي : مَا أُعْطَى .

فإن قيل : أما المبنية للمفعول فمسلم فيها عدم التصرف ، وأما المبنية للفاعل فلا يسلم ذلك فيها ، فإنه يقول : « وَهَاءَ بمعنى : خُذْ ، فأين عدم التصرف فيها ؟ أُجيب : بأن المراد بعدم التصرف عدم التصرف التام ، فإنه لم يستعمل لها ماض ، ولا اسم فاعل ، ولا اسم مفعول .

[في الأمر]

(وَهلُمَّ التميمة) ، فإنها عندهم ملازمة للأمر ، ولم يكن لها عندهم ماضٍ ولا مضارع ، غير

---

(١) المحكم ٤ / ٢٦٧ .

«أَهَلُمُّ» المتقدمة ، ولا اسمُ فاعلٍ ، ولا اسم مفعولٍ ، وغير بني تميم يجعلونها اسم فعل أمر ، وتقدم الكلام عليها في « باب أسماء الأفعال » بأشبع من هذا . / / ٣٣٨/

(و « هَـأْ ») مـن « هَـاءِ » مقـدراً ، كـ « خَفْ » من « خَافَ » (و « هَاءِ ») بالمد ، من هاءى مقدراً ، كـ « نَادِ ، من نَادَي ، كلاهما (بمعنى خُذْ) ، والأول بسكون الهمزة ، والثاني بكسرها .

(وعِمْ صَبَاحَاً) ، فعلُ أَمْرٍ لايتصرف ، واعترض بقول يونس (١) : « وَعِمْتُ الدَّارَ أَعِمُ ، أيْ: قلت لها : انْعَمي » ، وقال الأعلم (٢) : « يقال : وَعَمَ يَعِمُ في معنى نَعِم يَنْعَمُ ، وعِمْ يَعِمُ ، كَعِدْ ويَعِدُ » ، وأجاب ابن هشام « بأن الألفاظ التي جمدت ثلاثة أنواع : ماجُمُودُهُ دائمٌ ، كـ«لَيْسَ»، وما جموده خاص بباب بعينه ، كـ « خَلاَ ، وَعَدَا ، وَحَاشَا » ، فإنها إنما تَجْمُدُ في باب الاستثناء ، لتضمنها معنى الحرف ، وتتصرف في غيره ، وماجمُودُهُ بلفظ خاص يجامعه ، وهو : «عِمْ» ، فإنَّه إنما يَجْمُدُ حال استعمال مع صباحاً ، وخفي هذا التنويع عن أبي حيان (٣) ومُقَلِّدِيهِ ، فَأَوْرَدَ عليه أنه قال :

[١٣٨٩] ... ... وَهَلْ يَعِمْنَ من كانَ في العُصُرِ الخالي (٤)

و « صباحاً » تمييز محول عن الفاعل ، أو ظرف زمان » انتهى .

---

(١) السلسيلي ٣ / ٩٨٧ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٥٠ .

(٣) انظر الارتشاف ٣ / ١٢ .

(٤) من الطويل ، لامرئ القيس ، وصدره : ألا عِم صباحاً أيها الطللُ البالي .
والشاهد فيه قوله : (يعمن) بمجيء المضارع في « عم » فليس جامدا على صورة الأمر .
ظ : ديوانه : ٤٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤١٩ ، الارتشاف ٣ / ١٢ ، الكتاب ٤ / ٣٩ .

و « عِمْ صباحاً » كلمة تحية ، كأنه محذوف من : « نَعِمَ يَنْعِمُ » بالكسر ،وأصله : انْعِمْ ، فحذفت الهمزة والنون تخفيفاً ، ويبرز معه الضمير ، فيقال : « عِمِيَ وَعِمَا وَعِمُوا ، وعِمْنَ » ، ومنه قول عنترة :

{١٣٩٠} ... ... وَعِمي صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةَ واسلَمي (١)

خلافاً لمن قال : إنه أمرٌ ، من عَمَى المطر يعمى عمياً ، والمراد الدعاء بكثرة المطر ، وفيه نظر ، فإن قياسه حينئذ « اعْمِيْ » كَارْمِيْ مِنْ : رَمَى يَرْمِيْ .

(وتعلم بمعنى اعْلَمْ) ، كقوله :

{١٣٩١} تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدوها ... ... (٢)

وقد سبق في باب ظن ، وذكر بعضهم أنها متصرفه .

واحترز بقوله (بمعنى اعلم) من تعلم أمراً بالتعلم فإنه متصرف ، نحو : « تَعَلَّمَ يَتَعَلَّمُ » .

واعترض المصنف : « بأن تعلمْ بمعنى اعْلَمْ » ، دخلت في عموم قول : (منها : المبنية في باب النواسخ) ، وأجيب : بأنه قسّم الأفعال الجامدة إلى ثلاثة أقسام : ماض ، ومضارع ، وأمر ، فما ذكر في النواسخ من قسم الماضي ، دون غيره ، والكلام الآن في أفعال الأمر .

وعورض بأنه يجب على هذا أن يذكر ، و« لايكون » من أفعال الاستثناء في قسم المضارع

---

(١) من الكامل : وصدره : يادَارَ عَبْلَةَ بالجَواء تَكَلَّمي .
ظ : الكتاب ٢ / ٢٦٩ ، التصريح ٢ / ١٨٥ ، وشرح المعلقات للزوني : ١٩٢ ، والمساعد ٣ / ٢٥٠ .
(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ، وعجزه : فبالغ بلطف في التحيُّل والمكرِ .
ظ : المساعد ٣ / ٢٥١ ، والارتشاف ٣ / ١٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٧ .

ولم يتعرض لها فيه ، ويمكن أن يجاب عنه بأن « لايكون » من حيث هو مركب لايوصف بالفعلية إلا تغليباً ، والكلام في المفردات ، لا في المركبات ، فليتأمل . / /٣٣٩/

(وفي زجر الخيل : أَقْدِمْ) ، أمر بالإقدام ، وهو الشجاعة من : أَقْدَمَ يُقْدِمُ ، (واقْدُمْ) أمر بالتقدم من : قَدَمَهُمْ يَقْدُمُهُمْ ، ومنه : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيامَةِ ﴾ (١) ، ومصدره : القَدْمُ ، وفي الصحاح مانصه : « أَقْدِمْ وهو زجرٌ للفرس ، كأنه يُؤْمَرُ بالإقدام » ، وفي حديث المغازي : « إِقْدِمْ حَيْزُومُ » بالكسر ، والصواب فتح الهزة » (٢) انتهى بنصه ، و « حَيْزُومُ » اسم فرس من خيل الملائكة، والزجر السوق ، يقال : زجره إذا ساقه .

(و « هَبْ ») بفتح الهاء ، وسكون الموحدة .

(و « أَرْحِبْ ») بفتح الهمزة وقطعها ، وبالحاء المهملة .

(و « هِجِدْ ») بكسر الهاء والجيم ، وبالدال المهملة ساكنة والثلاثة معطوفة على « أَقْدِمْ » ، فيكون لزجر الخيل ، قال الكميت :

[١٣٩٢] نُعَلِّمُهَا هَبي وَهَلاً وَأَرْحِبْ ... وفي أَبْيَاتِنَا ولنا افْتُلِينَا (٣)

وقال غيره :

[١٣٩٣] نَسْمعُ نَدْهَ الكماة وسْطَهُم ... قَدْمْ وَأَخِّرْ وأَرْحِبي وَهَبي (٤)

---

(١) سورة هود آية : ٩٨ .

(٢) الصحاح ٥ / ٢٠٠٧ .

(٣) من الوافر .

والشاهد : على استعمال « أرحب » زجراً للخيل .

ظ : اللسان (ر ح ب) و « ه ب ا » ، والمساعد ٣ / ٢٥٢.

(٤) من المنسرح ولم أقف على خبره .

أنشده ابن السكيت ، وقال : « قلت لأبي زياد ، كيف تزجر الفرس ؟ » فقال : هِجِدْ ، قلت : والاثنين ؟ قال : هِجِدَا ، قلت : والجماعة ؟ قال : هِجِدْنَهْ » انتهى .

(وليست) « أقدم » ، وماذكر بعدها (أصواتا ، ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة)، التي هي من خصائص الأفعال ، تقول : « أَقْدِمِي ، وَهَبِي ، وَأَرْحِبِي » فإن قلت أهجِدْ بكسرتين ، ليس من أوزان الأفعال ، فما وجه كونه فعلاً ؟ قلت : قال ابن هشام : «وجهه أن أصله : أَجْدِمْ ، فحذفت الميم ، وأبدلت الهمزة هاء ، كما في « هراقَ » و « إِفْعِلْ » من أوزان الأمر ، مثل : إِضْرِبْ، وقد تكلمت العرب بذلك ، ووصلوا بها ضمائر الرفع البارزة » انتهى ، كقول عدي بن الرقاع ، في وصف الخيل :

[١٣٩٤] هُنَّ عُجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنَ من القـو ... لِ هِبِي وَاَجْدِمِّي ... ... [1]

والمعنى : أن الخَيْلَ عُجْمٌ لاتفهم ، ومع هذا قد عرفتْ مما تزجر به كلمتين ، وهما : هَبِي ، وَأَجْدِمِي .

وقال ابن جني في « هِجِدْ » : « إنه اسم فعل ، وليس فعلا ، فلما ظهر معه الضمير خرج على غير الصيغة المعتادة ، إشعاراً بالشذوذ ، ونظيره : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ ﴾ [2] انتهى ، وكذا يقال في الباقي .

وقال الخليل : « يقال أول من ركب الفرس ابن آدم القاتل ، فحمل على أخيه فزجرَ فرسه ، فقال هِجْ دم[3] فلما كثر على ألسنة العرب / اقتصروا على « هِجْدَمْ » انتهى . /٣٤٠/

---

(١) من الخفيف لعدي بن الرقاع العاملي وتتمته كما في اللسان وتاج العروس (أوي) هبي واقدمي وآوو وقومي .

(٢) سورة الحاقة آية : ١٩ .

(٣) في ب : هج الدم .

وقال ابن عياش : « هِجْدِمّ زجر للفرس ، بفتح الدال عن يعقوب ، وبكسرها عن ابن الأعرابي ، وبضمها عن كراع ، والميم مشددة في جميع اللغات » ، قال ابن سيده : « وبعضهم تخفف الميم » [١] .

(واستغنى غالباً بـ « تَرَكَ » عن : وذَرَ ، وَوَدَعَ) في الأفعال [٢] ، (وبـ « التَّرْكِ » عن : الوذْرِ ، والودْع)، في المصادر ، وبـ « تَارِكٍ ومتروكٍ عن : وادعٍ ، ومَوْدُوعٍ في الصفات .

ومن غير الغالب ماذكره في بعض النسخ بقوله : (وربما قيل : وَدَعَ بفتح الدال ، و « وَدْعٌ » بسكونها ، و « وَذَرَ » بفتح الدال) ، ولم يقل : و « وَذْرٌ » بسكونها ، فعلم أنه سمع قليلاً ، و«دَعَ» ومصدره ، و « وَذَرَ » دون مصدره ، وسمع أيضاً : « وَادِعٌ ، وَمَوْدُوعٌ » .

فمن مجيء « وَدَعَ » ، قراءة عروة بن الزبير : ﴿ مَاوَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [٣] ، مخففاً [٤] ، لقول قريش : « وَدَعَهُ رَبُّهُ وَقَلاَهُ » ، يروى على وجهين : مخففاً ، ومشدداً ، وهما مبنيان على القرائن .

ومن مجيء « وَذَرَ » ، الحديث : « ذَرُوا الحَبَشَةَ مَاوَذَرَتْكُمْ » [٥] .

ومن مجيء « الوَدْعِ » ، الحديث : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ الجُمُعَةَ » [٦] .

ومن مجيئ « وَادِعٍ » ، قوله :

---

(١) المحكم ٤ / ٣٣٩ ، وسقط من ب « بعضهم » .

(٢) وقال الجوهري في الصحاح ٣ / ١٢٩٦ : « وقد أُميت ماضيه » .

(٣) سورة الضحى آية : ٣ .

(٤) شواذ ابن خالويه ١٧٥ ، والبحر ٨ / ٤٨٥ .

(٥) الارتشاف ٣ / ١٤ ، وروى في الهمع ٥ / ٢٤ : « دعوا الحبشه ماودَعُوكم » .

(٦) نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ٢ / ٧٨ .

[١٣٩٥] فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِي حزين على تَرْكِ الّذِيْ أَنَا وَادِعُ (١)

أنشده أبو علي في البصريات.

ومجيء « مَوْدُوعٍ » ، قول خفاف بن ندبة ، في وصف فرس :

[١٣٩٦] إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مَصْدَقِ (٢)

الجوهري (٣) ، والمعنى : أنه إذا ابتلَّتْ حوافرُهُ من عرقِ أعَاليه جرَىَ وهو متروك لايضرب ، ولايزجر ويصدقك في وعده البلوغ إلى الغاية ، يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذُو مَصْدَقٍ ، بالفتح ، أي : صادق في الحملة وصادق في الجري ، كأنه ذو صدق فيما يعدك به من ذلك.

---

(١) من الطويل .

اللسان (و د ع) وذكر فيه أن أبا علي رواه في البصريات ١ / ٤٠٠

(٢) من الطويل

ظ : المساعد ٣ / ٢٥٥ ، الدرر ٢ / ١٠٨ ، والهمع ٥ / ٢٥ ، واللسان (و د ع) .

(٣) الصحاح ٣ / ١٢٩٦ .

(٦٧) باب الحكايـــة

[بغير القول بأي . وبمن الاستفهاميتين]

[حدها وكيف تكون]

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام ، (إن سُئل بـ أيٍّ ») الاستفهامية ، (عن مذكور منكر عاقل ، أو غيره حكى فيها) ، أي : في أيٍّ ، (مطلقاً) ، وقفاً / ووصلاً ، (مايستحقه) الاسم المذكور (من) حركة (إعراب) وإفراد ، وتذكير (وتأنيث ، وتثنية ، أوجمع[٢] تصحيح موجود [٢] فيه) أي : في نفس المنكّر المحكي ، فتقول لمن قال : رَأَيْتُ رَجُلاً وَامْرَأَةً ، وَغُلاَمَيْنِ وَجَارِيَتَيْنِ ، وَبَنِيْنَ وَبَنَاتٍ أَيًا ، وأَيَّةً ؟ وأَيَّيْنِ وَأَيَّتَيْنِ؟ وأَيِّيْنَ وَأَيَّاتٍ ؟ » . / ٣٤١/

(أو صالحٍ لوصفهِ) ، بجمعِ التَّصحيحِ ، فتقول لمن قالَ : « جَاءَ قَوْمٌ ، أَيُّونَ ؟ ؛ لصلاحية «قَوْمٍ » للوصف ، بما فيه الواو والنون ، نحو : « قَوْمٌ مُسْلِمُونَ » ، وكذلك تقول لمن قال : « جَاءَ نِسَاءٌ ، أَيَّاتٌ » لصلاحية نساء للوصف ، بما فيه الألف والتاء ، نحو : « نِسَاءٌ مُسْلِمَاتٌ » ، ويسمى الاستفهام في هذا الباب « استثباتاً » .

وأما إذا كانت « أيٌّ » لغير الاستثبات ، فالأفصح الإفراد ، والتذكير ، نحو : « أيُّ رَجُلَيْنِ ، وأيُّ رِجَالٍ ، وأيُّ امْرَأَتَيْنِ ، وأيُّ نِسَاءٍ » ، وتندر المطابقة ، نحو :

{١٣٩٧} بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ ... ... [١]

---

(١) من الطويل .للكميت بن زيد ، وعجزه : ترى حبهم عارا علي وتحسب .
والشاهد فيه قوله : (بأية سنة) على تأنيث « أي » في ابتداء السؤال .
ظ : المحتسب ١ / ١٨٣ ، الشرح الكبير ٢ / ٣١٠ ، التصريح ١ / ٢٥٩ ، المساعد ٣ / ٢٥٩ .

[حركة أي في الحكاية وإعرابها]

واختلف في حركة « أيٍّ » في الحكاية ، فقيل : حركة إعراب نشأت عن عامل مقدر ، وقيل: حركة حكاية ، إتباعاً للفظ المتكلم ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، أو الخبرية على طريق البصريين [١] .

وعلى القول بالإعراب إن وقعت سؤالاً مرفوع بالفاعلية ، نحو : « قامَ رَجُلٌ ، فتقول : أيٌّ: «فقيل : فاعلٌ بـ « قَامَ » سابق عليها في التقدير ؛ لأن الاسستثبات يُزيل الصَدريَّة ، كأنَّك أعدتَ ماقاله السائل ، وأنك إنما ذكرت أيًا فقط ، ويجوز أن يُصرَّح به توكيداً قاله الكوفيون[٢] ، ومقتضى قواعد البصريين أن تعيين ابتدائيته ، لأن الفاعل لايَتَقَدَّمُ ، والاستفهام لايتأخر ، والكوفيون يجوزونها [٣] .

فإن سألت بها عن منصوب [أ] و مجرور فقياس قول البصريين [٤] أنها مبتدأ ، والحركة للحكاية ، أو معمولةٌ لمحذوف متأخر ، ولك أن تصرح به توكيداً مع المتأخر ، نحو : «أَيّاً رَأَيْتَ ، وبأيٍّ مَرَرْتَ ؟ » ، وعندَ الكوفيين [٥] منعهما ، وعلى قول الكوفيين : « يجوز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة / ، وأجازوا أيضاً إظهار العامل المتقدم هنا ، فيقولون : « قامَ ، أيٌّ ؟ » ، نحو : «رأَيْتُ أيّاً ، ومَرَرْتُ بِأَيٍّ » ، لأن الاستثبات يزيل الصدرية ، كما تقدم . / ٣٤٢/

واحترز المصنف بقوله : « منْ مذكور » عن الاستفهام بها ابتداء ، فإنه لايحكي فيها شيء ، بل تكون جارية بوجوه الإعراب على مايقتضيه الحال ، نحو : « أَيُّهُمْ قَامَ ؟ » و « أيَّ النَّاسِ

---

(١) الارتشاف ١ / ٣١٩ .

(٢) سقط من « ب » : قاله الكوفيون » .

(٣) المساعد ٣ / ٢٦٠ .

(٤) التصريح ٢ / ٢٨٣ .

(٥) التصريح ٣ / ٢٨٣ .

أَكْرَمْتَ؟» و « بِأَيٍّ الصَّالِحِيْنَ مَرَرْتَ؟ » ، فيجب تقديمها هنا ، لأن الاستفهام ليس للاستثبات ، بل استفهام محض .

واحترز بقول : « مُنَكَّرٍ » ، من المعرف، فإنه لايُحكى مَالَهُ ، بل تأتي بأيٍّ مستفهمًا ، كما في غير الاستثبات ، فإذا قيل : « جَاءَتْ هِنْدٌ ، قلت : أيٌّ » ، وإذا قيل : « جَاءَ الزَّيْدَانِ ، قلت : أيٌّ » ، وإذا قلت : « رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ ، قلت : أيٌّ » ، وبطلت الحكاية ، هذا إذا كان المخاطب يعرف تلك المعرفة ، فإذا كان يجهلها جازت الحكاية لتنزل المعرفة حينئذ منزلة النكرة ، قاله الشهاب الحلبي .

[الحكاية بمن]

(وإن سُئل عنه)، أي : عن المذكر المنكر العاقل (في الوقف) خاصة (بمن) الاستفهامية ، (فكذلك) الحكم ، فتجري الحكاية بمن مجرى الحكاية بأي ، (ولكن تشبع الحركات في نونها حال الإفراد) في التذكير ، فإذا قيل : « قامَ رَجُلٌ ، قلتُ: مَنُو ؟ » ورأَيْتُ رَجُلاً ، قُلْتَ : مَنَا ؟ » ، «ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، قُلْتَ : مَنِي : » ، لأنه لولا الاشباع بطلت الحكاية ، لأن الحكاية في « مَنْ » ، إنما تكون وقفاً ، ولا يوقف على الحركات ، بخلاف « أيٍّ » فإن الحكاية فيها وإن كانت وقفاً حصلت وصلاً ، فلم يحتج إلى إشباع ، قيل : وليْسَ على إطلاقه ؛ لأن المؤنث لاحركة فيه ، وإنما يحكي التأنيث فقط ، وإذا انتفت الحركات انتفى الاشباع ، فلذلك قيدنا الإفراد بالتذكير .

(وَ) لكن (تسكن) نونها (قبل تاء التأنيث حال التثنية) ، فتقول : « مَنْتَانِ » في الرفع ، و «مَنْتَيْنِ » في الجر ، والنصب ، بإسكان النون في الأحوال الثلاثة .

قيل : والحقُّ أن هذه التاء تاء الحكاية لا تاء التأنيث ، لأن تاء التأنيث لايسكن ماقبلها ، ولكن تفتح نونها قبل تاء التأنيث حال الإفراد ، فتقول : « مَنَهْ » ، بفتح النون ، وسكون التاء ، وقلب التاء هاء ، (وربما سكنت في) حال (الإفراد) ، فقيل : « مَنْتْ » بسكون / النون والتاء في / ٣٤٣/

الأحـوال الثلاثة ، وسلامة التاء من القلب هاء .

(وحُرِّكَتْ) قبل تاء التأنيث (في) حال (التثنية) ، فقيل : « مَنَتَانِ » بفتح النون فهاتان لغتان ، فمن حرك في الإفراد حرك في التثنية ، ومن سكن في الإفراد سكن في التثنية ، فَأَخْذُ تحريكِ المفرد من الأولى ، وسكون التثنية من الثانية استغناء بإحدى اللغتين عن الأخرى ، كما في سائر المتداخلات ، فصار الفصيح متعاكساً كما ترى ، وماذكره المصنف من مطابقة « أيٍّ » ، وَ « مَنْ » ، في الحكاية على الوجه المذكور ، قيل : وهو الأفصح .

[عدم المطابقة في أي ومن]

(وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر) وهو المفرد المؤنث ، والمثنى ،والمجموع ، (استعمالهما معه) ، أي : مع المفرد المذكر ، فلا يؤنثان ، ولايثنيان ، ولا يجمعا ، ولا يؤنثا ، وأن من العرب من يفعل ذلك فيهما .

وقد يستعملان هذا الاستعمال المذكور إلا أن أيّاً تلحقها التاء مع المؤنث ، فتقول في « أيٍّ » لمن قال : « قَامَ رَجُلٌ ، أَوْ رَجُلاَنِ ، أَوْ رِجَالٌ ، أيٌّ ؟ » ، ولمن قال : « قَامَتْ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ ، أَوْ نِسَاءٌ، أيَّةٌ ؟ » ، وكذا في النصب والجر .

وتقول في « مَنْ » لمن قال : « قَامَ رَجُلٌ ، أَوْ رَجُلاَنِ أَوْ رِجَالٌ ، أَوْ امْرَأَةٌ ، أَوْ امْرَأَتَانِ ، أَوْ نِسَاءٌ، « مَنُو » في الرفع ، و « مَنَا » في النصب ، و « مَنِى » في الجر ، لايختلف في ذلك المفرد وغيره.

وتحصل في ذلك ثلاث لغات : المطابقة مطلقا ، وعدمها مطلقا ، والمطابقة في المؤنث ، وعدمها في التثنية والجمع ، ولم يحكِ المصنفُ الثالثة ، ودعوى الشُّرَّاحِ ، أنها هي المذكورة في كلامــه ممنوعة .

[الأحرف اللاحقة من]

واختلف في هذه الأحرف الثلاثة اللاحقة لـ « مَنْ » ، فقال المبرد [١] ، والفارسي [٢] : «الحكاية مشبهة بالإعراب ، فالحروف اجتلبت أولاً للحكاية ، فلزم تحريك ماقبلها » .

وقال السيرافي [٣] : « الحكاية وقعت بالحركات ، ثم أشبعت ، فتولدت الحروف في الوقف حتى لايوقف على متحرك ، ورد : بأن الحركات إنما / تبين في الكلام بهاء السكت وبالألف في / ٣٤٤/
«أَنَا » و « حَيْهَلا » خاصة ، وبأن الموضع للوقف ، ولا حركة فيه .

وقال بعضهم : « الحروف عوض عن التنوين » ، فإذا قيل : « مَنُو ، أوْ مَنَا ، أوْ مَنِى ، فالحكاية بالضمة ، والفتحة ، والكسرة ، والواو ، والألف ، والياء ، بدل من التنوين ، ورد بأن ذلك لغة قليلة، وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب .

وقيل : عِوَضٌ عَنْ لام العهد ، لأن قياس النكرة إذا أُعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة ، لئلا يتوهم أنها غيرها ، قال أبو حيان [٤] : « والصحيح قول المبرد ، والفارسي » ، ولما فرغ من حكاية النكرات شرع في ذكر حكاية المعارف ، فقال .

[حكاية المعارف]

(ولا تُحكى غالباً معرفة) لأن الأصل فيها ألا تحكى ؛ لأن الحكاية استثبات مجهول ، والمعارف مشهورة (إلا أنَّ العَلَمَ) ، قد يطرأ فيه الاشتراك فيعرض فيه الاشتباه ، فيحسن فيه

---

(١) المقتضب ٢ / ٣٠٥ - والمساعد ٣ / ٢٦٢ .
(٢) المساعد ٣ / ٢٦٢ .
(٣) الارتشاف ٣ / ٣٢١ .
(٤) الارتشاف ٣ / ٣٢٢ .

الاستثبات، فلذلك قال : (إلاَّ العَلَمُ غيرُ المتيقن نفي الاشتراك فيه) ، كَزَيْدٍ وعَمْرٍو ، فإن تيقن نفي الاشتراك فيه ، كالفرزدق ، فقد انحصر فلا فائدة في حكايته ، فلو قال قائل : « قال الفرزْدَقُ » لم يحسن أن يُحكى لعدم الاشتراك فيه ، وهذا القيد لايعرف لغير المصنف ،وتبعه في الارتشاف[١] ، ومثَّله بالفرزدق ، ونبّه على أنه لايسأل عنه ، فيقال : لأي شيءٍ احترزت عنه ، ونحن إنما نتكلَّمُ في شيء يسأَلُ عنه ، هل يُحكى ، أو لايُحكى ؟

ومن غير الغالب ماحكى من قولهم : « مَعَ مَنِينَ ؟ لمن قال : ذَهَبَ مَعهُمْ ، فحكى ما للضمير في « مَن » ، قاله أبو حيان ، ومتابعوه ، وفيه نظر ؛ لأنه من حكاية الضمير ، كما تحكى النكرة ، وسيصرح بذلك ، والصواب أن يمثل بمن « أَنَا » ، لمن قيل له : مَنْ ؟ فقال : أنا » قاله ابنُ هشام .

(فَيَحكيه الحجازيون) [٢] ، جوازاً دون التميميين ، حال كونه (مقدراً إعرابه بعد « مَنْ ») ، في الأحوال الثلاثة ، فتقول لمن قل : « جَاءَ زَيْدٌ : مَنْ زَيْدٌ ؟ » بالرفع ، ولمن قال : « رَأَيْتُ زَيْداً : مَنْ زَيْداً » بالنصب ، ولمن قال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : مَنْ زَيْدٍ » بالجر ، فـ « مَنْ » مبتدأ فيهن ، والاسم بعدها خبر ، ويجوز عكسه ، وعلامة الرفع صفة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الحكاية .

وقيل في : « مَنْ زَيْدٌ » بالرفع : إن الرفع الموجود إعراب لا حكاية ، إذ لاضرورة إلى تكلف التقدير ، وفيه نظر ؛ لفوات حركة الحكاية ، غاية مافي الباب: أنها أشبهتها لفظا فلا تقوم ؟ عنها معنى / ، ونظير ذلك قولهم في الترخيم : « يَامَنْصُ » بضمة حادثة ؛ للبناء ، غير الضمة التي كانت /٣٤٥/
في « منصورٍ » ؛ ليجري الباب على سنن واحدٍ ، هذا مذهب جمهور البصريين [٣] .

---

(١) ١ / ٣٢٣ .
(٢) أوضح المسالك ٤ / ٢٨٥ .
(٣) الارتشاف ١ / ٣٢٣ .

وذهب الكوفيون (١) : [إلى] (٢) أن حركات الاسم الواقع بعد « مَنْ » حركات إعراب ، وأنه بدل من نفس « مَنْ » ، و « مَنْ » معمولةٌ لعاملٍ مضمرٍ ، فإذا قلت : مَنْ زيدٌ؟ لمن قال : «جَاءَ زَيْدٌ » فـ « مَنْ » مرفوعة بفعل مضمر ، و « زَيْدٌ » بدل منها ، والتقدير : جَاءَ مَنْ زَيْدٌ ، وإذا قلت : مَنْ زَيْداً ؟ لمن قال : « ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فالتقدير : ضَرَبْتَ مَنْ زَيْداً ؟ وإذا قلت : مَنْ زَيْد ؟ بالجر ، لمن قال : مَرَرْتُ بزَيْدٍ » ، فالتقدير : بِمَنْ مَرَرْتُ زَيْدٍ ، أوْ مَرَرْتَ بِمَنْ زَيْدٍ ؟ ورد : بأنه إذا أبدل من اسم الاستفهام فلابد من إعادة حرف الاستفهام مع البدل ،كقولك : « كَيْفَ زَيْدٌ أصحيح أمْ سَقِيمٌ»، « كَمْ مَالُكَ أعِشْرُونَ أمْ ثَلاثُونَ » .

[شروط حكاية العلم]

ثم شَرَعَ يذكُرُ شروطَ حكايةِ العَلَمِ ، فَشَرَطَ في « مَنْ » أنْ تكونَ (غيرَ مقرونةٍ بعاطفٍ) فإن قُرنت بعاطف – ولا يكون إلا بالواو ، أو الفاء ، نحو : « وَمَنْ زَيْدٌ ؟ لمن قال: « جَاءَ زَيْدٌ ، أوْ رأَيْتُ زَيْداً ، أوْ مَرَرْتُ بزَيْدٍ » – بَطَلَتِ الحكايةُ ، ووجب رفع زيد في الأحوال الثلاثة باتفاق الحجازيين ، والتميميين .

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئولَ عنه هو المتقدم الذكر لاغير ، فإذا عُطِفَتْ جملةُ السؤالِ على كلامِ المسئُولِ ، صار في ذلك بيانُ أن المسئولَ عنه هو الأولُ ؛ لأنك لا تبتدئُ سؤالاً عما لم يذكر مصدّراً بحرف العطف ، إذ كان حرفُ العطفِ لازماً للتوسط بين معطوفٍ ، ومعطوفٍ عليه .

ويستثنى من ذلك ما إذا قيل : ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً ، فإنه يجوز أن تقول : « مَنْ زَيْداً ؟ ، وَمَنْ

---

(١) المساعد ٣ / ٢٦٤ .

(٢) [ ] زيادة للسياق .

عَمْراً ؟ » بالحكاية ، فإنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف على الأول ،نص على ذلك ابن العلج في « البسيط » ويشترط في العلم المراد حكايتُهُ ألاَّ يكون متبوعاً بتابع إلا ماجعل مع تابعه ، كالكلمة الواحدة ، وسيأتي ، فإن كان متبوع بنعت ، نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدِ الطَّوِيْلِ » ، أو بعطف بيان، نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدِ أَبِيْ عَبْدِ اللَّهِ » ، أو نسق نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو » ، أو بتوكيد ، نحو: « مَرَرْتُ بزَيْدِ نَفْسِهِ » ، أو ببدل ، نحو : « مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَخِيْكَ » / ، فلا سبيل إلى الحكاية، / ٣٤٦/ فـلا تقول فيها كلها إلا : « مَنْ زَيْدٌ الطَّوِيْلُ ؟ ، ومَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَنْ زَيْدٌ وعَمْرٌو ؟ وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ ؟ ، وَمَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ ؟ ، بالرفع في الجميع ، استغناءً بإطالته عن الحكاية ، لما تقدم في عطف جملة السؤال وفي عطف النسق خلاف يأتي .

[حكاية غير العلم . والحكاية في الوصل]

(ولا يقاس عليه) أي : على العلم (سائر المعارف) ، أي : باقيها ، لما تقدم من العلة ، (ولايحكي في الوصل بـ « مَنْ » خلافاً ليونس في المسألتين) . فزعم أنه يقاس على العلم بقية المعارف بجامع التعريف فأجاز أن يقال لمن قال : « رَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيْكَ : مَنْ أَخَاكَ ؟ وَمَنْ أَخِيكَ ؟ ، ومذهب الجمهور [1] أن ذلك لاتجوز حكايته .

مالم يكن المعرَّف محلى بأل ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتي بمن مفتتحة بأل مختتمةً بياءِ النسب ، فتقول لمن قال : « قَامَ القُرَشِيُّ المَنِيُّ » ، ويعربُ ويؤنثُ ، ويُثنى ، ويُجمع جمع السلامة للمذكر ، والمؤنث وصلا ، ووقفاً ، عاقلاً أو غيره ، كما أطلقه سيبويه[2] .

وقال المبرد [3] وغيره : « إنما يقال : المَنِيّ ، فيمن يعقل ،وأما غيره فيقال : المَائِيُّ ، والماوِيُّ،

---

(١) وهو مذهب الحجازيين ، انظر المساعد ٣ / ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١٥ .

(٣) المساعد ٣ / ٢٦٥ ، وفي الارتشاف ٣٢٥٨: «ولم يسمع الماي، والماوي وإنما قاله المبرد ومبرمان بالقياس».

والصحيح الإطلاق .

ولايرد ذلك على المصنف ، فإنه إنما أراد أن يحكي بعد « مَنْ » لامطلق الحكاية ، ولذلك قدم أنه لايحكي بمن إلا في الوقف ، وهذه جائزة وصلاً ووقفاً ، كما قدمنا .

[الحكاية في الوصل]

وأجاز يونس [١] حكاية ما للنكرة بمنْ في الوصل فتلحقها الواو ، والألف والياء وصلاً ، كما تلحقها وقفاً ، فتقول : « مَنُو يَافَتَى ، ومنا ياهَذَا ، وَمَنِي يازَيْدُ » بلا تنوين ، وتقول في المؤنث : «مَنْتُ يافَتَى » ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، يشير إلى الحركة ولاتنوين ، وفي التثنية : « مَنَانِ ، ومَنْتَانِ يافتى ومَنَيْنِ ، وَمَنْتَيْنِ » بكسر النون ، « مَنُونَ ، وَمَنِيْنَ يافَتَى » بفتحها ، و « مَنَاتٌ يافَتَى » بضم التاء مع التنوين رفعاً ، وبكسرها والتنوين جراً ونصباً ، وهو مذهب لبعض العرب حكاه يونس [٢] عنهم ، فأما قوله :

[١٣٩٨] أَتَوْا نَارِيَ ، فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلاماً [٣]

فشاذ ، وعند سيبويه والجمهور من وجهين: إثبات العلامة في الوصل ، وحكاية غير النكرة بمن .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١١ - المساعد ٣ / ٢٦٦ .

(٣) من الوافر ، لسُمير بن الحارث .

والشاهد فيه قوله : (منون) حيث حكاه بمن في الوصل ثم المحكى معرفه غير علم ضرورة ، وإنما يحكى بها في الوقف وعلى النكرة أو العلم .

ظ : الكتاب ٢ / ٤١١ ، النوادر ٣٨٠ ، الخصائص ١ / ١٢٩ ، التصريح ٢ / ٢٨٣ .

[حكاية العلم في العطف]

(وفي حكاية العلم) ، حال كونه (معطوفاً ، أو معطوفاً عليه خلاف) مبني على أن / / ٣٤٧/ العطف يبطل الحكاية قياساً على غيره من التوابع ، أولا ، فقال يونس وجماعة : « يُبطلها » ، وقال سيبويه وطائفة : « لايبطلها » [(١)] ، وأطلق المصنف العطف ، فشمل ما إذا كان بين علمين ، نحو : « رأَيْتُ زَيْداً أَوَ عَمْراً » فزيدٌ علم وهو معطوف عليه ، وعمرٌو علم أيضاً ، وهو معطوف ، فالعلم هنا جمع بين كونه معطوفاً ، ومعطوفاً عليه ، لكن مع اختلاف الذاتين ضرورة تغاير المتعاطفين ، وما إذا كان العلم معطوفاً فقط ، نحو : « رأَيْتُ رَجُلاً وَعَمْراً » وبالعكس ، نحو : « رأَيْتُ عَمْراً وَرَجُلاً».

فأما إذا كانا علمين فيحكيان عند سيبويه وأتباعه ، فتقول : « مَنْ زَيْداً وَعَمْراً ؟ لمن قال : «رأَيْتُ زَيْداً وعَمْراً » .

وأما إذا كان أحدهما غير علم ، فالحكم للأول ، والثاني تابع له في الحكاية وبطلانها ، فتقول: « مَنْ زَيْداً وَرَجُلاً؟ » بالنصب على الحكاية ، و « مَنْ زَيْدٌ وَرَجُلٌ ؟ » بالرفع على بطلانها ، وتقول في: « رأَيْتُ رَجُلاً وَزَيْداً ، مَنْ رَجُلٌ وَزَيْدٌ ؟ » بالرفع .

وفي البسيط [(٢)] : « تقول : مَنْ زَيْداً وَمَنَا إنْ أَخَّرْتَ النكرة ، فإن قدمتها قلت : مَنْ ، ومَنْ زَيْداً؟ ، وفيه أيضاً ، إن كان أحدُ المتعاطفين مما لايحكى فأعدت « مَنْ » ، حكيت العلم دون غيره ، وإلا لم تحك واحداً منهما » .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٦٧ .

وقال سيبويه : « وهذا أحسنُ » (١) ، يعني البناء على السابق .

وَخص المصنف الخلاف في شرح الكافية (٢) بأن يكون أحد المتعاطفين علماً ، والآخرُ غيرَ علمٍ ، فقال مانصه : « واختلف في حكاية العلم معطوفاً على غير علم ، أو معطوفاً عليه غير علم ، نحو : « مَنْ سَعِيْداً وابنهُ ؟ لمن قال : رَأَيْتُ سَعِيْداً وَابْنَهُ » ، و « مَنْ غُلاَمَ زَيْدٍ وَعَمْرا ؟ لمن قال : رَأَيْتُ غُلاَمَ زَيْدٍ وَعَمْراً » ، فبعضهم أجاز ، وبعضهم منع » (٣) انتهى ، وتبعه ابنه في شرح الخلاصة، فحكى ماقاله في شرح الكافية ، وأقره عليه (٤) ؛ فاقتضى ذلك أن نحو : « رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً » ، لاخلاف في جواز حكايته ، وهو مخالف لظاهر مافي هذا الكتاب .

والقول بجواز الحكاية في العلم معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، (منعه يونس) ،ومن تابعه ، قياساً / على بقية التوابع ، فإن التابع - على ما سيأتي - مبطل للحكاية ، (وجوزه غيره) ، وفرق / ٣٤٨/
بأن الاسم الأول قد وضح به فزال الاشتراك المجوز للحكاية ، بخلاف عطف النسق ؛ فإنه لايوضح متبوعه ، (واستحسنه سيبويه) ، كما مر .

[حكاية العلم مع سائر التوابع]

(وَ) الحاصل أنه (لايحكى) العلم مبيناً ، ولا مؤكداً ، ولا مبدلاً منه ولا (موصوف بغير «ابْنٍ » مضاف إلى علم) ، ولا موصوفاً بابن والابن مضاف إلى غير علم ، ولا موصوفاً بِبِنْتٍ وإن أضيفت إلى علم ؛ لأن التابع في ذلك كله موضح لما قبله ، ومزيل لاشتراكه ، وتقدم أن شرط

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٤ .

(٢) الباء في بأن زيادة للسياق .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٢٠ .

(٤) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم : ٧٤٩ .

المحكي من الأعلام ألا يكون متيقناً نفي الاشتراك عنه ، إلا أن تكون الصفة قد نزلت من الموصوف منزلة الجزء من الكلمة ، فحينئذ تجوز حكاية ذلك الموصوف ؛ لأنه مع صفته صارا كالاسم الواحد ، وذلك إذا وصف العلم بابْنٍ ، أو ابْنَةٍ مضاف إلى علم ، فتقول : « مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ؟ وَمَنْ هِنْدَ بْنَةَ عَمْرٍو ؟ ، لمن قال : رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ، أوْ هِنْدَ بْنَةَ عَمْرٍو » ، لتنزيل الصفة من الموصوف منزلة الجزء ، بدليل سقوط التنوين من الموصوف إن كان منصرفاً .

[حكاية الاسم دون سؤال]

(وربما حكي الاسم) علما ، أو غيره (دون سؤال) ، سمع سيبويه : « دَعْنا مِن تَمْرَتَانِ » حكاية من قال : « عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ » ، وسمع قولهم : « لَيْسَ بِقُرَشِيّاً » حكاية من قال : « أَلَيْسَ قُرَشِيّاً »[1] ، ووجد بخط بعضهم : « عليُّ بْنُ أَبُو طَالِبٍ » ، وقيل : هذا النوع على إضمار القول ، والأصل : « دعْنا منْ قَوْلِكَ : ماعِنْدَهُ تَمْرَتَانِ » و « لَيْسَ بالذي يقال فيه قُرَشِياً » و «ابْنُ الَّذي يُقَالُ لَهُ: أَبُو طَالِبٍ » ، كما في قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [2] في أحد الوجهين ، فإبراهيمُ : نائب فاعل ، يقال : ، كأنه قيل : يقال له هذا اللفظ ، وقيل : إِبْرَاهِيمُ : مُنَادَى حذف منه حرف النداء والأصل : ياإِبْرَاهِيمُ ، فيكون من حكاية الجمل على الوجه الثاني دون الأول .

[حكاية العلم المجهول حكاية النكرة وحكاية المضمر]

(وربما حُكِى العلم) إذا كان مجهولاً ، (والمضمر بـ « مَنْ » حكاية المنكر) ، فيقال لمن قال : « قامَ زَيْدٌ » : مَنُو ؟ » أو لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْداً » : مَناً ؟ ، ولمن قال : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : مَنِي » ، كما يحكي ما للنكرة في لفظ « مَنْ » .

---

(١) الكتاب ٢ / ٤١٣ .

(٢) سورة الأنبياء اية : ٦٠ .

وكذلك المضمر ، فتقول : لمن قال : « قَامُوا » مَنُونَ ؟ و « رَأَيْتَهُمْ : مَنِيْنُ ؟ وعليه ماسبق من قولهم : مع منين ؟ استثباتاً لمن قال : « ذَهَبْتُ مَعَهُمْ » .

وليس هذا خاصاً بالعلم ، والمضمر بمن وحدها ، بل جاء في كل معرفة مجهولة ، سواء كان علماً، أو مضمراً ، أو غيرهما مع مَنْ ، أو مع : أيٍّ / ولو قال : وربما حكيت المعرفة كحكاية النكرة بمنْ ، وأيٍّ لكان أشمل . / ٣٤٩/

[صرف من . وإثبات الزيادة عليها وصلا]

(وربما قيل : ضربَ مَنٌ) ، بالرفع على الفاعلية (مَنَهْ) بالنصب على المفعولية ، و « مَنُو مَنَا» بلا تنوين حكاية للفاعل ، والمفعول ، ففي كل من المثالين أزال الاستفهاميتين عن صدريتهما ، وأعربَ في لأول فَنَوَّنَ ، ولم يعرب في الثاني فلم ينون ، ولكنه حكى (لمن قال : « ضَرَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً) ، هذا راجعٌ إلى « مَنٌ ، ومَنَهْ » ، (ورجلٌ رجلاً) ، هذا راجع إلى « مَنُومَناً » ، على طريق اللف والنشر ، والمراد بالأول : أن من العرب من يعرب « مَنْ » ، قال يونس والكسائي [1] : «منَ العَرَبِ مَنْ يُعرب « منْ » ، ويحكي بها النكرة ، كما يحكي بأيٍّ ، ومنْ كلامهم : « ضَرَبَ مَنٌ مَنَاً»، وحكى الكسائي : « ضَرَبَ غُلَامُ مَنٍ مِنَا » بإعراب الأول بالخفض وتنوينها ، وبترك الإعراب فيها وتسكينها .

والمراد بالثاني إثبات الزيادة في الوصل ؛ ولقلة هذا العمل ، أشار بقوله : (ربما) .

[من حكاية التمييز]

(وَ) قد (يقال في حكاية التمييز ، لمن قال : عِنْدِي عِشْرُونَ) رطلاً (عشرون ماذا ؟

---

(١) المساعد ٣ / ٢٦٩ .

وعِشْرُونَ أيّاً ؟ على رأي) ، في المسألتين ، فـ « مَا ، وأيّاً » نكرتان في موضع نصب على التمييز ، حكايةً للنصب في التمييز الحقيقي ، والصحيح المنع ؛ لأنه إن تقدم لزم تقديم التمييز على عامله الجامد ، وإن تأخر لزم إخراج الاستفهام عن صدريته ، وكلاهما ممتنع ، و « ذَا » بالزيادة أو بالتركيب ، واعترض على المصنف : بأن التمييز لم يتقدم له ذكر ، فكيف يقال إنّه يُحكَى ؟ وإنما هذا كلام أُوردَ مورداَ الاستثبات ، كما سبق أنك تقول : « ضَرَبْتَ زَيْداً المَنيَّ » ، على معنى إستثباته عن نَسَبِهِ ، كأنّك قلت : القرشيَّ أمْ التميميَّ ، فإذا أردت الاستثبات عن حقيقة العشرين قلت : «عِشْرُونَ مَاذَا ؟ » بتقديم العامل عليه ، وهو رأي الكوفيين ، حكوا من كلام العرب : تَفْعَلَ مَاذَا ؟ تَصْنَعَ مَاذَا ؟ بنصب تفعل ، وتصنع » بتقدير : تُرِيْدُ أنْ تَفْعَلَ أوْ تَصْنَعَ مَاذَا ؟ وَهذا شاذٌ من وجهين، إخراج الاستفهام عن الصدر ، وإضمار « أنْ » في غير المواضع المتقدمة ، فلا يحسن التخريج عليه .

[اللفظ المنسوب إليه حكم]

(ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو) ، أي : ذلك الحكم (للفظِهِ) ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ، (أو يجري بوجوه الإعراب) ، لفظاً في المعربات ، ومحلاً في المبنيات / ثم إن اعتبرته (اسماً للكلمة) عاملته معاملة المؤنث في عود الضمير عليه ، والإشارة إليه ، والإخبار عنه ، (أوْ) اسماً (للفظ) ، عاملته معاملة المذكر فيما ذكر ، نحو أن يقول القائل : « أَعْرِبْ زَيْداً مِنْ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، فتقول : إنْ حكيْتُ زَيْداً كما يَنْطِقُ بِهِ المتكلم : « زَيْداً » مفعول به ، فتنصب زَيْداً ، وتذكر ضميره ، وإن أعربته وجعلته اسماً للكلمة ، قلت : زيدٌ مفْعُولٌ بِهَا ، فترفع « زَيْداً » على الابتداء ، وتؤنث ضميره ، وإن جعلته اسماً للفظ ، قلت : زيدٌ مفعول به بتذكير الضمير ؛ وكذا القول في المجرور /٣٥٠ /

وتستوي الحكايـة والإعراب في المرفـوع والمبني ، ولكن يختلف التقدير ، فإذا قيل في : « جَاءَ زَيْدٌ » ، « زَيْدٌ » فاعل ، فضمة زيد تحتمل الحكاية ، والإعراب ، وإذا قيل في : « ضَرَبْتُ هَذَا » ؛

هذا مفعول به ، فهذا يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحكاية ، وأن يكون في موضع رفع على الإعراب .

وليس مما نحن فيه ما أورده من قولك : « مِنْ » حرف جر ، و « اضْرِبْ » فعل أمر ، لأن كلامه في الأسماء ، وهما على زعمه السابق أول الكتاب : حرفٌ ، وفعل أسند للفظه ، وقال هنا اسماً للكلمة أو اللفظ ، فليتأمل ، ولاينافي هذا قوله في شرح الكافية (١) : « إذَا نُسِبَ إلى حرفٍ أو غيرِهِ حكمٌ هو للفظه دون معناه ، جاز حكايتُه وإعرابُه ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : «وَأَنْهَاكُمْ عَنْ قِيْلَ وَقَالَ » (٢) ، بالفتح على الحكاية ، وبالجر على الإعراب انتهى بمعناه ، لأنه عامٌ ، وهذا خاصٌ .

« فَصْــلٌ »

[لواحق الإنكار في الحكاية : شروطها]

في ذكر لواحق الإنكار ، ولها شروط ، أحدها : تقدم الهمزة لفظاً ، ويجوز في لغة كلاب أن تحذف الهمزة لدلالة المدة عليها ، حكى أبو زيد (٣) عنهم ، أنهم قالوا في « رَأَيتُ زَيْداً » زيْدانيه » ؟ بغير همزة الاستفهام .

والثاني : تقدم ذكر من تلحقه العلامة ، كأن يقال : « رَأَيْتُ زَيْداً » ، فأما لو سألت ابتداء فإنك لاتلحق العلامة البته .

الثالث : كونُ العلامة مجانسة .

---

(١) ٤ / ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ .
(٢) ظ : فتح الباري ١١ / ٣٠٦.
(٣) الارتشاف ١ / ٣٢٨ .

الرابع : كونها في الوقف .

الخامس : ألا يفصل [١] مايتصل به الإنكار إلا بالعامل ، فلو قلت : أَتقولُ زَيْدُنيه ؟ أَو اليَوْمَ زَيْدُنِيه ؟ لم يجز ، فإن كان الفاصل العامل ، [نحو] « أَضَرَبْتَ عَمْرَاه » جاز ، ذكره سيبويه [٢] ، ومنعه ابن الطراوة [٣] .

السادس : أن يكون ماتلحقه العلامة اسماً ، نحو : « أَزَيْدُنيه » ؟ / أو فعلاً ، نحو : «أَقَامَاه» ، / ٣٥١/ ولاتلحق الحرف ، وقيل : لايبعد أن تلحق حروف المعاني ، فإذا قيل : « قام زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» ، وأنكرتَ المُهلَةَ ، إنك تقول : أَثُمَّاهُ » ، وفيه نظر ، وتفضيل ذلك أنه :

[طريقة مدة الإنكار]

(إن سُئِلَ بالهمزة) ، لابغيرها من أدوات الاستفهام ، (عن مذكور) في آخر الكلام ، محكوم عليه بأمر (منكرِ اعتقاد كونه) ، أي : الأمر (على ماذكر) ، نحو قول القائل : « قامَ زَيْدٌ » ، فيقول : أزَيْدُنيه؟ » فزيْدٌ : مذكور في الكلام السابق ، وأنْتَ منكر اعتقاد كونه قائما ، فأوليت زيد حرف الإنكار ، وهو الهمزة ، وألحقت آخره علامة الإنكار ، وهي المدة .

(أوْ) متعجب من كون الأمر (بخلافه) ، أي : بخلاف ماذكر ، كقولك : «أَحَاتِمُنيهُ ؟ لمن قال: « أَكْرَمَنِي حَاتِمٌ » ، فأنْت متعجب من المتكلم أن يكون حَاتِمٌ ، على خلاف الإكرام ، ومنه قول بعضهم ، وقد قيل له : « أَتَخْرُجُ إنْ أَخْصَبَت البَادِيَةُ ؟ ، فقال : أَأَنَا إِنيهْ ؟ » ، فإنه متعجب ممن يعتقد أنه على خلاف الخروج ، فكأنه قال: « وَمَالِيَ لاأخرُجُ وقْتَ خِصْبِهَا ، وأيُّ شيءٍ يَمْنَعُني الخروج؟ »

---

(١) في الأصل و « ب » : ومايتصل .
(٢) الكتاب ٢ / ٤٢٠ .
(٣) الارتشاف ١ / ٣٣١ .

فتعجب من استفهام المتكلم عن شيء لاينبغي أن يستفهم عنه ؛ لأنه لابد من وقوعه .

والحاصل : أن المنكر ، والمتعجب إذا سأل عن مذكور (حكاه) ، أي : حكى السائل بالهمزة ذلك الاسم المذكور ، ومعنى حكايته بالهمزة الإتيان به بعد همزة الإنكار ، كما تقدم .

ونبه بقوله : (غالباً) ، على أن حكاية لفظ المتكلم لاتلزم ، بلْ يجوز تركها ، ولاتلحق الاسم علامة الإنكار ، بل يفهم ذلك من غيرها ، فتقول في إنكار : « قامَ زَيْدٌ » : « أَقَامَ زَيْدٌ » فتذكر الجملة بأسرها ، ولكن الغالب الحكاية .

وحيث حكاه أدخل الهمزة أوله (ووصل منتهاه ، ولو كان) منتهاه (صفة) ؛ لأن الصفة مع موصوفها كالشيء الواحد ، (أوْ) كان منتهاه (معطوفاً) على ماقبله (في الوقف) متعلق بـ«وَصَلَ» ، فالوصل المذكور مختص بالوقف (جوازاً) لاجواباً ، (بمدة) متعلق بـ « وَصَلَ » ، أيضاً (تجانس) تلك المدة (حركته) ، أي : حركة منتهاه ، / (إن كان متحركاً) بضمة ، أو فتحة ، / ٣٥٢/ أو كسرة ، فيؤتى بواو بعد الضمة ، وبألف بعد الفتحة ، وبياء بعد الكسرة ؛ لأن الواو تجانس الضمة، والألف تجانس الفتحة ، والياء تجانس الكسرة ، فيقال في نحو : « قَامَ الرَجُلُ » وَ « رَأَيْتُ الرَّجُلَ » وَ « مَرَرْتُ بالرَّجُلِ » : آلرَّجُلُوهُ ، الرَّجَلاهُ ، الرَّجليه » ، ويأتي هنا الوجهان في همزة لام التعريف ، أتبدل ألفاً ، أو تسهل بين بين ، ويقال في الموصوف والصفة : « أزَيْدٌ العَاقِلُوهُ ؟ ، لمن قال: قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ » وَ « أزَيْداً العَاقِلاهُ ، لمن قال : رَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ » وَ « أزَيْدِ العَاقِلِيْه ، لمن قال : مَرَرْتُ بزَيْدِ العَاقِلِ » ، ويقال في المتعاطفين ، « لمن قال : جَاءَ زَيْدٌ والحارثُ ، أزَيْدٌ والحارثُوهُ ؟ » ، وَ«أزَيْداً وَالحَارِثَاهُ ؟ لمن قال : رَأَيْتُ زَيْداً والحَارِثَ » و « أزَيْدِ والحَارِثِيْه ، لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدِ والحارِثِ » .

ولا فرق في ذلك بين حركة الإعراب ، كما تقدم ، والبناء ، فتقول في : « مُنْذُ » علماً : أَمُنْذُوُ؟ وَ « كَيْفَ » علماً : أَكَيْفَاهُ ؟ » ، وفي : « حَذَامِ » علماً : أَحَذَامِيْه ؟ » ، (أوْ) وَصَل منتهى المحكى (بياء ساكنة بعد كسرة إن كان) منتهاه (تنويناً) ، نحو : « زَيْدٌ » ، فتقول : أَزَيْدُنِيْهْ ؟ » بضم الدال رفعاً ، وبفتحها نصباً ، وبكسرها جراً ، وإنما كسر التنوين فيهن لالتقاء الساكن؛ لأنك لما ألحقت مدة الإنكار التقى ساكنان ، فكسرت أولهما على أصل التقاء الساكنين .

[حكم المحذوف للتنوين مع مدة الانكار]

ثم إن كان حذف لأجل التنوين شيءٌ جاز فيه وجهان مبنيان على الاعتداد بالعارض وعدمه، فإن اعتددنا به رَجَعْنَا بالمحذوف ، وإن لم نعتد به تركناه على ماكان ، وذلك نحو قولك في الإنكار ، على من قال : « أَخَذْتُ عَصاً ، وَقَدَمَ رَامٍ : أَعَصَانِيْهْ ؟ وَأَرَامِينِيهْ ؟ » ، كأن الألف في «عصاً » والياء في « رَامٍ » إنما حُذِفَا لالتقاء الساكنين وهما التنوين والألف أو الياء بعده ، فلما حرك التنوين بالكسر زال الموجب لحذف الألف ، والياء ، وهو سكون التنوين ، وقد اعتددنا بهذه الحركة العارضة فرجعنا بالألف في : « عَصَانِيْهْ » ، والياء في : « رَامِينِيهْ » .

ويجوز : « أَعَصَنِيهْ ؟ » ، من غير رد الألف والياء ؛ لعدم الاعتداد بحركة التنوين ، فإنه في حكم السكون ، والمحافظة على حال المحكي . / /٣٥٣/

وصوب ابن هشام الأنصاريُّ الأول ، وعلّله بأن التقاء الساكنين قد زال بحركة الثاني، واعتُدَّ بهذه الحركة إذ كان الساكنُ الذي حُرِّك لأجله لا انفصال له عنها ، فهو من باب « خَافِي ، وَخَافُوا» ، لا من باب « خَفِ اللَّهَ » انتهى .

[زيادة إن بعد المحكي وقبل مدة الإنكار]

(أوْ) كان منتهى المحكي (نون « إنْ ») الزائدة حال كون نون « إنْ » (تلي المحكيَّ) فتزاد «إنْ » (توكيداً للبيان) ؛ لأن المعنى مفهومٌ بدونها فتكسر نونها قبل مدة الإنكار ، كما يكسر التنوين، فتقول في : « قَام أَحْمَدُ : أَحمدُ إنيه؟ » ، فإن كان آخر المحكي منوناً ، وأتيت بـ « إنْ » ، فلك ثلاثة أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة ، نحو : « أَزَيْدٌ إنِيْهْ ؟ » ، ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين ، وحذفها ، نحو : « أَزَيْدُ نِيهْ ؟ » ، وإدغام نون التنوين في نون « إنْ » المكسورة بعد حذف الهمزة ، نحو : أَزَيْدُنِّيهْ ؟ » .

وإن كان آخر المحكي ساكناً ، ليس تنوياً ، فإن كان ألفاً « كَمُوسَى » ، أو ياء « كَالْقَاضِي » ، أو واواً : كـ « تَغْزُو » علماً ، فقيل : تُجعل مدة الإنكار مجانسة لذلك الحرف ، ثم تحذف الحرف الأصلي ؛ لالتقاء الساكنين ، كما فعلوا في الندبة .

وقيل : بَلْ يَجِبُ أنْ تأتي بإنْ بعد الساكن ليسلم الحرف فتبقى الحكاية ، وهذا هو الصحيح ، فتكسر النون وتأتي بالياء والهاء ، نحو : « أَمُوسَاإنيهْ ؟ » و « آلقَاضِي إنِيهِ » ، و « أَتَغْزُوإنيهْ ؟ » فلحاق « إنْ » هنا متعين لامخبر فيه على هذا القول .

[زيادة إن دون حكاية قبل مدة الإنكار]

(وربما وليتْ) « إنْ » (دون حكاية) ، بالتنوين (مايصحُّ به المعنى) ، مفعول « وَلِيتْ » (كقول من قيلَ له : أَتَفْعَلُ ؟ : أَأَنَاإنِيهْ؟) ، فأوليت « إنْ » في غير الحكاية ضمير المتكلم ، وهو لم يتقدم له ذكر في كلام السائل ، حتى يقال : إنه حكاهُ ، ولكنه في معنى ضمير الخطاب في كلام القائل : أتفعل ، وبه يصح المعنى الذي قصده ، وهو الإنكار ، ولو حكاه لقال : أَأَنْتَاهُ ، لأن ضمير الفاعل مخاطب لا متكلم .

[حكاية الجملة]

(وقد يقال : أَذَهَبْتُوهُ ؟ لمن قال : ذَهَبْتُ) ، وكان القياس ألا يحكي لفظ جملة المتكلم بأسرها؛ لأن المقصود في كلام المستثبت هو المخاطب ، فكان حقه أن يأتي بضمير المخاطب فقط منفصلاً، فيقول: «أأَنْتَهْ » ، أو مع « إنْ » ، فيقول : أأَنْتَ إِنِيهْ ؟ » / ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم /٣٥٤/ بعينه، فأخذ الجملة ، وأشبع آخر كلمة منها ، حتى تولد منها علامة الإنكار ، وجعلها واواً لمجانسة[1] ضم التاء ، فقال : « أَذَهَبْتُوهُ ؟ » ، وسمع « أَذَهَبْتَاهُ ؟ » ، رجوعاً إلى الخطاب ، ومثله : «أجَلَسْتَاهُ ؟ » لمن قال : جلستَ ، مخاطباً لغيره ، وكل ذلك شاذ خارج عن القياس ؛ لأن الذي دخلت عليه الهمزة ، ليس الذي ختم بالمدة ، والذي سهل ذلك أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .

[أأنا إنيه شاذ]

ومما خرج عن القياس أيضاً (وَ) حُكِيَ لفظُهُ ، (أأَنَا إِنِيهْ ؟ » لمن قال : أَنَا فَاعِلٌ) ، والقياس : «أأَنْتَ إِنِيهْ ؟ » ، لما مر ، قال سيبويه : « ومن قال : أَذَهَبْتُوهُ ، قال : أأَنَاهُ » .

[موانع زيادة حروف الإنكار]

(فإن فُصِلَ بين الهمزة و) الاسم (المذكور بقول) ، نحو : « أَتَقُولُ زَيْدٌ ، لِمَنْ قَالَ : قَامَ زَيْدٌ » ، (أو نحوه) ، مما هو ليس بعامل في المذكور ، نحو : « أاليوْمَ » ، أو « في الدَّارِ زَيْدٌ » لمن قال : قَامَ زَيْدٌ ، (أوْ كان السائل (واصلاً) غير واقف ، نحو : « أَزَيْدٌ يَاهَذَا » ، (أو غيرَ مُنْكِرٍ ، ولامتعجِّبٍ) كما تقدما أول الفصل (لم تلحق هذه الزوائد) ، الألف ، والواو ، والياء ، و «إنْ » ،

---

(١) في ب : لمناسبة .

والهاء ، لأن الوصل [١] فيه زيادة تبطل الحكاية ، كما أبطلها العاطف ، ولأن هذه الزوائد مختصة بالوقف في حال الإنكار ، أو التعجب .

« فَصْـــلٌ »

[مدة التذكير : الغرض . الاستعمال]

في ذكر أحرُفِ التذكُّرِ ، وذلك أن المتكلم قد يذهل عن بعض ماينطق به ، وقصده الاسترسال في كلامه دون السكون على بعضه ، فيلحق آخره مدة تشعر بذلك ، وتسمى مدة التذكر، وهي كمدة الإنكار المتقدمة ، بمعنى : أن الآخر من تلك اللفظة للتذكر لباقيها ، وإلى ذلك أشار بقوله .

(إذا نَطَقَ بكلمةٍ مُتَذكِّرٌ) ، على أكثر من حرف واحد ، (غيرُ قاصدٍ للوقف وَصَلَ آخِرَهَا بمدة تُجانس حركَتَهُ ، إن كانَ متحركاً) ، فتقول في : « قال : قَالاَ » ، وفي « يَقُولُ : يَقُولُو » ، وفي «حَذَامِ : حَذَامِي » ، ولا توصل هذه المدة بما كان على حرف / واحد ، كواو العطف ، ولام الجر ، /٣٥٥/
ولا في حال الوقف ، (وَ) وَصَلَ آخِرَها (بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً) ، أو شبهه ، فتقول في : « قَدْ : قَدِي » ، وفي : « كَمْ : كَمِي » ، وفي : « لَوْ : لَوِيْ » وفي : « كَيْ : كَيِيْ» ، لأن الواو ، والياء يشبهان الحروف الصحيح في قبول الحركة ، إذا لم يكن ماقبلها من جنسهما ، وصارت العلامة ياء ساكنة ؛ لكسر ماقبلها لالتقاء الساكنين .

---

(١) في ب : الفصل – سهو .

وخرج عن ذلك ، نحو : « القاضي ، ويغزو ويخْشى » ، مما آخره مده ، فلا تلحقه العلامة ، بلْ تمكن المد عند التذكر ، وفي ذلك غنيةٌ عن إلحاق شيء آخر ، وقيل : يجوز أن يؤتى بالمدة ، وتحذف المدة التي كانت موجودة لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف ، لأنها لغير معنى ، ومدةُ الانكار لمعنىً ، وعن البسيط : « جوازُ الوجهين » .

(ولا تلي هذه الزيادة) للتذكير (هاء السكت ، بخلاف زيادة الإنكار) ، والفرق أن المنكر قاصدٌ الوقفَ ، والمتذكَّرَ لايقصِدَهُ ، وهاءُ السكت مختصةٌ بالوقف لبيان الحركة .

(٦٨) بابُ الإخبـــار

[الغرض منه]

بالذي وفروعه ، وبالألف واللام ، ويسمى عند بعضهم باب « السَّبْكِ » ، وهو بابٌ وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية ، والكلام فيه في مقامين ، أحدهما : في بيان حقيقته ، وسيأتي ، والثاني : في شروطه ، والكلام الآن فيها ، ولو أخرها كان أولى ؛ لأن تفسير حقيقة الشيء سابق على ذكر شروطه .

[شروط الإخبار]

شروط الاسم المخبر عنه) ، أي : به ، فـ « عنْ » بمعنى الباء ، كما أن الباء تكون بمعنى «عَنْ»، كما في قوله تعالى : ﴿ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيْراً ﴾ (١) أي :عنه ، وقيل : إنه من باب القلب وقيل : لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه ، وقيل : « عَنْهُ » متعلقة بمحذوف ، لابالمخبر ، ومتعلق المخبر محذوف ، والتقدير : شرط الاسم المخبَرِ به المعبِّرِ عنه بكذا (في هذا الباب) دون باب المبتدأ ، والخبر (إمكان الاستفادة) به ضرورة أنه خبر فلابد أن يكون تحته معنى ، فلايخبر عن مضاف إليه من علم ، نحو « بكر » من أبي بكرٍ » ، ولا عن « اثْنَيْنِ منْ هَذا اثْنَيْنِ » ، فلا يقال : «اللَّذَانِ هذا ثَانِيهِمَا / اثْنَانِ » ، لأنه لا فائدة في الإخبار بذلك ، قاله ابن عقيل (٢) ، وخالف / ٣٥٦/ في هذا الشرط المازني ، فأجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى ، مستدلاً بقول الشاعر :

{١٣٩٩} فَكَأَنَّمَا نَظَرُوا إِلَى قَمَرٍ ... أَوْ حَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُزَحُ (٣)

---

(١) سورة الفرقان آية : ٥٩ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٧٨ .

(٣) من الكامل ، شقيق بن سليك الأسدي في العيني ، وللحكم بن عبدل في شرح الحماسة للمرزوقي . والشاهد وضحه الشارح . ==

فأخبر عن « قُزَحَ » بالفعل ، وأجيب[١] بأن العرب تزعم أن « قُزَحَ » اسم للشيطان ، وأن الفَرْسَ قَوْسُهُ ، ولهذا نهي عن أن يقال : « قَوْسُ قُزَحَ » .

(وَ) إمكان (الاستغناءِ[٢] عنهُ بأجنبي) ، يصلح أن يقع موقعه قبل الإخبار ، كـ « زَيْد » ، من : ضَرَبْتُ زَيْداً » ، إذ يصح وقوع « عَمْرٍو » مثلا موقعه في تركيب آخر ، فتقول : « ضَرَبْتُ عَمْراً» ، بخلاف الهاء في : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها ؛ لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ؛ لأنك لو أخبرت عنها لقلت : « الذيْ زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ » فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً ، ففصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو « زَيْدٌ » بقي الموصول بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط ، ولاسبيل إلى كونها عائدة عليهما ، إذ عود ضمير واحدٍ على شيئين محال ؛ ولذلك لايجوز الإخبار عن الضمير المستتر في : « مُنْطَلِقٌ » ، من[٣] : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، من جهتي اللفظ والمعنى .

أما اللفظ ، فإن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : « الذَّاهِبَةُ جَارِيَتُهُ صَاحِبُهَا» ، قاله أبو علي[٤] .

(وجوازُ استعماله) متصرفاً (مرفوعاً) ، فلا يُخبر عما يلزم طريقة واحدة « كسُبْحَانَ » وَ «سَحَرَ » لمعين ، مما يلزم النصب ، و « ايْمُنُ » في القسم ، و « ما » في التعجب ، مما لزم الرفع .

== ظ : العيني ٤ / ٤٧٩ ، الدر ٢ / ٢٠٤ ، والارتشاف ٢ / ٣ ، والشرح الكبير ٢ / ٤٩٧ .

(١) الهمع ٥ / ٢٩٩ .

(٢) في السلسيلي : والاستفادة - تحريف .

(٣) زاد في ب : قولك .

(٤) الارتشاف ٢ / ٤ .

وجواز استعماله (مؤخراً) ، فلا يخبر عما لزم الصدر / ، كأسماء الشرط ، وضمير / ٣٥٧/ الشـأن، وكم الخبرية ، وقال ابن عصفور : « يخبر عن أسماء الاستفهام - وتقدم - ، والجمهور على المنع [١] ، وليس الشرط أن يقبل التأخير بنفسه ، بل (هو) ، كزيد ، من : « ضَرَبْتُ زَيْداً » ، فتقول : « الَّذِيْ ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ » .

(أو خَلَفَهُ المنْفَصِلُ) ، [٢] وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يخبر عنها ، مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خلفها ، وهو الضميرُ المنفصلُ ، فتقول : « الذيْ قَامَ أنَا » ، فأنا خلف عن التاء ؛ والتقييدُ بالمنفصل ؛ لبيان صورة الخَلَفِ ، لا للاحتراز عن شيء .

وجوازُ استعماله (مُثْبَتاً) ، فلا يُخبر عن : « أحدٍ ، وعَرِيبٍ ، ودَيَّارٍ » و « كتيعٍ ، مما لَزِمَ النفيَ؛ لأنَّه لو قِيلَ في الإخبارِ عن « أحَدٍ » ، من قَوْلِكَ : « مَاجَاءَنِي أحدٌ : الذيْ مَاجَاءَنِي أَحَدٌ » لزم وقوع أحدٍ في الإثبات ، وكذا الباقي .

ويخبر عن جائز النفي ، فتقول في الإخبار عن أخويْكَ ، من قولك : « مَاقَامَ أَخَوَاكَ : اللَّذَانِ مَا قَامَا أَخَوَاكَ » ، لأن الأخوين يجوز اسعمالهما في الإثبات ، فتقول : قَامَ أَخَوَاكَ » .

وجواز استعماله ، (مَنُوباً عنه بضميرٍ) ، فلا يُخبرُ عن الاسم المجرور « بحتَّى ، أوْ مُنْذُ ، ومُذْ»، لأنهن لا يَجْرُرْنَ إلا الظاهرَ .

(١) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٥ .

(٢) الارتشاف ٢ / ٤ .

ولا عن الحال ، ، والتمييز ؛ لأنهما ملازمان التنكير ، والضمير واجب التعريف .

ولا عن مضاف ، ولا عن مصدر عاملٍ ، ولا عن موصوفٍ ، ولا عن صِفتِهِ ، فإذا قُلْتَ : «سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيم » ، جاز الإخبار عن زيد ، وامتنع الإخبار عن الباقي ، لأن الضمير لايَخْلُفُهُنّ والإخبارُ يستدعِي إقامةَ ضميرٍ مُقام المُخْبَرِ عَنْه .

أما « الأَبُ » ، فلأن الضمير لايضافُ ، وأما « القُرْبُ » ، فلأن الضمير لايعمل في مجرور ، ولا غيرِه ، وأما « عَمْرُو ، والكَرِيمُ » فلأن الضميرَ لايُوصف ، ولا يُوصَفُ به .

نَعَمْ ، إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً ، أو عن العامل ومعموله معاً أو عن الموصوف وصفته معاً ، فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز .

فنقول في الإخبار عن المتضايفين : / « الذي سرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ » ، وعن / ٣٥٨/ المصدر ومعموله : « الَّذِي سَرَّ أَبَا زَيْدٍ هَو قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الكَرِيمِ » ، وعن الموصوف وصفته : «الَّذِيْ سَرَّ أَبَا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْهُ عَمَرُو الكَرِيمُ » ، ويوجد في بعض النسخ بعد قوله : (منوباً عنه بضمير :

لايطلبه بالعود شيئان) ؛ لتخرج الهاء في : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » ، والضمير المستكن في : «مُنْطَلِقٌ»، من : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فلا يخبر عنهما ، ولا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنهما خرجا بقوله أولاً : (والاستغناء عنه بأجنبي) ، وتقدم تقرير ذلك

[فرع]

لـو كان أحدُ الضميرين يعودُ على شيءٍ في اللفظ ، والآخر يعودُ إلى شيءٍ في كلامٍ آخر ، نحو : « أنْ يذكر إنسانٌ إنسانا فتقول : لَقِيتُهُ » ، فهذه الهاءُ لاتعود على شيء في لفظِك ، وإنما تعودُ

إلى المذكر في كلام غيرك ، فقال الشَّلَوبينُ (١) الكبيرُ : « يجوزُ الإخبارُ عن هذه الهاء ، فتقول : «الَّذي لقيْتُهُ هُوَ » فالهاء عائدة على الذي ، ولفظ « هُوَ » عائد على « إنساناً » في ذلك الكلام ، ووافقه ابن عصفور (٢) ، وقال الشلوبين الصغير : « لاَيجُوزُ » ، وهو إختيار الجزولي (٣) ، (وأن يكون) المخبر عنه (بعض ما) ، أي : بعض كلام (يُوصَفُ بِهِ من جُملَة) ، يصحُّ أن يوصفَ بها ، فلا يكون بعض جملة إنشائية ، ولاتعجبية ، ولا مستدعية كلاماً قبلها ، ولا مبهمة المعنى ؛ لأن الصلة كالصفة ، ولو قال : ماتُوصل به ، كان أنسب للباب ؛ (أوْ) مِنْ (جملتين في حكم جملة واحدة) ، وهما جملتا الشرط ، والجزاء ، فتقول في الإخبار عن « زَيْد » ، مِنْ : « إنْ تَضْرِبْ زَيْداً أَهِنْتَهُ : الذيْ إنْ تَضْرِبْه أَهِنْتَهُ زَيْدٌ » ، بخلاف ما إذا كان في إحد[ى](٤) جملتين مستقلتين ، فلا يخبر عن « زَيْد » ، من قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو » ، فلا تقول : « الذيْ قَامَ وَقَعَدَ عَمْرٌو زَيْدٌ » ، لعدم الرابط في إحدى الجملتين .

(وإن كان) المخبر عنه (معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، فيشترط) في الإخبار عنه (اتحاد العامل حقيقة) ، نحو : « قَامَ أَخَوَاكَ وَغُلاَمَاكَ » ، فإن / أخبرت عن المعطوف عليه قلت : « اللَّذَانِ قَامَا هُمَا وَغُلاَمَاكَ أَخَوَاكَ » ، أو عن المعطوف ، قلت : « اللَّذَانِ قَامَ أَخَوَاكَ وَهُمَا غُلاَمَاكَ ، (أوْ حكماً) ، نحو : « لَيْسَ هذا زَيْداً وَلاَ بِعَمْرٍو » ، تقول : « الَّذِيْ لَيْسَ هَذَا إِيَّاهُ وَلاَ بِعَمْرٍو زَيْدٌ » ، أو تقول : « لَيْسَهُ » ، وتقول : « الَّذِيْ لَيْسَ هَذَا زَيْداً وَلاَ بِهِ عَمْرٌو » . /٣٥٠/

---

(١) المساعد ٣ / ٢٨٠ . في شرح المقدمة الجزولية ٣/١١٠٥ .

(٢) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٩ .

(٣) الارتشاف ٢ / ٤ .

(٤) في الأصل و « ب » أحد .

وإنما أُعيد الجارُّ ، لأَنك تأتي مكان الظاهر المجرور بضمير مجرور ، والضمير المجرور لايذكر إلا متصلاً في اللفظ بعامله ، فلم يتحد العامل حقيقة ؛ لجرِّ أحدِ الاسمين بالحرف ، ونصبِ الآخَرِ بالفعل ، ولكن اتحدا حُكماً ؛ لأن المجرورَ منصوبُ الموضعِ عطفاً على المنصوب لفظاً .

قال ابن هشام الأنصاريُّ : « واحترز باتحاد العامل ، من نحو : قامَ أَخَوَاكَ وَقَعَدَ أَبَوَاكَ » ، فلا تقول : « اللَّذَانِ قَامَا وَقَعَد أَبَوَاكَ » ، ولا : « اللَّذَانِ قَامَ أَخَوَاكَ وَقَعَدَا أَبَوَاكَ » ، لعدم الرابط في إحدى الجملتين .

وتجوَّزَ في تسميتِهِ جزءَ المعطوف معطوفاً ، وقد فعل مثل هذا في باب التوكيد إذ قال : «ولاَيَتَّحِدُ تَوْكِيْدُ معطوف ومعطوف عليه ، إلا إن اتحد معنى عامليهما .

وقول أبي حيان ، ومن قلده : إنه احترز من عطف التوهم ليس بسديد ، لأنك إذا قلت : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً وَلاَ قَاعِدٍ ، فهذا أولى بأن يكون في حكم الاتحاد منه ، إذا صُرِح بالجار وهو قد سَلَّم في مسألة الجار الزائدة المصرح به ، أنَّ الاتحاد الحكميَّ موجودٌ حكماً ، فكيفَ لايقول به عند عدم الجار في اللفظ ، والذي أوقَعَهُ في ذلك ، أنه حمل قوله : « معطوفاً ومعطوفاً عليه على الظاهر ، ولم يلاحظ كلامه في غير هذا الباب » انتهى .

[الإخبار بالذي]

(فإن استوفى) المخبر عنه هذه (الشروط ، أخبر عنه مطلقاً) ، سواءٌ كان في جملة اسمية ، أو فعلية ، (بما يوافقه) في المعنى (من الذي وفروعه) ، المؤنث والمثنى ، والمجموع ، فإن كان المخبر عنه مذكراً « فالذي » ، أو مؤنثاً « فالتي » ، أو مثنى « فاللذانِ ، أو اللتان » ، أو جمعاً « فالَّذينَ ، أو اللَّاتِي» ، ونحوهما / .

/ ٣٦٠/

تقول في نحو : « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إلى[١] العمرينَ رسالةً » ، إذا أخبرت عن التاء : « الَّذِي بَلَّغَ مِنَ أَخَوَيْكَ إلَى العَمْرِينَ رسالةً أَنَا » ، أوْ عنَ أَخَوَيْكَ ، قلت : « اللَّذَانِ بَلَّغْتُ منهما إلى العمرينَ رسالةً أخواك » أو عن العمرينَ قُلْتَ : « الَّذِيْنَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رَسالةَ العَمْرُونَ » أو عن الرسالة ، قلت : « الَّتي بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إلَى العَمْرِيْنَ رسالةً »، فتُقدم الضميرَ وتَصِلُهُ ، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل ، وحينئذ فيجوز حذفه ، لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

[الإخبار بالألف واللام]

(وَ) أُخبِرَ عنه (بالألفِ واللام إن صُدِّرت الجملة التي هو) ، أي : المخبر عنه (منها بفعلٍ متصرفٍ (موجبٍ ، يُصاغُ منه) اسم فاعل ، أو اسم مفعول (صلةً لهما) أي : للألف واللام ، فإن كان الفعل مبنياً للفاعل جئت مكانَه باسم الفاعل ، تقول مخبراً عن « زَيْدٍ » ، من « ضَرَبْتُ زَيْداً : الضَّارِبُهُ أَنَا زَيْدٌ » ، وإنْ كان مبنياً للمفعول جئت مكانه باسم المفعول ، تقول مخبراً عن « الكاف» من قولك : « أُكِلَ طَعَامُكَ : المَأْكُولُ طَعَامُهُ أَنْتَ » ، قاله المرادي ، وخَرجَ عنه مالايُصاغُ منه اسم فاعل ولامفعول ، كالأسماء ، والأفعال الجامدة ، والمتصرفة [غير][٢] الموجبة .

[طريقة الإخبار]

ثم شرع في بيان حقيقة الإخبار ، فقال : (وذلك) الإخبار يقع (بتقديم الموصول) حال كونه (مبتدأ .

وتأخر الاسم) المخبر عنه هو (أو خلفه) ، حال كون الاسم أو خلفه (خبراً) عن الموصول

---

(١) في الأصل و « ب » عن العمرين ، ولايستقيم به المعنى ، وهو خلاف ماذكر بعد .

(٢) زيادة لصحة المسألة .

(وبجعلِ مابينهما) أي : مابين الموصول الذي هو مبتدأ وخبره (صلةً) للموصول (عائداً منها إلى الموصول) الواقع مبتدأ (ضميرٌ يَخْلُفُ الاسمَ) الذي جُعِل خبراً عن الموصولِ (في إعرابِهِ الكائنِ قبلِ) ، أي : قَبْلَ (ذكرِ الموصول) ، من رفع ونصب وجر .

فتقول في الإخبار عن زيد ، من : « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : الَّذِيْ هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ » ، وعنه من : «ضَرَبْتُ زَيْداً : الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ » ، وعنه ، : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ : الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ، فالموصول مبتدأ في الجميع ، وزيد خبره في الجميع ، ومابينهما صلة / الموصول ، والعائد منها إلى الموصول الضمير الذي خلف زيداً في إعرابه ، هذا مثال تأخير الاسم . / ٣٦١/

ومثالُ تأخير خَلَفِه : « الَّذِيْ ضَرَبَ أَنَا ، إذَا أَخْبَرْتَ عن التاء ، من نحو : « ضَرَبْتُ » فأنا : خَلَفُ التاء ، فإنها لايمكن تأخيرُها للاتصال ، وإنما يتأخر خَلَفُها ، وهو أنا .

[الخبر واجب التأخير في هذا الباب]

والخبرُ في هذا الباب واجبُ التأخير عند الجمهور ، وفي البسيط لابن العلج [١] : « أنه يجوز أن يُقدم زيدٌ مبتدأً ، أو خبراً عن « الذيْ » ، قال : « ولكنَّ الأحسن أن يكون خبراً متأخِّراً » ، ونُقل عن المبرد [٢] ، أنه يجوز تقديمه خبراً ، أو مبتدأ .

وأما وجوب تقديمِه في نحو : « أَيُّهُمْ الَّذِيْ هُوَ قَائِمٌ ، في الإخبارِ عَنْ : « أَيُّهُمْ ، مِنْ :« أَيُّهُمْ قَائِمٌ » فمبني عل جواز الإخبار عن الاستفهام ، والأظهرُ والقياسُ مَنْعُهُ ، وماذكرناه من أن «أَيُّهُمْ » خبر مقدم ، هو قول ابن عصفور [٣] ، وقال ابن الضائع [٤] : « مبتدأٌ » ، والأقرب إلى الصحة قول

---

(١) المساعد ٣ / ٢٨٣ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٨٤ .

(٣) الشرح الكبير ٢ / ٤٩٥ .

(٤) الارتشاف ٢ / ٥ .

ابن عصفور .

[الضمير العائد إلى الموصول هنا]

وشرط الضمير العائد إلى الموصول أن يكون ضميرَ غيبَةٍ ، وإن خَلَفَ ماليس كذلك ، كما تقدمَ في التاء عند الجمهور .

وأجاز الخُشْنيُّ [(١)] المطابقَةَ في الخطاب » ، فتقول في الإخبار عن تاء المخاطَبِ : « الذيْ ضَرَبْتَ أَنْتَ » ، ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم ، نحو : الَّذِيْ قُمْتُ أَنَا » ، إذ لافرق ، ورُدَّ : بأنه يلزم أن تكون فائدةُ الخبرِ حاصلةً في المبتدأ ، وذلك خطأ ، وكأن أباذرٍّ نظر إلى تجويز الكسائي [(٢)] ، نحو : «الَّذِيْ قُمْتَ أَنْتَ » فيما إذا وقع الموصول خبراً عن الضمير ،والفرق بين هذا الباب وذاك ، أن الموصول هنا مبتدأ ، و « أَنْتَ » الخبرُ ، وهناك بالعكس ، قاله المراد ، وفيه نظر .

[الإخبار عن الظرف]

. (فإن كان الاسمُ) المخبر عنه (ظرفاً) زمانياً ، أو مكانياً ، (متصرفاً قُرِنَ الضميرُ) الذي يخلُفُهُ (بـ « في ») ؛ لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أصلِهِ ، وأصلُ الظرفِ مُقدراً بفي ، (إن لم يتوسع فيه) ، بحذف « في » (قَبْلُ) ، أي : قبل الإخبار عنه ، فتقول : في الإخبار عن اليوم ، من قـولك : / « قَعَدْتُ اليَوْمَ خَلْفَكَ : الَّذِيْ قَعَدْتُ فِيْهِ خَلْفَكَ اليَوْمُ » ، وتقـول في الإخبار عن / ٣٦٢/ خَلْفَكَ : « الذي قَعَدْتُ فِيْهِ خَلْفَكَ اليَوْمُ » ، وتقول في الإخبار عن خلفك : « الذيْ قَعَدْتُ اليَوْمَ فِيْهِ خَلْفُكَ » .

---

(١) الارتشاف ٢ / ٥ .

(٢) المساعد ٣ / ٢٨٤ .

وإن توسع في الظرف قبل الإخبار بإسقاط « في » ، ووصل الفعل إلى ضميره بنفسه دون «في » ، فإنه في حالة الإخبار عنه لايحتاج إلى اقتران ضميره بـ « في » ، فإن قلت : « اليَوْمَ صُمْتُهُ، والفَرْسَخُ سِرْتُهُ » وأخبرت عن الظرفين ، قلت : الذيْ صُمْتُهُ اليَوْمُ ، والَّذِيْ سِرْتُهُ الفَرْسَخُ » .

وتقدم أنه لايجوز الإخبار عن الظرف غير المتصرِّف ؛ لأنه لايَقبلُ الرفعَ ، ومن ثم قيل : لاحاجة إلى قوله : (متصرفاً) ؛ لأنه معلوم من قوله قبل (وجواز استعماله مرفوعاً) ،

[الإخبار عن المفعول له]

واختلف في جواز الإخبار عن المفعول له ، فقال ابن عصفور : « لايخبر عنه [١] ؛ لأنه لايرفع، لأن الأصل فيه حرف الجر ، ومتى رفع لم يُعْطَ هذا المعنى ، وإنما جاز الإخبار عن الظرف دونه ؛ لأن الظرف مارُفِعَ حتى نُصب على المفعول به توسعاً ، ولايجوز التوسع في المفعول له ، كما جاز في الظرف ، ولذلك لاتصح إقامته مقام الفاعل ، بخلاف الظرف .

وقال ابن الضائع : « عِنْدِيْ أَنَّهُ يُخبر عن المفعول[٢] له ، وأنه يضمر بحرف الجر ، نحو : «الذيْ قُمْتُ لَهُ إِجْلاَلُ زَيْدٍ » ، إذْ لاَمَانع من ذلك ، وليس بمفعول له ، وهو مرفوع ، وإنما هو اسم بين السبب ، كما تقول : « إِجْلاَلُ زَيْدٍ حَمَلَنِي عَلَى القِيَامِ » . ولايمتنع أن ينتصب إضماره .

[إبراز العائد مع أل واستتاره]

(فإن كان الموصول الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميرا لغيرهما ، وجب إبرازه) ، وإن كان ضميراً لهما وجب إستتاره ، فإذا أخبرت عن التاء ، من قولك : « ضَرَبْتُ زَيْداً ، قلت :

---

(١) انظر الشرح الكبير ٢ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ .

(٢) الارتشاف ٢ / ١٣ .

الضَّارِبُ زَيْداً أنَا » ، فيستتر مرفوع الصفة فيها ؛ لكونه للألف واللام ، لأنه خلف عن ضمير المتكلم، والألف واللام للمتكلم ؛ لأن خبرهما ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر ، فحينئذ الصفة جارية على من هي لهُ ، والصفة إذا جَرت على من هي له إستتر ضميرها فيها .

وإذا أخبرت عن زيد في المثال المذكور ، قلت : « الضارِبُهُ أنَا زَيْدٌ » فيجب إبراز الضمير، لأن الألف واللام لزيد ، وأنَا لِغَيْرِهِ ، والصفة إذا جرتْ على غير من هي له وجبَ إبراز مرفوعها ، وهاتان المسألتان مبنيتان على أن المبتدأ عين الخبر والصفة غير مرفوعها . / /٣٦٣/

[الإخبار عن خبر كان]

(وهذا الاستعمال) أي : الإخبارُ بالذي والألفِ واللام(جائز في خبر كان) والدليل على أنَّ المراد بالاستعمال الإخبارُ لا إبرازُ الضمير قوله في بعض نسخ التسهيل بدل هذا، (والإخبارُ عن خبرِ كان جائزٌ على ضعفٍ ، خلافاً لمن منع) ولافـرقَ في جريان الخلاف بين الجامدِ والمشتقّ ، فتقولُ في الجامدِ : الذي كان زيدٌ إيَّاهُ ، أو كانَهُ زيدٌ أخوك ، والكائنُ زيدٌ إيَّاهُ أخوك ، والكائنُهُ زيدٌ أخوك ، وفي المشتقّ : الذي كان زيدٌ إيَّاه قَائِمٌ ، أوْ كانَه زيدٌ قَائم ، أو الكائنُ زيدٌ إيَّاه قَائِمٌ ، أوْ الكائِنُهُ زيدٌ قائِمٌ .

وتخصيص ابنِ عصفور [1] الخلافَ بالمشتقِ دونَ الجامدِ ، وأنَّ الجامدَ جائزٌ بالاتفاقِ مخالفٌ لقول ابن الدَّهان [1] :

« ومنع بعضهم الإخبارَ عن خبر كان مطلقاً ، ولإطلاق قولِ ابن السراج : إنَّ جوازه قبيحٌ لأنه ليس بمفعول على الحقيقة انتهى .

---

(١) كل هذه الآراء نقلها الأزهري من المساعد ٣ / ٢٨٦ .

فإطلاق المصنف الخلافَ صحيح بهذا الاعتبار ؛ نَعَمْ ، الخلافُ في خبرها المشتقّ هو الخلافُ في خبرِ المبتدأ المشتق ، وممن جوزه فيه ابنُ الدَّهان ، وبعضُهم صحَّح المنعَ من المشتقِّ .

[الإخبار عن خبر إن وكان]

ويجوز الإخبار عن خبر إن وكأنَّ دون ليتَ ولعل ، ولكنَّ ، وكذلك أسماؤهن ، ويمتنع في باب إنَّ ، الإخبار بألْ ؛ لاختصاصها بالفعلية .

وتقريرَ إبراز الضمير في باب كان أنك لو أخبرتَ عن خبرها بأل من قولك : كنتُ أخاك لقلتَ : الكائنةُ أنا أخوك ، أو الكائنُ إيَّاه أنا أخوك .

فإن قلت : لِمَ ابرازُ الضميرُ وكان القياسُ ألاَّ يَبْرُزَ ؛ لأن الصفة إذا جرت على موصوفها استتر الضمير فيها ؟ أجيب : بأنه لو لم يبرز لَجُهِلَ بخلاف استتاره في أنا كائنٌ أخاك ، فإنَّه لايُجْهَلُ ، لحملك كائناً على أنا ، وهذا سبب ثانٍ لإبراز الضمير ، ولعل هذا هو الذي حمل أبا جيان في نصره قولَ المصنف . (وهذا الاستعمال جائز في خبر كان) على إبراز الضمير في هذه المسألة والتي بعدها ، وليس الخلاف في ذلك ، وإنما في جواز الإخبار وعدمه ، واختار المصنف الجواز في خبر كان مطلقاً.

[الإخبار عن البدل والمبدل منه]

(لا في البدل المفرد من متبوعه) ، فلا يجوز الإخبار عن البدل وحده في : « قَامَ زيد أخوك... الذي قام زيدٌ هو أخوك » ، لأن الضمير لايبدل على الأصح ، ولئلاَّ يلزم خلو جملة الصِّلَة عن العائد ، لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرار العامل ، فلا يجوز الإخبار عن المبدل منه وحده ، فتقول : الذي قام هو أخوك زيد ، ويقدر هو مطروحاً كأنَّهُ ليس مذكوراً في الكلام ، ويحل محله أخوك بعد أن يقرر أخوك هو ، لئلاَّ يبقى الذي بلا عائد ، وصححهُ / ابن عصفور . /٣٦٤ /

وفي الغرة في « مررت بأخيك زيد » ، إنْ أخبرت عن الأخ ، فقيل : يؤخر البدل والمبدل منه ، فتقول الذي مررت به أخوك زيد ، وقيل : يؤخِّر الأخُ وحده ، ويبدل زيدٌ من ضميره ، فتقول : والذي مررت به زيدٍ أخوك » فإن كان الإخبار « بأل » قلت على القول الأول المَارُّ به أنَا أخوك زيدٌ ، وعلى الثاني المَارُّ به أنَا زيدٌ أخوك ، انتهى .

ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كلٍ من البدل والمبدل منه .

ويجوز الإخبار عن البدل والمبدل منه معاً ، تقول : الذي قام زيدٌ أخوك ويجري الخلاف في بدل البعض ، نحوُ : « أصبْتُ رجلي » والاشتمال ، نحو : « ضَعُفْتُ رجلي » فلو خبرت عن الرِّجْلِ وحدها بالذي لقلت : هي رجلي لم يجز لما مرَّ ، وكذا لو أخبرت بأل .

(خلافاً لقومٍ) في مسألتين جواز الإخبار عن خبر كان ، ومنعه في البدل المفرد ، فإنهما عكسُوا القول ، فمنعوا الأولى وأجازوا الثانية .

[الإخبار في المتنازع]

(وإن كانت الجملة) المشتملة على المخبر عنه (ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب) الذي كان عليه الكلام قبل الإخبار (مالم يكن الموصول) المخبر به (الألف واللام ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه) ، فيخبر بالذي عن المتنازع فيه وغيره .

ويخبر بالألف واللام عن المتنازع فيه مع بقاء الترتيب بحاله فتقول في الإخبار عن المتنازع فيه

بالذي من قولك : ضربني وضربتُ زيدا » : الذي ضربني وضربته زيدٌ وعن غير المتنازع فيه، إذا أخبرت عن ياء المتكلم بالذي من : « ضربتُ وضربني زيدٌ » : « الذي ضرب وضربه زيدٌ أنا » عبَّرتَ عن التَّاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول ولذلك عبَّرتَ عن ياء : ضربني بالهاء لذلك . . . لأن . . . . .

كمل ماوجد منْ هذا الشرْحِ المبارك بخط مؤلفه رضي الله عنه بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وآله وصحبه وسلم تسليماً ، بتاريخ أواسط القعدة الحرام عام سته وأربعين ومائة وألف .

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

والصلاة والسلام الكثير على أغلى حبيب سيدنا ونبينا محمد حبيب الله العظيم.

وبعد، فقد عشت مع فكر الشيخ خالد الأزهري زمناً ليس باليسير ، فالله دره عالماً بصنعة النحو وتراكيبه ، ويبدو هذا واضحاً في حذقه المزج بين فكر العلامة ابن مالك -رحمه الله- وفكره في كتابه "((موصل النبيل إلى نحو التسهيل)).

فقد اهتم الشيخ خالد بكل كلمة في متن التسهيل شارحاً لها جالياً غموضها بالشرح والتمثيل فجاء شرحه في ثمان وستين باباً ..حوت عصارة فكره ، وفكر غيره من علماء المشرق والمغرب فكان -إن شئت- موسوعة نحوية مبسطة.

وقد قدمت لهذا الشرح بعد التحقيق مقدمة عقّبتها بدراسة تناولت منهج الشيخ خالد الأزهري في الشرح ، والنقل ، والتعليق ، والاستشهاد.

والكتاب مرجعاً من مراجع النحو ...له سمة تعليمية وتوضيحية قد ينتفع به طلاب العلم الجامعي، فهو صفو كتابه التصريح بمضمون التوضيح ، ولكنه أشمل في قضايا النحو ومسائله.

ويوصي البحث ...جهابذة العلم ورجالاته في وطننا الحبيب الذي سيكون له - بإذن الله- في المستقبل القريب ريادة العلم كما بدأ في العالم بالاهتمام بكتاب سيبويه ،تجميعاً وتبويباً ، وتقريره في الدراسات العليا.

كما يوصي البحث بتحقيق حواشي ابن هشام على التسهيل ، لما يتميز به فكر ابن هشام من القوة والبيان والصحة.

وحسب البحث كشفه كتاباً كاد يكون قيد النسيان ونسبه إلى مؤلفه .

حقيقة ، الكتاب ((موصل النبيل إلى نحو التسهيل » أضاف للنحو كتاباً أسهم إلى حد كبير في تسهيل النحو ومسائله إن دُرِّس .

والله من وراء القصد

دليل الفهارس

مسرد
القرآن الكريم

سورة الفاتحة

سورة البقرة

نعمّا هي	٢٧١	١٦٢
يود أحدهم لو يعمر	٩٦	١٦٩
فما جزاء من يفعل ذلك منكم	٨٥	١٨٠
وإن كانت ذو عسرة	٢٨٠	٢٥٥
ولعبد مؤمن خير من مشرك	٢٢١	٢٠٧
فأما الذين آمنوا فيعلمون	٢٦	٢٤١
عوان بين ذلك	٦٨	١٨٣
فلما أضاءت ما حوله	١٧	٥٧٦
أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها	٢٥٩	٦٧٣
وكلا منها رغداً	٣٥	٥١٢
كم من فئة قليلة غلبت	٢٤٩	٧٧٧
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	٢٤	٤٩١
وقد كان فريق	٧٥	٧٠١
اثنتا عشرة	٦٠	٧٣٤
سبع سنابل	٢٦١	٧٢٥
وكنتم أمواتاً	٢٨	٧٠٢
ولا تسأل عن أصحاب الجحيم	١١٧	٧٠١
ولبئس المهاد	٢٠٦	٧٨٧
فنعمّا هي	٢٧١	٧٨٦
والذين آمنوا أشد حباً لله	١٦٥	٩٠٣
ونحن نسبح بحمدك	٣٠	١٢
والوالدات يرضعن	٢٣٣	١٤
فخذ أربعة من الطير	٢٦٠	٧٢٨
يود أحدكم لو يعمر	٩٦	١٥
مصدقاً لما معهم	٩١	٩٠٥
فأخرج به من الثمرات	٢٢	٩٠٨

سورة آل عمران

سورة النساء

مالهم به من علم إلا اتباع الظن	١٥٧	٦٠١
ولا تقولوا على الله إلا الحق	١٧١	٦٠٥
فانفروا ثبات	٧١	٦٦٠
وأرسلناك للناس رسولاً	٧٩	٦٩٥
وإن تكن حسنة يضاعفها	٤٠	٢٩٢
إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا	١٣٥	٧٠٣
إنا أنزلناه	١٠٥	٣٣٨
واتخذ الله إبراهيم خليلاً	١٢٥	٤٠٢
وخلق الإنسان ضعيفاً	٢٨	٤٤٢
وترغبوا أن تنكحوهن		٤٧٧
فلا تميلوا كل الميل	١٢٩	٨١٣
إلى يوم القيامة	٨٧	٥٣١
ما فعلوه إلا قليل منهم	١٦٦	٦١١-٦١٣
وكفى بالله شهيداً	٧٩	٧١٥
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٧١٦
فبظلم من الذين هادوا	١٦٠	٥٢٧
وأرسلناك للناس رسولاً	٧٩	٥٢٤
فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً	٤	٧١٧
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	٨٠١
إن يشأ يذهبكم	١٣٣	١٤
لتحكم بين الناس بما أراك الله	١٠٥	٩٠٣
قد جاءكم الرسول بالحق	١٧٠	٩٠٩
فلا وربك لا يؤمنون	٦٥	٩٩٥
ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم	٢	٩٠١

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
خالدين فيها ما دامت السموات والأرض	١٠٧	١٦٧
هؤلاء بناتي هن أطهر لكم	٧٨	١٢٠
أنلزمكموها	٢٨	١٠٨
لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم	٤٣	٦١٦
قالوا سلاماً قال سلام	٦٩	٤٢٢
ونادى نوح ربه فقال رب	٤٥	٥٢١
ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا	٤٢	٤٢٠
لا عاصم اليوم من أمر الله	٤٣	٣٨١
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٨	٣٠٥
وإن كل لما ليوفينهم	١١١	٣٥٣
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك	٥٣	٩١٣
اهبط بسلام	٤٨	٩٠٩
ردف لكم	١٠٧	٩٠٥
إن ربك فعال لما يريد	١٠٧	٩٠٥
ولا يلتفت منكم أحد	٨١	٧٤١
وأن لا إله إلا هو	١٤	٣٦١
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم	٨	٢٦٨
مادامت السموات والأرض	١٠٨	٢٥٦
فاستقم كما أمرت	١١٢	٩١٩
ففي الجنة خالدون فيها	١٠٨	٦٨٧

سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
وقلن حاش لله ما هذا بشر إن هذا إلا ملك كريم	٣١	١٨٢
حاش لله	٥١	٦٤٠

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة الأحزاب

سورة سبأ

الآية	رقمها	الصفحة
ذواتي أكمل خمط	١٦	٧١
غدوها شهر ورواحها شهر	١٢	٢٣٢
بل مكر الليل	٣٣	٥٨٦
وما أرسلناك إلا كافة للناس	٢٨	٦٧٦
أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	٤٠	٢٦٩
لولا أنتم لكنا مؤمنين	٣١	٩٣١
مكر الليل	٣٣	٩٦٦
وحيل بينهم	٥٤	٩٩٧
بل مكر الليل	٣٣	٨٨٩
ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد	٧	٤٢٦

سورة فاطر

الآية	رقمها	الصفحة
هل من خالق إلا الله	٣	١٩٢
ما يعمر من معمر ولا ينقص من عمر فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع	١١	١١١
لا يسمعوا دعاءكم	١٤	٤٠٣
أروني ماذا خلقوا من الأرض	٤٠	٨٩٨
هل من خالق غير الله	٣	٨٩٩
ما يفتح الله للناس نم رحمة فلا ممسك لها	٢	١٥٩
هل من خالق غير الله	٣	٣٨٧
لا يقضى عليهم فيموتوا	٣٦	٢٤

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الجاثية

سورة الحجرات

سورة ق

سورة الذاريات

سورة المائدة

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

الآية	رقمها	الصفحة
يخرجون الرسول وإياكم	١	١٠٥

سورة الحمعة

الآية	رقمها	الصفحة
وآخرين منهم	٣	
أعلم من يضل		
قل ما عند الله خير من اللهو والتجارة	١١	٨٣٢
بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله	٥	٧٩٧

سورة المنافقون

الآية	رقمها	الصفحة
إذا جاءك المنافقون	١	٥٤٨

سورة التغابن

الآية	رقمها	الصفحة
فاتقوا الله ما استطعتم وأطيعوا	١٦	٤٩١
قل بلى وربي لتبعثن	٧	٩٥٢

سورة الطلاق

الآية	رقمها	الصفحة
وإن كن أولات حمل	٦	٢٥
وإن كن أولات حملن	٦	٩٨٠

سورة التحريم

الآية	رقمها	الصفحة
والملائكة بعد ذلك ظهير	٤	٧١٦
فقد صغت قلوبكما	٤	٧١

سورة الملك

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النازعات

سورة التكوير

سورة الانفطار

سورة المطففين

الآية	رقمها	الصفحة
وإذا اكتالوا على الناس يستوفون	٢	٩١٤
ويل للمطففين	١	٢٠٩
كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون	١٨-١٩	٥٣

سورة الانشقاق

الآية	رقمها	الصفحة
إذا السماء انشقت	١	٥٤٨
لتركبن طبقاً عن طبق	١٩	٩١٣

سورة البروج

الآية	رقمها	الصفحة
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد	١٤-١٥-١٦	٢٣٩
قتل أصحاب الأخدود	٤	٩٥٧
والسماء ذات البروج	١	٩٥٧
تجري من تحتها الأنهار	١١	٥٧١
فعال لما يريد	١٦	٤٩٠
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم	١٠	٢٤٦

سورة الطارق

الآية	رقمها	الصفحة
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	٩٨٣
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	١٦
إن كل نفس لما عليها حافظ	٤	٩٤٩
إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر	٩٢٨	٨٨٧

سورة البلد

الآية	رقمها	الصفحة
أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما	١٤-١٥	٨٨٦-٨٨٧
أيحسب أن لم يره أحد	٧	٣٦٢

سورة الشمس

الآية	رقمها	الصفحة
والسماء وما بناها	٥	١٦٢
قد أفلح من زكاها	٤	٩٥٧
والشمس وضحاها	١	٩٥٧

سورة الليل

الآية	رقمها	الصفحة
إن سعيكم لشتى	٤	٩٤٩
لا يصلاها إلآ الأشقى الذي كذب وتولى	١٥-١٦	١٨٨
والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى	١-٢	٥٤٦

سورة الضحى

الآية	رقمها	الصفحة
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	٤٨٢
ولسوف يعطيك ربك فترضى	٥	٩٥٣
فأما اليتيم فلا تقهر	٩	٦٧١

سورة الشرح

الآية	رقمها	الصفحة
إن مع العسر يسراً	٦	٥٨٢

سورة التين

الآية	رقمها	الصفحة
ثم رددناه أسفل سافلين	٥	٨٣٩

سورة الكوثر

سورة النصر

سورة المسد

سورة الإخلاص

مسرد
الأحاديث النبوية

الحديث الشريف

مسرد الأثر

مسرد الأمثال

مسرد الأقوال

رقم الصفحة

مسرد
القوافي

قافية الباء المضمومة:

قافية الباء المكسورة :

قافية التاء المضمومة :

قافية التاء المكسورة :

قافية الثاء المكسورة :

قافية الدال الساكنة :

قافية الدال المفتوحة :

قافية الدال المضمومة :

قافية الدال المكسورة :

بخالدِ	الطويل	٢٧٣
بقعددِ	الطويل	٣٠٦
زيادِ	الطويل	٣٢٤
العوادِي	الوافر	٣٢٦
والجلدِ	البسيط	٣٣٥
مرادِ	الطويل	٣٤٩
المتعمدِ	الكامل	٣٥٤
أحدِ	البسيط	٣٩٨
الوجدِ	الطويل	٤٠٠
عوادِي	الكامل	٤٢١
الوجدِ	الطويل	٤٤٠
للعهدِ	الطويل	٥٠١
والجسدِ	البسيط	٤٠٥
والمجدِ	الطويل	٥١٦
معبدِ	الطويل	٥٦٦
أحدِ	البسيط	٦٤١
تشهدِ	الطويل	٦٧٢
عندِي	الطويل	٦٧٦
الأحدِ	البسيط	٧٣٩
رقادِي	الكامل	٧٧١
الجلدِ	البسيط	٧٧٥
الموقدِ	الكامل	٧٨٩
معاهدِ	الطويل	٩٠٦
زيادِ	الوافر	٩١٦
رشدِ	البسيط	٩١٨
الأسودِ	المتقارب	٩٥٤
أولادِي	البسيط	١١١٨
مخلدِي	الطويل	١١٧٤
كئودِ	الخفيف	١١٨٩
سعدِ	الوافر	١٢١٦
المسجدِ	المتقارب	١٢٤٥
مرادِ	الوافر	١٢٤٩
العضدِ	البسيط	١٢٩١
روْدِ	البسيط	١٣٣٩
والنادِي	البسيط	١٣٥٤
البلدِ	البسيط	١٣٨٢
موحدِ	الطويل	١٤٣٠
حمادِ	الطويل	١٤٣٦
بدادِ	الكامل	١٤٣٧
فلأحمدِ	الطويل	١٥٣٥
قــدِ	الكامل	١٥٤٣
موقدِ	الطويل	١٥٤٨
أرفدِ	الطويل	١٥٨٢

قافية الراء الساكنة :

قافية الراء المفتوحة :

قافية الراء المضمومة :

قافية الراء المكسورة :

قافية الزاء المفتوحة :

قافية الزاء المكسورة :

قافية السين المفتوحة :

قافية السين المضمومة :

قافية السين المكسورة :

قافية الشين المفتوحة :

قافية الصادالمكسورة:

قافية العين المضمومة :

قافية العين المكسورة :

قافية الفاء المفتوحة :

قافية الفاء المضمومة :

قافية الفاء المكسورة:

قافية القاف المفتوحة :

قافية القاف المضمومة:

قافية القاف المكسورة :

قافية الكاف الساكنة :

قافية الكاف المفتوحة :

قافية الكاف المضمومة :

القافية	البحر	الصفحة
تَنْسلِكُ	البسيط	١٨٠
أمتسكُ	البسيط	١٦٣٧

قافية الكاف المكسورة :

القافية	البحر	الصفحة
مالكِ	الطويل	١٣٢
أهاليكِ	البسيط	١١٥٩

قافية اللام الساكنة :

القافية	البحر	الصفحة
قبلْ	الرمل	١٨٣
وغلْ	الرمل	١١٨٠
تملْ	الرمل	١٥٥٦
خصلْ	الرمل	١٥٦٥
حصلْ	الرمل	١٥٦٥

قافية اللام المفتوحة :

القافية	البحر	الصفحة
تغولُ	الطويل	٣٦
تنويلُ	البسيط	٣٧
الأوائلُ	الطويل	١٠٥
مبذولُ	البسيط	١١٦
أفضلُ	المتقارب	١٥٢
وتضليلُ	البسيط	١٧٠
وقبلُ	الرمل	١٨٣
المعولُ	الطويل	٢١٢
وجهولُ	الطويل	٢٦٥
والجبلُ	البسيط	٢٧٨
أعجلُ	الطويل	٣٠٦
الأول	الكامل	٣٣٠
جليلُ	الطويل	٣٣٦
تنويلُ	البسيط	٣٤٥
والخالُ	الطويل	٣٦٨
الرجلُ	البسيط	٤٤٢
آمالُ	البسيط	٤٨٥
جاهلُ	الطويل	٥٤٦
قلائلُ	الطويل	٦٧٨

قافية اللام المكسورة :

قافية الميم الساكنة :

قافية الميم المكسورة :

قافية النون الساكنة :

قافية النون المفتوحة :

قافية النون المضمومة :

قافية النون المكسورة :

قافية الهاء الساكنة :

قافية الهاء المفتوحة:

قافية الياء المضمومة :

قافية الياء المكسورة :

قافية الألف اللينة الساكنة :

قافية الألف اللينة المفتوحة :

الأرجــــاز

الهاء المضمومة

الهاء المكسورة

الياء الساكنة

الرمز	الصفحة

الياء المفتوحة

الياء المضمومة

الرمز	الصفحة

الياء المكسورة

الزمخشري : محمود بن عمر

١٨٦ ، ٢٢٩، ٢٦٤، ٢٦٨، ٨٠٣، ٣٥٩، ٦٣٤، ٦٩٠، ٧٨٨، ٨١١، ٩١٧، ٩٠٨، ٩٤٧، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠٢٠، ١٠٢٢، ١٠٣٤، ١٠٤٥، ١١١٣، ١٣١٣، ١٣٦٠ ، ١٣٩٥، ١٤١٢، ١٤٧٨، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤٢، ١٦٤٩، ١٦٥٢.

الزيادي : إبراهيم بن سفيان

٤٦٦ + ٨٥٤ + ١٠٥٦ + ١١٣٣ + ١٥٧٤.

ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل :

٥٠، ٧٩، ١٤٦ ، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٤، ١٩٤، ٢٢٢ ، ٢٣١، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٩٤، ٣٢٧، ٦٥١، ٣٥٩، ٣٧٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤٢٨، ٤٤٣، ٤٧١، ٥٣٧، ٥٥٥، ٦١٠، ٦٢١، ٦٣٢، ٦٥٨، ٦٩٠، ٧٨٩، ٧٩٢، ٨٠٣، ٨٢٥، ٨٣٥، ٨٦٣، ٨٦٤، ٩٢٦، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٩٦، ١٠٥٧، ١١٥٦، ١٢١٢، ١٣٨١، ١٣٩٠، ١٤٠٣، ١٤٧٩، ١٤٩٨، ١٥٠٢، ١٥٤٦، ١٥٥٢، ١٥٩٦، ١٦١٠.

ابن سعدان: محمد بن سعدان الضرير

١٠٦٠، ١١٢٧، ١١٧٢، ١٢٨٠.

السهيلي : عبد الرحمن بن عبد ا لله

١٢٢، ١٦٢، ١٧٦، ١٨٣، ٣٩٢، ١٠٥١، ١٠٦٣، ١٠٦٦، ١٠٨٤، ١٤٣٢، ١٤٧٧، ١٥٤٦، ١٥٥٣، ١٦٤٩.

سيبويه:

١١، ٢٨، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥١، ٦١، ٧٩، ٨٤، ٩١، ٩٣، ٩٦، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٦، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٨، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٨٩، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥١٢، ٥١٥، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧،

٥٤٢، ٥٦٢، ٥٧١، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٣، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٧٠، ٦٧٣، ٦٧٧، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٧٠١، ٧١٣، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٢٤، ٧٣٠، ٧٣٦، ٧٤٢، ٧٧٢، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨١٠، ٨٢٣، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦٣، ٨٦٥، ٨٧٥، ٨٨٩، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٥، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٨، ٩٣١، ٩٤٣، ٩٥٧، ٩٦٠، ٩٦٥، ٩٢٩، ٩٨١، ٩٨٥، ٩٩٠، ٩٩٢، ١٠٠٥، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٨، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٧٣، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١٠٩٠، ١٠٩٣، ١٠٩٧، ١١٠٠، ١١٠٢، ١١٠٩، ١١١٧، ١١٢٣، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣٢، ١١٣٤، ١١٣٩، ١١٤٧، ١١٥٥، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٥، ١١٨١، ١١٨٥، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٧، ١٢١٣، ١٢١٦، ١٢٢١، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٢٣٨، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥٢، ١٢٦٨، ١٢٨٨، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٣١٠، ١٣١٢، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٣٣٨، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٥، ١٣٥٥، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٦، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٩٠، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٦، ١٤٠٩، ١٤١١، ١٤١٥، ١٤١٧، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٨، ١٤٤٨، ١٤٥٣، ١٤٦٠، ١٤٦٤، ١٤٦٩، ١٤٧٥، ١٤٧٧، ١٤٧٩، ١٤٨١، ١٤٨٣، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٩٣، ١٤٩٩، ١٥٠١، ١٥٠٦، ١٥١٦، ١٥١٨، ١٥٢٤، ١٥٢٦، ١٥٣٣، ١٥٤١، ١٥٥١، ١٥٥٨، ١٥٦٢، ١٥٦٨، ١٥٧١، ١٥٧٤، ١٥٩٥، ١٥٩٩، ١٦٠٦، ١٦١١، ١٦١٦، ١٦٢٧، ١٦٤٥، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٧، ١٦٦٠، ١٦٦٢، ١٦٦٤، ١٦٦٧، ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٩٢، ١٦٩٦.

ابن السيد البطليوسي : عبد ا لله بن محمد

٣٣٠، ٤٦٨، ٥٦١، ١٠٦٦، ١٠٧٦، ١٠٨٥، ١١٧٥.

السيرافي : الحسن بن عبد ا لله

١٩٤، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٥، ٣٧٧، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٧١، ٤٩٩، ٥٣٥، ٥٩٠، ٥٩٤، ٦٠٧، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٥٣، ٦٦٣، ٦٨٤، ٧٨١، ٧٩٥، ٩٦٦، ٩٦٨، ١٠٤٢، ١٠٨٨، ١٠٩١، ١١٨٧، ١٢٣٧، ١٢٤٣، ١٣٨١، ١٣٩٤، ١٤١٢، ١٤٢٧، ١٤٣٧، ١٤٥٠، ١٤٩٦، ١٥٠٧، ١٥٢٢، ١٦٠٥، ١٦٨١.

ابن عقيل : عبد ا لله بهاء الدين

١٢٦، ١٢٨، ٢٦٤، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٧٩، ٤٥٩، ٤٨٦، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٦٩، ٥٨٣، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٣، ٧١٠، ٧٢٦، ٧٨٠، ٩٠١، ٩٠٥، ٩٧٦، ١١٠٢، ١١١١، ١١١٧، ١١٣٣، ١١٧٨، ١٢١٩، ١٢٩٠، ١٤٩٩، ١٥٩٧، ١٦١٩، ١٦٩٩.

أبو البقاء العكبري: عبد ا لله بن الحسين

٢٦٤، ٦٥١، ٦٦١، ٨٤٥، ٨٥٣، ٩٩٩، ١٢٠٦،.

عبد اللطيف الزبيدي : ٢٣٨، ١٣٩٠

ابن عمرون : محمد بن محمد :١٠٤٧

عبد المنعم بن محمد : ١٥٤٠

عيسى بن عمر الثقفي:

١١٧٠، ١١٨٢، ١٤١٢، ١٤١٧، ١٤٦٥.

علي بن مسعود : صاحب المستوفي : ١٠٩٩

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد

٤١، ٥٦، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٩٤، ٩٨، ١٢١، ١٢١، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٧، ٣١٠،٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٢، ٤٠٣، ٤٢٣، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٦، ٥٠٢، ٥١٥، ٥٥٣، ٥٩٧، ٦٠٨، ٩١٢، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٤٦، ٦٦٣، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٢١، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٨٣، ٧٨٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٨، ٨٢١، ٨٣٩، ٨٥١، ٨٦٣، ٨٧١، ٨٧٣، ٨٧٨، ٨٨٨، ٨٩٥، ٨٩٦، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩١٢، ٩١٥، ٩٢٠، ٩٢٦، ٩٣٢، ٩٥٩، ٩٦٢، ٩٦٧، ٩٦٩، ٩٩٧، ١٠٠٧، ١٠١٦، ١٠٢٠، ١٠٢٤، ١٠٤٣، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١١٠٠، ١١٠٩، ١١٢١، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٨٣، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٩، ١٢٠٤، ١٢١٩، ١٢٢٣، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٥٦، ١٢٨٠، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٩، ١٣٢٦، ١٣٣٦، ١٣٣٩، ١٣٥٧، ١٣٨٣، ١٤٠٠، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤٢٤، ١٤٣٠، ١٤٦١، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٧١، ١٤٧٦، ١٤٨١، ١٤٨٨، ١٤٩٠، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٨،

١٥١٨، ١٥٣٤، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧٣، ١٥٨٨، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٦، ١٦٢٤، ١٦٤٨، ١٦٥٧، ١٦٥٨.

الفارسي: الحسن بن أحمد

٥٧، ٧٧، ٩٩، ١٠٢، ١٤٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٥، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٥٤، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٥١، ٥٦٣، ٥٩٧، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٣٤، ٦٣٩، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٧٧، ٦٨٠، ٦٨٨، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧٣٦، ٧٨١، ٧٨٨، ٧٨٩، ٨٨٨، ٨٩٣، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٤٢، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٥، ٩٨٣، ١٠٠٤، ١٠١٦، ١٠٢٦، ١٠٥٥، ١٠٧٠، ١٠٧٣، ١٠٨٨، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠٣، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٤٣، ١١٤٥، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٦٧، ١١٧٥، ١٢٠٨، ١٢٢٩، ١٢٣١، ١٣٤١، ١٣٤٦، ١٣٥٩، ١٣٧٦، ١٣٨١، ١٤٠٧، ١٤١٦، ١٤٢٤، ١٤٢٦، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٨٩، ١٥٠٧، ١٥٥٠، ١٥٥٢، ١٦٠٤، ١٦١٠، ١٦٤١، ١٦٥٥، ١٦٨١، ١٧٠٠.

ابن القطاع : علي بن جعفر

١٢٥٩، ١٦٦٩

قطرب: محمد المستنير

٤٩، ٦٨، ٩٨، ١٦١، ١٧٧، ٤٥٠، ٧٥٩، ١٠٠٧، ١١٢٠، ١١٣٢، ١٢٥٥، ١٣٤١، ١٥٢٣، ١٥٤٧، ١٦١٧، ١٦٣١.

الكسائي:

١٥، ٤١، ٤٣، ٥٦، ٩١، ١٠٦، ١١٤، ١٢١، ١٣٥، ١٥٥، ١٥٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٤١، ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨٦، ٥٠٣، ٥٧٥، ٥٨٢، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٨٣، ٧١٢، ٧١٩، ٧٢٤، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٨٤، ٧٨٨، ٧٩٣، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨١٥، ٨٢٢، ٨٢٨، ٨٥٧، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٧٤، ٨٩٥، ٨٩٩، ٩١٩، ٩٢٦، ٩٣٧، ٩٤٦، ٩٧٣، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٩٧، ١٠٤٨، ١٠٥٧، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١١٠٠، ١١١٥، ١١٢٧، ١١٣٣، ١١٤٧،

مسرد
محتويات الكتاب

مسرد محتويات الكتاب ومفرداتها

(٨) باب الاسم العلم

مسرد
المراجع

مسرد المراجع

ابن كيسان النحوي،د.محمد إبراهيم البنا، ط ، ١٩٧٥، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م.

إتحاف فضلاء البشر ، لأحمدم الدمياطي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .

إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفى النحاس ، ط١، ١٩٨٤م ، مكتبة الخانجي مصر.

الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، ١٩٨٢، مجمع اللغة العربية بدمشق .

الاستغناء في الاستثناء ، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط١، ١٩٨٦، دار الكتب العلمية .

أسرار العربية ، لأبي بركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٥٧.

الأشباه والنظائر للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ١٩٧٥ القاهرة .

الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢، ١٩٧٩ ، بغداد ، العراق .

إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للبطليوسي ، تحقيق د. حمزة عبد الله النشرتي ، ط١، ١٩٧٩ ، دار المريخ الرياض .

الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك ، تحقيق أحمد شاكر ، عبد السلام هارون ، ط٥، ١٩٦٧ ، بيروت .

الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٩٨٧.

إعراب القرآن ، للزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، ط٣، ١٩٨٦ ، الشركة العالمية للكتاب .

إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥.

الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤، ١٩٧٩.

الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣.

الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط١ ، ١٩٧٦ ، مطبعة السعادة القاهرة .

الاقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، ط١ ، ١٤٠٣ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة .

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٦١.

أمالي السهيلي ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة مصر ، ط١ ، ١٩٧٠.

الأمالي الشجرية ، لأبي السعادات ابن الشجري ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢.

الأمالي ، لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة ، ط١ ، ١٩٨٠.

الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٤.

الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، ط٢ ، ١٩٨٨

الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناء العليلي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، مطبعة العاني ١٩٨٢

الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، بيروت ، ط٢، ١٣٧٣ بيروت .

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ط٢ ، ١٩٨٣، دار الفكر.

البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ، ط١ ، ١٩٨٦ ، دار الغرب الإسلامي .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، ١٩٧٩، دار الفكر .

تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرح السيد أحمد صقر ، ط٢، ١٩٧٣، دارالتراث ، القاهرة.

التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد بن عبد الله الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١، ١٩٨٢ ، دار الفكر ، دمشق .

تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. عباس الصالحي ، ط١، ١٩٨٦، دار الكتاب العربي ، بغداد .

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، ج١، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦.

التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد الأزهري ، دار الفكر .

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق رقم "٨٠٩" نحو.

تغيير النحويين للشواهد ، تأليف د. علي محمد فاخر ، ط١ ، ١٩٩٦، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة .

تفسير الكشاف ، للزمخشري ، تحقيق محمد مرسي عامر ، دار المصحف ، القاهرة .

التلويح في شرح الفصيح ، لثعلب.

تنقيح الأزهرية ، لخالد الأزهري ، دار الجيل بيروت .

تنوير المقياس من تفسير ابن عباس

تهذيب إصلاح المنطق ، للخطيب التبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط١، ١٩٨٣، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

الجامع الصحيح ، للترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

جمهرة أنساب العرب في الجاهلية والإسلام ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين ، تأليف محمد أمين بن فضل اللـه المحبي ،دار الكتب العلمية . بيروت .
الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣.
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٩.
حاشية الصبان على الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية.
الحجة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٣.
خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط٣، ١٩٨٩.
الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، ط٢.
الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، ط٢ / ١٩٧٣ ، دار المعرفة ، بيروت.
الدر المصون ، للسمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط ، ط١ ، ١٩٨٧ ، دارالقلم ، دمشق.
درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ، ١٩٧٥.
ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، شرح مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت .
ديوان الأخطل ، شرح راجي الأسمر ، ط١، ١٩٩٢، دار الكتاب العربي ، بيروت.
ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، ط٣، دار صادر ، بيروت.
ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق د. بهجة عبد الغفور الحديثي.
ديوان امرىء القيس ، محمد عبد الرحيم ، دار الكتاب العربي ، سوريا.
ديوان جرير ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، ط٣، دار المعارف ، نصر.
ديوان جميل بثينة ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦.
ديوان حاتم الطائي ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. سيد حنفي حسنين ، وزارة الثقافة ، القاهرة .
ديوان الحطيئة ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، ط١، ١٩٨٧، مطبعة الخانجي ، القاهرة .

ديوان الخنساء ، د. فايز محمد ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، ط٣، ١٩٩٣، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
ديوان رؤبة بن العجاج ، صححه وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة.
ديوان الراعي النميري ، تحقيق راينهرت فاييرت ، المعهد الألماني للأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٠.
ديوان الشريف الرضي ، صححه د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .
ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق محمود يوسف نجم ، دار صادر بيروت.
ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق د. حسين نصار ، ط١ ، ١٩٧٥ ، مكتبة البابي الحلبي.
ديوان علي بن أبي طالب ، شرح يوسف فرحات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١.
ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس.
ديوان الفرزدق ، شرح علي فاعور ، ط١ ، ١٩٨٧ ، دار الكتب العلمية.
ديوان كثير عزة ، شرحه مجيد طراد ، ط١ ، ١٩٩٣ ، دار الكتاب العربي .
ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع د. داود سلوم ، ط٢ ، ١٩٩٧، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان.
ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقفيق د. حنا نصر الحي ، ط١ ، دار الكتاب العربي.
ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٣ ، دار المعارف.
ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٤.
الروض الأنف ، للسهيلي ، ضبطه طه عبج الرؤوف سعد ، مؤسسة مختار - القاهرة .
رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، ط٢ ، ١٩٨٥، دار القلم ، دمشق.
سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون ، لابن نباته ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٦٤.
سر صناعة الإعراب ، لابن جني، تحقيق د. حسين هنداوي ، ط١ ، ١٩٨٥ ، دار القلم ، دمشق ، بيروت .
سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ١٩٧٥ ، دار التراث العربي .

شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت
شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق عبد الحميد السيد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد علي الأشموني ، صححه مصطفى حسين أحمد ، دارالفكر .
شرح اشعار الهذليين ، صنعة السكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، مكتبة خياط ، بيروت.
شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، ١٩٩٠ ، هجر للطباعة والنشر ، مصر .
شرح التسهيل ، للتنسي ، مخطوطة في مكتبة الأسد بدمشق برقم ١٤١٨٧
شرح التسهيل ، للمرادي ، مخطوطة بمكتبة الزاوية الخمرية بالمغرب ، رقم الكتاب ١١٦.
شرح جمل الزجاجي ، { الشرح الكبير } لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، تحقيق د. سلوى عرب
شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكابة التجارية الكبرى ، بمصر .
شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان .
شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ، دمشق .
شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، محمد الزفزاق ، نحند محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥.
شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله البركاتي ،ط١، ١٩٨٦ ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمي حجازي ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.
شرح الكافية ، لابن القواس ، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، تحقيق زيان أحمد الحاج إبراهيم .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط١١ ، مصر ، ١٣٨٣.

الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٧.

الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٠.

صحيح مسلم بشرح النووي ، ط٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، ط١ ، ١٩٨٠ ، دار الأندلس .

الضوء اللامع ، لأهل القرن

العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأنجلسي ، شرح أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبياري ، ط٣ ، ١٩٦٩ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، لابن رشيق ، ط٥ ، ١٩٨١، دار الجيل ، بيروت.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

الفصول الخمسون ، لابن المعطي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، مكتبة الإيمان ، القاهرة.

القاموس المحيط ، للفيروزأبادي ، تحقيق مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة.

الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .

الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط بولاق.

الكشف عن وجوه القراءات السبع ، وعللها وحججها ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان ، ط٢ ، ١٩٨١، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

الكامل ، للمبرد ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر، القاهرة.

الكامل في التاريخ، لابن الأثير ، صححه د. محمد يوسف الدقاق ، ط١، المكتبة الفيصلية ، مكرة المكرمة.

كتاب الأمثال ، لابن سلام ، حققه د. عبد المجيد قطاش ، ط١ ، ١٩٨٠ ، دار المأمون للتراث ، دمشق.

كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، دار الفكر ، ١٩٨٢.

لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق د. حسن شرف ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط١، ١٩٧٩.
مجمل اللغة ، لابن فارس ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢، ١٩٨٦/ مؤسسة الرسالة ، بيروت .
مجالس العلماء، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، التراث العربي ، الكويت .
مجالس ثعلب ، لأبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٣، ١٩٦٩.
مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
المحتسب ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مصر ، ١٣٨٦.
المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لعلي بن إسماعيل بن سيده ، تحقيق عائشة عبد الرحمن ، ط١، ١٩٥٨ ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .
مختصر شواذ ابن خالويه ، نشر برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٩٣٤.
المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، وزارة الأوقاف للشئون الإسلامية ، ١٩٨١، دار الكتاب المصري ، القاهرة .
المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي ، شرحه محمد أحمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .
المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، ١٩٨٣.
المسائل المشكلة ، البغداديات ، للفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، وزارة الأوقاف ، العراق ، ١٩٨٣.
المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، ١٩٨٠، دار الفكر ، دمشق .
المسند ، للإمام أحمد بن حنبل ، شرح حمزة أحمد الزين ، ط١، ١٩٩٥ ، دار الحديث ، القاهرة
مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، للبوصيري ، دراسة كمال يوسف الحوت ، ط١، ١٩٨٦ ، دار الجنان ، بيروت .

معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق د. فائز فارس ، ط٢ ، ١٩٨١.
معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف ، القاهرة.
معاني القرآن ، للزجاج ، عبد الجليل عبده شلبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٨.
المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق د. ثروت عكاشة ، ط٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
المعجم المفرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت.
المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، نظمه ونشره ، أبي . ونسنك وي.ب . منسنج مع مشاركة محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة بريل ليدن ، ١٩٦٢.
معجم الأدباء،لياقوت الحموي ، ط٣ ، دار الفكر ، ١٩٨٠.
معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت.
معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف سركيس ، مطبعة سركيس بمصر ، ١٩٢٨.
مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، حققه سعيد الأفغاني.
المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت.
المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتاب المصري ، ١٣٩٩هـ.
المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د, كاظم بحرالمرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، بغداد.
المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧١.
المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د.شعبان عبد الوهاب الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ.
الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الجين قباوة ، ط٣ ، ١٩٧٨، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
المنصف ، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين ، ط١ ، ١٩٥٤ ، وزارة المعارف ،مصر.
نتائج الفكر ، للسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، رسالة دكتوراه بالأزهر ، ١٩٧٠.

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، للدلائي ، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي ، ج١، ٢ ، ليبيا.

نزهة المتقين شرح رياض الصالحين ، تأليف د. مصطفى الخن ، مصطفى البغا، ط١٩، ١٩٩١، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، صححه علي محمد الصباغ ، دار الفكر .

نشأة النحو ، لمحمد الطنطاوي ، دار المنار ، القاهرة ، ١٩٩١.

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق سهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية ، الكويت .

النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، ط١، ١٩٨١، دار الشروق ، بيروت ، القاهرة.

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية .

هدية العارفين ،

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د. عبد اللعال سالم مكرم وعبد السلام هارون ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .